جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: السياسات المقارنة.

إعداد الطالب:

محمد لبوخ

إشراف الأستاذ:

د. بومدين طاشمة

أعضاء لجنة المناقشة و التحكيم:

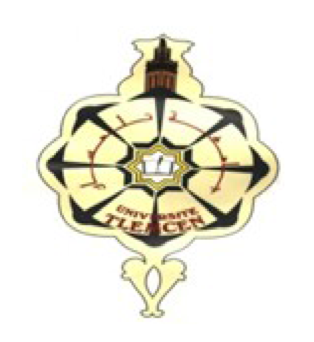
أ.د. بن سهلة ثاني بن علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. طاشمة بومدين	أستاذ محاضر " أ "	جامعة تلمسان	مشرفا و مقررا
د. عواج بن عمر	أستاذ محاضر " أ "	جامعة تلمسان	مناقشا
د. عياد محمد سمير	أستاذ محاضر "ب "	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية: **1434 /1435 هـــ –2013 /2014** م

جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: السياسات المقارنة.

إعداد الطالب:

محمد لبوخ

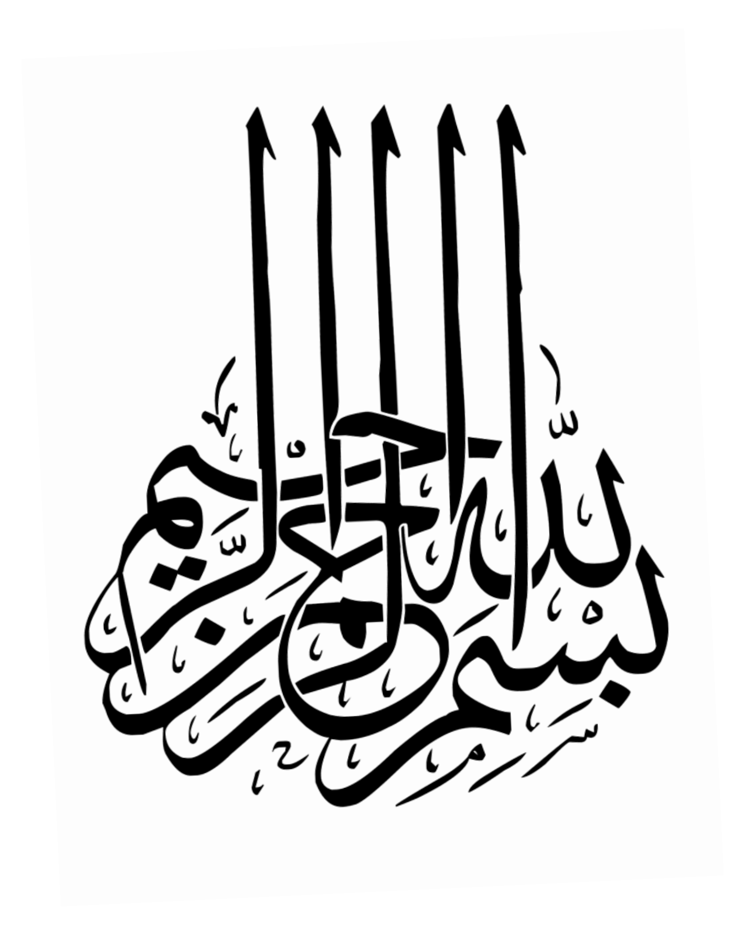
إشراف الأستاذ:

د. بومدين طاشمة

أعضاء لجنة المناقشة و التحكيم:

أ.د. بن سهلة ثاني بن علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. طاشمة بومدين	أستاذ محاضر " أ "	جامعة تلمسان	مشرفا و مقررا
د. عواج بن عمر	أستاذ محاضر " أ "	جامعة تلمسان	مناقشا
د. عياد محمد سمير	أستاذ محاضر "ب "	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية: **1434 /1435 هـــ –2013 /2014** م



. {رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ }

سورة النمل الآية: (**19**)

قال الله تعالى:

﴿ قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون (32) قالوا نحن أولو قوة وأولو بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين (33) قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون (34) ﴾

سورة سبأ

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

والدتي الفاضلة التي كان لها الفضل بعد الله في بلوغي هذه المرتبة بدعائها و سندها. و أسئل الله أن يجعل عملي هذا في ميزان حسناتها، و أن أوفيها ما استطعت من الخير.

و إلى **الوالد الكريم** الذي لم يبخل عليا بالعطاء و الدعاء.

و إلى **أسرتي الصغيرة** و أخص بالذكر فيها أختي حليمة.

إلى **أسرتي الكبيرة** أعمامي و عماتي، و خالاتي.

إلى كل **الاخوة و الأحبة و الزملاء** و خاصة خالد، هلال، محمد، نصرالدين ، عبد القادر، مختار.

إلى كل **زملائي** في دفعة الماجستير كل بإسمه.

إلى كل **شهداء و شرفاء الجزائر** أهدي ثمرة عملي.

شكر و تقدير

يقول سبحانه :" **أنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِير** " **سورة لقمان الآية :(14)**

فالشكر، و الفضل و المنّة لله و حده على ما أعطاني من النعم، و رزقني رزقا كريما طيبا مباركا بإتمام هذا العمل، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد النبي الأمين و على آل بيته الطيبين الطاهرين، و على صحابته الأخيار الراشدين.

يقول تعالى: " **وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**" سورة البقرة الآية: (237)

و قالى رسول الله صلى الله عليه و سلم " **من لا يشكر الناس لا يشكر الله** " رواه الترمذي.

و عنه صلى الله عليه و سلم من حديث عائشة رضي الله عنها قال: " **من أتى إليه معروف فليكافئ به فإن لم يستطع فليذكره فمن ذكره فقد شكره** " **رواه أحمد .**

بداية أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور **بومدين طاشمة** الذي تكرم بقبول الإشراف على إنجاز هذا العمل، وكان خير موجها لي في عملي هذا بنصائحه القيمة و رؤاه السديدة فله خالص شكري و تقديري.

و أتوجه بالشكر الجزيل أيضا إلى أستاذي الدكتور **محمد شلبي** على ما أفادني به من توجيهات و نصائح قيمة، و الأستاذ الدكتور **ناصر جابي**، كما أتوجه بخالص الشكر و الامتنان لأستاذي الدكتور **سمير محمد عياد** على ما قدمه لي في مسيرتي الجامعية من عون و إرشاد و توجيه و تشجيع ، و أتقدم بجميل عرفاني إلى الدكتور **لطفي محصر**، و الأستاذ **بونوار بن صايم**، و الدكتور **محمد قناد**، و الأستاذ الدكتور **علي بودلال**، و الدكتور **علي بن طاهر** ، و الدكتور **الهواري ميكالي**، و الشكر موصول إلى أعضاء اللجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة و مناقشة رسالتي و تقييمها. و إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا الجهد العلمي أسئل الله لهم الأجر و الثواب.

و الله ولي التوفيق

المقـــــدمة

أولا: مدخل عام للموضوع:

عرفت الدول الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار العديد من الأزمات، كان أهمها أزمة بناء الدولة و مشكلة الأمن، و مشكلة التنمية. و تعتبر دول منطقة القرن الافريقي نموذج تتجلى فيه كل أزمات النظم السياسية في افريقيا، و ذلك في ظل غياب شبه تام لتقاليد بناء أسس الدولة. حيث جعلت هذه الأزمات منطقة القرن الافريقي من أكثر مناطق العالم تهميشا واستبعادا. و التي صنفتها المنظمات الدولية دولا فاشلة. ومنذ نهاية الحرب الباردة، عانت دول القرن الافريقي من مزيد من التهميش بحيث أصبحت خارج حلقة الاقتصاد العالمي، بل و معتمدة عليه بصورة متزايدة، و يتضح ذلك بجلاء في النمو الاقتصادي المتدني للقطاعات الإنتاجية، وزيادة عبء الديون الخارجية، وتدهور الظروف الاجتماعية والسياسية.

فعلى الصعيد السياسي، لم تستطع هذه الأنظمة اقامة دولها الوطنية بمؤسسات ديمقراطية، كما فشلت في تحقيق الاندماج الوطني بما يحقق وحدة شعوب المنطقة، في مقابل تزايد الانقسامات الطائفية و الاثنية و القبلية التي تلقي بثقلها على بناء و تطوير الوحدة الوطنية .في المقابل لا زالت مشاعر العداء و الكراهية تتعمق بين مكونات المجتمع مما يهدد وحدة هذه الدول بالتجزئة و الانقسام.

بالإضافة الا ذلك، لا زالت تسيطر على أنظمة الحكم قوى سياسية مستبدة و متسلطة شكلت عائق لهذ الدول لتبني عملية ديمقراطية حقيقية و إرساء دعائم الحرية و التقدم الاجتماعي، كل هذا أدى إلى سيطرة الافكار التقليدية في ممارسة الحكم، الأمر الذي جعل الانقلابات العسكرية ،و النزاعات الطائفية، و التخلف السمة المميزة لهذه الدول.

وعلى الرغم من التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها دول القرن الافريقي منذ أواخر القرن الماضي، والتي وصفت في الدوائر الغربية بأنها تسير وفق معايير التحرر السياسي والاقتصادي بالمفهوم الغربي إلا أن هذه التحولات أفضت إلى نمط أفريقي جديد في الحكم هو: «الأفروقراطية» الجديدة the New Afrocracy، وهو نمط جديد للحكم يحافظ على تراث الحكم الفردي الشمولي.

و في دراستنا سنورد أهم المسببات، التي تشكل عائق في عملية بناء الدولة في القرن الافريقي مع طرح استراتيجية متكاملة تأسس لبناء دولة قائمة على المؤسسات و احترام الحريات. و تعتمد على نماذج تنموية فعالة تمكنها من ترسيخ أسس الدولة.

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع:

إن أهم الدوافع الكامنة وراء إختيار هذا الموضوع راجعة إلى أسباب علمية وأخرى ذاتية، نوردها فيما يلي:

أ/ الأسباب الموضوعية:

- والمتمثلة في محاولتنا إثراء المعرفة العلمية في مجال دراسة المناطق في افريقيا عموما، ودول القرن الإفريقي بشكل خاص، حيث لم ينل هذا الموضوع قدرا كافيا من الاهتمام على مستوي الدراسات الأكاديمية في الجزائر.

- الإلمام بالموضوع من خلال التعرف على أهم الطروحات النظرية التي تناولت مفاهيم بناء الدولة، كون الموضوع يحتل حيزا كبيرا من الاهتمام و الدراسة لدى المنظمات الدولية، و المراكز البحثية المتخصصة في مجال الأنماء. و التي تساهم بشكل عملي كبير في تدعيم، و إعادة بناء الدول في افريقيا.

- التعرف على الخصوصيات البنيوية التي تتميز بها دول القرن الإفريقي، وتأثير ذلك على عملية التنمية، و الدفع إلى ضرورة تشخيص ظاهرة ضعف و انهيار الدول، و إعادة بنائها خاصة في هذه المنطقة من العالم و التي تعد بمثابة حقل خصب للدراسة.

- ومن ضمن دوافع إختيار هذا الموضوع ،هو محاولة الباحث إيجاد إستراتيجية علمية، و عملية من خلال مجموعة من المقاربات تكون كمدخل منهاجي لإعادة عملية البناء في دول القرن الإفريقي بما يتماشى مع خصوصيات هذه الدول .

ب/ الأسباب الذاتية:

الاهتمام الشخصي بمثل هذه المواضيع المتعلقة بالدراسات الإفريقية عامة، ومجال دراسة المناطق خاصة التي تعد في صميم تخصصنا في حقل السياسيات المقارنة، و التي تخدم بيئتنا السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. مع محاولتنا سد الفراغ الذي تعاني منه المكتبة العلمية لمثل هذه الدراسات في حقل العلوم السياسية، حيث لا توجد دراسة تناولت هذا الموضوع بهذه الإشكالية المطروحة وفق مختلف الاتجاهات الفكرية و الفلسفية.

ثالثا: الأهمية العلمية للدراسة:

تتجلى الأهمية العلمية لموضوع عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي في كون الموضوع شغل حيز كبير في الأجندة البحثية للمختصين، و مدى اهتمام المراكز العلمية في مجال دراسة المناطق في دول إفريقيا بهذا النوع من الدراسات. و تتجلى أهمية الدراسة في الجمع بين الجانب النظري و العملي، الجانب الأول يه كما تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في محاولة الكشف عن الخصوصية البنيوية لدول القرن الإفريقي وذلك في خطوة نحو التأسيس لمعرفة علمية مستقبلية قد تساعد على تفسير بعض الظواهر المرضية التي تستهدف القارة الإفريقية عموما، و دول القرن الإفريقي خصوصا.

رابعا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي تحقيق الغايات التالية:

1 – اشباع الرغبات العلمية، في مجال الدرات الاقليمية و الافريقية. من خلال تسليط الضوء على طبيعة الخصائص البنيوية لدول القرن الإفريقي لا سيما أن هذه المناطق تحمل نفس الخصوصيات المتميز بالتعقيد والتداخل.

2- الحصول على المعارف و المعلومات بالتعرف على الإطار النظري ومختلف المقاربات المفسرة لعملية بناء الدولة، وأهم الفواعل المشكلة لهذا البناء. بالإضافة إلى التعرض لمختلف المداخل والعوامل المفسرة لأزمة بناء الدولة في منطقة القرن الإفريقي.

3- اختبار الفروض، و النظريات، و المناهج المتبناة في الدراسة بما يسمح لنا في المستقبل تدارك جوانب القصور ، و امكانية التقدم و فتح المجال امام بروز رؤى منهجية جديدة.

4 – الإسهام في المعرفة الانسانية، خاصة و اننا جزء من بيئة مجال الدراسة في القارة الافريقية التي تفتقر الى الجهود العلمية و الأكاديمية الكافية للإحاطة بمشاكل القارة.

5- تقديم ثمرة هذا الجهد البحثي إلى المهتمين، و الممارسين و المقررين، بغرض وضعهم في صميم مجريات الاحداث وفق نظرة علمية و موضوعية، و المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة في منطقة القرن الافريقي، و الاستفادة من هذه التجربة.

خامسا: إشكالية الدراسة:

تنحصر المشكلة البحثية للدراسة في أن طبيعة التفاعلات الداخلية والخارجية المرتبطة بعملية بناء الدولة في منطقة القرن الافريقي و المتمثلة في: الحروب الأهلية و الحدودية، والصراعات العنيفة على السلطة، وانهيار مشروع الدولة الوطنية والكوارث الطبيعية، والتنافس الدولي على الثروة،

كلها عوامل أسهمت في عرقلة مسار عملية بناء الدولة. و بناء عليه سأتناول في هذه الدراسة تحليل كل مسببات هذه الظواهر، بالإضافة إلى التوسع في فهم خصوصيات الأنظمة السياسية في المنطقة، و رصد أهم الفواعل المحلية و الدولية المشاركة في عملية البناء.

ولتحليل هذه الدراسة قمنا بطرح الإشكالية الأساسية على النحو التالي:

- **ماهي الحدود و القيود المعيقة لعملية بناء الدولة في القرن الافريقي؟ و ما هي أهم الفرص و المتطلبات اللازمة لإعادة بناء الدولة في القرن الإفريقي؟**

و للإجابة على هذه الاشكالية، حاولنا طرح التساؤلات الفرعية التالية.

- ما مفهوم عملية بناء الدولة؟ وما هي أهم متغيرات وفواعل هذا البناء؟
- ما طبيعة الخصائص البنيوية في دول القرن الإفريقي؟
- و ما هي أهم العوامل الخارجية المؤثرة في عملية البناء في هذه الدول؟
- إلى أي مدى يمكن اعتماد ثلاثية الحكم الراشد، و التنمية المستقلة، و التنمية الانسانية كاستراتيجية متكاملة في إعادة بناء الدولة في دول القرن الافريقي؟

سادسا: الفروض العلمية:

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم اعتماد الفروض العلمية التالية:

- تتطلب دراسة عملية بناء الدولة إطار منهجي و تحليلي متجانس يتوافق مع واقع السياسي و الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لدول القرن الإفريقي.
- تشكل الخصائص البنيوية لدول القرن الإفريقي سببا في تفاقم أزمة بناء الدولة في هذه المنطقة.
- تتوقف عملية بناء الدولة في دول القرن الإفريقي على مجموعة من الأسس العملية التي تتكيف مع خصوصية هذه المنطقة.

سابعا: منهجية الدراسة:

إن طبيعة الظاهرة المركبة والمتعددة الأبعاد و المستويات لموضوع الدراسة تحتم علينا تبني مجموعة من المناهج و الإقترابات هي كالآتي:

المنهج الوصفي وتبرز أهميته من حيث قدرته على وصف الظواهر البالغة التركيب عن طريق وصيف طبيعة و سمات و خصائص مجتمع أو جماعة ما بغرض تحليل المعطيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، كما يعتمد المنهج على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويوضح خصائصها ويحاول تقديم تفسير كميا وكيفيا لها [1] وهذا ما يساعد الباحث علي وصف ظاهرة عملية بناء الدولة في منطقة القرن الإفريقي وتحليلها وتفسيرها من أجل الوصول إلي تعميمات و استنتاجات.

كما استخدمنا **المنهج التاريخي** الذي يعد من أكثر المناهج استخداما لدى علماء السياسة فهو منهج يساعد على فهم الماضي، والحاضر، والتنبؤ بالمستقبل كما يساهم في التعرف علي خصوصيات كل ظاهرة وتفردها.[2]و بالتالي فإن فهم واقع الخصوصية البنيوية لعملية بناء الدولة في دول القرن الإفريقي لا يمكن أن يتم إلا بالعودة إلي الماضي من أجل التعرف علي واقع هذه الدول في مرحلة ما بعد الاستعمار.

بالإضافة إلى تبني **المنهج المقارن** الذي تبدو قيمته العلمية في معالجة مستويات النقاش في دراسة النظم السياسية و معرفة المتغير التفسيري المسؤول عن دلالات التشابه و الاختلاف بين الظواهر و كذلك معرفة ما هو ثابت، و متحول في الدراسة. حيث ستركز الدراسة على عملية

[1]- عمار بوحوش، محمد محمود الدنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 139.

[2]- بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الادوات، المناهج، و الاقترابات، الجزائر :كنوز للنشر و التوزيع،2011، ص-ص 74- 76.

بناء الدولة في دول منطقة القرن الإفريقي، كما يساعدنا المنهج في التركيز على دلالات التشابه و الاختلافات الخاصة بكل وحدة محل دراسة من الدول المعنية بالبحث، مما يتيح تعميم نتائج الدراسة الخاصة بمنطقة القرن الافريقي على باقي الوحدات المشابهة لها.

كما قمنا بتوظيف **منهج تحليل المضمون** ما يساعدنا في هذه الدراسة على قراءة، و تحليل مضمون البيانات الواردة في التقارير المتعلقة بمنطقة القرن الافريقي.

كما استعنت في هذه الدراسة بمجموعة من الإقترابات:

الإقتراب البنيوي الوظيفي الذي يركز علي دراسة وتحليل النظام السياسي المشكل من أبنية مختلفة لها مستوى من التخصص الوظيفي،[1] وهذا ما يساعد الباحث في التعرف على مجمل قدرات والخصائص البنيوية لأنظمة منطقة القرن الإفريقي، وكذا مختلف الاختلالات الوظيفية التي تعاني منها. باعتبار أن النظام السياسي نسق مفتوح على مختلف الأنساق الاقتصادية، و الإجتماعية، والثقافية، سواء المتواجدة في البيئة الداخلية أو الخارجية و طريقة التكيف معها. كما يمكن فهم موضوع البحث من خلال التعرف على جميع التفاعلات و مدخلات الأنظمة في دول القرن الافريقي، و عملية صناعة السياسات داخل النظام، وتحليل و تقييم المخرجات.

بالإضافة إلى **اقتراب التبعية** الذي يولي أهمية كبرى للعوامل الخارجية للدولة التابعة و تأثيراتها المختلفة في المسارات السياسية، و الاقتصادية، و الاجتماعية، و الثقافية لهذه الدول، حيث أن سلوك الدول في العالم يأتي انعكاسا للعوامل الدولية، وتجسيدا لرغبة الرأسمالية العالمية.[2] و هذا ما يساعدنا في تفسير وتحليل العامل الخارجي، وتأثيره البنى الاقتصادية و السياسية العالمية في عملية بناء الدولة في منطقة القرن الإفريقي.

---

1 - عبد القادر عبد العالي، محاضرات النظم السياسية المقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2007- 2008، ص 31.

2 - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، و الأدوات، الجزائر: د .د.ن،2002 ،ص190.

كما قمنا بالاعتماد على **اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع** كون هذا الاقتراب يمكننا من التعرف على أسباب عجز الدولة و قدرتها على قيادة عملية التحول المجتمعي نحو التنمية، بالإضافة إلى ذلك فإن موضوع عملية بناء الدولة يتمحور حول صحة العلاقة بين الدولة و المجتمع، و التي تجسد في قوة و فعالية كلى الطرفين.

بالإضافة إلى **اقتراب صناعة القرار** بإعتبار عملية بناء الدولة هي قرار يتخده القادة السياسيين، فالاقتراب يتيح لنا معرفة عملية صناعة القرار في النظم السياسية لدول القرن الافريقي.

ثامنا: أدبيات الدراسة :

لقد اعتمدنا في تحليلنا لهذا الموضوع على مجموعة من الأدبيات والدراسات العلمية السابقة، والتي كانت بمثابة المرجعية في هذه الدراسة، و تجدر الاشارة إلى أن معظم الكتابات التي تناولت عملية بناء الدولة توجد باللغة الانجليزية مقابل قلة في الدراسات المتخصصة باللغة العربية، و من بين الأطروحات الأكاديمية المتعلقة بالموضوع و التي إطلعنا عليها:

-دراسة للأستاذ "فرانسيس فوكوياما"Francis Fukuyama بعنوان: **"بناء الدولة: الحكم والنظام العالمي في القرن الواحد والعشرين" الصادر سنة**[1] **2005**. و الذي تطرق فيه إلى كيفية بناء دول تعرضت للانهيار، وكيف تقوى دولة قد ضعفت، وكيف تزداد دولة قوية قوة في بعض النواحي التي ضعفت فيها. و يلخص الكاتب ما توصل إليه المختصون في كل مسألة من مسائل بناء الدولة. و يحاول أن يضع ما توصلوا إليه في نظريات عامة نابعة من خصوصية البيئة الغربية الليبرالية و يمكن الاستعانة بها و تكون قابلة للتعميم. لكنه يعترف بأن هذا ليس ممكنا في كل المجالات (كمجال الإدارة العامة مثلا)، لأن المادة نفسها ترتكز إلى حد كبير على خصائص محلية و ظروف متغيرة لا يمكن الإحاطة بها.

1 - فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، الطبعة العربية1، ترجمة: مجاب الإمام، الرياض: العبيكان للنشر،2007، عدد الصفحات: 222.

– دراسة للأستاذين: "آيدن هاير"AIDEN HAIR و" نيل روبنسون"NEIL ROBINSON بعنوان: " **بناء الدولة : النظرية و التطبيق** " « State- building :Théorie and Practice »،[1] الصادر في سنة 2007، تناول الباحثان عملية بناء الدولة كظاهرة جديدة، و مشكلة متنامية طرحت على الأجندة السياسية و البحثية في العلاقات الدولية، حيث تطرقا إلى أزمة بناء الدولة في الدول الفاشلة و كيفية تجاوزها من خلال تبني النظام الديمقراطي، أو الحكم الراشد كممارسة سياسة، بالإضافة إلى الاشارة إلى نموذج البوسنة و تيمور الشرقية.

– التقرير الصادر عن المنظمة التعاون و التنمية OCDE، بعنوان: " **مفاهيم و أزمات بناء الدولة: من الهشاشة إلى المرونة**"[2] «Consepts and Dilemmas of State Bouilding in Fragile situation : From FRAGILITY TO RELISIENCE »، الصادر سنة 2008، حيث تناول مفاهيم معضلة بناء الدولة، و أزمة الشرعية، و اوجه الهشاشة في الدول التي تحكمها انظمة الاستبدادية، تتمركز هذه الجهود على الدولة كهدف مركزي في معالجة هشاشة. بالإضافة إلى المبادئ التي تؤكد المجموعة الدولية على ضرورة الالتزام بها، و التي تهدف لبناء علاقة صحية بين الدولة والمجتمع، مع التركيز على مجالين رئيسيين هما: أولا، دعم شرعية ومساءلة الدول، وثانيا، تعزيز قدرة الدول على الوفاء وظائفها الأساسية عن طريق تقيم خدمات الرفاه وفق تسيير عقلاني.

---

1 - Aidan Hehir, and Neil Robinson, State-building: Theory and practice, first published, USA: Routledge, 2007, N p 199.

2 - منظمة التعاون و التنمية، مفاهيم وأزمات بناء الدولة: من الهشاشة إلى المرونة، 2008.

- دراسة للأستاذين إجلال محمد رأفت، و ابراهيم أحمد نصر الدين بعنوان: "**القرن الافريقي: المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية**"[1] يتناول الكتاب الأوضاع الداخلية في منطقة القرن الافريقي من خلال التطرق للنزاع الاثيوبي الاريتيري ،و تعرض الكاتبان إلى التحولات الاقتصادية، و السياسية التي شهدتها دول منطقة القرن الإفريقي في مرحلة السبعينيات و الثمانينيات.

- مقالة إلكترونية على موقع الصومال اليوم لأستاذ حمدي عبدالرحمان بعنوان: " **تفكيك القرن الافريقي**"، [2] تناول فيها إلى الموقع الجغرافي وأثره علي التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، إشكالية الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري، لاسيما تلك المتعلقة بقضية الصومال الكبير وأراضيه المقتطعة. و هي القضية التي أثرت على ديناميكيات التفاعل الإقليمي بين كل من الصومال وإثيوبيا، كما تعرض لانتشار المجاعة والكوارث الطبيعية.

- دراسة للأستاذ عبد القادر معلم محمد جيدي، في مجلة دراسات إفريقية بعنوان: "**أزمة الصومال: إشكالية الدولة و آفاق إعادة البناء** "[3] يعالج هذا البحث إشكالية أزمة الدولية في الصومال المعاصر، وإمكانية حلها، ويحاول تقديم تفسير لأزمة الدولة في الصومال وأزمة السلطة وتداولها. وقد بدأ بمفهوم الأزمة وأزمة الدولة في الصومال، حيث أوضح أنها أزمة ناشئة من الإرث الاستعماري، وأزمة قيادة، و هشاشة ثقافية السياسية ،وتسيس القبيلة، والنزاع على السلطة والثروة، وأزمة هوية، وكذلك هي أزمة ناشئة من طبيعة الشعب الصومالي الرعوي، ثم ختم البحث بمدخل لاستشراف الحل في اعادة بناء الدولة.

---

1 - إجلال محمد رأفت، ابراهيم أحمد نصر الدين، القرن الافريقي: المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1985، عدد الصفحات: 164 ص.

2 - حمدي عبد الرحمن، "تفكيك القرن الافريقي"، موقع الصومال اليوم.

http://somaliatodaynet.com/news/index.php?option=com_content&task=view&id=3723&Itemid=32

3 - عبد القادر محمد جيدي،" أزمة الصومال أزمة و آفاق إعادة البناء"، **دراسات افريقية**.

تاسعا: نطاق الدراسة:

1/ النطاق المكاني: تنحصر الدراسة في مجال مكاني محدود وهو منطقة القرن الإفريقي بإعتباها نموذج الدراسة ككل الذي يرتبط ارتباط وثيقا بواقع القارة الأفريقية، و بذلك يدرج هذا البحث في اطار دراسة المناطق the area stadies التي تعتبر أحد المجالات التي تتداخل فيها الحقول و الأبحاث و المعارف المتعلقة بالمناطق الجغرافية، و العلوم السياسية إحدى التخصصات التي تندرج وفق البرامج التي تشمل دراسات المناطق. و ستتناول هذه الدراسة موضوع عملية بناء الدولة في منطقة القرن الإفريقي و هي حسب التوزيع الإقليمي للمنظمات الدولية و الإقليمية و السياسية كالآتي: الصومال، اريتيريا، اثيوبيا، جيبوتي. كان الترتيب فيها لاعتبارات جغرافية باعتبار أن دولة الصومال هي أكبر دول المنطقة و التي تشكل خريطتها القرن الافريقي.

2/ النطاق الزماني: ستقتصر الدراسة لعملية بناء الدولة في القرن الإفريقي في مجالها الزماني في فترة ما بعد الاستعمار إلى وقتنا الحاضر و تحديدا (1944،2013)، و هذا لعدة اعتبارات علمية و موضوعية أهمها:

- بداية من 1944 كون اثيوبيا أول دول القرن الافريقي تحصلت على استقلالها و حافظت عليه تزامنا مع بروز الحركات التحررية في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، و طرحت أمام قياداتها مشكلة المشروع التنموي الملائم لتقرير أسس الدولة و المجتمع.

أما بالنسبة لتوقيت الدراسة إلى غاية 2013، فيرجع إلى:

- أن دول القرن الافريقي لا زالت تعاني من نفس الازمات.
- و لا زالت جهود اعادة بناء الدولة في المنطقة قائمة، و تحتل حيز كبير من اهتمامات المنظمات الدولية متصدرتا بذلك كل التقارير المتخصصة في مجال التنمية و حقوق الانسان.

و عليه سنقوم في هذه الدراسة برصد أهم الأسباب الكامنة وراء فشل هذه الدول في عملية البناء بعد حصولها على الاستقلال. مع التطرق من حين لآخر إلى فترة الاستعمار لربط النتائج بالمسببات.

عاشرا: هيكلة الدراسة:

لتحليل هذا الموضوع، و الالمام بمختلف أبعاده تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

في الفصل الأول تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث تشمل الإطار النظري لمفهوم عملية بناء الدولة بداية بأهم التعاريف التي تبناها الباحثين، و المنظمات الدولية، و مراكز البحوث. كما تطرقنا لأهم النظريات و الاتجاهات الفلسفية المفسرة لعملية بناء الدولة ،ابتداء بالطروحات الفكرية الاسلامية التقليدية و في عصر النهضة، إلى التصورات الغربية من فلاسفة الانوار إلى المدارس الحديثة الاشتراكية و الليبرالية منها. بالإضافة إلى دراسة الفواعل المشاركة في عملية البناء، و تعرضنا إلى مرتكزات عملية البناء و الغايات التي تسعى هذه العملية إلى تحقيقها في المبحث الثالث.

أما **الفصل الثاني** تحت عنوان مشكلة بناء الدولة في القرن الافريقي ،حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حولنا من خلال هذا الفصل التعرف على طبيعة و خصائص النظم السياسية في افريقيا في مرحلة ما بعد الاستعمار في المبحث الأول كمدخل عام في فهم البيئة الاقليمية، و الظواهر المرضية التي تعاني منها دول القرن الافريقي باعتبارها جزء من القارة. في المبحث الثاني تم التطرق للخصائص البنيوية التي تتميز بها دول القرن الإفريقي وتأثيرها على عملية بناء الدولة. أما المبحث الثالث خصص لمعرفة المتغيرات الخارجية المؤثرة في عملية بناء الدولة.

و في **الفصل الثالث** خصصناه لطرح استراتيجية متكاملة الأبعاد لإعادة عملية بناء الدول في منطقة القرن الإفريقي بما يتماشي مع خصوصيات هذه الدول من خلال التركيز على طرح مجموعة من المقاربات. منها مدخل الحكم الراشد و بعده الافريقي في إطار مبادرت النيباد،

و طروحات التنمية المستقلة، و مقاربة التنمية الانسانية كمفاهيم عملية ناجعة تراعي خصوصيات المنطقة .

وفي خاتمة الدراسة حاولنا إعطاء حوصلة عن موضوع الدراسة، و الاجابة على التساؤلات المطروحة.

أحدى عشر: صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتي في هذا البحث هي:

- أن مجمل الدراسات التي تناولت المنطقة هي كتابات لمفكرين غربيين، ما يجعلهم ينطلقون من مجتمعاتهم و تحيزهم الايديولوجي. فهناك قلة من الباحثين و المتخصصين في الدراسات الافريقية على غرار بعض المعاهد و المراكز القليلة في الدول العربية المتخصصة.
- صعوبة استخدام المقاربات النظرية في دراسة خصوصيات المنطقة.
- الأوضاع الامنية غير المستقرة في دول القرن الافريقي، والتي تحول دون الوصول الى المعلومات و البيانات الازمة التي تخدم موضوع الدراسة.
- طبيعة الموضوع المركبة والمتداخلة بين تخصصات عديدة مثل، علم الادرة العامة، و السياسات العامة، والعلاقات الدولية، المنظمات الدولية، علم الاقتصاد، القانون الدستوري، مما يتطلب الالمام والتحكم في الكثير من المفاهيم و المصطلحات، و إعطائها البعد العملي.

الفصل الأول:

الإطار النظري و المفاهيمي لعملية بناء الدولة.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لعملية بناء الدولة:

تقتضي دراسة عملية بناء الدولة التطرق لمجموعة من المفاهيم و المداخل النظرية المفسرة لها كونها عملية سياسية مركبة تتعدد في الأبعاد و المستويات، و كذلك الأطراف المشاركة فيها و هو ما يتطلب إطارا منهجيا يمكننا من فهم عملية بناء الدولة و أبعادها الاجتماعية، الاقتصادية، الفلسفية، الثقافية و الحضارية. و عليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول تناولنا فيه مختلف المفاهيم و التعاريف السياسية و القانونية لعملية بناء الدولة عند مختلف العلماء، و المدارس الفكرية، و التعاريف في إطار جهود المنظمات الدولية المتخصصة، بالإضافة إلى الخصائص التي تميز عملية البناء، و كذلك علاقة بناء الدولة بالمفاهيم الأخرى المشابهة و الغاية من عملية بناء الدولة.

أما المبحث الثاني سنتطرق إلى مجمل التصورات التي أتى بها المفكرين المسلمين القدماء، و في عصر النهضة بالإضافة إلى الفلاسفة، و الرواد الكلاسيكيين الغربيين، و كذلك المداخل النظرية الحديثة الليبرالية و الماركسية و إسهامات رواد المدرسة السلوكية. مع أجراء مقارنة بين التصورات الغربية و الاسلامية.

و في المبحث الثالث سنتطرق إلى مرتكزات عملية بناء الدولة، و أهم الفواعل و المتطلبات اللازمة في عملية البناء.

المبحث الأول: مفهوم عملية بناء الدولة وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى:

لابد في البداية من التعرف على مفاهيم عملية بناء الدولة، و التي تختلف حسب اختلاف المدارس و التوجهات فمنها ما هو سياسي، قانوني، اجتماعي و مؤسساتي، بالإضافة الى مجموعة الخصائص المميزة لعملية بناء الدولة، و الغاية منها وصولا الى علاقة هذه العملية المركبة بالمفاهيم الأخرى التي تتقاطع معها في المنطلقات و الأهداف.

المطلب الأول: مفهوم عملية بناء الدولة:

تعرف الموسوعة السياسية الميسرة بناء الدولة **State-Building**: كونها عملية اقامة المؤسسات و الهياكل السياسية للدولة و ادائها لوظائفها بفعالية، و أساس نجاح عملية بناء الدولة يكمن في توسيع نطاق مزاولة الحقوق و أداء الواجبات العامة و طرح النظرة المحلية جانبا.[1]

كما تشير عملية بناء الدولة،(*) على أنها "عملية هادفة لتطوير قدرات المؤسسات و شرعية الدولة فيما يتعلق بتفعيل العملية السياسية في التفاوض على مبادلة المطالب بين الدولة و مختلف الفعاليات الاجتماعية، بحيث تكون الشرعية النتيجة الرئيسية لفعالية هذه العملية مع مرور الوقت

---

[1]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، ص 80، علي الموقع الالكتروني: .com Kotobarabia .www

*- استعمل هذا المصطلح في المجموعة الدولية بداية من سنوات 1990 مع بروز برامج إعادة الهيكلة وتحت تأثير فكرة الحد من وجود الدولة والنزعة التدخلية لها .ففي تحليل فترة الاحتلال لكينيا اعتبر المفكر **"لونسدال" j.lonsdal** أن بناء الدولة هو جهد واعي من أجل خلق وسيلة مراقبة وتكوين الدولة يعتبر عملية تاريخية في جزئها الأكبر غير واعية ومتناقضة.

حيث تعتبر مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة و ما أفرزته من تحقيق للأمن و الاستقرار في تنمية جانب من المعمورة. أما في العالم الثالث ظهر عدد من التقسيمات في الشرق و الغرب، و من جانب أخر ظهر انفراج في العلاقات الدولية مع نهاية القرن العشرين. و في مقابل هذا نمت نزاعات مختلفة من حيث الكم و النوع على غرار دول مثل: ناميبيا، موزنبيق، وكمبوديا، السلفادور، و غواتي مالا. بالإضافة إلى ذلك ظهرت نزاعات في دول أخرى مثل : أونغولا، و النزاع بين الشمال و الجنوب في السودان و كذا النزاعات التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة مثل ليبريا، يوغسلافيا، و الصومال، كل هذه التطورات الدولية حتمت على المجموعة الدولية إدراج هذه الظواهر على سلم أولوياتها كما حتم على الباحثين ايجاد إطار اكاديمي يتناول الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار. للمزيد من الاطلاع أنظر:

- Lakhdar Brahimi، STATE BUILDING IN CRISIS AND POST-CONFLICT COUNTRIES, paper presented in the 7h Global Forum on Reinventing Government Building Trust in Government 26-29 June 2007, Vienna, Austria, p2.

.على أن مفهوم الشرعية قد يكون متضمنا الهويات التاريخية و المؤسسات معا إلى جانب القدرات و الموارد، المؤسسات و الشرعية، العملية السياسية الفعالة القادرة على المرونة في الانتاج.[1]

و يعرف الأستاذ **حامد ربيع** عملية بناء الدولة كونها " تشير إلى تعزيز القوة النسبية للدولة او توسيع القدرة التنظيمية للدولة في مواجهة المجتمع "[2]

و في نفس السياق تعرف عملية بناء الدولة كونها مجموعة من الاجراءات الوطنية أو الدولية الجادة المتخذة من أجل تأسيس و إصلاح مؤسسات الدولة، حيث تعتبر الأهداف الرئيسية لبناء الدولة تشمل توفير الأمن و ارساء سيادة القانون، بالإضافة إلى الفعالية في وظائف مؤسسات الدولة الرسمية فيما يخص تقديم السلع و الخدمات الأساسية. بما يبني الشرعية السياسية لمجموعة جديدة من مؤسسات الدولة التي يجري بناؤها.[3]

و في هذا الصدد نجد **فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama** الذي عرف عملية بناء الدولة على أنها: " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، هذا ما يعني أن مفهوم بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها " [4]

---

[1]- State-Building, Peace-Building and Service Delivery in Fragile and Conflict-Affected States: Literature Review, Final Report,13th ay.www.oecd.org/dataoecd /59/51/41100930, p7.

[2]ـ بومدين طاشمة، " بناء الدولة في عصر المعلومات "، محاضرة غير منشورة، ألقيت على طلبة السنة أولى ماجستير ،تخصص السياسات المقارنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة تلمسان.

[3] - Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, Understanding State-Building from a Political conomy Perspective : An Analytical and Conceptual Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for International Engagement; Report for DFID's Effective and Fragile States Teams, Overseas Development Institute, September 2007,p13.

[4]- فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق الذكر، ص.ص.11 - -34.

أما بالنسبة لجورج بوردو عملية بناء الدولة هي ذلك المشروع المزمع تحقيقه في أطار زمني غير محدود و القائم على انخراط المؤسسات في الوسط الاجتماعي، و المساهمة في دوامه ما يضمن وجود صلة وثيقة تربط بين الدولة من جهة و الشعور الوطني من جهة ثانية.[1]

ويرى الدكتور حسام الدين علي مجيد ان هناك اتجاهان رئيسيان في تعريف مفهوم بناء الدولة (State-Building):

الاتجاه الأول يشدد على فكرة ان بناء الدولة عملية تنموية اجتماعية – سياسية (Socio-political)، عادة ما تستغرق فترة زمنية طويلة، بحيث تتيح للمجتمعات المفكّكة في المستهل تغدو مجتمعا موحدا متطابقا مع كيان الدولة في نهاية المطاف، و لا يعني ان هذه العملية ستستمر تلقائيا بل انها قد تحدث أصلاً ع نحو قسري أو سلمي أو على النحويين معا، و هو السائد عمليا.[*]

أما **الاتجاه الثاني:** فيؤكد ان بناء الدولة هو هدف سياسي (Political-Objective) في المقام الاول، بحيث يسعى الساسة من الخارج أو الداخل الى خلق و تقوية نظام سياسيي منشأ

[1]- جورج بوردو، الدولة، ترجمة: محمد العدلوني الادريسي و يوسف عبد المنعم، الدار البيضاء: دار الثقافة مؤسسة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 79.

[*] - يمكن الاشارة إلى أن الاتجاه الاول يركز على بناء الدولة بصورة ذاتية من الداخل، بهدف خلق دولة - أمة متجانسة ثقافيا و موّحدة سياسيا و اقتصاديا، أما الاتجاه الثاني فيعنى خصوصا بوصول جماعة معينة إلى السلطة، و توجيه عمليات بناء الدولة من الخارج بصورة غير ذاتية، بحيث لا يكون التحديث و المجانسة الثقافية بين المراكز و الأطراف إلاّ هدفا عرضيا. في نفس السياق تجدر الاشارة انه لابد من التسليم بالاختلاف القائم ما بين الأمريكيين و الأوروبيين عموما في التعاطي مع مفهوم بناء الدولة – الأمة، فالأمريكيون يعمدون عادة الى استخدام مفهوم بناء الأمة (**Nation – building**) بدلا من (**State-Building**)، بحيث إنه بعكس في طيّاته التجربة القومية الأمريكية التي تشّكلت فيها القومية الثقافية و التاريخية، إلى حد كبير، بتأثير المؤسسات السياسية. و على النقيض من ذلك، غالبا ما يكون الأوروبيون أكثر وعيا بالفرق ما بين الأمة و الدول ،فيشيرون إلى إمكانية بناء الدولة بصورة إرادية و مدروسة، بخلاف احال مع الأمة، مما يدفعهم إلى استخدام مفهوم بناء الدولة، و لعلّ سبب ذلك هو أن بناء الدولة – الأمة في أمريكا اختلف عن مثيله في أوروبا، حيث أنشأ القادة السياسيون في أوروبا دولة، ثم حاولوا خلق أمة من الشعوب التي كانوا يحاولون حكمها، بينما في أمريكا نشأ و عي جماعي بالانتماء إلى الأرض و الجماعة ما بين الذين حاربو في سبيل الاستقلال و حققوه ن ثم انشئت المؤسسات السياسية لاحقا، بحيث أنها على مدار القرن التاسع عشر لم تشكل دولة فعلا بالمعنى الأوروبي. للمزيد من الاطلاع أنظر :

- حسام الدين علي محمد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج و التنوع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط 1، 2010، ص ص 79-80 .

أصلا في ضل دولة – أمة، و ذلك من أجل تحقيق مصالحهم، أو ابتغاء التعزيز من سلطتهم، و العمل على اضعاف سلطة خصومهم. ففي سياق الاتجاه الثاني، يدافع اللاعبون الداخليون عن نموذج الدولة – الأمة بهدف الاحتفاظ بالسلطة، أو أن الاعبين الخارجيين هم الذين يسعون إلى تحقيق الهدف ذاته. و بالتالي، فإن بناء الدولة ضمن هذا الاتجاه يمكن أن يكون " استراتيجيا تنموية أو إمبريالية" منطوقة بالظروف السياسية و اللاعبين السياسيين.[1]

كما يمكن بناء تصور لمفهوم عملية بناء الدولة من الجانب النظري، كونه الجمع بين مزيج غير عادي من المثالية والواقعية: المشروع المثالي يكمن في تمكين الناس من الحفاظ على أنفسهم من خلال التعليم و الحوافز اقتصادية، وفضاء لتطوير المؤسسات السياسية الناضجة، و الواقعية كأساس لهذا المشروع في نهاية المطاف هي التخلص من تبعات الاحتلال العسكري. أو بمعنى آخر مشروع مرحلة ما بعد الاستعمار.[2]

أما من الجانب القانوني فيعرف بناء الدولة على أنه عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع ، وتقليص الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولا إلى تحقيق الاستقرار السياسي. [3]

و في نفس السياق فإن جوهر عملية بناء الدولة عند أنصار المدخل القانوني تتمثل في تلك التي تخضع فيها الهيئات الحاكمة مراكزهم القانونية على نحو واضح، و تكون السيادة و الكلمة العليا في الجماعة للقانون، و يخضع الحاكم و المحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفا، و بذلك تتحدد

---

[1] - حسام الدين علي محمد، المرجع السابق، ص ص 78-79.

[2]- Simon Chesterman, You, The People The United Nations, Transitional Administration, and State-Building, by Oxford University Press Inc., New York.2004.p01.

[3] - جميل شنا فائق،" مستقبل العراق بين بناء الدولة و محاولات التقسيم"، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية القانون و السياسة، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 8.

للقانون و ليست لإرادة الحاكم. فحسب هذا التصور فإن الدستور هو الذي يحدد السلطة و يقيمها في الدولة و يؤسس و جودها و يحدد قواعد ممارستها، و وسائل، و شروط استخدامها و بذلك تصبح سلطات الدولة مقيدة و غير مطلقة.[1]

من خلال هذا التعريف يتضح أن بناء الدولة يستلزم توفر قواعد و أطر و معايير قانونية نابعة من خصوصية البيئة المحلية، بهدف تنظيم العلاقة بين المؤسسات الرسمية و غير الرسمية من جهة، و بقية العلاقات ما بين الأنساق الاجتماعية الاخرى ناهيك عن ضبط العلاقة بين الحاكم و المحكوم بما يضمن عدم الاعتداء على الحقوق المدنية و السياسية، و التي تحدد في نفس الوقت طبيعة نظام الحكم.

بناء على ما سبق، فإن فعملية بناء الدولة تعبر عن ذلك الجهد الواع الذي يضطلع به القائمون على إدارة شؤون البلاد في المجالات السياسية المتعلقة بإقامة عملية سياسية تراعي الحقائق الاجتماعية ، وتضمن المشاركة ومراعاة حقوق الإنسان وكرامة المواطن، وبناء مؤسسات إدارية فعالة قادرة على التكيف، والقيام بمؤسسات اقتصادية من بنوك ومؤسسات مالية وعسكرية ودستورية وتعزيز الموجود منها لكي تحمي الوحدة الترابية وتخضع للقانون.[2]

يتضح من خلال المفاهيم السابقة، أن طبيعة عملية بناء الدولة **state–building processes** تتميز بمجموعة من الخصائص:

أ- انها عملية Process: أو تطور و لذلك تسمى "عملية بناء الدولة " و ليست مرحلـــة Stage او درجة بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل و وظائف الابنية السياسية المختلفة، و التفاعلات و الأنماط السياسية المرتبطة بها

1 - بومدين طاشمة، الأساس في تحليل منهجية النظم السياسية : دراسة في المفاهيم ن الأدوات، المناهج، و الاقترابات، ط 1 ،تلمسان : كنوز للنشر و التوزيع، 2011، ص 114.

2 - خالد بشكيط، " المقاربة الأمنية الانسانية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي"، رسالة ماجستير: تخصص دراسات افريقية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية، 2011/2010، ص 66.

.مع ملاحظة ان النظر إلى ظاهرة بناء الدولة لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود مراحل في إطار هذه العملية.

ب – عملية بناء الدولة هي مفهوم حركي أي أنها لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود استمرارية و حركية دائمة من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته و أبنيته مع الظروف و التغييرات الجديدة.

ج – ان مفهوم عملية بناء الدولة نسبي كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية و الحضارة و نسق القيم السائدة، و ذلك ان بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ و لكنها تتم في أطار تاريخي و حضاري، و ثقافي و تكون بذلك تابعة لهذا الاطار.

د – انها مفهوم محايد من حيث دلالته الاخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام (السياسي و الاجتماعي)، فالدراسة العلمية و الموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض انها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل هذا ما يحدده الاطار التاريخي و المجتمعي للعملية داخليا و خارجيا.

هـ– ان مفهوم عملية بناء الدولة عالمي، بمعنى أن هذه العملية تحدث في كل المجتمعات و النظم السياسية و بأشكال مختلفة و صفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة على اعتبارها "عملية"، كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة و درجة الانجاز من الدول النامية الى الدول المتطورة و الاكثر تطورا.

و – بالإضافة الى ان عملية بناء الدولة كونها مسار طويل غير محدد زمانا و لا مكانا ترفض حتمية وجود نموذج خاص بها بل تتعدد في ذلك النماذج، و الخبرات في هذا المجال باختلاف المنطلقات و الاهداف و في هذا بصدد يمكن الاشرة إلى أن هناك ثلاث نماذج

حدّية تتكاثر بينها النماذج التوفيقية. هذه النماذج الثلاثة هي: الخبرة الشيوعية — سوفياتية أو صينية – و الخبرة الديمقراطية اللبرالية، و الخبرة الاسلامية. (1)

و من خلال التطرق للمفاهيم و خصوصيات عملية بناء الدولة يتضح وجود أبعاد ترمي هذه العملية الى تحقيقها، حسب اختلاف البيئة السياسية، الاقتصادية، و الاجتماعية، و الثقافية، و عليه فإن عملية البناء كمفهوم ارتبطت بنوع الدولة التي تسعى الى تحقيقها:

مفاهيم عملية بناء الدولة (Concepts Of State Building Process):

- **بناء الدولة الأمة (National – building):**

من خلال تعريف عملية بناء الدولة على أنها مأسسة(*) الحاجة إلى اختراق او تغلغل عاطفي /إيديولوجي للمجتمع، إذ أن ذلك الربط هو الذي يمكن الانظمة من النمو و الاستمرار.(2)
يتضح أن هذه العملية تتركز في الدول الجديدة و أساس ذلك خلق احساس عام بالهوية القومية ، و شعور غالبية الأفراد بالانتماء للأمة و للنظام السياسي القومي. (3)

وحسب الأستاذ "ريتشارد سنايدر" Richard Sneider هي حالة عقلية، شعور أو عاطفة لجماعة من شعب تعيش ضمن إطار منطقة جغرافية محددة جيدا ويتكلمون لغة مشتركة ويتعلقون بتقاليد مشتركة في بعض الحالات لهم دين مشترك.

1- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا و إشكاليات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص ص 25 -26.

* - تعرف عملية المأسسة على أنها تلك العملية التي تكتسب من خلالها المنظمات و الاجراءات قيمة و استقرار. و يمكن التعرف على مستوى المأسسة، أي بناء المؤسسات السياسية، من خلال أبرز خصائصها، مثل التكيف، و الاستقلال الذاتي، و الترابط.

2 - سوزان كالفرت و بيتر كلفرت، السياسة و المجتمع في العالم الثالث: مقدمة، ترجمة: عبد الله بن جمعان آل عيسى الغامدي، الرياض: جامعة الملك سعود، النشر العلمي و المطابع، 2002، ص 242.

3 - إسماعيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 80.

و يرى الأستاذ "جون بلميناتز" Plamenatz الرغبة للمحافظة على الهوية القومية أو الثقافية لشعب أو تعزيزها عندما تكون هذه الهوية في خطر أو الرغبة في تحويلها أو حتى خلقها عندما يكون هناك شعور بأنها عاجزة أو قاصرة.

ويقول "الأستاذ عبد العزيز البسام" حول القومية الظاهرة والمفهوم " أن القومية باعتبارها ظاهرة اجتماعية ي في صورتها العامة هي ما ينشأ بين جامعة من الناس من روابط تؤلف بينهم وما يتولد عن هذه الروابط من عواطف الولاء والارتباط بالجماعة ومن أعمال ترمي إلى المحافظة على كيات تلك الجماعة واستمراره، والقومية باعتبارها مفهوم عقلي هي في صورتها العامة ما ينشأ في الذهن من معان لدى تأمل تلك الروابط بين تلك الجماعة.

أما الأستاذ "هانس كون" Hanse Cohen فيعرفها على أنها إحدى القوى المحدودة الفعالة في التاريخ الحديث ويعود أصلها إلى القرن الثامن عشر في أروبا وانتشرت خلال القرن التاسع عشر إلى أرجاء اروبا كافة وأصبحت في القرن العشرين حركة ذات نطاق عالمي وتزداد أهميتها في آسيا وأفريقيا غير أن القومية ليست هي نفسها في الدول جميعا وفي الأزمنة كافة، أنها ظاهرة تاريخية وهكذا فإن الأفكار السياسية والبنى الاجتماعية للبلدان التي تنشأ فيها هي التي تحددها.

و في نفس الاتجاه يشير مفهوم بناء الدولة الأمة الى امكانية تحويل المجتمعات التي هي دول قومية* شكلا إلى دول قومية فعلا و يتحقق هذا طالما تنشأ هذه الدولة، و تنتظم الحياة السياسية في اطارها، و تتميز الدولة القومية الحديثة وفق المنظور الغربي بمجموعة من الخصائص:

*ـ مصطلح الدولة القومية قد استعمل في الاساس لتمييز الدول الحديثة من الاشكال الأقدم للمنظمة السياسية التي تغطي مساحة صغير نسبيا مثل القبائل أو دولة المدينة . و يربط هذا المصطلح ما بين مفهوم الأمة الذي يشير إلى مجموعة من الافراد الذين لديهم شعور مشترك بالهوية الثقافية و الأرض، و مفهوم الدولة الذي يشير إلى مفهوم قانوني يصف مجموعة اجتماعية تقيم على اقليم محدد و تنتظم تحت مؤسسات سياسية مشتركة و حكومة فاعلة، و يشار إلى أن الدولة القومية قد أصبحت الوحدة السياسية الرئيسية في المنتظم الدولي منذ القرن السابع عشر ميلادي بالضبط منذ معاهدة واستفاليا سنة 1648.

- وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات لا تنافسها في ذلك اي سلطة اخرى.
- نمو القدرة التنظيمية للدولة، فضلا عن تعاظم دور الاجهزة البيروقراطية من تنفيذ القواعد النظامية و القانونية لمختلف قطاعات المجتمع و نشاطاته.
- وجود مفهوم محدد للمواطنة يتخطى الفوارق الدينية العرقية و الاثنية و اللغوية، و يؤكد قيمة المساواة، و بالتالي يفتح مجال التكامل و الاستقرار السياسي و الاجتماعي داخل المجتمع.[1]

من خلال ما سبق يتضح، أن الدولة القومية ما هي تلك الدولة التي تجمع شتات شعبها و عناصرها العرقية في نظام سياسي واحد و قوي، و لا مانع من وجود عناصر عرقية أخرى في هذه الدولة.

و في نفس الاتجاه، فإن عملية بناء الأمة تشير إلى ذلك الجهد الرامي و المركز على خلق أو نقل الشعور بالانتماء، و الولاء للقبيلة، و العشيرة الى الولاء، و الانتماء للدولة (الحديثة).كما يوضح الشكل(رقم01) في كيفية عمل متغيرات عمليتي تكوين الدولة و بناء الأمة. و يكون ذلك من خلال توفر هذه الاخيرة على القدرة التكاملية و الاندماجية و التي تتمثل في تحقيق انصهار المواطنين بهدف خلق رباط قومي بينهم و هو ما يعرف بالهوية القومية التي تعتبر جوهر هذه العملية لتحقيق الولاء للدولة (الوطن)، و يكون ذلك من خلال نظام التعليم الجماهيري و أدوات التنشئة السياسية و الثقافة السياسية التي تكرس مفهوم المواطنة Citizenship .[2]

بناء دولة الرفاه (Welfare State):

ظهرت دولة الرفاه منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث اتخذت بعض الدول الأوروبية سياسات تمثلت في التدخل المباشر لتوفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ، حيث سعت

[1]- بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.

[2]- بومدين طاشمة، "بناء الدولة في عصر المعلومات"، محاضرة ألقيت على طلبة السنة أولى ماجستير، تخصص سياسات مقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة ابو بكر بلقايد،2012 .

تلك الدول إلى زيادة دورها في تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين. وهذه السياسة هي ما يطلق عليها "سياسة الرفاه" أو سياسة الخيار الاجتماعي ، وتعني مجموعة البرامج التي تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة لضمان مستوى معيشي للمواطنين. وتشمل هذه السياسات و البرامج الخدمات التالية:

- توفير التعليم العام.
- توفير الرعاية الصحية.
- توفير فرص العمل، أو أن تضمن الدولة حدا أدنى من الدخل في حالة البطالة.
- المساعدة في توفير المسكن المناسب.
- ضمان الرعاية الكاملة لمن هو في حاجة: كالعاجزين والمعاقين و الفقراء.

الهدف من ذلك هو أن تتدخل الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لقطاع كبير من المواطنين ورفاهتهم. و نتيجة لهذه السياسات والبرامج فقد زادت أهمية الدولة في حياة شرائح كبيرة من المجتمع، وزاد دورها في توفير مختلف أنواع الرعاية الضرورية للمواطنين. و انطلاقا من هذه السياسات والبرامج فقد تجاوزت الدولة حدود وظائفها التقليدية، المتمثلة في توفير الأمن وتطبيق العدالة، لتقوم بوظائف إضافية قد لا تكون من وظائف الدولة. فالدولة التي تقدم مثل هذه السياسات والبرامج لمواطنيها يطلق عليها: "دولة الرفاه".(*)

---

*- يرى بعض الدارسون ان دولة الرفاه هي آخر مرحلة من مراحل بناء الدولة – الأمة بعد تشكيل الدولة، و بناء الأمة و مرحلة الديمقراطية الواسعة النطاق، حيث تعتبر دولة الرفاه بمثابة مرحلة ترسيخ عملية البناء، و قد برزت هذا النوع من الدولة في الشمال الغربي من اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، و تم فيها الاقرار على نحو مختلف بتبني السياسات الهادفة إلى تعزيز التضامن الاقتصادي ما بين مختلف فئات السكان. فقد أنشئت خدمات الرفاه العام من أجل دعم المسنين و المرضى والمعاقين، فضلا عن الفقراء و العاطلين عن العمل، كما أن النظام الضريبي المتقدم، و مساعدات الدولة اقتصاديا لهذه الفئات، قد عملا على تسهيل انتقال الثروات من الأثرياء إلى الفئات الفقيرة من السكان، و يعني ذلك أن دولة الرفاه تميزت بخاصيتي إعادة توزيع الثروة و المساواة في الفرص، وع ذلك فإن عددا ضئيلا من الدول تمكنت من اجتياز جميع تلك المراحل بصورة منظمة ابتداءا من اواخر القرون الوسطى و حتى الألفية الثالثة، و من هذه الدول كل من فرنسا و بريطانيا، ففي الكثير من الحالات كان انتظام المراحل الأربع تلك يواجه انقطاعا إما بفعل الثورة أو الحروب أو الاحتلال الأجنبي، و مثال ذلك ألمانيا، و لذلك فليس من اليسير تحديد نقطة الانطلاق بعض المراحل او تحديد المدة الزمنية التي تستغرقها. و الملاحظ أنّ دولة الرفاه بقيت دائما دولة قومية، إذ من بين الأسباب الاخرى لقيامها هي رغبة السلطات السياسية في تعزيز التضامن الاجتماعي، بحيث كان انشاء مؤسسات الرفاه العام منذ البداية جزءا من عملية أوسع نطاقا، و هي بناء الدولة، و هو ما دفع "**بأنطوني غيدنز**" إلى التأكيد أن " من يقول بدولة الرفاه فإنه يعني الدولة - الأمة " للمزيد من المعلومات أنظر:
- حسام الدين علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 88.

إن دور دولة الرفاه المعاصرة لم يتوقف عند توفير الخدمات الأساسية والرعاية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تعدى ذلك إلى ضمان الحقوق المدنية: كالمساواة أمام القانون وكفالة الحريات الفردية في العمل وحق الملكية والاعتقاد والرأي، ضمان الحقوق السياسية: كالمشاركة السياسية والتأثير في عملية ممارسة السلطة السياسية وحق التصويت والانتخاب والترشيح للمراكز السياسية.

يتضح مما سبق أن دولة الرفاهية هي نظام من الاستحقاقات و الفوائد التي تستهدف الأفراد بهدف تحقيق رغباتهم على المستوى الاقتصادي، و الاجتماعي و حتى السياسي كضرورة تاريخية و حتمية.[1]

بناء الدولة الفاشلة (Failed state – Building):

إن بناء الدولة يشير إلى إعادة بناء المؤسسات العامة التي تمكن الدول الفاشلة [*] أو الضعيفة التي عجزت عن استعادة قدراتها بفعل الازمات المتراكمة (أزمة الهوية، أزمة المشاركة السياسية أزمة المشروعية السياسية، ازمة التوزيع، أزمة التكامل، و أزمة الاندماج) و التي تجاوزت في كثير من الأحيان قدرات بعض الانظمة السياسية و تسمى عادة الدولة الهشة **Fragile State**، مما

---

1 - أحمد السيد النجار و آخرون، دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث و مناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية و المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ط 1، ص 102.

*- يعتبر مفهوم الدولة الفاشلة من المصطلحات المتداولة في العلوم السياسية ويعتبر الكاتب الكندي "مايل إقناتيف" M.ignatieff المروج الأول لهذا المصطلح من خلال كتابه: شرف المحارب والحرب الشريفة " the warrior's honorand virtual war" و الذي درس فيه لوردات الحرب والميليشيات والجيوش غير النظامية في كوسوفو والصومال وأفغانستان حيث أشار إلى غياب الحكومات في هته الدول. فمصطلح الدولة الفاشلة يشير "روتبرغ " Rotberg أن الدولة الفاشلة هي حالة وسطية أو مرحلة انتقال والشكل اللطيف للدولة الفاشلة وهي تتأرجح بين الدولة القوية والمنهارة وحسب روتبرغ توجد خصائص يمكن الاعتماد عليها لتحديد الدولة الفاشلة منها:

- انتشار الإجرام والعنف السياسي / مثل قمع المظاهرات، وضع قيود على نشاط المجتمع المدني وحرية التعبير.
- انتشار التوترات و النزاعات / وخاصة الاثنية والعرقية والدينية وحتى البينية منها.
- لا فعالية البنى التحتية/العجز في المستوى الخدماتي، عدم تكافؤ الفرص، انتشار السوق الموازي
- ضعف السلطات/التشريعية والتنفيذية والقضائية ما أدى لظهور الدولة الصدّ كنتيجة لضعف السلطات / للمزيد من الاطلاع انظر:

-Rotberg.I.Rotberg, the new nature on nation stat failure, the Washington, quarterly summer,2002.

يتطلب وضع استراتيجيات و تبني مفاهيم مركبة و متعددة الابعاد تهدف إلى إعادة البناء الوظيفي لمؤسسات الدولة كي تقوم بالغايات الموكلة بها، المتمثلة في المهام و الوظائف الاساسية التي تتمتع بها الدولة الحديثة.

و في نفس الاتجاه، نجد أن كل الأدبيات التي كتبت حول فشل الدولة وبناء الدولة تتقارب نحو الرأي القائل بأن من المتوقع أن أداء الدولة موجه للقيام بالمهام الثلاثة الأساسية التالية:

- الدولة هي لضمان الأمن تجاه مواطنيها داخليا وتجاه الدول الأخرى و مواطنيها خارجيا على حد سواء.[1]
- يفترض من الدولة أن تقدم خدمة الرعاية الأساسية لمواطنيها و هو ما يعرف بالرفاهية الاجتماعي.
- يجب أن ينظر إلى الدولة كممثل شرعي من قبل مواطنيها يكون ذلك من خلال بناء مؤسسات و تعزيز شرعيتها و هو ما يشكل عملية بناء الدولة ككل. [2]

المطلب الثاني: علاقة بناء الدولة بالمفاهيم الأخرى:

باعتبار أن عملية بناء الدولة هي مسار سياسي بالدرجة الأولى فهي تتقاطع مع مفاهيم عديدة من حيث المتغيرات المؤسساتية و الممارساتية التي تعطي تفسيرات للظاهرة السياسية، و علية سنتطرق لأهم هذه المفاهيم:

–التنمية السياسية (Political Développement): هي عملية تفاعل ثقافي سياسي تتداخل فيه العوامل المادية بالمعنوية بشكل متضافر مولدتا بذلك حالة انتقال للمجتمع من وضع

[1]- للمزيد من التوضيح ارجه إلى الشكل رقم(02) في الدراسة، المهام المشتركة في بناء السلام و بناء الدولة في فترة ما بعد الصراع.

[2]- Julia Raue and Patrick Sutter, Facets And Practices of State-Building , Martinus Nijh off Publishers,2009.p 62.

التخلف إلى التقدم السياسي، هي عملية معرفة بالأساس، حيث تزيد كماً ونوعاً في المجال السياسي لدى الفرد والمجتمع. يساعد النظام السياسي على وضع هذه المعرفة موضع التطبيق من خلال العمليات السياسية المتعددة مثل: الترشيح، الانتخابات، حرية التعبير و التصرف، تداول السلطة سلمي.[1]

في دراسة لهذا المجال نجد الأستاذ صاموئيل هاتنغتون (**Samuel Huntington**) الذي فسر التنمية السياسية(*) على أنها قدرة النظام السياسي على كبح و السيطرة على التوترات الناتجة عن الحركة الاجتماعية و مطالب المشاركة السياسية.[2]

مفهوم التحول الديمقراطي: تختصر عملية التحول الديمقراطي في مصطلح الدمقرطة **Démocratisation** و التي تشير إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على العملية السياسية بإتباع مسار تحولي.

و يشير مفهوم التحول الديمقراطي(*) إلى: "مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم التسلطية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع

---

[1] - أمين محمد علي دبور، دراسات في التنمية السياسية، غزة : الجامعة الاسلامية ، قسم الاقتصاد و العلوم السياسية، كلية التجارة،2012 ، ص 7.

* _ تختلف تعاريف التنمية السياسية من خلال المداخل المعالجة لها مثل المدخل الاداري والقانوني ، و المدخل الاقتصادي و البنيوي الوظيفي بالإضافة إلى عدّة مداخل أخرى أحادية الاتجاه. و نحن سنركز على التنمية السياسية كونها عملية بناء الدولة الأمة : حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن التنمية السياسية هي تلك العملية التي بواسطتها يمكن تحويل المجتمعات التي هي دول قومية شكلا إلى دول قومية فعلا، و يتحقق هذا طالما تنشأ هذه الدولة، و تنتظم الحياة السياسية في إطارها ، كما تباشر هذه الأخيرة في إطارها وفق المستويات المميزة للدولة القومية الحديثة. للمزيد من الاطلاع أنظر :
- بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

[2] - محمد زاهي بشير المغيربي، التنمية السياسية و السياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ط 1، 1998، ص 16.

*- بالرغم من تعدد التعاريف لمفهوم الديمقراطية إلا أن أكثر التعريفات شيوعا للديمقراطية في الوقت الراهن ،ترجع إلى التعريف الذي قدمه جوزيف شومبيتر Joseph Shumpeter في عمله المعروف "الرأسمالية والاشتراكية و الديمقراطية "والذي يعرفها بأنها" نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية " ويركز هذا التعريف على متغير التنافس الانتخابي كمؤشر للديمقراطية، وأن الديمقراطية هي نظام للسلطة السياسية يتحقق بغض النظر عن أي سمات اقتصادية أو اجتماعية، وذلك على عكس الأفكار التي سادت في الخمسينات والستينات.

القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع ،بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي".

وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني.

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي هو: عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.

في نفس الاتجاه، يعرف "**تشارلز أندريان**" بأن: "التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم ."[1]

في هذا السياق، فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

[1] - حسينة شرون و آخرون، "التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة"، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، 11 ديسمبر 2005 ،ص 123.

و بناءا على ما سبق فإن مفهوم التحول الديمقراطي يشير الى مجموعة من التغيرات في محددات و طبيعة و أداء النظام السياسي في مرحلة انتقالية يشوبها بعض الهلامية ،بحكم طبيعتها و تتخللها تراجعات و هي غير محصنة من إمكانية الفشل.[1]

مفهوم الترسيخ الديمقراطي(Democratic Consolidation):حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المُتقدمة من عملية التحول الديمقراطي. و اجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ، مُؤكدة على أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها، يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي، عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود.

كما أثار مفهوم الترسيخ جدلا واسعا بين الدارسين، فهناك من اعتبره مرادفا لمفهومي الاستقرار و المأسسة و بالتالي فمرحلة الترسيخ هي احدى مراحل عملية بناء الدولة، وحاولت بعض الدراسات الحديثة للنظم السياسية تحديد أهم العوامل المُساهمة في رسوخ النظام الديمقراطي، في حين ركزت أخرى على مؤشرات نهاية المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة الترسيخ.

و بناءا عليه يمكن القول أن النظام السياسي الديمقراطي الذي يمكن أن تتحدد أهم ملامحه في المرحلة الانتقالية من عملية التحول الديمقراطي، عادة ما يكون مهددا بالانقلابات العسكرية وبعض أعمال العنف، وأن تجنب ذلك سيتحقق حتما من خلال عملية الترسيخ وأهم ركائزها التي تتمثل في الاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية بين مختلف الأطراف السياسية.

ولقد أكد في هذا الصدد كل من الأستاذين **uenther** و **Higley** أن بداية رسوخ النظام

1- "مقياس الديمقراطية العربي"، حالة الإصلاح في العالم العربي، مبادرة الاصلاح العربي و المركز الفلسطيني للبحوث السياسية و المسحية، بيروت، مارس 2010 ،ص.19.

الديمقراطي عادة ما تكون باتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات ، مع مشاركة شعبية واسعة النطاق فإن الديمقراطيات تكون في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى، و هي مرحلة التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين و الأحزاب، وجماعات المصلحة المنظمة .ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي ويظهر بذلك أن المسألة الأولى المُهمة لتعزيز التحول الديمقراطي، تتمثل أساسا في اتفاق الفاعلين السياسيين على مختلف الإجراءات التي تتطلبها العملية السياسية .[1]

مفهوم التحديث السياسي(Political Modernization):يعتبر مفهوم التحديث من المفاهيم الأكثر ارتباطا بمفهوم التنمية السياسية و هو مفهوم محور يؤطر عملية التنمية و يحدد أبعادها الأساسية. فمن الناحية التاريخية فإن التحديث يشير إلى عملية التغير نحو تلك الأنماط من النظم الاجتماعية، و الاقتصادية، و السياسية التي طورت في أوربا، و الولايات المتحدة الأمريكية مابين القرنين السابع عشر و التاسع عشر لتنتقل إلى باقي القارة الأوربية ثم فيما بعد إلى إفريقيا و أمريكا الجنوبية و آسيا.[2]

أما بارسونز و ليرنر و باول فيرون أن التحديث هو عملية ثقافية يتم من خلال نقل الثقافة الغربية إلى باقي دول العالم عن طريق نقل الأفكار و القيم الغربية التي ستجعل هذه الدول تصبح حديثة.

و يذكر مونتي بالمر **Monté Palmer** أن مفهوم التحديث يشير إلى عملية التحرك باتجاه مجموعة العلاقات المثالية التي ينظر غليها على انها حديثة، و يوضح أيضا أن هذا المصطلح يستعمل

---

[1]- نفيسة رزيق، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و إشكالية النظام الدولاتي: المشكلات و الآفاق"، مذكرة ماجستير ، العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق، باتنة، 2009، ص 21.

[2] - أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة، 1987، ص 28.

ليشير غلى انماط مثالية من الترتيبات الاجتماعية الاقتصادي، و السياسية، المرغوب بها و التي تحققت في الدول المتقدمة اقتصاديا.[1]

مفهوم التغيير السياسي (Political Change): لقد رفض "**جوزيف لابالومباريا**" (**Joseph LaPalombara**) فكرة استخدام مصطلح " التحديث " لأنه ينطلق من فكرة التطور التي عرفتها الدول الغربية أي الديمقراطيات الغربية وخاصة الأنجلو-أمريكية و التي على الدول الأخرى إتباعها. و عليه، فإنه يحبذ استخدام مصطلح " التغير " لأنه يعتبر أكثر حيادية .[23]

و يشير مفهوم التغير بمعناه الواسع إلى الانتقال من حالة معينة إلى حالة أخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغير، أو يؤثر على العملية و البنية معا أي أنه يحيل إلى التحول في البنى و السلوكيات و الغايات السياسية التي تؤثر في توزيع و ممارسة السلطة في كل تجلياتها.[3]

و يرى الأستاذ "أبتر" أن الأنظمة السياسية تصل إلى أفق لا يمكن تجاوزه عندا تتجاوز التحولات الوظيفية في المجتمع بنى القبول و المسؤولية، أو عندما تكف البنى التقريرية عن الاشتغال. أما "**سكوت فلانجان** " فيرى أن التغيير الاجتماعي يؤثر في بنية المطالب التي تمارس ضغطا على البنى السياسية بهدف إدخال تعديلات عليها.[3]

1- فيريل هايدي، الإدارة العامة: منظور مقارن، ترجمة محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985،ص 60.

2-Joseph LaPalombara , Bureaucracy and Political Development, New Jersey : Princton University Press , third edition, 1971, p p 9 – 10.

3- كولفرني محمد، "التغيير الاجتماعي و السياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20 خريف 2008، ص 143.

4 - كولفرني محمد المرجع نفسه، ن ص.

التغير السياسي يمكن تحديده من حيث الشكل بمعنى الكيفية التي يتم بها، و من حيث المحتوى أي المعنى الاجتماعي و السياسي المتحقق عبر التغيير. و على هذا الأساس يمكن تحديد صيغتين للتغير: التغير الجذري و التغير الإصلاحي. فالنمط الأول يشير إلى تغير كمي و نوعي في آن واحد، و هو لا يقتصر على التغير السياسي فقط بل هو ينطلق من صيغة سياسية الطابع و ينتهي إلى تغـــيرات مجتمعية تمس الأنظمة الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية. أما النمط الثاني فيختلف عن سابقه كون يعتمد على النظام السياسي القائم و هو يتعلق بالسياسات و الأبنية أكثر مـــن تعلقـــه بشـــاغلي الأدوار.[1]

مفهوم التحول السياسي (political Transformation): إن التحول يختلف عن مصطلح التحديث والتنمية والترقية وغيرها من التغيرات التي تتطلع دائما إلى الحسن، فقد يكون التحول تغيرا نكوصيا، إذ يؤدي إلى تخلف شديد الوطأة.

كما يعتبر التحول تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغير أسس البنية و العلاقات، بحيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الأفراد والجماعات، أو يحتلونها في المجتمع .ومن ذلك يمكن أن نعتبر التحول تغير شديد الوطأة، كثيرا ما تنجم عنه مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية يصعب مواجهتها في حينها. وقد مر المجتمع الإنساني بعدد من التحولات الاجتماعية الكبرى في العصر الحديث، تركت بصماتها عليه ولازالت بالرغم مما حققته من نتائج إيجابية على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية هذا ما جعل الباحثين يجتهدون في دراسة التحول والبحث عن العوامل الأساسية التي وقفت وراء هذه الظاهرة ولعل أهم النظريات في ذلك نظرية التحولات الاجتماعية.[2]

---

1 - بومدين طاشمة، "إشكالية التأصيل النظري و المنهجي للتنمية السياسية"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول موضوع: واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر، جامعة باتنة، يومي 04 – 05 ديسمبر 2007، ص 5.

2 - بومدين طاشمة ، المرجع السابق الذكر ، ص 6.

المطلب الثالث: غائية عملية بناء الدولة:

تأسيسا على ما سبق يتضح أن بناء الدولة هي عملية مركبة تستهدف كل المستويات و الأبنية: السياسية منها، الاجتماعية و الثقافية، و الاقتصادية.

و هذا ما يوضحه الشكل رقم (01) الخاص بالمجالات و الأبعاد التي تهتم عملية بناء الدولة بتحقيقها.

و في هذا الصدد وضع فيريل هايدي(**FERREL HEADY**)مجموعة من الغايات التي تهدف عملية بناء الدولة إلى تحقيقها و هي: الديمقراطية، المشاركة و التعبئة، و التأسيس، و المساواة، و القدرة، و التخصص، و الانتماء، و التغلغل، و التوزيع، و التكامل، و العقلانية، و الاتجاه نحو البيروقراطية، و الأمن و الرفاه، و العدالة و الحرية.[1]

و بناء على ما سبق يمكن ادراج هذه الغايات في أربع مداخل أساسية و هي:

- **الشرعية السياسية(Political Légitimacy)**: يشكل مفهوم الشرعية[*] في علم السياسة مرتكزاً أساسياً في دراسة العديد من القضايا ذات العلاقة ببناء الدولة الحديث، كالتطور السياسي والاقتصادي والتحول الاجتماعي ومسائل الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان، وأسس ممارسة السلطة.

---

[1]- فيريل هايدي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[*] ـ يذهب ماكس فيبر Max Weber في تحليله لمفهوم الشرعية إلى أن الحاكم يكتسب شرعيته من شعور المحكومين بأحقيته وجدارته في الحكم، وأنه من دون الشرعية يصعب على أي نظام حاكم أن يمتلك القدرة على حكم الدولة على المدى الطويل. وقد أكد هذا الأمر د. سعد الدين إبراهيم حيث يقول: "قد يكون سبب قبول المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم بوحي من معتقدهم الديني أو بوحي من تقاليد راسخة توارثوها عبر الأجيال، أو بسبب إعجابهم الشديد بصفاته وخصاله وما يجسده من قيم ومثل عليا يرنون إليها، أو لأنه يرعى مصالحهم ويوفر لهم الأمن والأمان ، أو لأنهم اختاروه بأنفسهم وأعطوه هذا الحق لمدة معلومة. ولا ينطوي هذا التعريف، بالضرورة، على شرط الرضا الدائم عن الحاكم أو عن كل أفعاله. وإن كان ذلك مرغوباً من الحاكم والمحكومين على السواء. من دون الشرعية بهذا المعنى فإن الحاكم الفرد، أو النخبة الحاكمة أو النظام أو الحكومة، يكون دائماً خائفاً: غير مطمئن نفسيا، وغير مستقر واجتماعيا وغير متمكن سياسيا، مهما استخدم من وسائل القهر والبطش، أو من ضروب المخادعة والانتهازية، أو من سبل الرشوة والترغيب ".

و تعود أزمة الشرعية في أساسها إلى مجموعة من الأسباب، قد يكون أهمها الأسباب الاجتماعية الهيكلية المرتبطة ببناء الدولة الحديثة، وفقدان التفاعل الإيجابي بين الحاكم والمحكوم.

و شرعية الدولة هي قبولها من طرف المؤسسات و المنظمات في المجتمع التي تشكل الدولة لديها "الحق في الحكم". فهم شرعية الدولة في أي وقت من الأوقات أمر أساسي لتحديد ما هي الإجراءات و العمليات التي تسهم في الانتقاص من بناء الدولة.

و من جهة أخرى فإن مصادر الشرعية تختلف سواء بين المجتمعات وبين مختلف الجماعات داخل المجتمع. في الواقع إن قواعد الشرعية السياسية هي دائما عرضة للمناقشة في معنى واحد، هو تحديد أسباب الشرعية. حيث يلجأ موظفي الدولة والمنظمات في كثير من الأحيان إلى تنافس على الشرعية مع الجهات الفاعلة غير الحكومية بما في ذلك أولئك الذين يتحدون الدولة من خلال العنف المسلح. حيث يوجد صراع بين المركزية الدولة و مناطقها كما يجوز للدولة المحلية تتمتع أيضا أكبر الشرعية من الدولة المركزية.

يتم تحديد شرعية للدولة في المقام الأول من قبل أدائها، وهذا هو ما يحقق توفير الأمن، النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وما إلى ذلك. كما يمكن لشرعية الدولة أن تستند على عملياتها من خلال الديمقراطية أو الاستبدادية طرق سماح أو محاربة الفساد، أو التشاور(طرق الديكتاتورية)، وما إلى ذلك. وأخيرا، يمكن أن تستند شرعية الدولة لمصادر بديلة كالسلطة الراسبة في التقاليد والدين و الإثنية الهوية والقومية أو حتى زعماء الكاريزمية.

الاستقرار السياسي و الأمن(Political Stabilité and Security):

يقصد بالاستقرار السياسي وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة و أطرافها.[1] و يقابل ذلك حالة الاضطراب و اللاستقرار و يتم ذلك من خلال ضبط قواعد العملية السياسية وفق

[1] - حسن موسى الصفّار، الاستقرار السياسي و الاجتماعي: ضرورته و ضماناته، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط 1، 2005، ص 15.

معايير المشاركة السياسية و ضمان الحقوق المدنية و هو ما يتيح فرص التنمية و البناء، و يمكن الدولة من مواجهة التحديات الخارجية، و مع انعدام الاستقرار يبقى التطلع للتقدم مجرد شعار و تتلاشى فرص البناء. كما تنعكس حالات اللااستقرار السياسي على الاستقرار الاجتماعي ما يؤدي بالوضع الأمني إلى حالة الاضطراب و التدهور و الهشاشة (*). و العكس صحيح.

و في نفس الاتجاه عرف الأستاذ صامويل هنتجتن الاستقرار السياسيى على أنه: عدم وجود " صراع مفتوح " يتضح من هذا التعريف أن الاستقرار السياسي يضمن وجود علاقات سليمة في كل مستويات النظام السياسي و الاجتماعي، و يعكس ذلك حالة من الرضى لدى كل الأطراف الفاعلة.

و مما يحقق الاستقرار أن يكون الرأي العام في الدولة مطلعا على مجريات الأمور ومتنورا يرجح الحلول الوسطى في حالة الصراع السياسي بين النخب ويبتعد عن التكتلات والفئات المتطرفة. [1]

* - الاستقرار السياسي يرادف غياب العنف السياسي والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية و الاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال العنف ومن هذا المفهوم المحدد للاستقرار السياسي نجد أنه لا يصح استخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية، وأن الإصلاح في هذه الحالة لايتم السعي إليه إلا بالأساليب ا لسياسية المدنية . وقد تناول الماوردي مفهوم استقرار السلطات من هذا الجانب ، حيث نجده يعني بالاستقرار قدرة السلطان على البقاء و الاستقرار في مواجهة التحديات المختلفة، سواء أكانت هذه التحديات مادية تتعلق بعناصر الثورة المختلفة أو الفكرية تتعلق بالقيم الفاسدة ،أو كانت تحديات سياسية داخلية كفساد الحاكم أو حاشيته وجوهرهم أو تحديات سياسية خارجية مصدرها أعداء السلطة وتربصهم بها . للمزيد من الاطلاع أنظر:

- سفيان فوكة، مليكة بوضياف، "الحكم الراشد و الاستقرار السياسي و دوره في التنمية "، مداخلة غير منشورة ملقاة بالملتقى الوطني حول: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات"، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008 ، ص 14.

[1]- عبد العالي دبلة، الدولة رؤى سوسيولوجية، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع 2004، ص ص185- 184.

دولة الحق و القانون: أي أن دولة القانون(*) هي شعار سياسي و نظرية دستورية هدفها تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين على أساس العدالة. وهذا التنظيم يتم من خلال إيجاد علاقة متوازنة بين طرفي العلاقة. فالحاكم كأحد طرفي العلاقة وممارس للسلطة يرغب بتغليب ضرورات ممارسة السلطة. والمحكومين باعتبارهم الطرف الآخر لهذه العلاقة يرغبون بتغليب ضمانات الحقوق والحريات العامة. ولكن ضرورات ممارسة السلطة تتجلى من خلال التقييد الوارد سياسياً وقانونياً على الحقوق والحريات العامة، في حين أن ضمانات الحقوق والحريات العامة تتجلى من خلال التقييد القانوني والسياسي للسلطة.

فإن دولة الحق و القانون بمفهومها الواسع هي التي تقيم التوازن بين ضرورات السلطة وضمانات الحقوق والحريات العامة، و تحقيق العدالة المأمولة، و يكون تكريس هذه المفاهيم من خلال:

- الهدف إلى إقامة نظام سياسي (حكم) يهدف إلى حماية الحقوق العامة و تتم هذه الحماية من خلال تقييد السلطتين التشريعية والتنفيذية (الإدارة)، و فصلهما عن السلطة القضائية بمختلف مستوياتها بما يضمن حسن سير و تطبيق القانون.

- أن دولة القانون هي الدولة التي تخضع بدايةً لنظام قانوني ذاتي يمتد من الدستور إلى أبسط

*- تاريخياً أن مصطلح "دولة القانون" ظهر في نهايات القرن التاسع عشر في ألمانيا في زمن تكوين الوحدة (القومية) الألمانية (عهد بسمارك). لذلك كان الهدف منها يتجه أساساً لتدعيم مركزية الدولة، إضافةً لعقلنتها وحسن سيرها. ولم يكتس مفهوم دولة القانون بعده الليبرالي إلا فيما بعد. وقد أخذ الفقهاء يميزون بين مصطلحين متناقضين للتعبير عن مضمون دولة القانون. هذان المصطلحان هما: "دولة البوليس" (دولة الضبط الإداري تحديداً) و"دولة القانون" (دولة التشريع). ودولة القانون كمصطلح قانوني يشكل نظرية دستورية محورها تبين الانتقال أو التحول في الحكم من المشخص إلى المجرد. أي بمعنى أوضح انتقال الحكم من مفهوم ذاتي أو شخصي متصل بالحاكم، إلى مفهوم مجرد أساسه القاعدة القانونية والمؤسسة.

القواعد القانونية قيمةً، وفقاً لمبدأ تدرج القواعد القانونية الذي قال به الفقيه Hanss Kelsen. وتخضع أيضا إلى مبادئ وقواعد غير منصوص عليها في القانون الوضعي. هذه القواعد الأخيرة منبثقة من "دولة القانون". و يتوجب على كافة السلطات أن تتقيد بها.

و بناءا على ما سبق ذكره فإن دولة القانون هي الدولة التي لا تقيد الحقوق والحريات العامة إلا بالقدر الكافي واللازم لتأمين مقتضيات الأمن والاستقرار بما يؤمن حسن ممارسة هذه الحقوق والحريات المناخ اللازم لعملية التنمية الشاملة وفق مفهوم الحكم الجيد.

– **بناء القدرات** (Capacity Building): يعنى مفهوم بناء القدرات" زيادة قدرة المجتمع على إنجاز الأعمال بنفسه، بمعنى أن يكون أكثر مهارة وأكثر ثقة في نفسه، وأكثر فاعلية في التنظيم ".[1] ويمكن تعريف عملية بناء القدرات " بأنها تنظيم الاستفادة من الموارد المجتمعية من خلال التدريب لتنمية المهارات وتنمية القدرات المؤسسية وذلك لتمكينهم من تحديد المشكلات وتقييمها، وزيادة القدرة على تفهم وتحليل المشكلات ".[2]

ويمكن القول أن بناء القدرات هي "جهد يهدف الى تمكين المجتمع و يهدف إلى تقوية كافة أطراف عملية التنمية لكي تمكنهم من لعب دور فعال في إدارة وتخطيط الحياة اليومية وبالتالي فهي عملية تدخل خارجي مخطط ومنظم له يبتغى تحقيق أهداف معينة لتحسين و تطوير أداء المنظمات في علاقتها بالإطار الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي توجد فيه وفى توظيف مواردها بما يحقق لها الاستدامة ".[2]

---

[1]- ريمان محمد ريحان،" تنمية المجتمعات العمرانية، التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة جامعة القاهرة، 2002، ص 234.

[2] - http://www.earthsumnet 2002.org.

[2]- أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2000، ص 187.

من هذا المنطلق يمكن القول أن بناء القدرات هي تنمية وتعزيز قدرة المجتمع باستمرار لكى يحسن قدرته على حل المشكلات وبخاصة التي تواجهه، ومن هنا تكمن القدرة في تحقيق الأهداف من خلال نشاط المنظمات والأشخاص الذي تسعى الى تحسين و توزيع الأدوار بهدف تحقيق التنمية و بناء الدولة. [1]

[1]- و هذا ما يوضحه الجدول رقم (01):" قائمة المجالات الرئيسية التي تسعى عملية بناء الدولة الى تحقيقها".

المبحث الثاني : مفهوم عملية بناء الدولة بين الطرح الاسلامي و التصور الغربي :

تطرق المفكرون العرب و المسلمين إلى مفهوم عملية بناء الدولة و أطوار تأسيسها من خلال نظريات وممارسات عملية، باعتبار النظرية السياسية الإسلامية وصيغة نظام الحكم في الإسلام فريدة مختلفة عما سواها من نظريات و أنظمة لاختلاف المصدر والمبادئ والظروف، لذا يصعب إدراج هذه الصيغة وتلك المنطلقات النظريّة لبناء الدولة ضمن أشكال تفسير النظم التي عرفتها أوروبا و الفكر السياسي الغربي عموما وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بعملية بناء الدولة من خلال مطلبين:

المطلب الأول والمتضمن مفهوم بناء الدولة من المنظور الإسلامي مع التطرق إلي ضبط هذا المفهوم عند المفكرين العرب القدماء وصولا إلى عصر النهضة.

أما المطلب الثاني فخصص لدراسة عملية بناء الدولة من المنظور الغربي بمختلف مدارسه الليبرالية و الاشتراكية وصولا الى اسهامات المدرسة السلوكية.

المطلب الأول: مفهوم عملية بناء الدولة في المنظور الاسلامي:

لقد تعددت الدراسات والاجتهادات العلمية لدي المفكرين العرب المسلمين لضبط مفهوم عملية بناء الدولة بما يتماشى والمعطيات الإسلامية من خلال ما أشار إليه مختلف المفكرين البارزين في كتاباتهم، وانقسمت هذه الاجتهادات الفكرية إلى اتجاهين رئيسيين: التقليديين أو المفكرين القدماء والمفكرين المسلمين في عصر النهضة.

1/ مفهوم عملية بناء الدولة عند المفكرين المسلمين القدماء:

أشار العديد من العلماء المسلمين البارزين في الفكر السياسي الاسلامي إلى مفهوم عملية بناء الدولة ابتداء بالإمام الماوردي، و الفرابي، و ابن تيمية وصولا إلى عبد الرحمن بن خلدون، و التي كانت تركز أساسا على البحث في العلاقة بين الراعي (الحاكم) و الرعية (المحكومين) و هذا ما جعل السياسة في نظر الفقهاء المسلمين ذات طابع معياري في اطار السياسة الشرعية.

الإمام أبو الحسن علي بن محمد الماوردي (364 – 450 هـ / 975 – 1058 م):

يرى الماوردي أن عملية بناء الدولة تتجسد في إقامة مفهوم الإمامة(*) (منصب السلطة الروحية السياسية العليا في الإسلام) وهي في نظره ليست مبنية على عقد اجتماعي، بل عقد الإمامة عنده نوع من انواع العقد الحكومي،(*) فنظام الامامة عند الماوردي ليس هو الذي يقيمه عقد المبايعة أو ينشأ عن إرادة الأمة، بل هو النظام الذي أقامه الله للمسلمين على حد تعبير الماوردي، و يركز على اجتهاد أهل الحل و العقد بغية اختيار الأمام او الخليفة و هم بذلك يمثلون الرعية بهذا الاختيار، لأن الإمامة كما عرّفها (موضوعة لخلافة النبوة) و من هنا نجد أن الماوردي

---

*- جاء في لسان العرب لابن منظور أن الإمامة: أمّ القوم و أمّ بهم تقدمهم، وهي الإمامة، والإمام كل من ائتم به قوم كانوا على الصراط المستقيم.

يقول ابن حزم : إن لفظ الإمام إذا أطلق فإنه لا ينصرف إلا إلى صاحب الإمامة الكبرى أو العامة ، أما إذا أريدت الإشارة إلى إي من المعاني الخاصة فلابد من إضافة اللفظ إلى ما يدل على ذلك، و أيضا إذا أطلق لفظ "الإمامة " فإنه لا يفهم منه إلا المعنى الشامل. و يمكن استنتاج أن لفظ الخليفة هو لقب يمكن إطلاقه على من يمارس الإمامة بمفهومها الشامل أو بمعنى آخر مفهوم سلطة الحل و العقد أو السيادة السياسية. كما أن لفظ الخلافة له دلالة انتقال السلطة نقول من يخلف الإمام أو الحاكم و بأي طريقة مثلا مهنا دلالة الفعل و هو التخليف و كيفية حدوثه و تحت أي ظروف وقع. فالتخليف في معناه اللغوي و العملي يحتمل على أن لا يكون للمخلف شروط أو مميزات أو صفات القيادة السياسية و مؤهلاتها على عكس الإمامة و تعقيد شروطها. فاختلاف اللفظين في المعنى اللغوي له دلالة اصطلاحية . للمزيد من الاطلاع أنظر:

- الريس محمد ضياء الدين، النظريات السياسية الإسلامية، دار التراث، القاهرة، ط7، ص 107.

*- العقد الحكومي نقيض العقد الاجتماعي في مضمونه و طرحه، فهو عقد بين و المحكومين، و هو قائل بسبق وجود نظام الحكم على وجود الأفراد الذين هم ممثلون لهذا المجتمع، و بالتالي وجود المنصب الحاكم سبق منطقيا هذا العقد، و انما يبقى التركيز على أحسن تقدير تعيين من يصلح لهذا المنصب.

قال بوضوح :(**فإن الله جلت قدرنه ندب للأمة زعيما خلفّ به النبوة)** فإن الإمامة تقوم بمقام النبوة في بعض النواحي، أي حراسة الدين و سياسة الدنيا.

و في نفس الاطار فإن العلاقة بين الراعي و الرعية عند الماوردي هي علاقة الهية و ليست إنسانية من خلال تنصيب من يستحق الامامة و فق ضوابط الشرع الاسلامي و شروطه و هذا ما حدده في كتابه الأحكام السلطانية.

و يرى كذلك أن الخلافة تشكل العلاقة بين الحاكم (الراعي) و المحكومين (الرعية) والتي تستمد شرعيتها من الله من حيث مصدر التأسيس لوجوبها، أما على مستوى التنفيذ و الممارسة فإنها تعبير بشري يلتزم بالأوامر و القواعد الإلهية في التعامل مع الواقع، فالخلافة إلهية من حيث التأسيس و بشرية من حيث قواعد الممارسة و الرقابة.(1)

و بناء على ما سبق يتضح أن عملية بناء الدولة عند الإمام الماوردي لا بد أن تقوم في مفهومها على قواعد الملك المتعارف عليها في السياسة الشرعية(*)، والمستقرة على أمرين وهما تأسيس و سياسة فيكون في تثبيت أوائله و مبادئ و ارساء قواعده و مبانيه.

و تتضمن عملية البناء من وجهة نظر الماوردي ثلاثة متغيرات أساسية:

- تأسيس الدين، و يعني بناء الملك على الدين فهو أثبتها قاعدة و أدومها مدّة و أخلصها طاعة و لا يخلو انتقال الملك بالدين من الأساسيات التالية:

1- حسن كوناكاتا، " النظرية السياسية عند ابن تيمية "، أطروحة دكتوراه، ط 1، الرياض: دار الاخلاء للنشر و التوزيع، 1994، ص ص 23-27،

*- السياسة الشرعية هي علم يبحث فيه عن الأحكام و النظم، التي تدبر بها شؤون الدولة الاسلامية، التي لم يرد فيها نص من القرآن أو السنة بشكل كامل، أو التي من شأنها التغيير و التبدل، بما يحقق مصلحة الأمة، و يتفق مع أحام الشريعة و أصولها العامة. للمزيد من الاطلاع أنظر:

- عبد العالي أحمد عطوة، مدخل إلى السياسة الشرعية، المملكة العربية السعودية: إدارة الثقافة و النشر، 1993، ص 56.

أن يتولى الملك من يخرج من غطاء الدين لتسيير أمور الملك في ضوء تعاليم الإسلام والسنة، وإلا تولى عليه غير أهله فيصبح بذلك الملك محلولا عن فرائض الدين فتنفر منه النفوس فيخرجون عن طاعته و يفتحون أبواب خلعه و يبذلون بذلك النفس و الاموال حفاظا على دينهم.

- تأسيس القوة، لا بد على الحاكم أن تتوفر لديه القوة الكافية من جيش وعتاد وتعداد لضبط شؤون بناء الملك.

- أما المتغير الثالث لعملية بناء الدولة فيتمثل في تأسيس المال والثروة فلا بد علي الملك أن يكثر المال والثروة في قومه لضمان همته وشرعيته واستمرار زعامته. [1]

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (661-728 هـ /1263 م-1330 م) :

بخلاف الماوردي يرى ابن تيمية ان الدولة هي ضرورة اجتماعية دينية كما هو الحال عند أرسطو و الفرابي و يقول ان الانسان حيوان مدني، و بذلك لا يمكن وجود مجتمع انساني إلى تحت نظام قانوني إداري معروف باسم "الدولة ". و بالإضافة إلى ذلك فإن الاهتمام الرئيسي لابن تيمية أن تكون سيادة الشريعة منفذّة في الأرض و لا يهمه كثيرا شكل الدولة أو بنيتها.

و في نفس السياق نجد ان فكر ابن تيمية قائم على مصطلحين رئيسين هما " أهل الشوكة " و " القدرة و السلطان " فهما يحددان اتجاه تفكير ابن تيمية في مسألة بناء الدولة بأسرها، و التي ينظر اليها ابن تيمية على انها من الأمور الواقعية التي لا ينبغي الخروج عليها خوفا من إحداث فتنة.

---

[1] ـ أبو الحسن الماوردي تسهيل النظر و تعجيل الظفر في أخلاق الملك و سياسة الملك، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1981، ص - ص 153 - 156.

تدل الفلسفة السياسية عند ابن تيمية على القول بنظرية القهر، و الغلبة و يتضح من ذلك ان السلطة التنفيذية في يد حاكم الدولة، لكن نظريته في علم أصول الفقه تؤكد أن السلطة التشريعية تتوزع بين جهات ثلاث هي: القرآن، و السنة، و إجماع الأمة. و من هنا يمكن القول أن الأمة تعد عند ابن تيمية مصدرا من مصادر السلطة التشريعية لأن الامة حسبه وارثة للنبوة بحكم أنها لا تجتمع على ضلالة.

و يضبط ابن تيمية العلاقة بين الراعي و الرعية بالتزام كل طرف بأسس السياسة الشرعية القائمة على مبدأ الشورى فيما يتعلق بالمصالح العليا للأمة، و يكون تطبيق الأحكام حسبه من خلال ما يمتلكه الحاكم من قدرة للقهر، سواء كان الحاكم رشيدا أو ظالما لا بد الالتزام بطاعته و عدم الخروج عنه بهدف بقاء الدولة و استمرارها.[1]

أبو نصر الفارابي (259 - 339 هـ / 870 - 951 م): يختلف الفارابي عن ابن خلدون في مفهوم بناء الدولة ، فالفارابي يري أن مفهوم عملية بناء الدولة أو المدينة الفاضلة كما سماها يتبلور في مجموعة من المقومات:

- البناء الاجتماعي القائم على التعاون بين أفراد المجتمع كأساس لتشييد هذا البناء وتحقيق غاياتهم ولابد من احتواء البناء الاجتماعي حسب الفارابي علي لبنات التدرج الوظيفي لشاغلي الوظائف لاستكمال عملية البناء.
- احتواء البناء في مفهومه على الفضيلة الخلقية القائمة على الأخلاق الإسلامية، والفضيلة
- الفكرية المتضمنة التعليم، والتفكير المنطقي في تسيير الأمور.

[1] - ما يقصده ابن تيمية من توافر القدرة و الشوكة لصاحب السلطة حتى لو كان الخلفاء الراشدين أنفسهم يتفق مع مفهوم الدولة باعتبارها تمارس السلطة على مواطنيها و أحد خصائصها الرئيسية "احتكار القوة المسلحة و العنف" فالوظيفة الجزائرية في عقابها المخالف، أو الخارج على نظامها هو سمة من سمات الدولة بما في ذلك الدولة الاسلامية، فيجب التمييز بين التأسيس و الممارسة. التأسيس يتم وفقا لعقد و رضى. و الممارسة تستند لقوة لفرض النظام. و الإمامة الراشدة لم تستند في تأسيسها للإكراه أو القهر. للمزيد من الاطلاع أنظر:

- محمد كوناكاتا ، المرجع السابق ، ص 88.

- توفر المدينة على مجموعة من الطوائف كأساس لبنائها المتمثلة في الحكماء و المثقفون، ذوي الألسنة والشعراء، المهندسون والأطباء، المجاهدون وهم المقاتلون، الماليون المتمثلون في الفلاحين والرعاة مصدر كسب المال للمدينة. [1]

عبد الرحمن بن خلدون (732 هـ – 808 هـ /1332 م – 1406 م): مفهوم عملية بناء الدولة من الناحية الاصطلاحية عند ابن خلدون تعني ذلك المسار المؤسس على قيمة إسلامية وأخلاقية نابعة من التشريع الإسلامي، و الدولة ككل عند ابن خلدون يجب أن تجتاز طور البناء والتأسيس حيث يتميز هذا الطور بخصائص ومقومات معينة للبناء أهمها:

العصبية و ذلك من خلال سيطرة الأنا العصبي على الأنا الفردي داخل العصبية التي استلمت الحكم و السلطة، ويجب أن تكون العلاقات السائدة داخل العصبية الحاكمة في هذا الطور تقوم على أساس" الديمقراطية القبلية " و هو ما يسميه بـــ " المساهمة و المشاركة"[*] حيث شكلت هذه الثنائية عن عبد الرحمن ابن خلدون أساس للبناء.[*]

---

[1]- مصطفي سيد أحمد صقر، نظرية الدولة عند الفارابي: دراسة تحليلية تأصيلية لفلسفة الفارابي السياسية، د م ن، مكتبة الجلاء الجديدة، 1989، ص ص 25 -29.

*- المساهمة في الجاه و السلطة تستلزم حسب ابن خلدون المشاركة في المال و الثروة بقوله: " إن الجباية في أول الدولة تتوزع على أهل القبيل و العصبية، بمقدار غنائمهم و عصبياتهم بمعنى التسيير الجماعي لشؤون الدولة في إطار العصبية الحاكمة، باعتبارها العنصر الأساسي في التماسك و الحفاظ على الوحدة و الالتحام داخل الجماعة الغالبة و الحاكمة.

* - قام بناء الدولة في التاريخ العربي الإسلامي على قاعدتين متداخلتين: قاعدة الدعوة المستندة إلى أصل الشريعة التي كانت تقوم مقام المبرر الشرعي لنشأة الدولة، و هي القاعدة التي أكدها الفقهاء المسلمون، و قاعدة العصبية التي هي وسيلة التغلب للوصول إلى الملك، و هي القاعدة التي أكّدها ابن خلدون و جعلها أساسا لقيام الدولة و نشوؤها. غير أن نظرية ابن خلدون في الدولة يتجاذبها في نهاية التحليل عناصرها: العصبية من جهة، و الدعوة من جهة ثانية، فهو عندما يؤكد أهمية العصبية في قيام الدولة فلا ينفي أهمية الدعوة في بروزها، بل شدّد على أن الدين يضفي القوة على العصبية ، و هو شرطها المكمل لتصبح في نصاب الدولة ، للمزيد من الاطلاع أنظر:

- وجيه كوثراني وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001،ص 123 .

أما الخاصية الثانية في طور البناء ، فتتمثل في علاقات السلطة الحاكمة بالمحكومين المبنية على الأخلاق الإسلامية التي تمكن العصبية الحاكمة من كسب الود و الولاء لها من خلال اتصاف الساسة بالخلق الحميد من اكرام أهل الجاه و العلم .(*)

الخاصية الثالثة لعملية البناء والتأسيس، تتعلق بالسياسة المالية للدولة من حيث الاقتصاد(*) في النفقات، و عدم الغلو في فرض الضرائب و الجبايات، و هذا ما يؤدي إلى خلق جو من الاطمئنان و الاستقرار و الازدهار مما يزيد من و لاء الرعية للدولة و تمسكهم بعصبيتها، وهذا ما يؤدي الى استمرار واستقرار البناء .[1]

2 / مفهوم عملية بناء الدولة عند المفكرين المسلمين في عصر النهضة(*):

إن أبرز تجليات الفكر الإصلاحي الأول تظهر بشهادة رفاعة الطهطاوي على الفجوة الحضارية بين أوروبا وبين العالم الإسلامي، وعلى أهمية تطوير الحياة العامة والسياسية في المشرق

---

*- يربط ابن خلدون بين الاقتصاد المستقر و الاستقرار السياسي، و يؤكد ارتباط التدهور الاقتصادي بالتدهور السياسي، في أواخر الدولة، و يقول:" أعلم أن الدولة تكون في أولها بدوية قليلة الحاجات لعدم الترف و يكون في الجباية وفاء بازيد منها غير أن زيادة الاغراق فيا لترف و كثرة أجور الجند،- و المرتزقة يكلف الدولة أجورا باهظة و يقل صرفها على موارد الانتاج فيقل بذلك الانتاج لكثرة ما يفرضه من ضرائب ". للمزيد من الاطلاع أنظر:

- أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، القاهرة: دار المعارف، ط 5 ،1985، ص 54.

[1] - محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية و الدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط 5 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة 1992 ، ص 221 .

* - لم يشهد الفكر السياسي الاسلام تجيد يذكر منذ عصر ابن خلدون إلى عصر النهضة بسبب المحن و النكبات التي توالت على الأمة الاسلامية . كما رافق انحلال الدولة العثمانية نشوء تيارات و اتجاهات متعددة لدى المفكرين المسلمين و العرب بشأن ما ينبغي أن تكون عليه مسارات الحياة السياسية، مقابل بروز نموذج غربي للحكم رافق جاءت به قيادات الاستعمار الغربي و المتمثلة اساسا في الاتجاه العلماني الذي اتخذ الوجهة الغربية التحديثية نموذجا له. و عليه تتفق غالبية الأدبيات المتعلقة بالفكر العربي الحديث، على اعتبار أن مرحلة ما قبل الحرب العالمية الاولى تمثل مرحلة اليقظة /النهضة البعث/ عصر التنوير العربي، و ان كانت تختلف على بداية ه\ه الحقبة التاريخية (يؤرخها فاروق أبو زيد بـ 1828 م الذي هو تاريخ نشأة الصحافة العربية ن و يؤرخها حليم بركات بـ 1798 و هو تاريخ الثورة الفرنسية و يطلق عليها سمية المرحلة التأسيسية، و يؤرخها البعض بظهور الوهابية على يد محمد بن عبد الوهاب (1703 – 1791 م) و شقيقتها السنوسية و المهدية، و يؤرخها البعض بتأسيس الجامعة الإسلامية على يد جمال الدين الأفغاني (1838 – 1897 م) و يبدأها العديدون بدخول نابوليون إلى مصر 1803، و يقرنها آخرون بظهور محمد علي باشا في مصر .للمزيد من الاطلاع أنظر:

- بومدين طاشمة، مدخل إلى علم السياسة: مقدمة في دراسة أصول الحكم، ط 1، الجزائر: جسور للنشر و التوزيع، 2013، ص 22

العربي، و النهوض بالدولة العربية و الاسلامية، و تجلي ذلك في فكر جمال الدين الأفغاني السياسي من أجل الشورى والدستورية كعوامل ممانعة وقوة داخلية في مواجهة الخطر المحدق، وفي دعوة خير الدين التونسي إلى "الدستورية"، وبتأكيد محمد عبده على الصيغة المدنية للدولة الإسلامية، وكذلك بمناهضة عبد الرحمن الكواكبي ضد الاستبداد.(*)

رافع رفاعة الطهطاوي(1801م- 1873م): تجلت طرح الطهطاوي في بناء الدولة من خلال تبني مقاربة نهضوية تهدف الى ارجاع مكانة الدول الاسلامية الى مصاف الدول الغربية حيث بحث في عناصر قوة هذه الاخيرة و ما يقابلها من عناصر ضعف في الدول الاسلامية، فكان جل تركيز الطهطاوي في تجديد جهاز الدولة من خلال اعادة النظر الى مظاهر السلطة و طرق ممارستها على المحكومين.(*)

*- الخطاب الإصلاحي الأول كان في قلب المواجهة مع الاستعمار الغربي، وفي ظل تنامي إدراك النخبة الإسلامية المستنيرة بالفجوة الحضارية الواسعة ؛ لذلك كان التأكيد على أهمية بناء الدولة الحديثة المدنية ومواجهة الاستبداد؛ حيث أنّ الفكر الإصلاحي الأول قد تركز حول قناعة رئيسة وهي أنّ سبب تأخر المسلمين يعود إلى الاستبداد وغياب المؤسسات السياسية الحديثة، وأن أوروبا نهضت وتميزت بفعل مؤسساتها السياسية وتقييد السلطة المطلقة لحكامها، مما دفع إلى تأكيد الخطاب الإسلامي على ضرورة إقامة الدولة المدنية الحديثة التي تحقق العدل والشورى كمرادفات إسلامية للديموقراطية)، والمطالبة بإصلاحات سياسية بنيوية . للمزيد من الاطلاع أنظر:

- عبد الإله بالقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 76.

* - بظهور جمال الدين الأفغاني ظهرت اولى حركات اليقظة السياسية في العالم الاسلامي، و كان قد سبقه في ذلك أفراد مثل الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي ،الذي حاول ان يصبح اول من يجمع ما بين ثقافة العصر و ثقافة الاسلام ما بين جمهورية فرنسا و دستورها و ما بين شرعية الخلافة و شوريتها، و كان أول من عرف المجتمع المصري بالمجتمع الاوروبي ، للمزيد من الاطلاع أنظر:

- شبر الفقيه، مفاهيم الفكر السياسي في الاسلام: إشكالية الأمة و الدولة، ط 1، بيروت : دار البحار، 2009، ص174 .

و انطلاقا من ذلك، فإن عملية بناء الدولة عند الطهطاوي لابد أن تتضمن في محتواها عملية ضبط العلاقة بين الحاكم و المحكومين(*) عن طريق مؤسسات و معايير تعكس مجمل الأفكار السياسية في بناء وإدارة الحكم التي لخصها في قانون " الدستور". (*)

ويقوم بناء الدولة بالنسبة للطهطاوي على ركنين أساسيين هما:

- القوة الحاكمة التي تضمن استقرار و انتظام العلاقات الاجتماعية بالإضافة إلي وجود سلطة سياسية مدنية تمتلك كل و سائل الضبط والإلزام.
- القوى المحكومة، المتمثلة في الجماهير و أفراد المجتمع.

و في نفس السياق، فإن أهم أطروحات الطهطاوي هي فكرة المنافع العمومية أو الصالح العام، التي استوحاها من معرفته للدستور الفرنسي، و هي الفكرة التي يرمي من ورائها إلى العودة للدستور و الحرية و بناء النظام السياسي، و لا يكون ذلك حسب الطهطاوي إلا بتقييد السلطة المطلقة من خلال احترام القوانين إذ يقول: " فالملك يتقلد الحكومة لسياسة رعاياه على موجب القوانين".

*- يتم تنظيم العلاقة بين القوة الحاكمة و القوى المحكومة بناء على قانون يسميه رفاعة الطهطاوي " الدستور" الذي يؤسسه الفكر السياسي و يبدعه البشر على نحو ما جسدته الثورة الفرنسية ، و في ضوء ذلك تصبح الدولة في نظر الطهطاوي عبارة عن قوتين من جهة أولي و من قانون ينظم العلاقة بين هاتين القوتين من جهة ثانية ،و لعل أهم الأفكار التي جاء بها الطهطاوي هي فكرة المنفعة العمومية و الصالح العام و تطويرها إلى التنظيمات من خلال إعادة اكتشاف مقاصد الشريعة و توصيفها في بناء الدولة. للمزيد من الاطلاع أنظر :

- أحمد محمود ولد محمد، "الدولة في الفكر النهضوي العربي الحديث"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 351 الخاص بشهر أيار/مايو 2008،ص 29 .

* - ظلت مصطلحات المملكة والممالك ، الملك والمدينة معبرة في الاستعمال السياسي العربي عن مفهوم كلمة الدولة بمعناها الشامل من حيث هي كيان عام ومؤسسة شاملة وجدت منذ العهد الإسلام حتى القرن التاسع عشرة وذلك عندما تنبه الفكر العربي إلي الفارق بين النظام الملكي والجمهوري فاقتصرت كلمة مملكة علي معني الدولة الملكية في حد ذاتها وأطلق مصطلح دولة للدلالة علي جميع أصناف الدول ملكية كانت أو جمهورية او ما شابه ذلك .للمزيد من الاطلاع انظر:

- محمد جابر الأنصاري، التأزم السياسي عند العرب و سوسيولوجيا الإسلام، ط 2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1999، ص ص 31 - 32.

عبد الرحمن الكواكبي (1271 هــ – 1320 هــ / 1855 م – 1902 م): انطلق عبد الرحمن الكواكبي في فكره لبناء الدولة من مدخل مناهضة الاستبداد الذي يولد القهر السياسي، و الفقر الذي يؤدي إلى الركود الاقتصادي، و الاجتماعي كتحصيل حاصل للممارسة هذا النوع السيئ من الحكم و الذي يراه الكواكبي ليس من خصال السياسيين الحكماء و إنما هو من طبائع اتباع الهوى. و هو ما أدى بالأمة إلى التقهقر بفعل فقدان الناس لقدراتهم و طموحاتهم و الزيادة في مستويات انعدام الثقة لدى المحكومين اتجاه الحاكم و مؤسسات الدولة.

و تأسيسا عليه تتضح رؤية عبد الرحمن الكواكبي في بناء الدولة و التي يجب أن تتوفر على قاعدتين أساسيتين لقيامها :

- أن ينفصل الملك عن الخلافة.
- و ان تقوم الدولة على أساس الانتخاب و الشورى و التعاون المتبادل على سنة المساواة.[1]

حيث يرى الكواكبي ان المنهج الاصلاحي يتأتى من فصل الدين عن الدولة، كما حصل في الدول الاوروبية لجهة فصلها الكنيسة عن الدولة، حيث فتح ذلك سبل التقدم والنهوض بسبب أن الاستبداد السياسي نتاج عن الاستبداد الديني[2]، وذلك من خلال عدم فهم و استيعاب الدين بما يتماشى و الوقت المعاصر و بالتالي فالحاكم المستبد يمارس قهره للمحكومين بحجية حماية الدين و هذا الأخير هو من خوله القيام بذلك.

و في نفس الاتجاه يظهر الكواكبي مدى تشدده في مسالة الشورى في الحكم و أهمية الاجتهاد في الشريعة، فالشورى تسهم في معالجة مشكلات الانسان المستجدة في ضوء القوانين المستحدثة، وتجنب الحروب والويلات على الامة، فضلا عن ذلك تساعد على تثبيت الحكومة

[1] - عباس محمود العقاد، عبد الرحمن الكواكبي، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع و النشر، د ط ، د .س .ن، ص 143.

[2]- عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد، بيروت: دار النفائس، ط 2، 2006، ص 45.

العادلة ، وتسهم في منع قيام حكومات ديكتاتورية حاكمة بأمرها، كما انها تساعد على تحصيل المعرفة والعلم اذ يعتبرها اسس تقدم الامم، من هنا يدعو الى العمل بأسس الشورى.(*)

و بناء علية، نلاحظ ان الكواكبي شدد على ضرورة الفصل بين الولاية الدينية والولاية السياسية، لان الربط بينهما يؤدي الى الحاق الضرر بهما معا، فالاستبداد السياسي كان يرتكز على سلطة دينية اذ كان الحاكم الخليفة والسلطان في آن معا. كما دعا الى ضرورة الالتزام بمبادئ الاسلام وعلى راسها مبادئ العدل والشورى، وذلك في بيل دفع التسلط الديني والتسلط السياسي.

جمال الدين الأفغاني(1254– 1314 ه / 1838– 1898 م): رأى أن الانحطاط راجع إلي عدم قيام الدولة الإسلامية علي المفهوم الصحيح للخلافة الاسلامية القائمة علي الأسس العلمية و التفقه والاجتهاد هذا من جانب كما أكد الأفغاني في أفكاره الإصلاحية علي ضرورة الأخذ والاقتباس من الحضارة الغربية في ميادين العلوم الحديثة والأنظمة السياسية والدستورية، وإقامة الدولة علي أساس العقل ومبادئ الدين الإسلامي الصحيح.

و بناءا عليه، فان جمال الدين الأفغاني ركز في أفكاره الإصلاحية التي من خلالها يمكن تحقيق النهضة و بناء الدولة من خلال المتغيرات التالية:

- الإصلاح السياسي للدولة يكون على أساس العقل و الفهم الصحيح للدين الإسلامي.
- المفهوم الصحيح للخلافة الإسلامية القائم على الاجتهاد الديني و التفقه و العلم.

---

* - فصل الدين عن الدولة على طريقة الكواكبي ليس التخلي عن الدين في تسيير شؤون الدولة بالمفهوم الواسع بل قطع الطريق على المستبدين الذين يتذرعون بالدين و هذا ما يؤكده من خلال تشديده على مبدأ الشورى و المساواة في الحقوق و الواجبات و هو ما ينتج عنه علاقة سليمة و صحية بين الحاكم و المحكومين قائمة على التعاون و التآزر مما يخدم وحدة الامة و استقرارها و استمراريتها . للمزيد من الاطلاع انظر:

- عبد الرحمن الكواكبي ، المرجع السابق ، ن ص.

ويري الأفغاني أن الدول لا تتكون ولا يخلص لها السلطان إلا بقوتين : قوة الجنس التي تدعو للاتحاد لمغالبة من سواهم من ذوي الأجناس الأخرى ، في حالة الضرورة ، وقوة الدين الذي يقوم مقام الجنسية في جمع الكلمة، ويكون أكثر فاعلية من العصبية الجنسية في لم الشمل وتوحيد الصّف. (*)

بالإضافة إلى ذلك يركز الأفغاني على أن سياسة المجتمع تقوم على مبدأ" الأمة هي مصدر السلطات "على تحقيق مصالح الامة خاصة في الأمن و العدالة و ذلك بالمبدأ القائل إن وفق ألفاظ الأفغاني : " إن الإرادة الحرّة للشعب هي القانون".[1]

و يرى المفكر **مالك ابن نبي** (1353- 1405هـ / 1905-1973 م) أن عملية بناء الدولة يجب أن تقوم علة منهج يتضمن المبادئ التي تسير عليها المحددة و المنظمة بموجب ميثاق وطني (الدستور) و حسبه لا بد من ثلاثة نقاط اساسية في عملية بناء الدولة:

- الانسجام بين عمل الفرد و عمل الدولة.
- تقنين عمل الدولة في ميثاق وطني (الدستور).
- حماية الدستور من أعمال التخريب.[2]

* ـ يضرب الأفغاني المثل بالعرب قبل الإسلام، وأنهم أمة كانت معروفة بالبأس والغلبة والقوة الجنسية ، لكن لم يتيسر لهم تكوين أي دولة تجمع سلطان الكل تحت سقف واحد، وذلك لأن قوة الجنس قد غلبت على كل قبيلة ، ولم ينتفع العرب من تلك القوة الجنسية. و لما جاء الإسلام والأمة العربية على هذا الحال، حلت قوة الدين مقام قوة العصبية الجنسية فوحد الإسلام كلمتهم تحت سلطان دولة. ويضيف الأفغاني أن العرب ازدادوا إقداما وبأسا بالإسلام ، ودام ملكهم في اتساع في دور الخلفاء الراشدين، فالأمويين، فالعباسيين، إلى عصر الرشيد والمأمون، إلى أن انحطت أواصر هذه المنعة والعزة الدينية ، وبقيت بعدها رسوما وألقابا لتلك الخلافة، ذلك أن المسلمين ومن يعني بشئون دولتهم قد تركوا حكمة الدين، وفشا الجهل بين الخلفاء، وقد زاد في ضعف الخلفاء بلية الإكثار من الأغراب و المماليك ، وفقدهم قوة الدين مع قوة الجنس ، للمزيد من الاطلاع أنظر:

- سيد هادي خسروشاهي، الآثار الكاملة لجمال الدين الأفغاني: خاطرات الأفغاني، مج 6، مكتبة الشروق الدولية، 2002 ، ص ص 206-208.

[1] ـ بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص 24 .

[2] ـ مالك بن نبي، مشكلات الحضارة : بين الرشادة و التيه ، دمشق: دار الفكر ، 2002 ، ص –ص 81- 82 .

راشد الغنوشي: يتبلور مفهوم بناء الدولة عند راشد الغنوشي كون أن النص القرآني المصدر الرئيسي لشرعية كل حاكم في بناء الدولة لأن علوية سلطة نص الوحي كتابا و سنة يكون على كل سلطة اخرى تشريعية او تنفيذية، و إنها سند كل سلطة و مبرر كل طاعة يطلبها حاكم، لأن الأحكام الشرعية الواردة في الكتاب و السنة(*)هي المبادئ العليا الثابتة و هي ما تعادل بلغة العصر القانون الأساسي أو الدستور الضابط للحياة السياسية فالإسلام هو السلطة المؤسسة لبناء الأمة و الدولة و المرجعية الأصلية فلا يمكن غيرها أن يتناولها بالإلغاء أو التعديل بالنسبة لراشد الغنوشي.[1]

محمد عمارة: يعرف عمارة مفهوم بناء الدولة هو ذلك البناء الذي يقوم في مجمله علي مقاصد الشريعة الإسلامية والفقه، لان الشريعة هي مبادئ عامة متمثلة في الثوابت الإسلامية التي لا تتغير ،بينما الفقه يتغير لتفسير ظروف معينة طبقا للتغيرات الحاصلة في مقتضيات الواقع ،وعليه فان قيام بناء الدولة يكون علي صرح من الثوابت ال تمكنه من دينية في إطار مضامين قيم المصطلحات الإسلامية مع التأكيد علي الرؤية الإنفتاحية على العالم في أداء وظائفها وتحقيق غاياتها.[2]

و يرى الدكتور الباحث ناصر محمد عارف ان بناء الدولة يتأسس على قيمة إسلامية و يرى أن البناء الذي يتأسس على قيمة التقوى هو الأجدر بالبقاء، فالمؤسسات تقوم أساسا على

* - الشريعة هي مفهوم معنوي أو أخلاقي يتضمن تصورات للصواب و الخطأ و لما هو صحيح و ما هو غير صحيح و يمكن تعريفها باعتبارها شعور أفراد المجتمع باحترام أولئك الذين يتولون مقاليد الامور في مجتمعهم و هذا الشعور بالاحترام يجعل الاستجابة من جانب أفراد المجتمع لمن لهم حق إصدار الأمر ممكنة و ميسورة ، و لا تثور أزمة تتعلق بالشريعة ، و تفترض التنمية السياسية توافر مثل هذه المشاعر لضمان استكمال عملية بناء الدولة . للمزيد من الاطلاع أنظر :

- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي و التحول الديمقراطي: التنمية السياسية و بناء الأمة، ط 2، القاهرة، د د ن ،2006، ص 273 .

[1]- راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص-ص 101- 104.

[2]- محمد عمارة، الفقه السياسي الإسلامي، مقابلة، قناة الجزيرة، 2013/13/،08:15 .

قيمة دينية و تسعى إلى تحقيقها باعتبار أن المؤسسات ليست إلى ذرائع موصلت للمقاصد و منه فإن قيمة عملي بناء الدولة في الإسلام غايتها حماية الدين و إصلاح الرعية.[1]

و يرى **محمد سليم العوا** أن عملية بناء الدولة تقوم على التجانس التام بين الدين والسياسة لأن الدين هو المتضمن لمعني الشريعة الحاكمة لمعاملات الناس الدنيوية أي شريعة قانونية تحكم تصرفات الناس وافعالهم وتسيير نظم الحكم في جميع المجالات و في مختلف الازمنة [2]، فعملية بناء الدولة واستمرارها لا تقوم في الاساس إلاّ على الشريعة والمرجعية الاسلامية المتضمنة للقيم السياسية من حقوق وواجبات وقيم ديمقراطية كمبدأ التداول السلمي علي السلطة والمساواة والعدل وحرية المشاركة السياسية وحرية الرأي.[3]

أما عند الاستاذ **سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل** يقوم بناء الدولة على تكامل ثلاثة ابعاد:

القيمة التي تأسس عليها وتمثل منطلقاتها وضوابطها في البناء، والاستمرارية الوسيلة التي تستخدما المؤسسة حيث يجب ان تتسق تماما مع القيم التي بنيت عليها الدولة الغاية أو المقصد حيث يرتبط بناء الدولة بتحقيق غاية معينة أو مقصدا تفرضه معطيات الشريعة الإسلامية، والواقع.

ومنه فان بناء الدولة يتأسس علي البحث في مقاصد الشريعة الاسلامية والقيم وتكييفها بما يتماشى مع الواقع.[4]

و ترى الدكتورة **مني عبد المنعم ابو الفضل:** أن عملية بناء الدولة تتأسس على المنظور الحضاري الإسلامي الذي يمثل التفاعل المطلق مع باقي الأبعاد مهما اختلف الزمان والمكان،

---

[1]- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصر دراسة نقدية مقارن في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي. القاهرة: دار القارئ العربي :مصر الجديدة ،1981، ص-ص 353-354.

[2]- برهان غليون، محمد سليم العوا، النظام السياسي في الاسلام، دمشق: دار الفكر، 2008، ص-ص 101 – 105.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 126 – 132.

[4]- سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، "التجديد السياسي والخبرة الاسلامية: نظرة في الواقع العربي المعاصر"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة،1987 ، ص 33.

فالمنظور الإسلامي الحضاري حسب الدكتورة مني ابو الفضل يمثل النموذج الكلي و الاشمل الذي يتأسس عليه البناء والذي يتأسس علي رؤية إسلامية حضارية قائمة علي إسلامية المعرفة فهو النموذج الجامع بين الأصالة والمعاصرة المراعي للخصوصيات التاريخية والثقافية والقيم الإسلامية و الممتد الذي يصل بين الحياة الدنيا والآخرة.[1]

و بناء على ما سبق فإن نظام الحكم في الاسلام يمتلك المرونة الكافية التي تمكنه من حل هاذه المعضلة إذ أن الاسلام لم يعين شكلا خاصا للحكم بل قرر مبادئ عامة و ركز على القيمة الأساسية التي يسعى من أجل تحقيقها نظام الحكم و هي العدالة و المساوات فإذا كانت العدالة لا تتحقق إلى بالفصل بين السلطات و سد الأبواب بوجه الاستبداد أي ما يعني الحفاظ على الدين و إصلاح شؤون الرعية فإن الامر يصح واجب على من يتولى الحكم الاسلامي طالما أنه لا يخالف نصا من الكتاب و السنّة .[2]

المطلب الثاني: مفهوم عملية بناء الدولة في التصورات الفكرية اللبرالية و الاشتراكية:

أرست التصورات الكلاسيكية لفلاسفة الانوار ابتداء من رواد العقد الاجتماعي، و اسهامات هيغل بشأن السياسة و المجتمع المبادئ الأولي لمفهوم بناء الدولة في الفكر السياسي الغربي لأن نظرية العقد الاجتماعي تفترض سبق وجود الأفراد على وجود المجتمع (السياسي) و اعتبرت ان الفرد سيد مصيره حيث يصنع بنفسه طاعته للدولة حيث لا تتحدد طاعة الحاكم على أساس إلهي أو على أساس الطبيعة. كما تفترض عدم وجود نظام سياسي في الحالة الطبيعية

[1]- منى عبد المنعم أبو الفضل،" المنظور الحضاري في دراسة النظم السياسية العربية : التعريف بماهية المنطقة العربية "، مجلة اسلامية المعرفة، العدد التاسع ، 1977 .

[2]- شبّر الفقيه، المرجع السابق، ص 424.

و بذلك فهي تتعارض مع نظرية أرسطو القائلة بأن الإنسان حيوان مدني أي أن المجتمع سابق على وجود الأفراد.[1]

1/ التصورات الكلاسيكية اللبرالية:

تنص نظرية العقد الاجتماعي على أن التعاقد يكون بين أفراد أحرار متساويين و ليس بين حكام و محكومين بمعنى أنه ميثاق اجتماعي و ليس عقد حكوميا، و هذا العقد هو الذي تنشأ و تبنى الدولة على أساسه، و توجد به الحكومة، أي أن نشأة الدولة تكون بعد هذا العقد، الذي هو عبارة عن قبول منصب الحاكم من جهة، و عبارة عن طاعة الرعية من جهة أخرى، و بالتالي فالعقد الاجتماعي هو انتقال الأفراد من الحالة الطبيعية الفطرية و غير المنظمة إلى الحالة المنظمة تنظيما سياسيا و المتمثل في الكيان الراقي و هو " الدولة ".[2]

و يكمن التطرق لنظرية العقد الاجتماعي كون ان الدول الحديثة قائمة على صحة هذا العقد و تماسكه، و في حالة الاخلال بالعقد الاجتماعي تقع الدولة في حالة اللاستقرار و التفكك. ومن رواد هذه النظرية نجد:

"توماس هوبز" (Thomas Hobbes)(1588-1679م): الذي يرى أن بناء الدولة ينبثق من إرساء مجموعة من القواعد الأساسية التي توفر أساس مشترك لبناء المجتمع السياسي الجامع بين الطبقات المتفاوتة.

وهذا ما يعني عند هوبز أن الصراعات الناتجة عن التفاعلات الإنسانية في إطار حالة الطبيعة (State of Nature) التي يسعى الفرد من خلالها الي تحقيق غاياته ورغباته عن طريق القوة ،وتأسيسا على هذه الاستمرارية في الصراع يدرك الأفراد حينها أنهم لا بد من خلق حد لهذا

---

[1]- احمد سليمان ابو زيد، علم الاجتماع السياسي : الأسس و القضايا من منظور نقدي، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية،2002 ، ص 39.

[2]- حسن كوناكاتا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 21-22 .

الصراع، و هذا ما يدفعهم إلى الالتزام المشترك على ما يحقق حياة السلام و المتمثل في العقد الاجتماعي بين الأفراد كأساس لإرادتهم في تشييد المجتمع السياسي الآمن، و ضمان للحريات و الحقوق.[1]

ومنه ،فإن محور فلسفة هوبز في بناء المجتمع السياسي يتمحور حول الميثاق الاختياري النابع من إرادة الأفراد لإقامة العقد الاجتماعي من أجل تحقيق المنفعة المشتركة.[2]

و في اطار مدرسة العقد الاجتماعي نجد **جون لوك John Locke (1632-1704 م)**: الذي يرى مفهوم بناء الدولة في تصوره قائم على انتقال الافراد المجتمع من حالة الفطرة الي حالة المجتمع السياسي عن طريق التعاقد الانساني الحر، وهذا ما دلّل عليه لوك بقوله: " **لما كان البشر بالطبيعة أحرار متساوين ومستقلين فلا يستطيع أي احد أن يخضع أي كان لسلطته السياسية دون اتفاق خاص معه ،لأن الاتفاق هو الطريقة الوحيدة التي بها يسلب الفرد الحرية الطبيعية ويدخل في التزامات باتفاقه مع البشر لخلق حكومة واحدة ،وبذلك يتعاونون علي خلق جسم سليم واحد وبهذا تكون السلطة كجسم واحد وتكون القرارات للأغلبية**".[3]

و بناء عليه، يتطرق جون لوك في مقاربته الفلسفية لبناء الدولة إلى ذلك الاتفاق الاجتماعي المؤسس على التعاقد بين الأفراد في الحالة الطبيعية للانتقال إلى تشكيل مجتمع في اطار وحدة سياسية تمثل قرارات الأغلبية.

يتفق **جون جاك روسو (Jean Jacques Rousseau)(1712-1778م)**: مع سابقيه من فلاسفة العقد الاجتماعي من حيث نقطة الانطلاق في مفهوم عملية بناء الدولة المتمثلة

---

[1]- ستيفن ديلو، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني، ترجمة: ربيع و هبة ، القاهرة: مكتبة الاسكندرية، 2001 ،ص-ص 175- 179.

[2]- توفيق المديني، المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1997، ص 52.

[3]- خيرة بن عبد العزيز، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أنموذج المنطقة العربية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2007،ص-ص 15 -16.

في انتقال افراد المجتمع من حالة الطبيعة والفوضى الي حالة تشييد المجتمع السياسي كدافع لتحقيق الاستقرار السياسي و وسيلة لضمان المساواة وتحقيق المصالح المشتركة بين الافراد.[1]

و يرى روسو أن عملية بناء الدولة التي تعبر عن الانتقال من الحالة الطبيعية التي لا تضمن سلامة الأفراد إلى الحالة المنظمة بقوله:" **يؤدي عقد الشراكة إلى هيئة معنوية مؤلفة من أعضاء بمقدار أصوات المجلس، و من ذلك العقد تنال هذه الهيئة و حدها و ذاتيتها المشتركة و حياها و إرادها، و هو ما يسمى اليوم جمهورية أو هيئة سياسية و هي ما يسميه أعضائها "دولة "، و يسمى المشتركين في بناء هذا الكيان" شعب" أو "مواطنين على الخصوص.**" [2]

تأسيسا على ما سبق، يمكن الاشارة إلى أن المقاربات الفلسفية لرواد نظرية العقد الاجتماعي في مفهوم عملية بناء الدولة ترتكز على العقد الاجتماعي بين أفراد المجتمع كأساس لهذا البناء.

فريديريك هيغل (Friedrich Hegel) (1770-831): يؤكد هيغل أن مفهوم بناء الدولة يؤسس في مضمونه علي المبدأ الأخلاقي كمنطلق له المجسد في جوهره للوعي الكلي لإرادة تجمع أفراد الأسرة و المجتمع معا وإدراكهم لضرورة وجود هذا البناء[3]، وهذا ما يؤكده هيغل في قوله:« إن الدولة هي المعقول في ذاته ولذاته، من حيث أنها الحقيقة الواقعية للإرادة الجوهرية تلك الحقيقة التي هي تملكها في الوعي الذاتي الخاص مرفوعة إلي كلياتها ،وهذه الوحدة الجوهرية هدف في ذاته مطلق و ثابت ».[4]

1- سعيد بن سعيد العلوي، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص20.

2- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي: أو مبادئ الحقوق السياسية، ترجمة: عادل زعيتر، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط 2، 1995 ، ص ص45- 46.

3- عبد الرحمان بدوي، فلسفة القانون والسياسة عند هيغل، ط 1 ،بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص- ص 159- 160.

4- عبد الرحمان بدوي، المرجع نفسه، ص 165.

ومنه فإن هيغل يري أن بناء الدولة لا ينطلق من عناصر خارجية وإنما عن طريق الاستنتاج العقلي والإدراك الذاتي التام لأفراد المجتمع لغاياتهم ومصلحتهم التي تملي عليهم تشييد هذا البناء لتحقيق حاجياتهم من خلال القيام بوظائفه، وهذا ما يمثل نهاية المسار الأخلاقي الذي تأسس عليه البناء في البداية. (1)

و ضمن هذا السياق، نجد الفيلسوف "**ألكسيس دي توكفيل**" يؤسس مفهوم بناء الدولة على العادات و التقاليد النابعة من بيئة الأفراد بهدف تحقيق منافعهم و غاياتهم، بالإضافة إلى إشراك النخبة المثقفة التي تتربع على قمة الهرم الاجتماعي في عملية البناء بهدف تحقيق المساواة بين الافراد (2).

اما **مونتسكيو" Montesquieu"** (1689 – 1755): صاحب كتاب روح (القوانين) ،فيركز في مفهومه لعملية بناء الدولة علي المبدأ الدستوري الممثل لفضيلة الاعتدال المتضمنة مجموعة القواعد القانونية الضابطة كمنطلق اساسي لتأسيس هذا البناء.(3)

و بناء عليه، يتضح أن جوهر بناء الدولة هو النص القانوني، و يبين مونتسكيو أن الدولة الحديثة تتوزع فيها السلط إلى ثلاثة أنواع، سلطة تشريعية: تشرع القوانين أو تعدلها أو تبطلها سلطة قضائية: تنظر في الخلافات بين الناس وتسهر على ضمان حقوقهم سلطة تنفيذية: تقوم بتنفيذ القوانين و تطبيقها.

1- جان بيار لوفيفر، بيار ماشيري، هيغل والمجتمع، ترجمة منصور القاضي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1993، ص- ص 57-59.

2 - ستيفن ديلو، المرجع السابق، ص- ص 50-51 .

3- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و انشر و التوزيع، 2006،ص 170.

ويشترط مونتسكيو لضمان أسس الدولة و استمراريتها و للحفاظ على حقوق المواطنين الفصل بين هذه السلط و استقلالية كل منهما عن الآخر لأن احتكارها من طرف شخص أو مؤسسة يهدد استمرار الدولة و أمنها كما يهدد حقوق المواطن.

و تأسيسا على ما سبق، على ما سبق يتضح أن القيمة التي تبنى عليها الدولة عند مونتسكيو هي الحرية و لا تتحقق هذه الأخير إلى باستقلال كل سلطة عن الأخرى و هو جوهر الدولة التي قامت في أوروبا.[1]

2 / تصورات فلسفة النظرية الاشتراكية:

تعتبر انطلاقة **كارل ماركس** (1818 م – 1883 م) صاحب الاتجاه الاشتراكي في بلورة مفهوم عملية بناء الدولة من نقده لفلسفة هيغل بمثابة قطيعة ابستمولوجية [*]، حيث تعتبر نظرية ماركس نقدية للدولة و ليس للقضاء عليها و لكن التناقضات المؤسساتية التي أدت الى بروز الدولة كظاهرة تاريخية و سبب وجودها هو الفوارق الطبقية في المجتمع، و اقتصار الدولة على ضمان مصالح الطبقة المستغلة هي التي أسست الفكر الماركسي في بناء الدولة.[*]

---

[1] – مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة: عادل زعيتر، القاهرة: دار المعارف، ط 1، 1953، ص 228.

*- الإبستيمولوجيا **épistémologie** مصطلح ذو أصل إغريقي مؤلف من كلمتين **épistémo**: وتعني المعرفة و **logos** وتعني العلم و يعني المصطلح حرفيا علم المعرفة أو علم العلم. و كان أول من وضع هذا المصطلح الفيلسوف الاسكتلندي جيمس فريديريك فيريه(1808-1864)حين ألف كتابه مبادئ الميتافيزيقا، إذ قسم الفلسفة إلى قسمين أنطولوجية و إبستيمولوجية. أما المعنى المعاصر لمصطلح إبستيمولوجيا في الفلسفة العربية و الفرنسية فهو الدراسة النقدية للمعرفة العلمية. أما مفهوم القطيعة الابستيمولوجية **Rupture épistémologique** هي اللااستمرارية و الانقطاع في مسار العلم بفعل مجمل الاضطرابات، و الأزمات و الثورات، كون المعرفة العلمية ليست امتدادا للمعرفة العامية، بل هي الانتقال من التجربة إلى العقلنة rationalisation و من الملاحظة المضطربة إلى المعرفة الموضوعية على عكس الطرح القائل أن مسار العلم قائم على صيرورة متصلة و مستمرة لا انقطاع فيها ولا انفصال. و يعتبر الفيلسوف و الناقد الفرنسي غاستون باشلار **Gaston Bachelard (1884-1962)** أول من تكلم عن القطيعة الابستمولوجية إلى جانب رواد هذا الاتجاه امثال توماس كوهين و لويس ألتوسير و ميشيل فوكو.

* - لقدة تطورت النظرية الاشتراكية منذ ظهور الفلسفة الفكرية الماركسي في القرن الثامن عشر، كنقيض للفكر الرأسمالي و من خلال التفسير المادي الذي استندت عليه الفلسفة الجدلية الماركسية كأساس في البناء النظري الاشتراكي. فقد تركزت معظم أفكار الفلاسفة المثاليين ، سواء ماركس، أنجلز، فيور باخ على الفلسفة المثالية التي

تنطلق هذه النظرية من فكرة أن الشرعية هي عامل العلاقات الإنتاجية المرتبطة بـالنموذج الاقتصادي الرأسمالي، الذي تشيد عليه أسس الدولة القانونية و السياسية، فالحياة المادية للمجتمع سياسيا و ثقافيا، ما هي إلا انعكاس لطريقة الإنتاج المطبقة داخل المجتمع، وهذا يعني أن شعور الفرد ليس هو الذي يقرر مواقفه، وإنما الحالة الاجتماعية هي التي تقرر شعوره. فبناء المؤسسات السياسية والقانونية التابعة للمجتمع يتم تأطيرها بالبنية التحتية الاقتصادية للطبقة المسيطرة البرجوازية، فكل ما يصدر من هذه المؤسسات هو انعكاس لمصالح هذه الطبقة ، وعليه فإن الدولة ومؤسساتها تستمد شرعيتها من شرعية الطبقة البرجوازية وقدرة هذه الأخيرة على خلق تماثل القاعدة معها من خلال قدرتها على خلق الوهم الاجتماعي بأن الدولة هي كيان تجريدي في خدمة المجتمع السياسي.

و بناء عليه يرى ماركس انه يجب وضع حد للسيطرة التي تمثلها الدولة في عهد الليبرالية من خلال استرجاع الوظائف السياسية للدولة (وظيفة التنظيم و التسيير) لخدمة المجتمع من قبل مجالس منتخبة قابلة للتفكيك و التغيير في حال اخلالها او تجاوزها لوظائفها لأنها أقرب من المجتمع الذي انتخبها، وبالتالي تتجسد الديمقراطية الحقيقية والتعاون بين الطبقات يحقق الرفاهية الاجتماعية.

و في نفس الاتجاه يعتبر الاقتصاد السياسي الماركسي هو أحد أركان الماركسية كون الاقتصاد محرك للحياة السياسة، و تكلم كارل ماركس عن الاقتصاد نتيجة النقد و التأثر بالاقتصاد

=تعبر عن التغيير الجذري للرأسمالية من خلال بروز متميز للطبقة العاملة التي تعدها الأقدر و الأجدر في تسلم قيادة المجتمع نحو دولة العدل و المساواة، و يرى مفكري الاتجاه الاشتراكي في تلك المرحلة ، أن نشوء الطبقة العاملة التي تشكل الأغلبية في المجتمع الأوروبي، أمرا أساسيا في بناء الدولة الاشتراكية بعد زوال الرأسمالية كحتمية تاريخية، على ان هذا التطور يحتاج إلى مرحلة زمنية من التحول التدريجي، كي تبلغ اهدافها نحو ما يعرف بالشيوعية الكاملة.

و من خلا ما سبق يتجلى نقد كارل ماركس لبناء دولة سياسية متطورة في جانبها الاقتصادي ، يستند إلى فكرة أن الدولة تفترض أن تكون فوق الجميع، و فوق نظام السوق، و لكونها تمثل الكيان المطلق الذي يدافع عن المصالح الخاصة و المحددة في المجتمع المدني، و هذا هو جوهر نقد ماركس للفكر الرأسمالي. للمزيد من الاطلاع انظر:

- عبد الصمد سعدون الشمري، النظرية السياسية الحديثة، الأردن: عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 1 ، 2012، ص ص 140 - 146.

السياسي الانجليزي، و لاسيما ادم سميث وكان من أهم اعمال ماركس كتاب رأس المال، حيث يقوم بدراسة التطور الاقتصادي و تطوراته عبر منظور المنطق الجدلي، و يعتبر ماركس ان كل تطور في العلاقات الاقتصادية يخضع لقوانين الدياليكتيك [*].

و يتضح مما سبق ذكره، أن ماركس رؤية لبناء الدولة يتأسس على بنيتين:

البنية التحتية و يقصد بها البناء السفلي المتمثل في البناء الاقتصادي و الاجتماعي الناتج عن التفاعلات الانتاجية المتضمنة لمفاهيم قوى الانتاج، علاقة الانتاج، فنون الانتاج، و الملكية الخاصة المعبرة عن نمط الانتاج المتواصل بين الناس و الطبيعة و ذلك عندما يبدأ الناس يميزون أنفسهم عن الحيوانات يباشرون في أنتاج وسائل لبقائهم.[1]

أما البنية الثانية فتكمن في البناء العلوي لاستكمال الاطار الكلي لعملية البناء ،و القائمة على مجموعة المفاهيم الايديولوجية: الفكر، الدين، الممارسة السياسية والأخلاق.[2]

فحسب ماركس هذه القواعد تمثل البناء المثالي لضمان شرعية المؤسسات و المساواة بين الناس.

3/ اسهامات المدرسة السلوكية في عملية بناء الدولة:

تندرج اسهامات المدرسة السلوكية في المرحلة الممتدة من 1950 إلى 1975 و التي

---

[*]- طريقة من طرق التفكير تعمل على تحليل الواقع و الظواهر الاجتماعية على أساس تناقضها (كما هي التفاعلات في علوم المادة بين الأجزاء ذات الصفات المتناقضة مما يتولد عن هذا التفاعل ظواهر علمية معينة)، و ذلك من أجل تحليل هذه الظواهر و التعرف على خصوصيتها و بالتالي تجاوزها .

[1]- عبد القادر الرّن، "المجتمع الوقفي و المجتمع المدني بين التصور الاسلامي و الطرح الغربي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الاعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007 ،ص-ص 130- 131 .

[2]- سلامة كيلة، من هيغل إلى ماركس: موضوعات حول الجدل المادي، بيروت: دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع،2009 ، ص-ص 60-61 .

تميزت بانتشار دراسات(*) وتبني نظريات التحديث بشكل عام و نظرية التنمية السياسية بشكل خاص من خلال اسهامات الرواد الأمريكيين و بخاصة الاعمال التي أشرف عليها "جابريال ألموند "(1945 - 1963) و التي عكست التركيز على اجراء بحوث اجتماعية و سياسية مقارنة ذات نزعة تفاؤلية ،و هي الفترة التي تزامنت و ظهور دول حديثة الاستقلال أفرزت قضايا دولية جديدة أدرجة على الأجندة البحثية لعلماء الاجتماع و السياسة مثل ظاهرت التخلف، الفقر، و كيفية قيام الحكام ببناء الدول الحديثة في هذه الأمم الجديدة.

و في نفس الاتجاه كانت المقارنة بين ثنائية التقليدية و التحديث كعملية تمكن من اقامة الديمقراطية الليبرالية في الدول الجديدة من خلال تبني نظريات للتحديث السياسي، الاقتصادي (دراسة الأستاذ "روستو" حول مراحل النمو الاقتصادي)، و التحديث الاجتماعي.(*)

*- انعكس تأثير النظريات الكبرى على الفكر السياسي في هذه المرحلة، و هو بالفعل ما عبر عنه غابريال ألموند، إلا أن ثمة مؤثرا آخر في هذه المرحلة المبكرة، هو ذلك الدي اطلق عليه باكنهام " **Packenham** "ايديولوجيا الليبرالية الأمريكية و هو ما يعرف باسم إيديولوجيا نزعة التنمية " **Ideologie of Developementalism** "، و قد عملت هذه الظروف على تراكم تراث التنمية السياسية خلال الفترة التي امتدت منذ عام 1950 حتى عام 1960، بتوجيه من لجنة الدراسات السياسية المقارنة، و اخذت البحوث في هذا المجال ثلاث وجهات رئيسية: الأولى : هي دراسات الحالة الموجهة توجيها نظريا مثل دراسات : أبتر **Apter** عن غانا Ghana سنة 1957، و كولمان عن نجيريا 1957، و لوسيان باي **Lucian Pye** عن بورما 1962. و الثانية ظهور مطبوعات جامعة برونستون عن الأعمال المشتركة للجن الدراسات السياسية المقارنة حول التنمية السياسية، و تشمل أعمال جوزيف لابالومبارا **Joseph Lapalembara** و لوسيان باي و دارد دوستو، و سيدني فيربا Sidney Verba و غيرهم ، و الثالثة هي ظهور الدراسات النظرية للتنمية السياسية و التغيير السياسي و التي قام بها لأموند و باول Pawel و باي . للمزيد من الاطلاع أنظر:

- محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي:السياسة و المجتمع في العالم الثالث، ج 3، التغيير و التنمية السياسية، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2009 ، ص ص 42-43 .

*- ارتبط مفهومي التحديث و التنمية بالديمقراطية الليبرالية كفكر مهيمن في الدول الغربية ، فالليبرالية هي نظرية في الاقتصاد السياسي وتقترن بشكل خاص بكتابات **آدم سميث ، جون ستيوارت ميل، و دافيد ريكاردو** ومدرسة المفكري المؤمنين بالسوق الحرة في القرن التاسع عشر. وقد كانت التداعيات السياسية لليبرالية الاقتصادية ، داخلياً أنه يتعين على الحكومة قدر الإمكان أن تقتصر على الحد الأدنى من المهام والأدوار في المجتمع. وخارجياً، نصت نظرية الحد الأدنى من المهام الحكومية على أن مهمة سلطات الدولة هي حماية الدولة من الخطر الخارجي. وقد اقترنت الليبرالية الاقتصادية، بوصفها نظرية دولية، بشكل خاص بالدعوة إلى التجارة الحرة وإلى ما يمكن أن يدعى اليوم بالترابط المعقد. و كان المؤمنون بالتجارة الحرة يعتقدون بأن هذا النظام من العلاقات من شأنه إزالة أسباب اقتصادية هامة للصراع من النظام، و بالتالي فالتنافس يساهم في الازدهار و تنمية و بناء الأمم.

و يعد الأستاذ "صامويل هنتجتون" **Samuel Huntington** من الأوائل الذين نقلو الاهتمام من الديمقراطية إلى الواقع السياسي في العالم الثالث من(1965 إلى 1971) من خلال تركيزه على الأبنية السياسية و المؤسساتية.

و في ضمن هذا السياق، تعرف عملية بناء الدولة من جانبها المؤسساتي و الوظيفي عند رواد المدرسة السلوكية (*) امثال صامويل هنتجتن: على أنها ذلك البناء المتضمن في جوهره إقامة مؤسسات قادرة على أداء الوظائف و الاستمرار وفق المقاربة البنيوية الوظيفية.

أما مفهوم بناء الدولة عند غابريال Gabriel Almond يتمثل في ذلك الإطار القائم على المعايير التالية:(*)

– تنوع و تمايز الابنية و الأدوار و يعني المزيد من التخصص في اطار وحدة كلية بمعنى آخر أن توجد أبنية ذات ادوار و ظيفية محددة تحديدا جيدا في إطار منسق، فطبقا لتصور ألموند يوجد تمييز متى وجدة أبنية في النظام السياسي محددة الوظائف و تميل إلى القيام بدور ما مرتبط بهذه الوظيفة في إطار النظام السياسي ككل.

---

*- السلوكية حي حركة فكرية تعتمد السلوك كوحدة تحليل، و بصيغة أخرى الاقتراب السلوكي هو محاولة للتقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب الامبريقية للحياة السياسية بواسطة اقتراب و مناهج و معايير التحقق و اختبار الصدق و صحة الافتراضات ، وفق مبادئ وقواعد محددة و تقاليد و أسس البحث الإمبريقي الحديث . للمزيد من الاطلاع أنظر :

- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، و الأدوات، الجزائر، د د ن، 1997، ص127.

* - بالإضافة إلى هذه المعايير فقد تطرق ألموند و باول (Almond and Powell) في دراستهم للأنظمة السياسية المقارنة المنهج الوظيفي ، إذ يكرون ثلاثة وظائف يعتبرونها مهمة للتحليل السياسي و هذه الوظائف هي : القدرة على التحويل، و صيانة النظام و المحافظة عليه، و التكيف مع البيئة، و تتعلق الوظيفة الأولى بالطريقة التي يعمل بها النظام كجهاز حكومي، و تتضمن القدرة على الاستخراج و التنظيم و التوزيع، و الرمز، و الاستجابة، أما الوظائف التحويلية فتشمل تحويل المدخلات إلى إنتاج ، او المخرجات مثل توضيح المصالح و تجميع المصالح، و عمل الانظمة ، و تطبيق الانظمة، و الفصل في القضايا، و تامين الاتصالات . أما وظيفة الصيانة و التكييف فتشمل التعيينات السياسية و عملية التنشئة السياسية . للمزيد من الاطلاع انظر :

- فيريل هيدي، المرجع سابق الذكر، ص.64 .

- العلمانية و هي العملية التي يصبح بها المواطن أكثر رشادة و اكثر واقعية و تحليلية في سلوكه.

أما المعيار الثالث هو أسلوب الأداء فيتمثل في قيام المؤسسة بوظائفها.

فحسب ألموند فإن بناء المؤسسات يقوم على آداء هذه الأخيرة لوظائفها. و ذلك من خلال تبني مفاهيم تجنب التركيز على الدساتير و المؤسسات الحكومية الرسمية و قد استخدم في ذلك مفهوم النظام محل الدولة، و الوظيفة محل السلطة و القوة، و الادوار محل المناصب، و الابنية بدل المؤسسات. [1]

و على خلاف غابريال ألومند فإن "صامويل هنتجتن " يتجه في عملية بناء الدولة: إلى تبني معايير أربعة يستطيع من خلالها تحديد مدى التمايز البنائي والتخصص الوظيفي، الذي وصلت إليه المؤسسات السياسية في مجتمع ما ، بحيث تكون هذه المؤسسات التي تنطبق عليها هذه المعايير مؤسسات حديثة تحقق قيم التخصص و التمايز و من ثم فإنها تعدد دلالة على تحقق التنمية و هذه المعايير هي:

- **معيار التكييف:** و يقصد به قدرة المؤسسة على الاستقرار و الاستمرار في وجه التغيرات التي تحدث في المجتمع أو في بناءها و يستدل عليه بالعمر الزمني للمؤسسة، أو عدد مرات التغيير في القيادة العليا للمؤسسة، أو التغيرات الوظيفية .
- **معيار التعقيد:** بمعنى أن تكون المؤسسة متعددة الأغراض و الوظائف، و يقوم هذا المعيار على افتراض تعدد الوحدات و تخصصها، و تقسيم العمل داخل المؤسسة، و تعدد الوظائف.
- **معيار الاستقلال و الذاتية:** و يقصد به أن تكون المؤسسة مستقلة بصورة كبيرة في حركتها عن المؤسسات الأخرى ن مما يعطي لها ذاتية خاصة.

[1] - بومدين طاشمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

- **معيار التماسك:** ويقصد به مقدار الوحدة الداخلية في المؤسسة نفسها، و تماسك أعضائها و انتمائهم لها أي أنه يعبر بصورة أخرى عن الاستقرار الهيكلي للمؤسسة و تماسكها الداخلي.[1]

و بهذا يفترض "**صاموئيل هنتجتون** " بأن المؤسسات تجنب المجتمع العودة إلى حالة التجزئة و تعمل على احتواء الأزمات المختلفة، و تضمن تنمية سياسية متسقة ترسي دعائم المصلحة العامة و توفر الفرص لإنضاج القرارات الحكومية و العمل على تنفيذها إذا ما تمتعت بالدعم الذي تقمه المؤسسات المعقدة و القوية، و بمعنى آخر يربط "هنتغتون" بين التنمية السياسية و العمل على تقوية الدولة من خلال علاقة تفاعلية تبادلية.

و بينما اعتبر "**هنتغتون**" المأسسة القاعدة الوحيدة للتنمية السياسية ، لأنها تنظم الصراع من حيث أشكاله، و طبيعته، و طرق السيطرة عليه فقد اعتقد "**صاموئيل آيزنستات**" بأن التنمية تفترض وجود هيمنة للتغيير تستمد قوتها من خلال بنى مؤسسة قادرة على إعطاء شكل ملائم للتغيير، و ارتبطت التنمية حسب تصوره بوجود عاملين:

الأول: ظهور الأهداف السياسية المتميزة و المنفصلة عن القيم التقليدية في النظام الاجتماعي.

الثاني: بلورة عناصر مادية تعكس هذا التطور و تمكن من تحقيق أهداف التحديث أي ظهور المؤسسات السياسية الرئيسية المعتمدة على البيروقراطية المدنية، لإدارة الشؤون العامة للمجتمع و تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية و القوى الاجتماعية و العمل على تحقيق التوازن بين القوى المختلفة داخل المجتمع.

و يخلص "**آيزنستات**" الى ثلاثة استنتاجات حول دور المؤسسات كآلية من آليات النظام السياسي و هي :

1- نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص ص.337-339.

- يواجه النظام السياسي عند خروجه من المرحلة التقليدية عددا من أزمات الصراع، لذا نجد ضرورة العمل على حلها.
- يقتضي العمل على تحويل المطالب إلى سياسات ظهور مؤسسات سياسية جديدة تستطيع مواجهة الآثار الناتجة عن التحديث.
- يؤدي التحديث إلى ظهور طبقات و جماعات و فئات جديدة، لذا تعمل المؤسسات على تنظيم و استيعاب المشاركة في العملية السياسية بهدف التأثير في صنع القرار، فالمؤسسة ضرورية لترشيد أداء النظام و لحماية المجتمع .[1]

من خلال ما سبق، يتضح بصورة جلية أن هناك اختلاف في المنظورات الفكرية لمفهوم الدولة و عملية بناء الدولة فنجد الفكر الاسلامي بشقيه التقليدي و النهضوي يركز في مضمون عملية بناء الدولة على المبادئ الاسلامية كقيمة للبناء و التحليل بالإضافة إلى الاجتهاد العقلي في الأخذ من الآخر بما يخدم مقاييس التطور الحضاري في عملية البناء، في المقابل نجد الفكر الغربي بتوجهاته الليبرالية الكلاسيكية و المعاصرة في التركيز على الأبعاد المؤسساتية و المقاربة الوظيفية البنائية في عملية بناء الدولة، أما الفكر الاشتراكي فيؤسس تصوراته البنيوية على المنطلقات القيمية في عملية البناء.

1- نصر محمد عارف، المرجع السابق، ن ص.

المبحث الثالث: مرتكزات عملية بناء الدولة:

لا يختلف منطق بناء الدولة كثيرا عن منطق الحكم الراشد كنموذج في ممارسة السلطة من حيث تقاطع أبعاد كلا المفهومين بالإضافة إلى فواعل و مؤشرات القياس و الغايات.

و انطلاقا من تعريف ماركو رانجيو و تيبولت **Marcou, Rangeon et Thibault** اللذان يريا أن الحكم الراشد هو تلك الأشكال الجديدة و الفعالة بين القطاعات الحكومية و التي

من خلالها يكون الأعوان الخواص و كذا المنضمات العمومية و الجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.[1]

فإن عملية بناء الدولة كجهد واعي تعتمد على الممارسة الرشيدة للقائمين عليها و بالاعتماد على مجموعة من الأسس و المرتكزات بدءا بالقاعدة المؤسساتية المتمثلة في المؤسسة الدستورية و صولا إلى الثلاثية المركبة التي تضم كل من القطاع العام ممثلا في الادارة العامة، و اشراك كل من القطاع الخاص، و المجتمع المدني(المحلي و الدولي) في عملية البناء.[*]

---

[1]- الأخضر عزي، غالي جلطي،" قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، على موقع:
- http// :www.ululimsania.net/a34.htm

[*] - أما تعريف و. براند W. Brand فيرى أنه مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد و المؤسسات العمومية بتسيير أعمالهم بطريقة مستمرة يطبعها التعاون و التوفيق بين المصالح المختلفة، كما و يندرج هذا الحكم في المؤسسات الرسمية، و الأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية و الترتيبات و التعديلات الرسمية التي على أساسها يكون الشعب و هذه المؤسسات قد وقعت بصفة توافقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع.
الحكم الراشد من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الذي يعزز و يدعم و يصون رفاه الإنسان، و يقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم و فرصهم و حرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر الأفراد المجتمع فقرا و تهميشا للمزيد من الاطلاع أنظر:

- هيئة الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2002، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص 101.

المطلب الأول: المؤسسة الدستورية(Constitution):

يؤكد الدكتور حسن أبشر أن الدولة العصرية تنهض بوظائفها المتنوعة و المتعددة من خلال الإدارة الحكومية المتمثلة في مؤسساتها السياسية و التشريعية و القضائية و التنفيذية، من هنا تبرز الحقيقة الجوهرية، و هي أن السمة اللازمة و المميزة للدولة الحديثة هي دولة مؤسسات بالقدر الذي أصبح فيه بناء الدولة و تأصيل سبل النمّو و التجديد الحضاري فيها يعتمد أساسيا على كفائتة و فعالية مؤسساتها.[1]

و بناء عليه يتضح أن مؤسسات الدولة الرسمية و غير الرسمية كي تحقق الفعالية في وظائفها لابد أن ترتكز على مرجعية تضمن استقلاليتها و استمراريتها و المتمثلة في:

الدستور الذي يعتبر بمثابة المؤطر للحياة السياسية، المقنن لدولة الحق والقانون، الضامن حقوق الانسان، فالدستور[*] هو الاطار المرجعي لعملية بناء الدولة القائمة على قوة المؤسسات وما يتصل بها من مبادئ وقيم مؤسسة لعملية البناء.

حيث يعتبر القانون الدستوري القاعدة الأساسية للقانون، و يعرّف بأنه ذلك الفرع من القانون الذي يحدد القواعد القانونية المتعلقة ببنية الدولة و طريقة ممارسة السلطة السياسية. و بالتالي

[1]- حسن أبشر الطيب، دولة المؤسسات، د ط، د د ن، ص ص 9- 10.

*- إن دراسة العلم الدستوري تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث كان الايطاليون أول من ادخل دراسته في معاهدهم ثم انتقل إلى فرنسا سنة. و نجد أن هذا المصطلح مكون من كلمتين: أولا القانون و الذي هو مجموعة القواعد القانونية العامة و المجردة الآمرة و المكملة و الملزمة. فالقانون ليس مجرد تقنين للعلاقات الاجتماعية السائدة في الدولة و ضابط للسلوك الإنساني، فهو في نفس الوقت وسيلة لتطوير هذه العلاقات باتجاه إيديولوجي معين، فالقانون هو عمل سياسي يعبر عن مصالح الفئات الاجتماعية السائدة في الدولة. و يقسم الفقهاء القانون إلى قسمين خاص و هو ينظم العلاقات بين الأفراد كالقانون التجاري و المدني، وهو الأقدم و القانون العام الذي ينظم العلاقات بين الدولة و الأفراد سواء كانوا مواطنين أو أجانب كالقانون الدستوري و الإداري و الدولي، وهو الأحدث. نظرا لان القانون العام يفترض وجود دولة دستورية، وبالتالي لا يمكن أن يتطور في دولة استبدادية.

أما كلمة دستور في اللغة الفرنسية تعني التأسيس أو التكوين **établissement** أو **institution** ، ونجد أن كلمة دستور ليست كلمة عربية الأصل فهي كلمة فارسية تعني الدفتر أو السجل الذي تجمع فيه قوانين الملك و ضوابطه، و بذلك فإن الكلمة تستخدم للدلالة على القواعد الأساسية التي يقوم عليها تنظيم من التنظيمات ابتداء من الأسرة و الجمعية و النقابة و انتهاء بالدستور العام للدولة.

فهو يشمل كل ما يتصل بالدولة في أساسها و تكوينها و شكلها، فكل ما يتعلق بوجود الدولة و مقوماتها و عناصر تكوينها و طرق ممارسة السلطة فيها يندرج تحت مفهوم القانون الدستور فالأعمال الادارية مثلا ليست صالحة إلى إذا امتثلت للقوانين و هذه بدورها تفقد صحتها إذا لم تتطابق مع الدستور ، الذي يعتبر الضابط الأساسي و المنظم لمؤسسات السياسية للدولة [1].

فالقانون الدستوري هو مؤسسة المؤسسات التي تنظم العلاقة بين كل السلطات التنفيذية، التشريعية و القضائية و كيفية سيرها بالإضافة إلى علاقة الحاكم بالمحكومين وفق قواعد و معايير تعكس الايديولوجية العامة للدولة.

المطلب الثاني: القطاع العام(Public sector):

يمثل القطاع العام في عملية بناء الدولة أجهزة الإدارة العامة كونها فاعل رسمي في بلورة السياسات العامة و تنفيذها و هذا يتوقف على مدى فعالية و صحة هذا الجهاز في القيام بوظائفه. بالإضافة الى مجموعة من الفواعل غير الرسمية متمثلة في أفراد المجتمع المدني على المستوى المحلي و المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي.

1/ الادارة العامة (Public **Administration**):

تعد الإدارة العامة [*] المركب الأساسي لبناء الدولة من منطلق عامل التكامل البنيوي الوظيفي بين الدولة والسلطة باعتبار أن الإدارة هي مجموعة المؤسسات والأجهزة الإدارية الحكومية المسؤولة

---

[1] - موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري :الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: جورج سعد ،بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط 1، ص ص 8-10 .

*- تعرف الإدارة العامة: "هي جميع الأجهزة الادارية التي تمول حكوميا سواء كانت وزارة أو مؤسسات عامة أو هيئات حكومية تحث مسميات أخرى"، للمزيد من الإطلاع أنظر:

- مصطفي أبو زيد فهمي، وآخرون، الإدارة العامة: الإطار العام لدراسة الإدارة العامة فن الحكم و الإدارة في السياسية والإسلام و العملية الإدارية، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2003، ص247.

عن تنفيذ السياسة العامة(*) Policy Public كون هذه الأخيرة تمثل القواعد التنظيمية المعبرة عن فلسفة الدولة و وظائفها (1) المرسومة من طرف القادة السياسيين و تقديم الخدمات للصالح العام.(2)

والسياسة العامة أيّا كانت تعاريفها فإنها في النهاية تستلزم ضرورة الإحاطة بعدة مستويات تحليلية عند دراسة عملية البناء داخل الدول والمجتمعات ومن أبرز تلك المستويات:

أ /المستوى المؤسسي: الذي يرصد الأطر التنظيمية الحاكمة لعملية صنع السياسات العامة.

ب/المستوى الوظيفي: الذي يركز على دراسة وتحليل الأدوار الحقيقية للفاعلين الرئيسيين.

---

* - السياسة العامة **Public Policy** هي احد المصطلحات الحديثة و كأهم و أبرز التخصصات الاكاديمية الجديدة التي ظهرت في مرحلة الثورة العلمية الثانية في في حقل السياسات المقارنة و العلوم السياسية ككل ، حيث يعرف "توماس داي" **Thomas Dye** السياسة العامة بأنها كل ما تقرر الحكومة فعله او عدم فعله ، كما تعرّف على أنها سلسلة من الاجراءات التي تعتمد عليها السلطة السياسية في حل مشكلة أو مشكلات مترابطة ، و يعرفها المفكر " ريتشارد هوفرهيرت " **Richard Hofferhert** بأنها مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معرفون بهدف تحقيق عرض ما ، أما "هارولد لاسويل **Harold Lasswell**" فيعرفها بهذه الأسئلة : من يحوز على ماذا ؟متى ؟و كيف ؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد و المكاسب و القيم و المزايا المادية، و المعنوية، و تقاسم الوظائف، و المكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة، و يعرف الأستاذ " جيمس أندرسون"**James Anderson** السياسة العامة بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو قضية ما.

=و يعرفاها **الطيب حسن أبشر** بأنها الأطر الفكرية و العلمية التي توضح توجيهات و تطلعات و أهداف الحكومة لإشباع حاجات مجتمعية أو حل مشكلات عامة مع تحديد الاسبقيات و تخصيص الموارد و الامكانات واجبة التنفيذ.

أما **السيد ياسين** فيعرفها بأنها تمثل مشكلة بالنسبة للبحث العلمي فهي تمثل واقع محدد يمكن أن يخضع للتحليل / أما بالنسبة للفعل فهي تمثل إستراتيجية خاصة بالحكومة في موضوع محدد. و من بين التعاريف التي جاءت بها المنظمة العربية للتنمية الادارية هي: الأداة الرسمية لتنظم حياة الشعوب و المجتمعات و المنظمات. للمزيد من الاطلاع أنظر:

- جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، الدوحة: دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة،1997،ص 16.

1 ـ عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات ، القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2008، ص 3.

2 ـ خالد معمري، "اقتراب السياسة العامة في عملية بناء الدولة :المداخل النظرية والصعوبات المنهجية" ، الملتقى الوطني لسياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ،جامعة سعيدة : 26-27 أبريل 2009 ، ص 8.

إجمالا يقوم اقتراب السياسة العامة على ثلاثية مهمة: التراكم المعرفي / التكامل المنهجي / التشابك البيئي. و يمكن التطرق لدور السياسة العامة في بناء الدولة كاقتراب نظري عبر فحص الأصول المنهجية التي يستند إليها هذا الاقتراب، وأهمها:

- إشكالية الاستمرار والتقطع في السياسات العامة للدول.
- إشكالية حدود المشاركة والانعزال في السياسات العامة.
- إشكالية الفعالية التنفيذية في السياسات العامة.
- إشكالية الانسجام والتكامل في السياسات العامة.
- إشكالية الرقابة في السياسات العامة.
- إشكالية العلاقة بين الإدارة والسلطة.

وفي هذا الإطار، فإن الدولة تعتد في تنفيذ برامجها التنموية وخدمة أفراد المجتمع على الإدارة العامة وخاصة الجهاز البيروقراطي (*) الذي يمثل محتوي كل هيئة إدارية أو مصلحة حكومية في أي مجتمع (*)من ناحية و النخبة الحيوية المساهمة في عملية بناء الدولة وازدهارها من ناحية أخرى.

---

* ـ ان كلمة البيروقراطية من الناحية اللغوية هي ترجمة للمصطلح الانجليزي"Bureaucracy " الذي يتكون من شقين، فالنصف الأول "Bureau " أي المكتب ويرجع أصله اللغوي إلي اللفظ اللاتيني "Burus " و معناه اللون الداكن المعتم الذي يتناسب مع المهابة التي يتسم بها الموظف الحكومي كما قد يكون تعبيرا كذلك عن التستر علي السلوك الوظيفي السيئ من ناحية أخري، بالإضافة إلى هذا فإن اللغة الفرنسية تحوي كذلك كلمة قريبة من هذا اللفظ "La bure " و المعبرة عن نوع من الاقمشة التي تستخدم كغطاء للمناضد و المكاتب التي يجتمع حولها رجال الحكومة، و قد اشتق من هذا القماش المغطي للمنضدة كلمة "**Bureau**" ليطلق فيما بعد على المكتب. أما النصف الثاني من الكلمة " قراطية " أو" **Cracy** " بالانجليزية و " **Cratie** " باللغة الفرنسية فهي ذات أصل يوناني وتعني الحكم، وهي غالبا ما تضاف إلي كلمات أخري كالديمقراطية التكنوقراطية الأوتوقراطية و وفقا لهذا المصطلح فان كلمة " بيروقراطية " تعني حكم المكتب للمزيد من الاطلاع أنظر:

- سيد الهواري، الادارة: الأصول والأسس العلمية، القاهرة: مكتبة عين الشمس، 1976، ص 537.

*- يشمل مصطلح البيروقراطية: " جميع موظفي الحكومة الذين يشغلون مراكز حساسة في الخدمة المدنية، انطلاقا من نواب الوزراء، الموظفون الدائمون في الدوائر الحكومية والوزارية وكذلك الوكلات الاستخبارية المركزية ،الاقتصاديون،وكل موظفون المؤسسات العمومية التابعة للدولة، وهذه النخبة من البيروقراطيون لديهم نفود داخل المجتمع وذلك نظرا لكفائتهم وتخصصهم في الميدان، للمزيد من الإطلاع أنظر:

- الموند جابرييل ايه، باويل جي بنجهام الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله، عمان، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص179 .

حيث لم تعد أعمال البيروقراطية مقتصرة على الأعمال الروتينية وتنفيذ الأوامر بل أصبحت في عصرنا هذا تمثل الجهاز المسؤول عن تنمية الأوضاع في جميع المجالات نظرا لانفرادها بالقدرة الفنية والمعرفية واكتسابها المؤهلات العليا لإدارة الأعمال المعقدة.[1] كما تلعب البيروقراطية على مستوي الممارسات الوظيفية دور مهم في تقديم الخدمات العامة للمواطنين. [2]

بالإضافة إلى قيام الجهاز البيروقراطي لمجموعة من الوظائف و الأدوار تساهم في عملية بناء الدولة و المتمثلة في ما يلي:

أ/ الوظيفة الاتصالية: Communicative Function فالبيروقراطية حلقة وصل أساسية السياسي بين النظام من جانب و مختلف جماعات المصالح في المجتمع من جانب آخر، و يساعدها على أداء مثل هذه الوظيفة اتصالها الدائم بجماعات المصالح، و إشرافها على المجالس والمؤسسات المحلية، مما يعطيها الفرصة لاتخاذ رد فعل معين إزء مختلف المقترحات السياسية المطروحة ، و من ثم فإنها تلعب دو ا ر هاما في تعبئة المساندة السياسية اللازمة للنظام السياسي.[3]

ب/ الوظيفة التعبيرية: Articulative Function: تقوم البيروقراطية باعتبارها جهازا مستقلا في المجتمع له متطلباته و عليه إلتازماته بالتعبير عن بعض المطالب الخاصة بها فبعض قطاعات البيروقراطية في حد ذاتها يمكن اعتبارها إحدى جماعات المصالح القائمة في المجتمع، وهذا الوضع

[1] - خليل محمد حسن الشماع، خضير كاظم حمود، نظرية المنظمة، ط 4، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،2009 ص 33.

[2] - عمار بوحوش، أبحاث ودراسات في السياسة و الادارة، ط 1، المجلد الأول، بيروت: دار الغرب الإسلامي ،2007، ص-ص 51-54.

[3] - بومدين طاشمة، "التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي" ، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد السابع ، جوان 2012،ص 4-5 .

- خليل محمد حسن الشماع ، خضير كاظم حمود ، نظرية المنظمة ، ط 4 ،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،2009 ص 33.

سائد بصفة خاصة في الدول المستضعفة التي تتسم أساسا بضعف تباين مؤسساتها و استقلال الجهاز البيروقراطيي عمله اليومي عن مختلف مؤسسات الدولة.

ج / **الوظيفة التجميعية Aggregative Function** : نتيجة الترابط الوثيق بين البيروقراطية من جانب و مختلف جماعات الضغط، و المصالح، و المجالس، و المؤسسات المحلية من جانب آخر جماعات الضغط و المصالح و المجالس و المؤسسات المحلية من جانب آخر، و يحكم تغلغلها إلى مختلف الأنشطة، فإنها تتولى على نطاق واسع عملية تلقي المطالب الخاصة بهذه الجماعات المجالس، وكما تقوم بمحاولة التوفيق بين الأهداف المتعارضة الناجمة عن استقبالها للمطالب، حيث تمتلك اليد العليا لإقرار أهداف معينة في المجتمع وإهمال أخرى أي أنها تمارس وظيفة تجميع المصالح و وظيفة حل و تسوية الصراع في نفس الوقت. [1]

وفي هذا السياق فان الجهاز البيروقراطي في الدول النامية يمثل مكون الأساسي لعملية بناء الدولة من خلال اتساع وظائفه و نفوذه داخل المجتمع حيث أصبح يمثل أكثر من مجرد جهاز لإدارة النظام وفقا لإجراءات وقوانين و معايير محددة بوضوح[2]، بل تعداه إلى أبعد من ذلك حيث أصبح يمثل مصدر من مصادر تكوين و بناء السلطة السياسية باعتبار أن أغلب أصحاب المناصب السياسية والقيادات العليا هم من قائمة الموظفين البيروقراطيين.

1 - بومدين طاشمة،" استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر"، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007،ص 69 .

2 - محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص - ص 97-98.

كما يشكلوا موظفو الجهاز البيروقراطي من خلال وظائفهم أقلية مبدعة فهم مصدر التنمية الإدارية [*]والسياسية نظرا لاستحواذهم علي صياغة و تنفيذ القرارات وكذلك تحديد أهداف السياسة العامة للدولة بالإضافة إلي كون الجهاز البيروقراطية يمثل وسيط بين القيادة والشعب بصفتها فئة مهنية متخصصة تزود المسؤوليتين بجميع انواع المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم.[1]

في نفس المضمون فإن بفضل آداء أدوار رجال الادارة العامة في مجتمعهم يمكن تحقيق الاهداف الوطنية لاستكمال عملية بناء الدولة و ضمان استقرارها، و استمرارها و التي يمكن حصرها فيما يلي:

- توفير الأمن و تقوية الثقة في النظام السياسي.
- انتهاج سياسة موحدة و مقبولة من طرف الأغلبية.
- التوفيق بين مصالح الأقليات و مصالح الأمة.
- توزيع السلطات بين أجهزة الدولة المركزية و بين الاجهزة الموجودة بالأقاليم.
- تقوية المؤسسات الإدارية من خلال تنمية المهارات.
- حسن استخدام الثروات الوطنية و تجنيد الطاقات المؤهلة لما فيها فائدة للمجتمع ككل.
- العقلانية في التحقيق من خلال تحسين و رفع مستوى الخدمات.
- إعطاء الدعم للتعاون الجماعي و المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤون الدولة.[2]

[*] ـ يعرف عبد المنعم محمد بدر التنمية الإدارية "**هي تلك التغيرات الموجهة التي تدخل على البناء و المؤسسات بهدف تطوير و توفير المناخ الإداري المناسب** ". و بهذا فإن التنمية الإدارية تهدف إلى تطوير الجهاز الإداري وإجراءاته وأساليبه ومبادئه من اجل تحقيق الكفاءة و الجودة والفعالية في إدارة تسيير الأعمال . للمزيد من الاطلاع أنظر :

- خيري خليل الجميلي، التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية للبناء الاجتماعي للمجتمع، ألإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، 1998، ص: 26.

[1] ـ عمار بوحوش، "البيروقراطية بين النظرية و التطبيق"، مجلة حوليات جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد الثان، 1988،ص 73 -75.

[2] ـ عمار بوحوش، أبحاث ودراسات في السياسة و الادارة، ط 2، المجلد الثاني، بيروت: دار الغرب الاسلامي، 2007، ص ص 852-853.

من خلال ما سبق نخلص إلى القول أن مدي تحكم الدولة في عقلنة استخدام مواردها وإدارتها لإرساء أسس الدولة وفق خطط واضحة لتحقيق أهدافها وتقديم الخدمات لأفراد المجتمع هذا كله يتوقف علي البينية التحية المتمثلة في أداء وظائف الجهاز الإداري البيروقراطي.

2 / المجتمع المدني (Civil Société):

يعتبر المجتمع المدني أحد أهم الفواعل غير الرسمية المساهمة في عملية بناء الدولة من خلال خلقه للمجمل الحراك داخل الدولة، و ينقسم المجتمع المدني الى محلي و مجتمع مدني عالمي تمثله المنظمات الدولية غير الحكومية، و التي تنامى دورها كأحد الفواعل المهمة في رسم السياسات الوطنية للدولة.

أ / **يعتبر المجتمع المدني**:[*] من الفواعل الأساسية غير الرسمية في بناء الدولة حيث أن عملية بناء المجتمع المدني تتضمن في الوقت نفسه عملية بناء الدولة بحيث دولة المؤسسات و القانون تصبح الدول ملتحمة بمجتمعها و معبرة عنه، و هذا ما يعني تحول كل طرف إلى مركب مكون للطرف الآخر.

[*] - استخدمت كلمت المجتمع المدني للوهلة الأولى للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة(الفطرية) الى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي و بهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، و قد مثل لدى **هيغل** " ذلك الحيز الاجتماعي و الأخلاقي بين العائلة و الدولة ، و هو ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمعات السابقة، و نظر له **أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci** باعتباره جزءا من البنية الفوقية :و هذه البنية حسب تقديره تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني و مجتمع سياسي، وظيفة الأولى الهيمنة عن طريق الثقافة و الايدلوجيا، وظيفة الثاني(الدولة أو النظام السياسي) السيطرة أو الإكراه. أما **ألكسيس دي توكفيل** فقد أثار في كتابه(الديمقراطية في أمريكا) الى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعياتو النوادي التي ينظم إليها المواطنين بكل عفوية، و ربط و ربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين و العادات، أي الوضعية الاخلاقية و الفكرية للشعب. للمزيد من الاطلاع أنظر :

- ثامر كامل محمد الخزرج، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، الأردن: عمان، دار مجدلاوي ،ط 1 ، 2004 ، ص 105.

في هذا الاطار يعرف الدكتور سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه: "**مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، لتحقيق صالح أفرادها من أجل قضية ، أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية، ملتزمـــة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف** "[1]

و تضم تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية و التعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (من الوراثة)، وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أركان أساسية :

- **الفعل الإرادي الحر**: فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، ولذلك فهو يختلف عن "التنظيمات العائلية "كالأسرة والعشيرة والقبيلة، ففي التنظيمات العائلية لا يملك الفرد حرية اختيار عضويته، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث، والمجتمع المدني يختلف عن الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منه ، وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من اجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن حقوق معينة.

- **التنظيم المؤسسي**: فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها، وهذا التنظيم سواء كان رسميا أو غير رسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما، فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام.

- **الجانب الأخلاقي السلوكي**: وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع

1- يوسف زدام، " دور المجتمع المدني في التنمية الانسانية مقاربة ثقافية "، مداخلة غير منشورة ملقاة بالملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة الشلف، 16 -17 ديسمبر 2008، ص 1.

عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة المستندة إلى قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي.[1]

بناء على ما سبق يمنكن القول أن المجتمع يتكون من بنية مؤسسية تظم مؤسسات، و تنظيمات كما يستند إلى بنية قيمية ثقافية تجسد القيم السالفة الذكر و إلى بنية اقتصادية اجتماعية ترتبط بدرجة التطور الاقتصادي، و الاجتماعي في الدولة و بطبيعة القوى و التكوينات الاجتماعية فيها كما يستند إلى بنية سياسية قانونية تمثل الاطار السياسي و القانوني للمجتمع المدني و الدولة معا .[2]

و في هذا الاطار فإن علاقة الدولة بالمجتمع[*] هي علاقة ترابطية تكاملية من خلال أداء المجتمع المدني لوظائفه و تطور هذه العلاقة له أثر كبير كونها في قلب عملية بناء الدولة[*]. بحيث

[1] - مرسي مشري ،" المجتمع المدني في الجزائر : دراسة في آلية تفعيله "، مداخلة غير منشورة ملقاة بالملتقى الوطني حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات، جامعة الشلف،16-17 ديسمبر 2008، ص1.

[2] - حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية :الاتجاهات الحديثة في دراسته ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2001،ص 162 .

[*]- يرى جوال ميجدال علاقة الدولة والمجتمع في الدول النامية كمتضادين، يقف كل منهما في مواجهة الآخر، وتأخذ العلاقة بينهما شكلا صفريا. فالدولة القوية تسيطر على القوى الاجتماعية، أو تحتويها، بينما تحتوي القوي الاجتماعية القوية الدولة، أو تمارس سيطرتها علي المجتمع ككل. للمزيد من الاطلاع أنظر :

– Joel S. Migdal, State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another, Cambridge: Cambridge University Press, 200, p 135.

[*]- سيطرت التساؤلات التي تحاول فهم أسباب عجز الدول، فيما كان يعرف بالعالم الثالث ، عن قيادة عملية تحول مجتمعي نحو التنمية بمؤشراتها التي تم تطويرها واختبارها في الغرب. وفي هذا السياق ، طور "جوال مجدال " **Joel S. Migdal** ، خلال ثمانينيات القرن الماضي، مقولاته حول الأنماط الأربعة للعلاقة بين الدولة والمجتمع في العالم= =الثالث، واستكمل دراستها من خلال كتابه **"الدولة في المجتمع " State in Society** الذي نشر في 2001 ، وحاول فيه تقديم تعريف جديد للدولة ، يختلف عن تعريف فيبر.
من خلال دراسة عدد من التجارب في دول العالم الثالث، توصل مجدال إلي أن نجاح الدولة في ممارسة الضبط الاجتماعي وتنفيذ سياسات تؤدي إلي إحداث تغيير في الخريطة الاجتماعية ، وما يرتبط بها من قدرة علي حسم التنافس مع القادة التقليديين في هذه الدول ، من شأنه أن يؤدي إلى تبلور الدولة القوية. وبمفهوم المخالفة، تصبح المجتمعات قوية في مواجهة الدولة ، إذا ما استطاعت مراكز القوة في المجتمع مقاومة قدرة الدولة علي ممارسة هذا الضبط=

يمكن للتدخلات المانحين أن تكون لها تأثير على تحسين مسائلة المجتمع للدولة على قدراتها في الاستجابة للمطالب الاجتماعية وعلى قدرات المجتمع لتقديم مطالب للدولة أو للتدخل في مناقشات حول سياسة الدولة. الجهات المانحة يمكن أن تؤثر أيضا على الاستقطاب أو التعاون القائم بين الدولة والمجتمع[1]. و يمكن حصر وظائف المجتمع المدني في ما يلي:

وظيفة تجميع المصالح: يتم ذلك من خلال مؤسسات المجتمع المدني في بلورة مواقف جماعية من القضايا و التحديات المطروحة و هذا ما يفسح المجال للمجتمع في التحرك الجماعي و المشترك في مواجهة جملة المشاكل و حلها و تحقيق جميع الاهداف و المصالح من هذا المنطلق. وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية، و المهنية، و الأحزاب السياسية، والغرف التجارية والصناعية، وجماعات رجال الأعمال وسائر المنظمات الدفاعية. من خلال هذه الوظيفة يتعلم الأعضاء كيفية بحث مشاكلهم ودراسة الأوضاع القائمة فى المجتمع وتحديد كيفية الحفاظ على مصالحهم فى مواجهة مصالح فئات أخرى وصياغة مطالب محددة.

=الاجتماعي ، وفرض تحالفاتها وقيمها و تفضيلا تها على مؤسسات الدولة. وفي هذه الحالة، تتحول سياسات الدولة وقراراتها إلى محاولة الإبقاء على الوضع الحالي، أي تبني سياسات البقاء، بدلا من السعي لبناء مؤسسات قوية.
ولكن هذا التصور لا يمكن تعميمه ، حيث تطرح تجربة العلاقة بين المجتمع والدولة في العالم الغربي شكلا آخر للعلاقة ، يقوم علي افتراض أن الديمقراطية تقوم علي التعاضد، وقوة كل من المجتمع والدولة، فكل منهما قادر علي تطوير آليات و ميكانزمات للتفاعل في المجال العام، بشكل يسمح بالممارسات الديمقراطية. و بالتالي هناك إمكانيات أخرى لصياغة العلاقة بين المجتمع و الدولة، تضمن تقوية الاثنين، أو بعبارة أخرى أن تكون العلاقة بينهما غير صفرية. للمزيد من الإطلاع أنظر:

-مل حمادة، معادلة جديدة، 2001، من الموقع: -

- ttp://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=988410&eid=4962 تاريخ الدخول إلى الموقع:2013/02/01

[1] - ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT, Conflict and Fragility: Do No Harm, INTERNATIONAL SUPPORT FOR STATE-BUILDING ,2010, p 44.

وظيفة حل و تسوية الصراعات: يعتبر المجتمع المدني أحد وسائل ضبط سلوك الأفراد وتتم هذه العملية من خلال إدارة الصراع و معالجة الأزمات والانقسامات و التوترات[1] بالطرق السلمية عن طريق الوسائل الودية بين أعضاء المجتمع اعتمادا على المبادئ المشتركة مما يكسب المجتمع المدني الخبر ة الثقافية في مجال إدارة الصراع بين الطبقات الاجتماعية و السياسية من خلال التوفيق بين مصالح الأقليات المعارضة ومصالح الأمة ككل و ذلك بالتأثير في السياسات و القرارات التي تتخذها الدولة من خلال مسالك و أدوات عديدة سلمية و غير سلمية[*]، و هذا ما يدفع بالحراك السياسي نحو الممارسات الديمقراطية.

التنشئة السياسية: هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بناءه من جديد من خلال ترسيخه لمجموعة من القيم والمبادئ، على رأسها قيم الولاء و الانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة بالعمل الإيجابي و الاهتمام بشؤون العامة[2]، كما تقوم منظمات المجتمع المدني بإحداث التغيير في الاتجاهات و السلوكيات داخل المجتمع بالإضافة الى مدّهم بالرؤيا الواضحة حول القضايا المطروحة بهدف تمكينهم من المشاركة الفعالة في مراقبة الحكومة.

---

[1] - جمال بصيري،" واقع تنظيمات المجتمع المدني و مدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 03 ،2007،ص 64.

*- تشمل الادوات السلمية و غير السلمية على سبيل المثال : المجالس النيابية و مجالس الشورى، و وسائل الإعلام و جماعات الضغط و المصالح المنظمة، و أعمال الاحتجاج الجماعي من مظاهرات ، و اضطرابات، و اعتصامات، و ممارسة العنف بصورة منظمة أو غير منظمة، حيث يكون الانخراط في الاحتجاجات الجماعية و العنف ضدّ الدولة يعكس عدم وجود قنوات رسمية تمكن هذه القوى من التعبير عن مصالحها بالطرق السلمية أو يكون هناك تشويش و تشويه في العملية الاتصالية. للمزيد من الاطلاع انظر:

- حسنين توفيق ابراهيم،" بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية و الكيفية"، في سعيد بن سعيد و آخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،1996،ص 700-701.

[2] - هشام عبد الكريم،" المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الاعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2006،ص 37.

وظيفة الاتصال: و يقصد بها الوساطة والتوفيق أي توسط المجتمع المدني بين الدولة و أفراد المجتمع من خلال ايجاد و ابتكار انساق جديدة للاتصال و هذا ما يؤكده هيجل في قوله:" **أن المجتمع المدني يمثل حيزا أخلاقي يملئ المجال بين الدولة و افراد المجتمع** "[1]. بحيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب و تجميعها وإعادة ترتيبها قبل إيصالها إلى الحكومة.

ب/ المنظمات غير الحكومية:

بالإضافة إلى دور المجتمع المدني المحلي في عملية بناء الدولة نجد المنظمات الدولية غير الحكومية[*] International Non-Gouvernemental Organisations (INGOs) التي تساهم بدور فعال و مباشر في عملية البناء في نطاق تخصصها الوظيفي خاصة في الدول النامية و ذلك نظرا لتنامي دور هذه المنظمات وزيادة اقتناع المجتمع الدولي بمدى فعاليتها و المتمثلة فيما يلي:

تقديم المنح و المساعدات المالية للدول الهشة[*] **Fragile State** في مجال إعادة البناء

---

[1] ـ عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 129-131.

[*] ـ هي منظمات تتخطى الحدود القومية وغير معنية بالربح. لذا فإن الشركات متعددة الجنسيات مستبعدة على وجه التحديد منذ البداية، لأنها تجني الربح وهي جديرة باهتمام خاص بها. وتكثر المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل خاص في مجالات القضايا التالية: الاقتصادية والتجارية والبيئية وفي الفنون والطب والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والشباب والمنظمات النسائية وعمل الإغاثة الإنسانية. و مع أن أعضاء هذه المنظمات الدولية غير الحكومية هم من الدول فإن ممثلي الدول غير حكوميين. ومع أنه قد يسمح ببعض التمثيل الحكومي ضمن التعريف، فإنه يجب أن لا تكون أكثرية الأعضاء مندوبين يمثلون أي مصلحة حكومية. ويتعزز أيضاً فصلها عن المنظور المتمحور حول الدولة من حيث إن لهذه المنظمات بالضرورة سكرتاريتها الخاصة التي يتم اختيار أعضائها دولياً – وإنما من خارج الهياكل الحكومية.

[*] - في حين أنه لا يوجد هناك تعريف متفق عليها دوليا حول مفهوم هذا المصطلح "الدولة الهشة " **Fragile State**، أو "الهشاشة "، إلاّ أن معظم الوكالات التنمية تحدده أساسا بأنها فشل الدولة في أداء وظائفها الأساسية والضرورية لتلبية احتياجات المواطنين الأساسية والتوقعات. وصفت عادة ما تطلق على الدول الضعيفة وغير القادرة على ضمان أبعاد الأمن الأساسية، والحفاظ على سيادة القانون والعدال، و توفير الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية لمواطنيها. بناء على ذلك، تتميز منظمة التنمية و التعاون OECD و لجنة المساعدة الانمائية DAC مؤخرا الدول الهشة على النحو التالي: غير قادر على تلبية حاجيات السكان و كذلك العجز في التوقعات أو تغييرات في إدارة التوقعات والقدرات من خلال العملية السياسية.
و يعرف قسم التنمية الدولية التابع لنفس المنظمة **Département For international développement** الدول الهشة على النحو التالي: "تلك التي لا يمكن للحكومة أو لن تقوم بالمهام و المتمثلة في تقديم الحاجيات الأساسية لغالبية شعبها، بما في ذلك الفقراء ". للمزيد من الاطلاع أنظر على الوقع:

- Governance and Social Dévelopement Ressource Center: http://www.gsdrc.org/go/fragile-states/chapter-1--understanding-fragile-states/definitions-and-typologies-of-fragile-states.

الاقتصادي و قطاعات تقديم الخدمات للصالح العام[1].

- تزويد الدول بالخبرات التقنية و الفنية في جميع المجالات.[2]
- تقديم مساعدات إنمائية في الادارة و الحكم بهدف ترشيد آداء الادارة العامة في مجال تقديم الخدمات لضمان العدالة، و المساواة في توزيع القيم المادية و المعنوية من ناحية بالإضافة عقلنة تسيير الموارد الاقتصادية بعيدا عن الفساد التسييري، و الاداري من ناحية أخرى، و هو ما يوضحه الجدول رقم (**01**).
- مساهمة هذه المنظمات في دعم استقرار البناء السياسي الداخلي من خلال التزامها الدولي بالتسوية السلمية من خلال مجموعة من الآليات و الممارسات.

الطبقة التالية تتكون من تلك السلع العامة الرئيسية أو النواتج التي ينبغي للدولة أن توفرها و هي: العدالة تأتي ما وراء سيادة القانون، وإدارة الاقتصاد، والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم. ويحيط هذا' نطاق الدولة" من قبل العالم الاجتماعي. و من المهم أن تأخذ في الاعتبار العلاقات بين العالم الاجتماع: المجتمع والطبقات الثلاث للدولة، بل هي أساسية في تحديد نوعية مؤسسات الدولة وهياكلها الإدارية، وأخيرا فإن الطبقة الخارجية تتكون من العوامل السياقية مثل: إرث نظام الدولة والسياسية بما في ذلك الاستعمار، والأوقاف و الموارد والمخاطر المرتبطة بها مناخية والعوامل الجغرافية، فضلا عن" الجغرافيا السياسية ".[3]

---

[1] - أنظر الشكل رقم (**03**): "المجالات والجهات الفاعلة في عملية بناء الدولة".

[2] - عبد اللطيف باري،" المجتمع المدني العالمي و تأثيره على المجتمع المدني العالمي"، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2007 ، ص 76-77 .

[3] - كما يوضح الرسم البياني رقم (**03**): **المجالات** والجهات الفاعلة في عملية **بناء الدولة**.

في نفس الاطار، من الضروري أن نضع في اعتبارنا أن كافة المجالات مترابطة بشكل وثيق وأن علاقتها دينامكية وشاملة. و هذا ما يظهر بشكل واضح في تأثير الجهات المانحة على أبعاد بناء الدولة. [1]

المطلب الثالث: القطاع الخاص (Privat Sector):

تشكل الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال. فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من الدول النامية الذي يعمل على تحرير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية والتي تعتمد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، و الاجتماعية، و عملية بناء الدولة. فإن معظم الدول أصبحت تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم.

كما يعتبر القطاع الخاص من بين الفواعل الأساسية في عملية بناء الدولة فهو يسهم أيضا في دعم نشاط الدولة و ذلك من خلال توفير الخبرات و المال، و المعرفة اللازمة لعملية البناء بالشراكة مع أجهزة الدولة الرسمية و غير الرسمية فهو يلعب دور في تأمين التدريب، و التعليم من خلال مراكز البحث العلمي كما يساهم من خلال قدراته التقنية و خبراته الفنية في رسم البرامج التنموية للدولة و انجاح سياساتها العامة،[2] كما يساهم في تأمين القروض للإسكان و التعمير بالإضافة إلى هذا يسهم القطاع الخاص في ضمان الشفافية في الكثير من القطاعات من خلال

[1] - جدول رقم (02): يوضح **تأثير الجهات المانحة على أبعاد بناء الدولة.**

[2] - طاهر كنعان و آخرون، الحكمانية: المفهوم و أبعادها ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2001، ص 46.

قدرته على نشر المعلومات و إصدار الاحصائيات الدورية و تسيير الحصول على المعلومات. إضافة إلى قيام القطاع الخاص بتأمين الوظائف و مكافحة البطالة.[2]

مفهوم الحكم يصف بعض أشكال التفاعل بين الدولة و المجتمع. ويعتبر هذا النمط من السياسة الحديثة التي تعدد الجهات الفاعلة. لا تحل المشاكل المجتمعية من قبل مؤسسات الدولة فقط، بل إن الدولة تتفاعل مع الجهات الفاعلة الأخرى، على سبيل المثال، مع شركات القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني. هذا التفاعل ضروري لأن من بين أسباب أخرى – نوعية من هذه المشاكل يفوق الطاقة الاستيعابية للدولة. هذا ينطبق على المشاكل الاجتماعية، على سبيل المثال، في سياق الحد من الفقر أو التغير الديموغرافي، فضلا عن المشاكل البيئية وتغير المناخ.

[2]- محمد عبد الفضيل،" مفهوم الفساد و معاييره "، في إسماعيل الشطي و آخرون، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة لعربية،2004، ص 123.

الخلاصة و الاستنتاجات:

من خلال دراسة الإطار النظري و المفاهيمي لعملية بناء الدولة في هذا الفصل يمكن رصد الاستنتاجات التالية:

من الصعوبة التوصل إلى تعريف دقيق حول عملية بناء الدولة من الناحية النظرية نتيجة تعدد الإيديولوجيات الفكرية والمقاربات النظرية المفسرة لهذا المفهوم، وتباين المعايير المستخدمة في تحديد مضامينه المفاهيمية، إلي جانب الطبيعة المعقدة والمركبة لعملية بناء الدولة والتداخل والتشابك بين مفهوم عملية بناء الدولة والمفاهيم الأخرى، كالتحول والترسيخ الديمقراطي والتحديث والتنمية السياسي، لذلك لابد من التوصل إلي تعريف علمي لعملية بناء الدولة يجمع بين الاختلافات والرؤى التوافقية.

و لا بد أن تستهدف عملية بناء الدولة تحقيق مجموعة من الغايات كالشرعية السياسية القاعدة الأساسية المهيكلة لبناء الدولة الحديثة، وأساس التفاعل الإيجابي بين الحاكم والمحكوم. كما يشترط أن تهدف عملية بناء الدولة إلي تحقيق أسس الدولة الديمقراطية القائمة علي التعبئة والشفافية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ،إضافة إلى المشاركة المجتمعية في الحياة السياسية و دولة الحق والقانون الضامنة لحقوق الإنسان، و تحقيق الاستقرار السياسي كمطلب أساسي في عملية البناء.

كما تتطلب عملية بناء الدولة توفر مجموعة من المرتكزات بدءا بالقاعدة المؤسساتية المتمثلة في المؤسسة الدستورية المؤطر للحياة السياسية، والمقنن للدولة الديمقراطية وصولا إلى إشراك الثلاثية المركبة والفواعل الأساسية في عملية البناء التي تضم كل من القطاع العام ممثلا في الإدارة العامة المنفذ للسياسات الحكومية والمقدمة للخدمات العامة، وكذا القطاع الخاص و المجتمع المدني (المحلي و الدولي) المشارك في عملية التنمية السياسية وإدارة الشؤون المجتمعية.

الفصل الثاني:

مشكلة بناء الدولة في القرن الإفريقي.

الفصل الثاني: مشكلة بناء الدولة في القرن الإفريقي:

هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية حددت خصائص وطبيعة الدول الأفريقية بشكل عام و منطقة القرن الأفريقي خصوصا في مرحلة ما بعد الاستعمار، فالعوامل الداخلية تتمثل في التركة الاستعمارية الموروثة، و الخصائص البنيوية للمجتمعات الإفريقية، بالإضافة إلى ذلك الضعف الذي منيت به الدول في إفريقيا في تحقيق التنمية، و الاندماج الوطني و الولاء لمؤسساتها لعدة أسباب تتعلق بطبيعة الدولة نفسها. أما من ناحية البيئة الخارجية فإن كالحراك العولمي بمختلف أبعاده الذي تقوده الدول الغربية شكل تحدي للدول في إفريقيا التي تعاني أساسا من الهشاشة الأمر الذي عطل مسيرة التنمية التي تبناها الأفارقة، و وضع الدولة فيما بعد محل تشكيك. و عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

ففي **المبحث الأول** تطرقنا إلى مدخل عام لخصوصية النظم السياسية الافريقية بشكل مجمل و أهم مظاهر الأزمات التي تعاني منها هذه الدول، بالإضافة إلى أهم الظواهر المرضية التي تميزها.

أما في **المبحث الثاني** خصصناه لمشكلة بناء الدولة في منطقة القرن الافريقي، وذلك من خلال التعريف المنطقة، و خصائص الأبنية السياسية التي تميزها، بالإضافة إلى المتغيرات الداخلية المؤثرة في عملية بناء الدولة.

و في **المبحث الثالث** تطرقنا إلى خصائص البناء الاجتماعي و الثقافي لدول القرن الافريقي، و الصراعات الداخلية و النزاعات الحدودية في منطقة القرن الافريقي، و انعكاساتها على جهود إعادة بناء الدولة.

المبحث الأول :طبيعة وخصائص الدولة الإفريقية بعد الاستقلال:

عندما رحل الاستعمار ترك وراءه دولته بمفاهيمها الحديثة، والتي لم يستوعبها الوطنيون بعدة بصورة راسخة، ونتيجة لذلك حدث خلط بين الدولة بمفاهيمها الحديثة وبين النظام التقليدي المعروف لديهم، فقد أصبح الجهاز الإداري هجينا مختلطا بحمل خصائص المجتمع التقليدي ويحمل من بصمات الحقبة الاستعمارية، ورغم ذلك ظل الجهاز الإداري يمثل نواة لتأسيس دولة قوية بعد الاستقلال، ولكنه حمل معه منذ البداية بذور الأزمة التي تشهدها حالياً الدولة الأفريقية ، فهي تجمع بين الحداثة في النظم وفي نفس الوقت تحتفظ بولاءاتها التقليدية.

المطلب الأول: مظاهر أزمة الدولة في إفريقيا:

يتطلب فهم خصوصيات البناء السياسي للنظم السياسية في افريقيا ، التطرق لمجموعة من المكونات التي تمثل أهم مسببات التي تحول دون إرساء أسس الدولة، القائمة على المبادئ الديمقراطية، في منطقة القرن الافريقي.

أولا: النخب السياسية:

إن الدولة الأفريقية لم تتأسس عن طريق طبقة وطنية محلية وإنما عن طريق طبقة استعمارية، فالأجهزة التي خلقتها كانت أساسا بيروقراطية مدنية متخصصة لخدمة أغراض الاستعمار، و قد أدى هذا إلى خلق فوارق بين جهاز الدولة وبين المجتمع مما يعني أن هناك علاقة تتسم بالتسلط تقوم بين الدولة والمجتمع، أي أن الدولة التي خلقها الاستعمار هي دولة تسلطية.

و في نفس الاتجاه فإن الحكومات الوطنية ونخبها في دول العالم الثالث[*] الحديثة العهد بالاستقلال لم تستطيع تذويب هذه الفوارق، وقد فشلت هذه النخب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنشودة بل مارست الاستبداد الثقافي الفكري الذي أنتج الاستبداد السياسي السلوكي حيث أصبحت النخبة الحاكمة أسيرة أفكارها وأصولها وأصبحت تتعامل مع المرجعية الفكرية الثقافية كسلطة مطلقة لا تخضع للجدل والمسائلة والتغيير [1] ،وبالتالي فقدت السند الشعبي الذي يؤهلها ويضمن لها استمراريتها، فكان عدم الاستقرار من أهم مميزات الدولة بعد الاستقلال وبالتالي مثلت استمرار للدولة التسلطية التي صنعها الاستعمار بالإضافة إلى ذلك، تميزت النخب السياسية في افريقيا في مرحلة ما بعد الاستعمار بهشاشة

*- شاع استخدام مفهوم "العالم الثالث" لوصف الدول التي الت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، و ينسب المفهوم إلى الكاتب الفرنسي "ألفرد سوفي"، الذي استخدمه في عام 1956 للدلالة على مجموعة من الدول غير الملتزمة أيديولوجيا تجاه أي من العالم الأول "الغربي الرأسمالي"، و العالم الثاني " الشرقي الاشتراكي". و لقد تأثر الكاتب الفرنسي في ذلك بمفهوم الطبقة الثالثة الذي ظهر في فترة الثورة الفرنسية، و استخدم للإشارة إلى طبق النبلاء و لا كانت تنتسب إلى طبقة رجال الدين داخل المجتمع الفرنسي. و في نفس الإطار، يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى بلدان من آسيا، و إفريقيا و أمريكا اللاتينية و المتخلفة اقتصاديا، ينظر إليها على انها كيان يحمل سمات مشتركة كالفقر، و ارتفاع قفي معدلات الولادة و التبعية لاقتصادية للدول المتقدمة. أما العلم الأول فهو المتطور- أي الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و اوروبا الغربية و اليابان. و يتألف العالم الثاني من العالم الشيوعي سابقا بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق، و العالم الثالث هو العالم المتخلف الزراعي و الريفي و الفقير، لا تلقى عبارة "العالم الثالث " قبولاً عالمياً .فالبعض يفضل عليها مصطلحات أخرى "كالجنوب " و" البلدان غير الصناعية "و "الدول الأقل نمواً " و "الأمم الناشئة " ومع ذلك، فإن مصطلح "العالم الثالث " هو الأكثر استخداماً على الأرجح في وسائل الإعلام اليوم.فإن بلدان العالم الثالث تتسم بعدد من القسمات المشتركة، منها :اقتصادات مشوهة وتابعة إلى حد كبير ومكرسة لإنتاج المنتجات الأولية لصالح الدول المتطورة وتأمين أسواق للسلع النهائية التي تصنعها هذه البلدان؛ هيكليات اجتماعية ريفية وتقليدية؛ نمو سكاني عال؛ انتشار واسع للفقر .ومع ذلك، نجد أن العالم الثالث يحمل اختلافات حادة، إذ إنه يضم بلداناً على مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية .وعلى الرغم من الفقر في الريف ومدن الأكواخ، فإن الحاكمة في أغلبية بلدان العالم الثالث هي نخب ثرية. - للمزيد من المعلومات أنظر:

- علي الدين هلال، نيفن مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير، د د ن ، د س ن ،ص 17.

- مارتن غريفيش، وتيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص - ص 289-290 .

[1]– مصطفي حجازي، الانسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية ، ط1، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2005، ص 107.

الثقافة السياسية(*) التي تؤهلها لقيادة الدولة نحو التقدم، كما افتقرت المجتمعات التقليدية للنظام القبلي بمفهومه التقليدي نتيجة لعدم وجود طبقة واعية بمصالحها قادرة على تقديم نخبة قيادية متكاملة و كافية، فقد حاولت المجموعات القيادية الحضرية التي ورثت السلطة، و الجهاز الإداري في البلاد بعد رحيل المستعمر، القيام بهذا الدور و ملء الفراغ و ذلك عن تحويل سلطاتها الإدارية و السياسية إلى سلطات اقتصادية. و هو ما أدى بها إلى الفشل بسبب ضعف بنياتها، و عجزها عن السيطرة على التطاحنات، و الأزمات العرقية التي ظهرت غداة الاستقلال و بالتالي انهارت و تفككت وحدتها.

ثانيا: المؤسسة العسكرية:

يعزى بروز الظاهرة العسكرية في إفريقيا إلى أسباب و نتائج سياسية، و اجتماعية متمثلتا فيما يلي:

* - مفهوم الثقافة السياسية ليس حديث النشأة و إنما يعود إلي فلاسفة الإغريق الذين طرحوه كمرادف لمفهوم الفضيلة المدنية أمثال شارل دي مونتسكيو و ألكسي دو توكفيل و جون جاك روسو" الذي طرح فكرة التربية المتضمنة للآداب العامة والعادات والتقاليد. وبعد ذلك بدأ علماء السياسة ينظرون إلي الثقافة السياسية في إطار مفهوم سياسي مع المدرسة السلوكية وبروز الاتجاه التنموي، حيث أعتبرت الثقافة السياسية كأحد المتغيرات الأساسية لتمييز مراحل تطور النظم السياسية وانتقالها من النظم التقليدية إلي النظم الحديثة وفي هذه المرحلة بدأ علماء السياسة أمثال سيدني فيربا غابريال ألموند ، روي ماكرديس في البحث عن صياغة مفهوم للثقافة السياسية وذلك بالإستعانة من علم النفس والإجتماع الانثروبولوجيا. ومنه عرف غابريال الموند الثقافة السياسية "هي مجموع التوجهات السياسية والإتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، وإتجاه دوره كفرد في النظام السياسي".

للمزيد من الإطلاع أنظر:

- ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق الذكر، ص95.

- بومدين طاشمة، المرجع السابق الذكر ، ص 61.

- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجيه ومداخل نظرية ، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998،ص219.

عجز البنية الاجتماعية التقليدية عن العمل السياسي، و فشل التنظيم الحكومي في القمة في أن يكون انعكاسا لعملية توزيع مراكز السلطة الحقيقية في المجتمع، عملا على قيام تحالف بين المؤسسة العسكرية و الجهاز البيروقراطي، و هما العمودان الوحيدان اللذان تقوم عليهما الدولة الافريقية. و انطلاقا من هذه الحقيقة أصبح الجهاز الإداري مشخصا للدولة السياسية في علاقاتها اليومية مع المواطنين، بينما يعمل الجيش على تجسيدها باعتباره قوتها المادية القسرية. [1]

و بالإضافة إلى ذلك، أنتج اختلال التوازن الإجتماعي، و البنيوي و الذي يعود أساسا إلى و جود هاتين المؤسستين المتطورتين "الإدارية و العسكرية" في مواجهة تنظيمات اجتماعية قبلية تقليدية بسيطة [*]، استحالة تواجد حلقات اتصال بين القمة السياسية، و القاعدة الجماهيرية، الأمر الذي زاد في عزل القيادات نهائيا عن المجتمع، مع العلم بأن القادة السياسيين، لم يتوقفوا، عن تقديم الوعود و العهود البرّاقة الى مواطنيهم، مما ادى إلى فقدان الثقة و حدوث اضطرابات عنيفة، و مسلحة في بعض الحالات، و بالتالي تظهر أهمية الجيش باعتباره العنصر الحاسم و القادر على المحافظة على النظام القائم أو الإطاحة به. و من هنا أخذ الرجل العسكري الأسبقية على الرجل البيروقراطي في المجتمع النامي و أصبح الجيش المحور السياسي في السلطة السياسية في البلاد الإفريقية.[2]

---

[1] - مولود حمروش، الظاهرة العسكرية بإفريقيا السوداء، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1981، ص 99.

[*]- تجدر الإشارة إل أنه في من الأحيان يميع دور الجيش، الأمر الذي قام به هيلاسلاسي ،حيث عمد إلى تحديث الجيش عددا و عدة، لكنه حرص على أن الهيكل التنظيمي للجيش محققا لأهدافه الرامية إلى تعزيز الوضع القائم و تقوية قبضته على الحكم، فقد نظم الجيش على أسس طبقية، و وطنية، و قبلية، حتى لا يكون مصدر تهديد للنظام، بل ذهب الامبراطور الى أبعد م ذلك حين أقام علاقات مصاهرة بين كبار ضباط الجيش و العائلة المالكة و هكذا أصبح الجيش بوتقة للصراع الطبقي فقيادته العليا كانت تتشكل من كبار الضباط المرتبطين بالعائلة المالكة، بروابط المصاهرة.

- للمزيد من المعلومات أنظر:

- جلال محمد رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الافريقي: المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، د ط، 1985، ص 74.

[2]- مولود حمروش، المرجع نفسه، ص .

و هذا المشهد السياسي هو الغالب في البلدان الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار أين إنتقلنا من جيش الدولة إلي دولة الجيش التي عطلت العمل بأحكام القانون وفرضت أحكام الطوارئ وهيمنة البيروقراطية العسكرية على سلطة صنع القرار في البلاد. [1]

نمط الحكم المسند إلى المؤسسة العسكرية: هذا النمط من الحكم يتميز بأن عادة يصل عن طريق الانقلابات العسكرية بحيث يقوم هذا النمط من الحكم بتشكيل مؤسسات قسرية يستخدمون العنف تحقيقا لمصالحهم وهو ما أدى إلى بروز وترسيخ الأنظمة التالية:

– **الأنظمة الزبائنية:** علاقة التبعية الشخصية أي تبادل ثنائي للخدمات بين الزبون وقائده فالزبون تابع للقائد مثل المنظمات الطلابية وهو ما يمنع قيام التداول على الحكم.

– **النظم النيوباتريمونيالية:** يقوم أساسا على حماية النخبة الموجودة في السلطة والتي تسعى للحيلولة دون وصول المحيط إلى الموارد التي يسيطر عليها المركز من خلال استراتيجية التمثيل وخاصة التحكم في عملية التحديث الاقتصادي ونظرا للتخلف والفقر فقد أدى ذلك إلى العديد من الصراعات والحروب .

– **النظم الباتريمونيالية:** هو نموذج للسيطرة تفترض تنظيما خاضع كليا للحاكم بحيث ينفرد هذا الأخير بسلطة صنع القرار ويختار أفراد ذلك التنظيم بطريقة متحيزة فهي نظم قائمة على الاحتكار المطلق للعنف في الدولة خدمة للمصالح الشخصية للجماعات الحاكمة.[2]

[1]- عبد الإله بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة "، في أحمد ولد داداه، وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت : مركز الدراسات العربية، 2002،ص 23.

[2] - السيد فليفل، "الحروب الأهلية في إفريقيا: محاولة للتفسير التاريخي"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية الصراعات الحروب الأهلية في إفريقيا، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية ،القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1999م)، ص – ص 32 -33 .

– **الأفروقراطية الجديدة:** نمط للحكم الديمقراطي يقوم على الحكم الفردي الشمولي ويسمح ببعض ملامح الديمقراطية اللبرالية ناتجة عن فرض الغرب للديمقراطية .

لقد أدت هذه الأنظمة التي برزت وترسخت في إفريقيا أو نمط الحكم السائد السالف الذكر بصفة عامة إلى ظهور عدة أزمات سياسية منها أزمة المشاركة السياسية وأزمة المشروعية أزمة التغلغل، أزمة الهوية، أزمة التوزيع، وهو ما يعكس طبيعة الصراعات والنزاعات في إفريقيا.

1– أزمة الهوية والاندماج الوطني: رافقت هذه الأزمة عملية بناء الدولة في إفريقيا كنتيجة للفشل الكبير الذي عرفته تلك الدول في التعامل مع التعدد الاثني، و اللغوي، والديني الذي يميز تلك المجتمعات المحلية، وتوجد ثلاث صور رئيسية لأزمة الهوية و الاندماج [*] في القرن الأفريقي هي: التباين والتخلف العرقي الموجود في دول الساحل، و الحدود المصطنعة التي لا تراعي خريطة توزيع الأقليات الحضاري كسبب لأزمة الهوية والاندماج في إطار الفوارق الموجودة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف مما .أدى إلى هجرة الأدمغة وتحول الولاء للخارج. [1]

*- تعتبر أزمة الاندماج في إفريقياعموما و في منطقة القرن الأفريقي سببا رئيسيا للصراعات الداخلية، ذلك أن معظم دول القرن الأفريقي عبارة عن فسيفساء قومي وعرقي وقبلي، تتعارض فيه الانتماءات والولاءات الأولية داخل الدولة الواحدة، وقد أدى هذا الوضع إلى سيادة وهيمنة(الروح القبلية) بدلا من مبدأ (المواطنة) وساعد على ذلك أن كثيرا من تلك الدول تبنت مناهج عقيمة للإدماج الوطني ارتكزت على قيام النظم الحاكمة المنتمية بالضرورة إلى جماعة قومية أو عرقية بتجاهل واستبعاد الجماعات القومية والعرقية الأخرى.
وقد بدا هذا التوجه خاصة في أثيوبيا تحت الحكم الإمبراطوري والماركسي، والذي كان مرتكزا على العنصر الأمهري بالكامل، أضف إلى ذلك أن الصومال ذاتها التي تتميز بتجانس قومي ولغوي وديني ولغوي فريد، لم تفلت من هذه الأزمات، حيث كانت السياسات الحكومية في عصر سياد بري محكومة بالروح القبلية، إذ أنه أسند إلى كافة أفراد قبيلة "المريحان" كافة المراكز السياسية الهامة في البلاد، ثم ضيق دائرة المشاركة السياسية حتى انحسرت في دائرته الخاصة، الأمر الذي أدى إلى شعور الجماعات العرقية الأخرى بانعدام الثقة والعدالة، مما فتح الباب واسعا أمام موجات هائلة من الحروب الأهلية في القرن الأفريقي والتي شكلت في بعض الحالات تهديدا حقيقيا أمام بقاء كيان الدولة في حد ذاته. - للمزيد من المعلومات أنظر:

- جمال محمد السيد ظلع، "إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في افريقيا"، ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول: إشكالية السلطة بين التسلط و التحرر كل السلطة للشعب، ص- ص 4-5.

[1] - خاد بشكيط، المرجع السابق الذكر، ص 68.

و من ذلك يذهب لوسيان باي " **Lucian Pya** " إن عملية بناء الدولة لا يمكن أن تتقدم كثيرا على وجه الاجمال من دون إحساس بالتماهي مع النظام الكلي. و يرى لوسيان باي أن الإندماج الوطني في عملية بناء الدولة تؤدي أحيانا إلى المعادلة التامة بين المفهومين: التنمية السياسية هي بناء الأمة، ثانيا، و النصيحة الخاصة بوضع السياسات المترتبة على هذه القضية هي أن بناء الأمة ينبغي أن يولي الأهمية و أن يكون المهمة الأولى المتوجبة على زعماء الدول النامية، ثالثا النظرة المعتادة هي إن بناء الدولة يستتبع إستئصال الولاءات الأولية الأدنى من الأمة و الاستعاضة عنها بالولاء للأمة.

و في نفس الإتجاه يرى "**ليونارد بايندر**" إلى أن الاندماج الوطني يستلزم خلق إجماع ثقافي – أيديولوجي على درجة من الشمول لم يشاهد مثلها في بلدان العالم الثالث و الإفريقية خاصة. و هذا ما ينطوي عليه ضمنيا "**صامويل هنتغتون**" بأن التحديث السياسي يعني الإندماج الوطني و أنه " يستلزم الاستعاضة من عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية، و الدينية، و العائلية و العرقية بسلطة سياسية علمانية واحدة".[1]

2- **تنامي أزمة الشرعية السياسية:(Political Legitimacy Crisis)**: إرتبطت هذه الأزمة ارتباطا وثيقا بعملية بناء الدولة في افريقيا ، فقد عوضت أساليب القمع والإرهاب، وفرض القوانين والدساتير التي عادة ما تعلق ويتم العمل بالأحكام العرفية أساليب المشاركة السياسية والفعالية ،بالإضافة إلى اعتماد الانقلابات العسكرية كطريقة للوصول إلى السلطة، وهو ما يتنافى والديمقراطية. أما بالنسبة لحق المشاركة السياسية فكثيرا ما نجد القيادات الحاكمة أغلقة المجال السياسي صادرته، أو قنّنته بما يخدم مصالحها وأهدافها.[2]

---

[1]- أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ط1، ترجمة: حسني زينة، بغداد: الفرات للنشر و التوزيع، 2002، ص- ص 38-39

[2]- حمدي عبد الرحمن حسن،" المشهد الديمقراطي الراهن في افريقيا"، السياسة الدولية، العدد 169، جويلية 2007، ص-ص 56-61.

بناء على ما سبق، فإن نظم الحكم السلطوية في أفريقية ظلت تعاني من فقدان الشرعية السياسية درجات متفاوتة تصل في بعضها إلى مستوى الأزمة الحقيقية، وتتجسد في فقدان الثقة بين المواطنين الأفريقيين وتلك الأنظمة، وانعدام الثقة والمصداقية في قدرتها علي إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الأساسية الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، كما لم تتيح تلك الأنظمة لهؤلاء المواطنون الفرصة للتعبير السلمي عن المظالم التي يتعرضون لها ولا تلبية رغباتهم في تغيير القيادات الفاسدة وغير المقبولة شعبيا.(*)

وعلى المستوى الثاني يلاحظ أن أزمة الشرعية السياسية(**Political Legitimacy Crisis**)قد تلازمت فيما بعد مع ما يعرف بأزمة الشرعية الدولية(**International Legitimacy Crisis**) والتي تعني قبول ورضا المجتمع الدولي عن دولة أفريقية ما، لقد أسهم في تنامي تلك الأزمة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار القطبية الثنائية، حيث دأبت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية وعلى رأسها الولايات المتحدة ــ في إطار سعيها لتكريس هيمنتها العالمية ــ

*- إن جوهر الشرعية هذا لا يمكن الاستعاضة عنه بأشكال السطوة والرهبة حتى لو تسترت خلف القوانين المكتوبة وأحاطت نفسها بالدساتير المعلنة، ومن هذا المنطلق فإن الأنظمة غير الشرعية، أو التي انتفت شرعيتها نتيجة لممارسات غير قانونية تسارع عادة إلي تعليق الدساتير وتلجأ إلي العمل بالأحكام العرفية ، وهو اعتراف صريح من جانب تلك الأنظمة بأن قانونيتها مع ما هي عليه من شكلية لم تعد مبررا كافيا لممارسة السلطة. كما لم يعد مبررا أيضا أن يتم في إطار ممارسة السلطة أن يظل مبدأ تفضيل أهل الثقة والولاء للنظام الحاكم في مواجهة الإصلاحيين وأهل الخبرة هو الأساس الذي يتم وفقا له ممارسة السلطة وتكريسها لصالح فرد ما أو نخبة ما، وفي مقابل ذلك يكون لهؤلاء مصلحة في بقاء واستمرار الطغمة الحاكمة رغم انتفاء الشرعية عنها، وهو ما يدفعهم إلى المشاركة و الدفاع عن سياسات وممارسات الترهيب وقمع الجماهير، كما أنها تتولى الترويج والتضخيم لمنجزات النظام الحاكم وافتعال الأزمات الداخلية والخارجية لتبرير التقاعس والفشل، بمعنى أنهم يقومون بالدور الأساسي في تبرير وتلفيق وفرض وسائل شرعيتها من خلال مؤسسات الدولة المتعددة كأجهزة الإعلام والأمن وغيرها.
بالإضافة لما سبق، يمكن التعامل مع أزمة الشرعية علي مستويين رئيسيين يعبران عن جوهر تلك المشكلة يرتبط أولهما بما يعرف بأزمة الشرعية السياسية، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بكثير من القضايا المتعلقة ببناء الدولة في أفريقيا كمشكلات التحول الاجتماعي، والتطور الاقتصادي، وقضايا الديموقراطية وغيرها، وقد أشار إلى ذلك من قبل **"ماكس فيبر** "بإقراره أن النظام الحاكم يكتسب شرعيته من شعور المحكومين بأحقيته وجدارته في الحكم، وأنه دون الشرعية يصعب علي أي نظام حاكم أن يملك القدرة الضرورية علي إدارة الصراع بالدرجة اللازمة في المدى البعيد، ومن ثم يبقي جوهر الشرعية متمثلاً في ضرورة رضا وقبول المحكومين وليس إذعانهم لفرد أو نخبة في أن يمارسوا السلطة عليهم.- للمزيد من المعلومات أنظر:

- محمد بشير حامد، "الشرعية السياسية و ممارسة السلطة: دراسة في التجربة السودانية المعاصرة"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات لوحدة العربية، العدد 94، ديسمبر 1986، ص 36.

على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، سواء بشكل مباشر كما هو الحال في كل من الصومال وليبيا والسودان في محاولة من جانبها لترويج ولتشويه صورتها أمام المجتمع الدولي وإظهارها في وضع الدول الخارجة عن المجتمع الدولي وحرصت في ذات الوقت على دفع مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات عليها. (*)

د. عدم الإستقرار السياسي:

لقد عانت الدول الإفريقية من تدهور حالة النظام والقانون، وخصوصا مع تعاظم المشكلات الأمنية وتنوعها سواء كانت تمس كيان وسيادة الدولة مثل مشكلات الانقلابات العسكرية أو الصراعات والحروب الأهلية، أو مشكلات انتهاك حقوق الإنسان أو التدهور المؤسسي، وفشل سياسات الاندماج الوطني وتنامي صراع السلطة بين النخب المتنافسة وغيرها من المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، والمشكلات مع العالم الخارجي علي المستويين الإقليمي والدولي والتي يترتب عليها التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية والتي غالبا ما يترتب عليها شيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل هذه الدول ومما تقدم يتضح أن حالة عدم الاستقرار في الدول الأفريقية[1]، يمكن تفهمها على ضوء ما يلي:

*- و التي تكون دافعا في الكثير من الأحيان لقيام الولايات المتحدة بأعمال عدوانية على تلك الدول متذرعة بذرائع مختلقة ومنها أنها تدعم الإرهاب ، أو أنها نظم غير ديموقراطية وغير ذلك من الذرائع التي تستعملها لإضفاء المشروعية على سياساتها وممارساتها اتجاه العديد من الدول، وفي إطار استراتيجيتها العالمية للهيمنة والسيطرة. ومن ثم فإن الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على الدول تحت غطاء الشرعية الدولية، ومن أجل إحداث التحولات السياسية والاقتصادية، وإن كان في ظاهره الإصلاح، إلا أن الواقع يشير إلى أن الهدف الأساسي من وراء ذلك، هو إيجاد لغة تخاطب وآلية سياسية واقتصادية واحدة بينها وبين تلك الدول بحيث تتيح لها فرصة وحرية التدخل وإحكام سيطرتها على قدراتها ومواردها.

1 - حمدي عبد الرحمن، أفريقيا والقرن الواحد والعشرون: رؤية مستقبلية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص 9.

1- أن عدم الإستقرار السياسي يؤدى إلى زعزعة الأمن داخل الدول ويعد مصدر تهديد مباشر للنظام الحاكم ويعد أيضا مؤشرا على التدهور السياسي ويلاحظ أن الحركات الوطنية في ظل الحكم الاستعماري لم تضع الأسس الكافية من أجل الدول الإفريقية لفترة ما بعد الاستقلال، أو أن أنظمة الحكم لفترة ما بعد الاستقلال تولت الإلغاء للإجراءات الأولى الموضوعة قبل الاستقلال وخصوصا فيما يتعلق بعمليات بناء الأمة، الشرعية، تحقيق الذات، النفوذ، المشاركة التوزيع، الاندماج وغيرها.

2 - أن تغييرات الحكم وحالة عدم الاستقرار تعكس حالة من الانحراف السياسي من مسار ما قبل الاستقلال الذي كان يركز على إنهاء الاستعمار وترسيخ الاستقلال والاهتمام بالأمور المتعلقة بالتنمية الشاملة والانشغال بتركيز السلطة والتشبث برموزها وبمصالح النخبة الحاكمة.

3 - إدعاءات الثورة غير المنتهية **(Unfinished African Revaluation)** فقد اتسمت النظم الإفريقية بالطابع الراديكالي ومحاولة إيهام الشعوب الإفريقية بمفاهيم الأزمة الدائمة و العدو الخارجي والاستعمار الجديد وهو الأمر الذي أسهم في اعتلال النظم السياسية الإفريقية نتيجة الإسراف والاستنزاف للموارد في استيراد الأسلحة وتكديسها والدخول في مغامرات عسكرية داخلية أو مع الدول المجاورة وهو الأمر الذي ساعد أيضا على حالة عدم الاستقرار السياسي، والتشجيع لتدخل العسكريين في الحياة السياسية وتزعمهم للانقلابات العسكرية.[1]

و بالتالي فقد بات مستقرا في أذهان المواطنين من ناحية، والحكام من ناحية أخرى في إفريقيا أن المخرج من حالة عدم الاستقرار والعنف المتفشية في دولها لن يكون سوي بإعادة النظر في السياسات والممارسات المتعلقة بالديموقراطية وضرورة المشاركة السياسية لجميع القوي داخل تلك الدول.

[1] - جمال محمد السيد ظلع، المرجع السابق الذكر، ص - ص 5 -6.

المطلب الثاني: المتغيرات الأساسية المتعلقة بالبيئة الإفريقية:

أولا: السياسات الاستعمارية:

إن تقسيم القارة الأفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى في مؤتمر برلين (**1884ــ 1885**) يمثل نقطة فارقة في التطور السياسي و الاجتماعي الإفــــريقي، على صعيد الإدارة والحكم في العهد الاستعماري نجد أن الحكومات الاستعمارية قد لجأت إلى تغيير الخريطة العرقية في المستعمرات الأفريقية سواء من حيث عمليات الفك أو التركيب، ففي حالات معينة عمد المسؤولون الأوروبيون إلى خلق وحدات عرقية جديدة، والمثال على ذلك حالة الانجالا في القرن التاسع عشر ، والتي أطلقها الاستعمار البلجيكي لتشمل كل الشعوب القاطنة على طول نهر زائير، ثم تم توسيع هذا الاصطلاح ليشمل أولئك الذين هاجروا من حوض النهر إلى المنطقة الحضرية.[*]

ثانيا: إخفاق مشروع الدولة الوطنية:

لجأت الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمارية إلى فرض الأيديولوجية التنموية التي تقـــوم علـــى ترابط العمليتين السياسية و الاقتصادية، كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية

---

*- يعتبر الإستعمار من أقدم العوامل الخارجية التي شجعت ونمت ظاهرة النزاعات الإثنية الإفريقية ويتضح ذلك من الحدود الموروثة عنه والتي أدت إلى تقسيم الجماعات الاثنية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات اثنية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة وهو الأمر الذي شجع تزايد حدة النزاعات الإثنية في كثير من الدول.

حيث عمدت الحكومات الاستعمارية إلى تغيير الخريطة الإثنية في إفريقيا من خلال عمليات الفك والتركيب التي تتلاءم ومصالحها التوسعية، في حين أنها تناقض الواقع الاجتماعي والإثني للمجتمعات هناك دون أن ننسى بالطبع سياسة فرق تسد التي لجأ إليها الاستعمار من خلال تفضيل جماعات إثنية معينة على أخرى مع إعطائها نصيبا من الحكم والسلطة.

وعلى الرغم من أن التعددية الإثنية هي أمر أصيل وعامل غنى في واقع المجتمعات الإفريقية إلا أن السياسات الاستعمارية ساهمت في جعلها عامل فرقة وأساسا للحرب بين أبناء الوطن الواحد، فالقوى الاستعمارية لم تنظر للعامل الإثني على أنه عنصر لتشكيل القومية بل أداة لخلق النزاعات الإثنية، حيث ظهر ذلك مع مؤتمر برلي 1884، والذي حضرته الدول الأوروبية الأربعة عشر المهتمة بتقسيم المستعمرات الإفريقية على أساس القطاعات الجغرافية لأنماط الإنتاج الاستعمارية ومشاريعها المقترحة،

ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي، لقد كان واضحاً أن التنموية هي مجرد تبرير لتسلطية دولة الحزب الواحد، وعليه فإن أغلبية الشعب ممن تمت تعبئتهم ضد الاستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو على الأقل تم إدماجها.

ثالثا: دساتير الإستقلال:

لقد ساهمت دساتير الإستقلال بدورها في تعزيز و تعميق نموذج الرئيس القبلي الذي و رثته إفريقيا من الحقبة الإستعمارية. و لما كان المستعمر يدرك أنه لن يتمكن من تعظيم منافعه الاقتصادية إلى أقصى حد بدون فرض سيطرة سياسية و إدارية مباشرة، فقد اختار التفاوض مع الزعماء الوطنيين للانتقال إلى نوع من الحكم الذاتي. و من ثم فقد عمل المستعمرون على صياغة دساتير جديدة تلتزم بها الحكومات الجديدة و تضمن السيطرة غير المباشرة للحكومات و الإقتصادات الخاصة بالدول الاستعمارية.[1]

و في نفس السياق و مع البيئة التي وفرتها الدساتير الجديدة تمكنت النخب السياسية من إساءة استخدام مؤسسات الدولة الجديدة لتسهيل ممارسة الفساد ن و على وجه الخصوص تم تعديل الدساتير بما يسمح بتركيز السلطة سواء في يد مؤسسة أو فرد واحد و إشاعة بيئات لا تساعد على تحقيق مشاركة ديمقراطية حقيقية، و كذلك العمل على توسيع الدور الاقتصادي للدولة بما يخدم المصالح الذاتية للبيروقراطية.

1- موناي مولينجي ، جوين ليز تيدى ، " الاستعمار و الفساد في إفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة إفريقيا، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال ،مركز البحوث العربية و الإفريقية ، العدد 2 ، ص - ص 71 – 72 .

رابعا: تركيز السلطة و ممارسة الفساد:

و رثت الدول الإفريقية الناشئة دساتير ساهمت في إقامة جهاز دولة بالغ القوة يمارس سلطتين سياسية و اقتصادية، و يتمتع بهيمنة شبه كلية على المجتمع المدني، حيث أتاحت هــذه الدســاتير تركيز سلطة هائلة في مؤسسة واحدة او حتى فرد واحد هو الرئيس و تمتع هذا الأخير بفتــرات رئاسية طويلة في ظل غياب تحدي و منافسة حقيقية فــإنهم لا يكترثــون بمشــروعية نظمهــم و تجاهلهم لعدم ارتياح المجتمع المدني، و هو ما ساهم في الانخراط في الفساد تحت حماية المؤسسات التي يقيمونها، بالإضافة إلى الحصانة التي يتمتع بها الرؤساء أنفسهم، و ذلك مــن أجــل إحكــام السيطرة على المجتمع المدني.(*)

بالإضافة إلى ما سبق فإن من الظواهر وثيقة الصلة بالرؤساء الأقوياء المنفردين بالســلطة تسييس البيروقراطيات الذي يتلازم مع عملية شراء الموالين و الأنصار ، الأمر الــذي يســاعد في زيادة استبداد و تسلط البيروقراطية (*) و إعفائها من المسائلة و الشــفافية و إحتــرام القــانون و نتيجة لتمركز السلطة السياسية و الاقتصادية في يد فرد واحد أصبحت سلطة الدولة ذات طابع شخصي، و هو ما زاد في إبعاد المجتمع المدني بشكل متزايد عن عملية إتخاذ القرار.

---

*- حرصا من الاستعماريين على تحقيق انتقال سلس نحو النيوكولونيالية (المرحلة الثانية من الاستعمار)فقد أقاموا أبنية سياسية و إقتصادية و اجتماعية تسمح لهم بمواصلة تأمين مصالحهم لفترة طويلة بعد فقدانهم لسيطرتهم المباشرة على المستعمرات. فاهتموا من حيث الأساس باستمرار المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي أقيمت في فترة الحكم الاستعماري (المباشر)، و قد شكل الموروث الاستعماري أداة هامة في انتشار الفساد في إفريقيا جنوب الصحراء. حيث أن ممارسات الحكومات الاستعمارية إبان الفترة السابقة مباشرة على الاستقال – من حيث بناء الشبكة الدستورية و المؤسسية لما بعد الاستعمار-ساهمت في مأسسة الفساد في افريقيا .

*- يعرف **أودانيل** الدولة البيروقراطية التسلطية بأنها نظام يقوم علي إبعاد أو إقصاء القطاعات الشعبية الواسعة من الساحتين السياسية والاقتصادية وإعادة التوجه ناحية القطاعات والشرائح المسيطرة مع البرجوازية البيروقراطية الصناعية بعد أن أخفقت هذه الدولة في تحقيق أهداف النظم الشعبوية كما تسعي الدولة البيروقراطية إلي التحالف مع النخبة البيروقراطية العسكرية والاعتماد علي أجهزة القمع والإكراه للحفاظ علي امتيازاتها وتمثل تجربة الجزائر في عهد حكم الرئيس هواري بومدين مثال عن هذه الدولة . للمزيد من الإطلاع أنظر:

- دبلة عبد العالي، المرجع السابق الذكر، ص - ص 256 – 257.

لقد أصبح الولاء للدولة مرادفا للولاء لفرد أو عائلة أو قبيلة و الأفراد وثيقي الصلة بالسلطة و هو ما فتح الباب لإستغلال السلطة، و النفوذ، و المناصب العامة لتحقيق منافع شخصية و بناء علاقات زبونية مبنية على الولاء.(1)

بالإضافة إلى الثقافة الإدارية الموروثة من الاستعمار(*) تي تشكل رافدا ثانيا ساهم من خلاله الماضي الاستعماري في نشر و إرساء الفساد داخل الدوائر العليا في البيروقراطيات السياسية و الإدارية ، و الفساد هو مشكل من مشاكل سوء إدارة الحكم الذي تستشري في ظله الرشوة والمحسوبية وهدر الأموال العامة مما يعيق عجلة التنمية وكل محاولات بناء الحكم الراشد. (2)

و يتمتع بأهمية خاصة في هذا الصدد د عم النخب السياسية الجديدة في إفريقيا، و هو ما يسمى رئيس القبيلة الإفريقي في الإدارة.

خامسا: الفشل الاقتصادي:

استمر الفشل الاقتصادي على مستوى الدول الإفريقية في ظل أنظمة الحزب الواحد والأنظمة العسكرية ليمثل أحد الظواهر التي تميز تلك الدول، وإذا كان العقدين الأولين بعد الاستقلال قد شهدا معدلات نمو تتراوح بين 6%إلى 8%، فقد تدهور الوضع الاقتصادي بعد منتصف التسعينيات ليصل المعدل إلى 2.3% و استمر ذلك التدهور ليصل إلى الصفر

1- موناي مولينجي، جوين ليز تيدى، المرجع السابق الذكر ، ص72.

* - يري الأستاذ **محمد فتحي محمود** في كتابه: الإدارة العامة المقارنة «أن النمط الأساسي للإدارة العامة في الدول النامية منقولا وليس أصيلا، فمعظم الدول النامية بما فيها تلك التي تخلصت من الإستعمار الغربي تحاول نقل نماذج للتجديد من الإدارة لبيروقراطية ، أما ما كان مستعمرا فإن نظام إدارتها يشبه الدول المستعمرة ». - للمزيد من المعلومات أنظر:

- بدر حمود العماج، "أسباب فشل تجربة النماذج الغربية في دول العالم الثالث: دراسة حالة المملكة المغربية "، المجلة العلمية للعلوم الإنسانية والإدارية ، المجلد الثاني، العدد الأول، السعودية ،2001، ص129.

2 ـ برنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم نيويورك مكتب السياسات الإنمائية، 1998، ص05.

أو بالسالب مع بداية ثمانينات القرن الماضي، وهو الأمر الذي أضفى بعدا خطيرا وحيويا على حالة البؤس والمعاناة الإنسانية للشعوب الإفريقية وكرس حالة الفراغ والوهم السياسي لدى حكام تلك الشعوب (*)

وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن الإقتصاد الإفريقي شهد تدهورا ملحوظا خلال تلك السنوات فمعدلات النمو الاقتصادي في هبوط حاد. إذ انخفض معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء من 6.6% خلال الفترة 1965 ــ 1973، إلى 33% من 1973 ــ 1980، ثم هبط بالسالب إلى 1.5% خلال الفترة من 1980ــ 1984، وشهد عام 1985 ارتفاع معدل النمو السنوي إلى 5.8%، وخلال عامي 1986، 1987شهدت أفريقيا معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي بمقدار 2.6%، 1.4%على الترتيب (1)، ووصل إلى 2.6% عام 1988 (2.(وقد انعكس ذلك على كافة القطاعات الاقتصادية التي شهدت أيضا تدهورا في معدلات النمو واشتدت حدة الأزمة الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية والتي تعد الصادرات الرئيسية لبلدان القارة، هذا علاوة على التدهور الشديد في شروط التبادل التجاري الدولي في غير صالح البلدان الأفريقية. [1]

كما يقترن أيضا بحالة التردي الاقتصادي للدول الإفريقية تلك استمرار معدلات نمو السكان بمعدلات عالية بلغت حوالي إلى 2.6%، بالإضافة إلى ارتفاع معدل ديونها الخارجية

---

*- كان استبدال الحكومة الإستعمارية بحكومة وطنية أمرا سهلا ولكن النظام الذي يقوم عليه بناء الدولة الحديثة مثل الجهاز الإداري، القضائي، الدفاعي، نظام التعليم.. الخ. هذه لم يكن في الإمكان الإسراع بتغيير محتواها لخدمة الحكم الجديد فبقيت على ما كانت عليه دون مساس مما جعل الأمر انتقالا في السلطة لا أكثر. وعقلية الحكام الوطنيين وأعوانهم لم تتشبع بفكر جديد ولا بتحلل أساس لمشاكل البلاد يلقي ضوءا على الحلول المطلوبة وهذا أدى إلى الاستمرار في إغفال القطاع التقليدي في الاقتصاد الوطني و هكذا أهملت خطط التنمية قطاعا يضم ما بين 70 بالمائة و80 بالمائة من سكان يستمرون في نشاط إقتصادي.

[1]- خالد زغلول، "قضية الاعتماد على الذات في أفريقيا"، السياسة الدولية ، على الموقع الإلكتروني:

- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216706&eid=2397

وفوائدها من 176 مليار دولار عام 1982 إلى 296 مليار دولار عام 1992. وهـــو الأمـــر الذي زاد من أعباء ومعوقات التنمية الاقتصادية واسهم في إحداث الفشل الاقتصادي حيث باتت مطالب السكان متعاظمة و لم يواكب ذلك تحسن في مستوى المصادر والمدخلات وهو الأمر الذي يعطى بعدا جديدا للأزمة في القارة الأفريقية، وقد أدى هذا الوضع أيضا إلى إعطاء الفرصة للدول و المؤسسات النقدية المانحة إلى وضع الشروط للحصول على الأموال والمساعدات ومنها ضـــرورة التحول الديمقراطي وتبنى سياسات رأسمالية ، كبرامج التكيف الهيكلي.[1]

سادسا: ظاهرة التخلف:

تواجه القارة الأفريقية وضعا حرجا يتسم بالتخلف الثلاثي (*) (الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي) الناتج عن طبيعة التوسع والنهب الاستعماري الذي تعرضت له القارة إبان الحقبات

[1] - جمال محمد السيد ظلع، المرجع السابق الذكر ،ص 6.

*- إن ظاهرة التخلف وأسبابه وإمكانية تجاوزه تعد من أهم القضايا التي تشغل الكثير من الباحثين في علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة والأنثروبولوجيا وقد ظهرت العديد من النظريات التي تحاول أن تفسر وتطرح البدائل للخروج من واقع التخلف، ويمكننا تصنيف هذه النظريات إلى الكلاسيكية الجديدة والماركسية الجديدة، وتمتاز الخيرة بالتعددية النظرية فمثلا هناك نظريات الإمبريالية، ونمط الانتاج، ومدرسة الاقتصاد السياسي للتخلف وأخيرا نظرية التبعية.

وتمتاز التبعية بالتعددية في المصادر النظرية الفلسفة مما جعلها تمتلك منهج متكامل وطرق تحليل خاصة تعد تطورا في الفكر الحديث الذى يتناول قضايا التنمية وتتناول مدرسة التبعية ثلاث أوجه مختلفة للظاهرة يرتبط بعضهم ببعض وهم التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية ولكل منهم سماته المميزة إلا إنهم يتحدوا في صفة أساسية وهى علاقة التبعية التي تؤدى إلى فقدان الاستقلال الذاتي وتنطلق مدرسة التبعية في تفسير التخلف من فرضية أساسية وهى وجود نظام عالمي واحد ينقسم إلى نوعين من التشكيلات الاجتماعية حيث يتكون النوع الأول من الدول الرأسمالية الصناعية وتسمى بدول المركز للنظام العالمي الموحد.

أما النوع الثاني فيتكون من دول العالم الثالث التابعة لدول المركز وتسمى بدول الهامش أو دول الأطراف ويسمى النظام العالمي الموحد بالنظام الرأسمالي الدولي وللتأكيد على وجدود ارتباط عضوي وبنيوي بين كل من دول المركز دول الاطراف وتؤكد مدرسة التبعية على أن تخلف دول الأطراف هو محطة طبيعية لسيطرة دول المركز عليها منذ بداية الفترة الاستعمارية وما صاحب ذلك من نهب ثروات دول الأطراف، بمعنى أن التطور والتخلف هي عمليتان متلازمتان ووجهان لعملة واحدة فالتطور الصناعي لدول المركز يعتمد بالأساس على الاستقلال والنهب الاستعماري لاقتصاديات دول الأطراف أما من الناحية المنهجية فمدرسة التبعية تؤكد على أهمية البدء من النظام الرأسمالي العالمي كوحدة تحليلية أساسية لكى يتم بعد ذلك استيعاب دور العوامل الخارجية في التكييف والتأثير على النمو أو عدم النمو الاجتماعي والاقتصادي في دول الأطراف مع التركيز على الآليات الداخلية والتشويهات البنيوية لتلك الدول والناتجة= من الانتشار العالمي للرأسمالية فكل دولة من دول الأطراف تؤدى وظيفة اقتصادية محددة في النظام الرأسمالي العالمي في تقسيم العمل الدولي هذه الوظيفة مكيفة بحيث أنها تتجاوب مع احتياجات ومصالح اقتصاديات دول المركز الصناعي.

الاستعمارية، وعلى الرغم من أن القارة الأفريقية تتمتع بثروات طبيعية وموارد معدنية وزراعية وبشرية ومائية هائلة تؤهلها لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تخرجها من دائرتي التخلف والتبعية التي أدت إلي خلق علاقات طبقية جديدة علي مستوي التركيبة الاجتماعية (*) إلا أنه ورغم مرور أكثر من عقدين على الإستقلال السياسي لبلدان القارة لم تستطع الأقطار الإفريقية خلالها أن تنتهج سياسة تنموية أملة لضرب حصار التخلف، والخروج من أزمة التبعية الحادة سواء بالإعتماد الجماعي على الذات أو عن طريق التجمعات الإقليمية.

ونتيجة لما تقدم فقد برزت قضية الديمقراطية بإعتبارها محور أزمة التطـور السياسـي في إفريقيا منذ الاستقلال بعد أن فشلت استراتيجيات التنمية التي تبنتها الحكومات التسلطية في تحقيق المهام السياسية التي حددتها، وبدلا من الوصول بالمجتمعات الإفريقيـة إلى حالـة مـن الوحـدة والتجانس دفعت بها إلى حالة الإنقسام والتمايز العرقي، وبدلا من تحقيـق المسـاواة والعدالـة الاجتماعية، عملت على نشر الفساد وعدم المساواة في المجتمع، وبدلا من تحقيق التنمية الإقتصادية عززت الكساد المادي والإنحراف، وبدلا من تأسيس أنظمة سياسية فعالـه خلقـت توجهـات انفصالية وانقلابات عسكرية، وحروب أهلية بما أدى إلى بقاء المجتمعات والشـعوب في المنطقـة رهينة الأزمة الدائمة، و تصنيف معظم الدول في إفريقيا دولا هشة (*).

---

*- تأثر علاقات التبعية الاقتصادية علي التشكيل الاجتماعي والطبقي في المجتمعات التابعة إذ تؤدي إلي خلق طبقات: طبقة متوسطة، وطبقة برجوازية داخلية تابعة للطبقة البرجوازية الرأسمالية .إذ تعمل الطبقة البرجوازية التابعة علي تدعيم التخلف والتبعية بقي المجتمع بدلا من العمل علي التنمية الاقتصادية . ووصف **جوندر فرانك** هذه الطبقة البيروقراطية البرجوازية في البلدان التابعة بأنها برجوازية رثة لا تنتج سوي تنمية رثة التي تعتبر ميزة من حالة التخلف المفقر . ـ للمزيد من المعلومات أنظر :

ـ أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق الذكر، ص- ص60- 62.

*- **الدولة الهشة (The Fragile Stat):** هناك اتفاق على بعض النقاط الأساسية في معظم الكتابات الأكاديمية و السياسية .فقد وجد ستيوارت وبراون سنة 2009 أن جميع التعاريف الحالية تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية للهشاشة وهي: الفشل في بسط السلطة وفي توفير الخدمات وفي الحفاظ على الشرعية، وهو أمر يحدث على التوالي عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها من العنف، وعن توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين، وعن الحصول على اعتراف بشرعيتها من مواطنيها. وتتجسد رؤية هشاشة الدولة بشكل غير مباشر في التعريف الذي حددته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مبادئ المشاركة الدولية الجيدة في الدول والأوضاع الهشة" :تعد الدول هشة عندما تفتقر هياكل الدولة إلى الإرادة و/أو القدرة السياسية على أداء الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها=

المبحث الثاني: الخصائص البنيوية لدول القرن الإفريقي:

هناك عدة مشكلات كبري تعد بمثابة المصادر الأساسية لمشكلة بنـــاء الدولـــة في القـــرن الإفريقي في مرحلة ما بعد الإستعمار. تعود أساسا للمتغير الجغرافي للمنطقة و أهميتها الإستراتيجية، حيث تعد منطقة القرن الإفريقي من البؤر الأكثر توترا في إفريقيا و العالم في الربع الأخير من القرن العشرين و ذلك بسبب الحدود التي حدد معالمها الاستعمار بدون مراعات خصوصيات المنطقة.

المطلب الأول: التعريف بمنطقة القرن الإفريقي:

هناك عدة مصطلحات تشير إلى القرن الإفريقي ، فمن ذلك تعريف المنظمـــات الدوليـــة والإقليمية والسياسية ، فيقصدون بالقرن الأفريقي دول أريتريا وأثيوبيـــا والصـــومال وجيبـــوتي، كوحدات سياسية، قائمة بشكل رقعة إستراتيجية على خريطة القارة الأفريقية كما يوضح الشكل رقم (04)،حيث يحده من الشرق البحر الأحمر ومضيق باب المندب والمحيط الهندي ، بينما يحـــده غربا السودان وجنوبا كينيا، ولذلك نري أن هذا المصطلح يعتبر القرن الإفريقي هي الدول التي

=وحقوقهم الإنسانية. و قررت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحويل التركيز إلى الدور المحوري للشرعية و تطلعات المواطنين من خلال تعديل تعريف الدول الهشة بأنها الدول" غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية ."

وتماشياً مع هذه الحجة، يربط **إكبي** بين الهشاشة وبين" قدرة الدولة على التكيف مع الظروف المتغيرة وحماية المواطنين وامتصاص الصدمات ومواجهة الصراعات دون اللجوء إلى العنف .لذلك فإن التعطيل المفاجئ أو التآكل التدريجي= لقدرة الدولة على تلبية تطلعات مواطنيها، أو على تبنّي عملية سياسية سريعة الاستجابة لمواجهة التغيرات التي تطرأ على العلاقات بين الدولة والمجتمع، أو على الاحتفاظ بالسيطرة على أراضيها كلها من العوامل الرئيسية لهشاشة الدولة . ويجدر التنويه بأن حالات الفشل في بسط السلطة وتوفير الخدمات والحفاظ على الشرعية على الرغم من انفصالها من الناحية المفاهيمية، إلا أنها مترابطة وتعزز بعضها بعضاً.

وتظهر الهشاشة في صور شديدة التنوع من حيث الكم والنوع عبر البلدان المختلفة، ويمكن أن تنجم عن عوامل مختلفة بداية من الصراعات العنيفة وصولاً إلى التآكل التدريجي لقدرة الدولة وشرعيتها .كما أنها تظهر بدرجات متفاوتة من الحدة .وتصبح وظائف الدولة أكثر عرضة للانهيار في فترات الانتقال السياسي أو الاقتصادي، أو فترات عدم الاستقرار السياسي الشديد، أو فترات إعادة البناء السياسي وبناء الدولة في البلدان المتضررة من الصراعات.. - للمزيد من المعلومات أنظر:

-التقرير الأوروبي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في افريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي سان دومينيكو دي فيسولي، 2009، ص - ص 16-17.

تحاذي المحيط الهندي والبحر الأحمر، وهي الدول التي تطل على الشكل الذي يشـــبه القـــرن، وتم إختزال السودان وكينيا و أوغندا من هذا المصطلح.

تعتبر منطقة القرن الإفريقي واحدة من المناطق الإستراتيجية بالغة الأهمية في التقسيم الجيوبوليتيكي[*]للعالم. فقد استحوذت طيلة التاريخ القديم والحديث على أهمية محورية في حركة المواصلات البحرية، علاوة على امتلاكها لعوامل جذب داخلية،سواء بفعل مواردها الطبيعية أو بسبب ما يتفاعل بها من تناقضات عرقية وسياسية وحضارية مختلفة، شأنها شأن جميع المناطق الاستراتيجية الهامة، تعتبر منطقة القرن الإفريقي جيوبوليتيكيا أكثر اتساعا وأشد تأثيرا عنها من الناحية الجغرافية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن منطقة القرن الأفريقي على الصعيد الجغرافي تضم فقط كل من الدول الاربعة السابقة الذكر، أما على المستوى الجيوبوليتيكي، فإن المنطقة تشمل أيضا العديد من الدول والقوى التي تتفاعل وتتبادل علاقات التأثر والتأثير فيما بينها، مما يجعل منطقة القرن الإفريقي جيوبوليتكيا يضم مساحة هائلة من الدول التي تمتد عبر النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا، المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر، والممتد من الداخل حتى حدود أثيوبيا وكينيا والسودان والصومال، ويمكن ذلك في هذا الإطار الإشارة بصفة خاصة إلى اليمن والسودان وكينيا بوصفها دولا ترتبط بعلاقات بالغة الخصوصية مع القرن الإفريقي.

*- يعني مصطلح الجيوبوليتيك: "علم سياسة الأرض"، أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة .ويتداخل هذا المفهوم مع مضمون علم الجغرافيا السياسية الذي يعنى بدراسة تأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية والبشرية) في السياسة .ولدى البعض فإن الجغرافيا السياسية تدرس الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة، بينما الجيوبوليتيك تعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتنمو حتى ولو كان وراء الحدود .وبينما تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة بالواقع فإن الجيوبوليتيك تكرس أهدافها للمستقبل.

و في نفس السياق، هناك عدة مصطلحات تشير إلي القرن الإفريقي ، فمن ذلك مــثلا أن القرن الإفريقي يضم دول أريتريا وأثيوبيا والصومال وجيبوتي، حيث يحده من الشرق البحر

الأحمر ومضيق باب المندب والمحيط الهندي ، بينمــا يحــده غربــا الســودان وجنوبــا كينيا[1]ولذلك فإن هذا هذا المصطلح يعتبر يعبر عن الدول التي تحازي المحيط الهنــدي والبحــر الأحمر، وهي الدول التي تطل علي الشكل الذي يشبه القرن ، وتم اختــزال الســودان وكينيــا و أوغندا من هذا المصطلح .(*)

وعلى هذا الأساس، فإن منطقة القرن الأفريقي تستمد قدرا من الأهمية من قيمتها الإستراتيجية من إرتباطها الوثيق بالبحر الأحمر، والذي يعتبر بدوره من أهم طرق المواصلات البحرية في العــالم لاسيما بإعتباره حلقة الوصل بين الشرق والغرب.

المطلب الثاني : المتغيرات الداخلية المؤثرة في عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي:

أولا : طبيعة الأبنية السياسية:

أ/عدم استكمال البناء المؤسسي:

أصبحت المؤسسات التي خلفتها القوى الاستعمارية و راءها لخدمة أهدافها الخاصة هي الركائز الأساسية التي قامت عليها الدولة الحديثة عند الاستقلال في جميع الحالات، و قد ترتب عن ذلك أن أصبحت الدولة حديثة الاستقلال تتميز بالضعف في افتقارها للمرونة، و في كثرة

---

[1]- أنور عبدالغني العقاد ، الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، دار المريخ للنشر ، 1982 ، ص 182 .

- محمد عبد الغني سعودي، أفريقيا: دراسة في القارة وشخصية الأقاليم ، مكتبة الانجلو المصرية، د . د. ن، د .س. ن ،ص- ص 274 -280.

*- حيث تمثل هذه المنطقة كتلة جغرافية واحدة، وهو بالإضافة للقرن الإفريقي، يعرف بالأخدود الإفريقي العظيم، وتتباين في هذه المنطقة السلع، إذ أن هناك هضاب مرتفعة، مثل الهضاب الإثيوبية، كما أنها تضم سواحل ساحلية مطلة علي البحر الأحمر والمحيط الهندي، وكذلك تضم عدد من اكبر البحيرات في إفريقيا مثل بحيرة تانا وبحيرة فكتوريا. الشكل رقم يوضح دول القرن الإفريقي.

الانتقادات الموجهة لها و المرتكزة في عدم ملائمة تنظيمات دول القرن الإفريقي و تطلعات شعوبها ، و ذلك لارتباطها برموز قيادية صغير بدلا من ارتباطها بالشعوب، مما أدى إلى افتقارها للشرعية اللازمة للحكم، و بالتالي إلى إنتشار الفساد الذي ساهم بدوره في إضعاف الشرعية القائمة على نحو ملحوظ.

ب/ عدم استقرار الحكومات :

إن عدم إستقرار الأنظمة السياسية في دول القرن الإفريقي أصبحت ظاهرة متكررة من خلال ما شهدته هذه البلدان من انقلابات عسكرية متتالية، و بدلا من أن تحدث هذه الإنقلابات تغير و تطوير في الأساليب البيروقراطية الموجودة فإنها أسهمت إلى حد كبير في تدعيمها و تكريسها سواء من حيث بنائها أو من حيث أساليب ممارستها لمهامها و المفاهيم التي قامت عليها هذه المؤسسات.

و بناء على ما سبق أدى هذا الوضع إلى فقدان القرارات السياسية في هذه الدول إستقرارها و استمراريتها، و خلق المشاكل الإجتماعية و النفسية للمشركين في صنع القرار داخل الحكومات، و في تنفيذه و ترتب على ذلك عدم توفر الطمأنينة و الإستقرار للقيادات السياسية من ناحية، و عدم قدرة القيادات الجديدة التي تتولى مراكزها في مراحل التغيير من التحكم في عوامل التغيير ألتي تتلاءم معها.[1]

ج/الحزب الواحد:

بمجرد إحرازها على الإستقلال الوطني، سارعت الأنظمة الحاكمة في إفريقيا إلى تبني نظام الحزب

[1]- فضل الله محمد إسماعيل، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2008، ص - ص 44 - 45.

الواحد. فالحزب الواحد(*) حسب هذه الأنظمة، يسعى إلى تجسيد أركان الدولة القومية عبر تحقيق الوحدة الوطنية و تعزيز الاندماج الاجتماعي و السياسي الداخلي و الخارجي و التطور الاقتصادي و تحقيق الديمقراطية التي ترمي إلى إشراك كافة الأحزاب السياسية في إدارة الحكم.

لكن و على العكس من ذلك، نلاحظ أن المجتمعات الإفريقية كانت و مازالت عرضة للإستقرار يتغذى من النزاع على السلطة و من أزمة عامة مست آل جوانب الحياة. ونتج عن هذه الوضعية بروز نزاعات عرقية طرفاها هما السلطة الحاكمة، التي غالبا ما تكون ذات إنتماء عرقي معين، والتي تستبد بالحكم، و المعارضة التي تتجسد في إطار الحركات السياسية العرقية المسلحة.

و تتلقى الأطراف المتنازعة تأييدا و مساندة من الخارج[1]. تتمثل في الأيدولوجيات المعاصرة ، كالشيوعية والاشتراكية، أدت إلى ظهور بعض الأحزاب في مراحل ما بعد الاستعمار أو في بعض الدول التي تأخر خروج الاستعمار منها.

---

*- أن التجربة الديمقراطية الليبرالية من الصعب أن تنجح في أفريقيا، ذلك أن غالبية الدول الأفريقية قد أخذت بالتعددية الحزبية عقب الاستقلال، غير أن هذه التجربة سرعان ما انهارت منذ النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي تحت ضربات الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية، أو نتيجة لتحول العديد من الدول الأفريقية للأخذ بنظام الحزب الوحيد، وقد حدث هذا الفشل رغم أن ظروف الدول الأفريقية عقب الاستقلال كانت أفضل بكثير من وضعها الراهن، حيث لم تكن توجد أزمة ديون، ولا فجوة غذائية، وكان الجهاز الإداري على محدوديته على درجة عالية من الكفاءة، ولم يعتريه الفساد على نحو ما هو مشاهد حالياً، وكان الشعور الوطني عالياً بدرجة حالت دون تفجر الصراعات الإثنية في القارة.

1- يرى بعض المؤلفين الأنجلوسكسون في تحليلهم للمجتمعات الإفريقية، منهم آولمان و رزباغق، أن ترسيخ منطق الحزب الواحد في إفريقيا يعود إلى الرغبة في تحقيق الإندماج الوطني، و يستشهدون على ذلك، بأن معظم المجتمعات في إفريقيا غداة الاستقلال ورثت أوضاعا سياسية تميزت بمركزية الحكم مع إبعاد آل أساليب الحكم الديمقراطي .و تولى الحكم فئة صغيرة تتكون من عناصر وطنية شاركت الاستعمار في إدارة البلاد. و انطلاقا من هذه المعطيات جاءت ضرورة تبني الحزب الواحد بهدف التصدي لهذه التحديات من خلال تنظيم أليات الحكم، القضاء على عوامل الاضطراب، تجنيد المواطنين في إطار الدولة القومية، و أخيرا، تحقيق التعايش السلمي و تشجيع روابط التماسك بين الجماعات العرقية العديدة . - للمزيد من المعلومات أنظر :

- جميلة سي قدير،" الدولة القومية و النزاعات في افريقيا: دراسة حالة السودان"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، الجزائر ، د س، ص - ص7-9 .

-الطبيعة التسلطية لنظام الحزب الواحد :

في هذا الإطار نتطرق لعوامل تشكيل البيئة السياسية ونظمها في القرن الإفريقي و التركيبة الاجتماعية بكياناتها، وثقافاتها، وقيمها السائدة، وهي التي حددتها الكثير من المواقف والاتجاهات، والرموز والمعتقدات، كالحضارة الإسلامية، ثم الاستعمار الأوربي وتجاربه السياسية، و الأيدولوجيات والفلسفات السياسية المعاصرة، كل منها له بعض الأثر. وترجع نشأة وتطور الأحزاب السياسية الحديثة في القرن الإفريقي بصورة مباشرة إلى جملة من الأسباب، أبرزها ما يلي:

- حركات التحرر الوطني، وخاصة بالنسبة للجيل الأول من الأحزاب، كالمؤتمر الوطني الإفريقي و الحزب الإشتراكي الثوري الصومالي[*]، و غيرها من الأحزاب التي شكلت أولى بوادر التحرر أو مقاومة الاستعمار مثل حزب التجمع الشعبي للتقدم في جيبوتي.[1]
- نظام الإنتخابات والبرلمانات، والذي أصبح بديلا عن نظم الوراثة في الحكم؛ حيث ساعد نظام الإقتراع العام وظهور اللجان الانتخابية والكتل البرلمانية على إيجاد أفكار مشتركة تجاه القضايا العامة أدى إلى قيام بعض الأحزاب السياسية.

*- هناك خصائص ميزت التجربة الحزبية الصومالية في مراحل الاستقلال الأولى منها: كون التجربة الحزبية لم تقم على جذور قوية أو أساس سياسي في البلاد و انعدام الحياة السياسية في البلاد جعل الأحزاب بدون تجارب سياسية أو مفهوم حزبي قوى كما أن انخفاض المستوى الثقافي و الاجتماعي في البلاد أثر على وعي الجماهير بالأحزاب، ضعف برامج الأحزاب و انعدام المضمون الاجتماعي فيها، لعب القبيلة دورا كبيرا في بناء الأحزاب أو في تدعيم الأحزاب لأن المجتمع قائم على أساس قبلي، لم تكن الديمقراطية بمعناها الواسع مطبقة في الصومال للمستوى الثقافي المنخفض، و الفقر و القبيلة، و لم تمارس الديمقراطية إلا في مظاهرها (برلمان- حكومة)، كما نجد أن ظاهرة انشقاق حزب من حزب أغلبية ظاهرة واضحة في التجربة الحزبية الصومالية مثل انشقاق حزب صوماليا الكبرى على من حزب وحدة الشباب الصومالي و محاربة الحزب الأول للثاني، بالإضافة إلى ذلك لوحظ تحول حزب الأغلبية حزب وحدة الشباب الصومالي بعد أن تولى السلطة إلى اليمين و موالاته إلى الغرب و ابتعاده عن طموحات الشعب الصومالي في توحيد أقاليمه الخمسة، و اهتمامه بمقاليد السلطة و إنغماسه في الفساد السياسي، كما كان الاحتلال الايطالي تأثير كبير في احتواء حزب الشباب الصومالي و كان للحزب الشيوعي الايطالي دور كبير في خلق كوادر حزبية ذات توجه ماركسي في أواسط المثقفين و العسكريين، أما على مستوى النخبة المسيطرة على المؤسسة الحزبية فكان للتجار تأثير كبير في الحياة السياسية و لم يولوا اهتماما برأي الشعب و كان هدفهم تنمية رأس مالهم . كل هذه العيوب و التشوهات التي ميزت التجربة الحزبية في الصومال لم تكن لتجذر لولا تباعد المثقفين عن التجربة الحزبية لحد ما نظرا لقلة المثقفين أصلا . - للمزيد من المعلومات أنظر :

- محمد السيد فريد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال، القاهرة: دار المعارف، د س ن، ص ص 60- 61.

[1]- أمين أسبر، إفريقيا سياسيا و اقتصاديا و إجتماعيا، دمشق: دار دمشق للطباعة ، ط 1، 1985، ص 33 .

- الهيئات الدينية والنقابات العمالية ومنظمات الشباب والجمعيات الفكرية، والتي تطورت إلى أحزاب سياسية لتحقق الخدمة لأعضائها بشكل أكبر من كونها جماعات مصالح محدودة.
- الأحزاب الأفريقية، وخاصة الجيل الأول منها الذي أفرزته حركات التحرر الوطني صنفت تحت مسمى:

الحزب الواحد المتسلط (*)فهي لم تتبن أيدولوجيات معينة في مرحلة تكوينها على الأقل و يهتم الحزب الواحد بمراقبة النشاطات المنظمات الطلابية. يستعمل في ذلك و سائل قهرية منها، منع تنظيم المؤتمرات الطلابية، إلغاء منح الدراسة، المتابعة القضائية، الحبس، وأيضا خلق نقابات طلابية حكومية موالية لاستقطاب آل النشاطات الطلابية.

كما تتم سيطرة الحزب الواحد أيضا، من خلال تعيين رئيس الحزب الحاكم، كرئيسا للدولة و كقائد وطني، و يشغل الرئيس بالإضافة إلى هذا المنصب مناصب وزارية هامة تتعلق بمجالات الدفاع، الشؤون الخارجية و الداخلية.

في نفس الإطار، يبرر الحزب الواحد عن تواجده في الحكم بضرورة تطوير الهياكل الزراعية المعاشية و القضاء على نظام الإقطاعية و الإبتزاز. و يظيف إلى أنه بإمكانه توحيد جهود جميع المواطنين للوصول إلى تحقيق هذه الغايات.

---

* - يعرف كل من الأستاذان" لابالومبارا" و " وينر" الحزب الواحد على أنه تلك النظم التي لا تسمح فعليا أو رسميا بوجود أي تشكيلات حزبية معها، في حين يفسح الاستاذ " سارتوري" مجالا في تصنيفه لبعض أنماط النظم الحزبية التي تسمحن شكليا بوجود كيانات حزبية أخرى و لكنها لا تمثل من الناحية الفعلية أي تهديد للمكانة المنفردة للحزب الواحد و هو ما يطلق عليه اسم الحزب الغالب ن و يتف كل من " لابالومبارا" و "وينر" مع " سارتوري" على تقسيم النظم على حد بعيد ،فيتحدث الأولان عن نظم الحزب الواحد الشمولي، و الحزب الواحد السلطوي، و الحزب الواحد التعددي ن في حين يقسمها سارتوري إلى الحزب الواحد الشمولي، و الحزب الواحد السلطوي، و الحزب الواحد البراغماتي. أما الأستاذ "صامويل هنتجتون" فقدم تصنيفا ثلاثيا آخر لنظم الحزب الواحد ،تنقسم بمقتضاه إلى نظم استبعادية(**Exlusionary**) و ثورية و رسمية. - للمزيد من المعلومات أنظر:

- أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق الذكر ، ص - ص 134-13.

و في الاتجاه نفسه، اعتمدت الأنظمة السياسية الحاكمة في دول القرن الافريقي على سياسة التأطير الجماعي من أجل خلق الوعي و الولاء الجماعي لتحقيق الأهداف المسطرة. و يأتي هذا التأطير من خلال إنشاء النقابات العمالية التي تعتبر مجرد إطار لمراقبة النشاطات الإقتصادية المسطرة من طرف الحزب الواحد .و لقد شملت هذه النقابات المحيط الريفي الذي يخزن إمكانيات بشرية و مادية هامة. [1]

د/ الإنقلابات العسكرية:

كانت أول أزمة للدولة الصومالية المستقلة كانت سنة 1969 حينما استولى محمد سياد بري على السلطة في إنقلاب عسكري [*] و الذي أعلن بعد سنة أن الصومال دولة إشتراكية و أقدم على تأميم معظم النشاط الاقتصادي، و تبنى سياسة الأبعاد و الإقصاء ضدّ قبيلتي المجردين و جعل المواقع الحكومية البارزة حكرا على افراد قبيلته (المريحان) و هو ما دفع البلاد إلى السقوط في هاوية الحرب الأهلية بعد الإطاحة بنظام سياد بري عام 1991 و تم تدويل الأزمة الصومالية سنة 1992 مع وصول قوات البحرية الأمريكية إليها ضمن قوات الأمم المتحدة لاستعادة النظام .مما زاد تأزم الوضع بين سنتي 2006 و 2007 إذ تم ترحيل ما يقرب من نصف مليون من سكان العاصمة جرّاء القتال الذي إندلع بين قوات الحكومة الإتحادية الانتقالية المدعومة من إثيوبيا

[1] - جميلة سي قدير ، المرجع السابق الذكر ،ص - ص 10 -11.

*- يقوم النظام العسكري على قطع العلاقة مع الشرعية السابقة، إذ أن الأساس الجديد للنظام ينبثق عن استخدام أو الانذار باستخدام قوة الجيش ضدّ السلطات الدستورية ، و يرى" صامويل هنتجتن" أن ظاهرة الانقلابات العسكرية تنطلق من البنية التنظيمية السياسية، فهو يؤكد أن أسباب الانقلاب العسكري هي" غياب او ضعف المؤسسات السياسية الفعالة في المجتمع القادرة على التحديث و فض النزاعات "و بعبارة أخرى " هناك هوة بين المدينة و الريف"، و يرى البعض الآخر الانقلاب العسكري إلى العناصر المتناقضة بين صفوف الأقلية الحاكمة نفسها ،إذ تبرز في المجتمعات الزراعية التناقضات بين العمال و البورجوازية أو بين الفئات الاجتماعية المتناقضة داخل البورجوازية نفسها ، أو البورجوازية الصغيرة أو بين البورجوازية الناشئة بعد الاستقلال، و تلك التي تولد من صلب النظام الإقطاعي إبّان الحكم الاستعماري. - للمزيد من المعلومات أنظر:

- أمين أسبر، المرجع السابق الذكر، ص- ص 39 -40.

و بين قوات المعارضة القبلية و الإسلامية و هو ما دفع الصومال إلى دوامة الفوضى و خطر الانهيار [1] .

نفس الأزمة عاشتها إثيوبيا بعد سقوط الحكم الملكي، كانت التوترات السياسيّة في إثيوبيا شديدة بدرجة كبيرة، لكن كان إسقاط الإمبراطور الإثيوبيّ هيلا سياسي في فبراير1974 و استبداله بعصبة عسكريّة كانت تحثّ على انتشار حركات التحرير لتكون جاهزة لتغيير الدولة الإثيوبيّة، ويشير إلى أن "جبهة تحرير التغراي" تشكلت في 18 فبراير 1975 و لم يكن لديها هدف واضح، ودائما ما كانت تفكّر بتأسيس جمهورية التغراي الديمقراطية.

و في نهاية الحقبة العسكرية الحاكمة (*)، لعبت الجبهة دوراً كبيراً في تشكيل ائتلاف متعدد

---

1 - حمدي عبد الرحمن حسن، "تطورات الأزمة الصومالية و أزمة النظام العربي"، في آفاق إفريقية، المجلد الثامن، العدد 26،2007، ص - ص 14-15.

* - يصعب فهم ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا دون فهم طبيعة المؤسسة العسكرية ودورها في الحكم في أفريقيا لفهم سلوكها السياسي، فقد جاءت هذه المؤسسة كنتاج استعماري حيث أنشأها الأوربيون المستعمرون وانحصرت مهمتها في حفظ الأمن الداخلي، فكانت أقرب إلي مفهوم البوليس المحلي منها إلي مفهوم الجيش النظامي، ونظرت إليها القوي الوطنية باعتبارها مساوية للجيوش الاستعمارية، وبعد الاستقلال بدأت هذه الجيوش تخرج عن كونها مجرد فصائل مسلحة شبه بوليسية وبدأت تكتسب تدريجيا خصائص وسمات المؤسسات العسكرية الحديثة. ولكن هذه الجيوش لم تصبح محترفة من الناحية العملية . فأغلبها لم يشارك في حروب خارجية ولم تؤد وظيفتها المقررة لها وهي الدفاع عن الحدود السياسية، و مثلت عبئا علي ميزانيات الدول الأفريقية، ونشأت هذه الجيوش غير ممثلة للتركيب السكاني لمجتمعاتها ومنفصلة عن قضايا الحركة الوطنية . ولم تتطور هذه الجيوش بالسرعة المطلوبة لتصبح مؤسسات وطنية , وكانت أكثر الدوافع المحركة للانقلابات العسكرية هي عمليات التدخل في البناء الوظيفي وتسلسل القيادات داخل المؤسسة العسكرية ومحاولات الحكومات المدنية إنشاء تنظيمات عسكرية تحظي بكل الاهتمام علي حساب المؤسسة العسكرية مثل الحرس الجمهوري أو حرس الرئيس الخاص أو القوات الخاصة , بالإضافة الي شعور قادة الجيوش بالتهديدات الشخصية سواء بالعزل أو الاغتيال، فيتحولون إلي قادة انقلابيين) انقلاب سوجلو في بنين 1965 ,وانقلاب بوكاسا في أفريقيا الوسطي 1965.

وقد مرت المؤسسة العسكرية في أفريقيا بثلاث مراحل من التدخل العسكري في السياسة فتميزت المرحلة الأولي بالسلبية وعدم التدخل في السياسة وجاءت في أعقاب الحصول علي الاستقلال وأطلق علي هذه المؤسسة اسم ' الجيوش اللاسياسية، أما في المرحلة الثانية فقد بدأ تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة لاجبار الحكومات علي منح امتيازات لها دون الاطاحة بهذه الحكومات علي أن يعود الجيش الي ثكناته مرة أخري بعد تحقيق أهدافه من التدخل , أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة التي كانت الجيوش تتدخل فيها لقلب نظام الحكم من خلال الانقلابات العسكرية للسيطرة علي السلطة السياسية، ويطلق علي الجيوش في هذه المرحلة اسم ' الجيوش البريتورية . ـ للمزيد من المعلومات انظر:

ـ أميرة عبد الحليم ، "الحكم في أفريقيا: من الانقلابات العسكرية إلي التداول السلمي "، على الموقع الإلكتروني :

http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=319

الأعراق، أطلق عليه الجبهة الشعبيّة الديمقراطيّة الثوريّة الإثيوبي(EPRDF) ، وقد تشكّلت في عام 1989 وبقيت جبهة تحرير التغراي القوّة المهيمنة في إثيوبيا.

و في نفس الإتجاه كانت جبهة تحرير "أورومو"، التي تأسست في عام، 1973 قد شاركت في إنشاء إثيوبيا جديدة، وكانت قد انضّمت إلى الإئتلاف، وقد شاركت في الحكومة الانتقاليّة في إثيوبيا عام، 1991 ولكنّها انسحبت في السنة التي بعدها نتيجة للاختلافات السياسيّة . ومنذ ذلك الحين كانت قد دخلت في صراع مسلّح داخلي. أما الحركة الإثنيّة الوطنيّة الأخرى كانت الجبهة الوطنيّة لتحرير أوغادين، التي تمثّل الصوماليّين العرقيّين في إثيوبيا، وتشكّلت عام 1984، ومنذ ذلك الحين دخلت في صراع مسلّح بهدف الانفصال بإقليم أوغادين عن الدولة الإثيوبيّة.

هــ/ تجربة الحكم البرلماني في القرن الإفريقي:

تتم هذه السيطرة من خلال و ضع سلسلة من الترتيبات الهيكلية .و تتجسد هذه الترتيبات في السيطرة على البرلمانات التي تتكون من غرفة واحدة و هي مجلس الشعب. في حين تفتقر إلى غرفة مجلس الأمة، الذي يلعب دور المراقب والمعارض لسياسة مجلس الشعب و باقي المؤسسات الحكومية، إذا ما لا حظ أن القرارات المتخذة ليست في صالح الأمة .و يلاحظ من خلال تركيبة البرلمانات سيطرة أعضاء الحزب الواحد، مع تهميش التجمعات السياسة أو النقابات التي تعبر عن وجهات نظر مضادة أو مخالفة للموقف الرسمي المعبر عنه من طرف الرئيس.

و يلاحظ أيضا من خلال التركيبة البشرية للبرلمانات دول القرن الإفريقي، بأنها تتكون في معظمها من عناصر تنتمي إلى نفس الجماعة العرقية التي ينتمي إليها الرئيس. و يتهم الحزب المعارضة بأنها تسعى بالوسائل الغير شرعية لتحقيق غاية الانفصال التي تنادي بها العديد من الحركات العرقية.

و تأكيدا على ما سبق، انطوت بداية الحكم الوطني في الصومال على كثير من بذور الفرقة والانقسام الإقليمي التي تم بذرها في الحقبة الإستعمارية، ثم تشعبت جذورها وتفرعت على يد هذا الحكم نفسه و التي انعكست في التركيبة البرلمانية الصومالية، مما أضعف الشعور بالهوية القومية، و الوحدة العرقية والثقافية والدينية التي تربط بين الصوماليين.

فقد تكونت جمهورية الصومال في يوليو 1960 من إتحاد إقليمين الشمالي البريطاني والجنوبي الإيطالي عقب مباحثات تمت بين القادة السياسيين في الإقليمين، كان الشماليون فيه أكثر توجها نحو الوحدة(SYL). وقد استغل الجنوبيون رئاسة الجمهورية وتولى أحد سياسيي حزب وحدة الشباب الصومالي –الجنوبي –رئاسة الوزراء وهو عبد الرشيد شارماكي[1]، كذلك حصل الجنوبيون على 67 % من جملة مقاعد البرلمان، والمناصب القيادية في مجلس الوزراء، وتم إختيار مقديشو عاصمة للإتحاد، و باستثارة أهل سكان الشمال من خلال تركيز المشاريع التنموية في الجنوب بمعظم مكاسب الاستقلال وتهميش سكان الشمال من خلال تركيز المشاريع التنموية في الجنوب، حاول أهل الشمال الحصول على بعض مدن المنطقة إذ أن التمرد يقمع في كل مرة. هذا بالإضافة إلى الميراث الاستعماري الذي يتمثل في اختلاف اللغة و إختلاف النظامين الإداري والتشريعي، الأمر الذي شكل عامل تقسيم قوي بين الإقليمين.

البعد الخارجي (الضغوط الدولية):

كان للتحولات الأساسية التي حدثت في العالم منذ أواخر الثمانينيات ومنها نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية وخصوصا الاتحاد السوفيتي (سابقا)، والتحولات التي حدثت في تلك الدول بالإضافة إلى تبنى القوى الغربية لقضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان بالإضافة إلى المنظمات النقدية العالمية – دور ملموس في دفع الدول الإفريقية إلى القيام بتلك التحولات

---

[1] - عبد الوهاب عمروش،" التدخل الانساني و مصير الدولة الوطنية: دراسة حالة الصومال (1992 – 2005) "، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، 2006/2007، ص 153 .

الديمقراطية خصوصا وأنها اشترطت على تلك الدول لضمان إستمرار مساعداتها وقروضها أن تلتزم بالديمقراطية و هو ما يدخل في إطار المشروطية السياسية.

المطلب الثالث: خصائص البناء الاجتماعي و الثقافي لدول القرن الإفريقي:

تعد بلدان منطقة القرن الإفريقي نموذجا للبلدان التي إستعصت فيها التنمية خلال الحرب الباردة، حيث لم يتمكن أي منها من الخروج من دائرة الفقر (*) و التخلف، وتحقيق التنمية، مما زاد من حدّة الأزمة و تفاقم التهديدات الأمنية و التي بدورها تقوض عملية إرساء دعائم الدولة بشكل مباشر و أكثر تأثيرا. حيث تتجلى هذه الظواهر فيما يلي:

* - ورد تعريف الفقر في قاموس علم الاجتماع على أنه مستوى معيشي منخفض بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد مفهوم الفقر يشير إلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المتاحة المادية منها وغير المادية، ففي حالة عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية كالأكل والملبس والمسكن بصورة كلية يدرج هذا ضمن الفقر المطلق، بينما إذا كان النقص في مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع ضمن ما يسمى بالفقر النسبي. فضلا عن هذا فإن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تبرز في المجتمعات على مستويات مختلفة وفي صور أشكال متباينة تعكس وضعية البناء الاجتماعي. أما دليل الفقر المتعدد الأبعاد الوارد في تقرير التنمية البشرية 2013 هو نسبة السكان الذين يعيشون حالة الفقر المتعدد الأبعاد المعدلة بشدة أوجه الحرمان، و دليل الفقر المتعدد الأبعاد هو دليل اختباري صمم لقياس الحرمان المتعدد الأوجه ،الذي يواجهه البشر في الصحة و التعليم و مستوى المعيشة. و هذا الدليل يقيس حالات الفقر المتعدد الأبعاد العير مرتبطة بالدخل(القياس يشمل عدد الأشخاص الذين يعيشون حالة الفقر المتعدد الأبعاد) كما يقيس شدّة الفقر (عدد أوجه الحرمان التي يعيشها الأفراد في الوقت نفسه). و تدخل في هذا الدليل نسبة كل وجه من أوجه الحرمان في كل بعد تكوين فكرة وافية عن الأشخاص الذين يعيشون حالة الفقر. و تعرض البلدان بالترتيب الأبجدي في مجموعتين حسب سنة المسح المستخدم في تقدير دليل الفقر المتعدد الأبعاد. - للمزيد من المعلومات أنظر:

- دليل التنمية البشرية، الملحق الاحصائي، الجدول 04، 2013، ص 152.

و في نفس الاطار ،يعرف الفقر علي أنه النقص والحاجة فالفقير إلي الشيء لا يكون فقيرا إلا إذا كان في حاجة إليه، فالفقر يعني نقص المال الذي من خلاله يمكن تلبية الحاجيات من ملبس ومأوي، وفي هذا الإطار يعرف الفقر حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 1997 من منظور الحرمان ويعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهي العيش حياة طويلة في صحة جيدة ، التمتع بمستوي معيشة لائق وبالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين .- للمزيد من المعلومات أنظر:

- بومدين طاشمة، "النظم السياسة في إفريقيا"، محاضرة ملقاة علي طلبة السنة الأولي ماجستير، تخصص: السياسات المقارنة، جامعة تلمسان ، 2012.
- محمد عبد الشفيع عيسى، " نظرة أساسية إلي الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009 ، ص 32.

أولا :أوضاع الفقر في القرن الإفريقي وأثره في تقويض الأمن القومي:

لا زالت إشكالية الفقر و الديون أبرز الهموم الاقتصادية في منطقة القرن الإفريقي بما لها من إنعكاسات سياسية و اجتماعية، بكل ما أتت به العولمة من حراك عالمي على المستوى تحرير التجارة و حركة المال و الاستثمارات فإن المؤسسات المالية و الدولية القوية لا تضع اعتباراتها الحاجات الإنسانية و الإجتماعية و هكذا لا تخضع في معاملات لأي وازع أخلاقي ،بل تمثل استمرار لتهديد دول القرن الإفريقي و إبقائها في حالة فقر كبير.

و هو ما جعل هذه دول في أسفل الهرم العالمي على مستوى جميع المؤشرات إذ أن بها أعلى نسبة فقر في عالميا، و بها الدول الأقل دخلا في العالم ،و أقل الاقتصاديات نموا و أقل معدلات الحياة، كما أن النظم السياسية في القرن الإفريقي من أكثر الدول هشاشة في إفريقيا.

و قد أعزى كثير من الدارسون إلى أن أساب الفقر قد تكون مشتركة في جميع بلدان العالم و القرن الإفريقي خصوصا، و من أهمها:

- **حجم الأسرة:** إن حجم الأسرة يعتبر أيضا من مسببات الفقر حيث يؤدي كبر حجم الأسرة و ارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار و تتفاقم و ينتج عنها الفقر بأتم معناه وع غياب الثقافة الأسرية و هو ما تفتقر ليه شعوب منطقة القرن الإفريقي.
- **التضخم**: إن التضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبرا عنها بالنقود يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية للنقود و بالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر، و تصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها و تصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم سيزيد في عبئ الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع.

- **برامج التصحيح الهيكلي:** تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر و إزدياد معدلاته خاصة في دول كإثيوبيا و الصومال و جيبوتي، فقد كانت الكثير من هذه الدول قد عرفت تدهورا شديدا في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية، بطئ التحسينات في مجال الصحة أو في تراجعها، انخفاض مستوى التعليم.
- **النزاعات الداخلية و الخارجية:** كالحروب مثلا تساهم في الإستقرار و ما ينتج عنه من ضياع فرص العمل و ضياع الممتلكات و غيرها و بالتالي السير نحو الفقر.
- **سوء توزيع الدخل و الثروات:** إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غناء البعض و إفقار البعض الآخر. و هو ما يتولد عنه أزمة توزيع (*)تؤدي إلى تفاوت طبقي خطير.

و نجد من يعزي ظهور الفقر، و استمراره في أي مجتمع من المجتمعات إلى عوامل اقتصادية و سياسية، و اجتماعيه و ثقافية، و من أهم تلك العوامل سوء إدارة الموارد الاقتصادية و سوء توزيع الدخل و الثروات و الضغط السكاني، و الكوارث الطبيعية، و تهميش دور فئات معينة في المجتمع كالمرأة و سكان الريف، و النزاعات الداخلية و الخارجية.[1] كما يوضح الجدول

* ـ ترتبط أزمة العدالة التوزيعية بالقدرة التوزيعية للنظم السياسية، أي بدور الحكومات فيما يتصل بتوزيع المنافع والموارد بين أفراد المجتمع سواء تمثلت هذه المنافع وتلك الموارد في الثروة أو الدخل والتعليم، الثقافة وتقديم الخدمات الصحية . ويشير واقع بلدان العالم الثالث إلي التفاوت الاجتماعي في توزيع الثروة والموارد حيث تنفرد القلة المسيطرة بجل هذه الموارد و الإمتيازات بينما تعاني الطبقة المتوسطة من الحرمان الاجتماعي . ـ للمزيد من المعلومات أنظر:

- أحمد وهبان، <u>التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للعالم للواقع السياسي في العالم الثالث</u> الإسكندرية: الدار الجامعية، د. س ن ، ص- ص 88-89.

1 - عجيلة محمد، مصطفى بن نوّي، "إستراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة ـ حالة الجزائر ـ" <u>ورقة مقدمة في المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية</u>، 10- 02- 2011

رقم (**03**) دليل الفقر الفقر المتعدد الأبعاد: (*)

ثانيا: فشل البرامج التنموية في تقليص خريطة الفقر:

عد دول القرن الإفريقي نموذجا للبلدان التي استعصت فيها التنمية(*) بمختلف أبعادها و خاصة الاقتصادية منها خلال الفترة ما بعد الحرب الباردة كما يوضح مؤشر التنمية البشرية في

- إن مؤشرات تحديد مفهوم الفقر هي الطريقة الحالية التي يحدد بها المجتمع الدولي الفقر ويعالجه. وذهب التقرير إلى القول إنه على الرغم من أن النهج الحالي القائم على عتبة الفقر النقدية والذي يحدد الفقراء في أولئك الذين يكسبون 1.25 دولار أو أقل في اليوم يقدم تعريفاً واضحاً ومبسطاً للفقر المدقع ويؤكد التقرير أن الفقر الجوانب والأبعاد متقلب'' بقدر أكبر ، واقترح أن تُدرَج في معادلة الفقر ''أبعاد أخرى غير متعلقة بالدخل، من قبيل جوانب النقص في التعليم والصحة والبيئة، والإقصاء الاجتماعي.''

* - يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم إقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال -في الستينيات من هذا القرن- في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. وقد برز مفهوم التنمية(Development)بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي(Material Progress)أو التقدم الإقتصادي(Progress Economic) وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض إقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث (Modernization،) أو التصنيع . (.Industrialization)

وقد برز مفهوم التنمية(Development)بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية و من بين أهداف التنمية الإقتصادية:

1. زيادة الدخل الحقيقي و بالتالي تحسين معيشة المواطنين
2. توفير فرص عمل للمواطنين
3. توفير السلع و الخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين و تحسين المستوي الصحي و التعليمي و الثقافي.
4. تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع
5. تحسين وضع ميزان المدفوعات
6. تسديد الديون ما يساعد في تحقيق الأمن القومي للدولة .

- للمزيد من المعلومات أنظر

– نعيمة بارك،"الإصلاح الإداري و أهميته في القضاء على التسيب والفساد الإداري و تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر :واقع وتحديات، 16– 17 ديسمبر 2008، ، ص - ص 8-9.

الجدول رقم(**04**)، حيث لم يتمكن أي منها من الخروج من دائرة التخلف وتحقيق التنمية الإقتصادية (*) التي بدورها أحد أركان و شروط عملية بناء الدولة، و هوما فاقم أزمة الفقر و زيادة الفروق الاجتماعية، و الاقتصادية، و خلق حالات اللإستقرار في كل من الصومال و إثيوبيا. (*)

و في نفس الإطار حيث يمكن حصر أهم مسببات الفقر في القرن الإفريقي في عوامل داخلية و خارجية و هي فيما يلي:

1–العوامل الداخلية:

أ / **نقص رأس المال**: يعد رأس المال من الكوابح الرئيسة لعملية التنمية في بلدان القرن الإفريقي، وتعاني معظم هذه البلدان نقصا هاما في رأس المال اللازم لكسب رهانات التنميـــة، وإذا كانـــت بعض البلدان المصدرة للمعادن بشكل عام والنفط على نحو خاص يمكنها الحصول على رأس المال الكافي فإن بلدان القرن الإفريقي تظل تعاني من النقص الحاد في رأس المال.

* - وبالرغم من إمكانات أفريقيا الهائلة باعتبارها أغنى قارات العالم من حيث الموارد فإن أفريقيا لا تزال تعاني من مجموعة مشاكل وتحديات كانت سببا مباشرا في عرقلة وإعاقة برامج التنمية الطموحة وأخرت البلدان الأفريقية عقودا طويلة نحو التخلف مقارنة بالبلدان الأخرى التي حققت نوعا من التقدم النسبي في مجال التنمية. ومن أهم هذه التحديات:
الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار وتفسيراته المختلفة و المتعددة. هناك أن مجموعة تفسيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية وغيرها والتي عادة ما تأثرت وأثرت سلبا أو إيجابا في مسألة الاستقرار السياسي و عدم لاستقرار. وفي هذا الإطار تواجه البلدان الأفريقية مشاكل جمة نتيجة الصراع على السلطة وتغليب الولاء القبلي على الولاء الوطني والهوية حيث يتنافس الأفراد على الزعامة مما سبب عرقلة وبناء الدولة العصرية.
كان إستبدال الحكومة الاستعمارية بحكومة وطنية أمرا سهلا ولكن النظام الذي يقوم عليه بناء الدولة الحديثة مثل الجهاز الإداري، القضائي، الدفاعي، نظام التعليم.. الخ. هذه لم يكن في الإمكان الإسراع بتغيير محتواها لخدمة الحكم الجديد فبقيت على ما كانت عليه دون مساس مما جعل الأمر انتقالا في السلطة لا أكثر. وعقلية الحكام الوطنيين وأعوانهم لم تتشبع بفكر جديد ولا بتحلل أساس لمشاكل البلاد يلقي ضوءا على الحلول المطلوبة وهذا أدى إلى الاستمرار في إغفال القطاع التقليدي في الإقتصاد الوطني. و هكذا أهملت خطط التنمية قطاعا يضم ما بين 70 بالمائة و80 بالمائة من سكان يستمرون في نشاط اقتصادي.

بالإضافة إلى و جود نقص حاد في رأس المال البشري حيث تدني مستوى التعليم والتدريب وتنامي نزيف العقول بتزايد معدلات هجرة أصحاب المؤهلات العالية من القرن الفريق إلى البلدان الغربية.

ب / **إهمال الإستثمار الزراعي:** حيث تمثل القيمة المضافة في الزراعة 66.1 % كنسبة مئوية من الناتج المحلي الصومالي ، مقابل ما قيمته 4 % من الاستثمار الزراعي كنسبة مئوية من الاستثمار الكلي[1] في مرحلة ما بعد الاستعمار، ما أدى بالقرن الأفريقي إلى مجاعات في جزء كبير من الصومال و أثيوبيا وإرتيريا مع بداية 1992. وعلى الرّغم من التوجه العالمي الذي برز لإنقاذ هذه المناطق من المجاعات، إلا أنّ الاقتصار على محاولات الإنقاذ يصطدم بشكل دائم بالوضع السياسي والنزاعات الأهليّة هناك، ما يشكل خطرا حقيقيا على الأمن البشري في بعض دول القرن الأفريقي.

و هو ما تترجمه تراجع نسبة أفراد مجتمعات القرن الإفريقي الذين يمارسون النشاطات الزراعية من سنة 77 % ما بين سنتي 1999-2001 إلى 77 % سنة 2011 في إرتيريا و من 28 % إلى 77% بالنسبة لإثيوبيا من نفس الفترة.[2]

إضافة إلى ذلك، نجد أن النشاط الرعوي الذي يشكل نمطا حياتيا للسـكان في منطقـة القـرن الإفريقي يؤثر بشكل مباشر في الأمن الزراعي، الأمر الذي يفرض إنتاج أساليب جديدة حديثـة للحياة الرعوية

1- جساك لسوب، العالم الثالث و تحديات البقاء، ترجمة: أحمد فؤاد بديع، الكويت: عالم المعرفة، 1986، ص 238.

2 -the United Nations Development Programme , "Sustainable Agricultural Productivity for Food, Income and Employment " , Africa Human Development Report : Towards a Food Secure Future, 2012 ,P 66 .

ج / **تنامي المديونية:** شكل النقص في رأس المال أحد الأسباب الرئيسية للجوء دول القرن الإفريقي إلى الإقتراض من الخارج غير أن عبء خدمة الدين أتى ليس على مخصصات مشروعات التنمية في البلدان الإفريقية التي وقعت في فخ المديونية فحسب بل جعل تلك البلدان تدفع من قوت شعبها ثمناً باهظا لخدمة تلك الديون.

في نفس الإطار بلغت، تحويلات الديون و خدمتها في دول القرن الإفريقي المنهكة نحو 2.5 مليار دولار عام 2007 و هي تمثل نحو 55 % من إجمالي الناتج المحلي لهذه البلدان و نحو 77%من إرادات الصادرات.

د /غياب الديمقراطية: يعتبر الأدب الإقتصادي غياب الديمقراطية وعدم الإستقرار السياسي وإنتشار الحروب والنزاعات القبلية والحدودية من الكوابح الأساسية لعملية التنمية، ذلك أن الاستثمار لا يزدهر إلا في بيئة آمنة ومستقرة سياسيا، ولقد شكل غياب الديمقراطية وإستبداد القبلية أو الائتلاف القبلي بالسلطة في المجتمعات الأفريقية التي هي أقرب إلى النظام الطبيعي الذي يعتمد على القبيلة منه إلى المجتمع المدني الذي يعتمد على الدولة دافعاً لكثرة الانقلابات العسكرية وعدم الإستقرار السياسي والصراع الدائم على السلطة.(*)

*- من السمات السياسية المميزة لدول القرن الإفريقي كغيرها من دول العالم الثالث غياب الديمقراطية، فبعد التفاؤل الأولي في أفاق الديمقراطية في هذه البلدان الحديثة الاستقلال، و المستند في معظمه إلى الطموحات الديمقراطية التي أعرب عنها القادة السياسيون، حلّ مزاج من الخيبة و ثمة في رأي العديد من المراقبين، صلة مباشرة بين السمتين الأساسيتين لسياسة العالم الثالث، انعدام الاندماج الوطني بعد الاستقلال، و المجتمع التعددي عاجز عن الحفاظ على الحكم الديمقراطي. و قد كانت هذه العلاقة مضمرة أصلا في أعمال "فرنيفال" فهد قد طبق المجتمع التعددي على المستعمرات و حجته، وحدتها إنما كانت تصان بالوسائل غير الديمقراطية التي تعتمدها السيطرة الاستعمارية، و هذا ينسم مه تقويم "جون ستيوارت مل" المتشائم لفرص الديمقراطية البرلمانية التمثيلية في المجتمعات التعددية: " المؤسسات الحرة تقارب المحال في بلد متكون من قوميات مختلفة. إذ لا يمكن للرأي العام الموحد الضروري لعمل الحكم البرلماني أن يوجه في صفوف أناس لا تربطهم رابطة من شعور الزمالة، و لا سيما إذا كانوا يقرؤون و ينطقون بلغات مختلفة ". أي بمعنى آخر يستلزم التنظيم غير الديمقراطي لعلاقات الجماعات لكي لتحقيق نوع من التوافق في هذا النوع من المجتمعات.- للمزيد من المعلومات انظر:

- أرنت ليبهارت، المرجع السابق الذكر، ص 36.

هـــ /تزايد حجم الإنفاق العسكري: أدى تزايد حجم الإنفاق العسكري بسبب النزاعات و الصراع على السلطة إلى تدني نسبة الإنفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية والإجتماعية الأمر الذي أخر عملية التنمية في القرن الإفريقي. وخلال سنوات الحرب الباردة، شهد القرن الإفريقي إنتشارا غير مسبوق لتجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، والتي أضحت بعد نهاية الحرب الباردة تشكل أكبر مصدر لتهديد الأمن والاستقرار في الإقليم برمته. وعلى أية حال، فقد تزامن مع نهاية الحرب الباردة تغير معالم خريطة الصراعات السياسية في القرن الإفريقي، حيث استقلت إريتريا ودخلت في نزاع إقليمي مع إثيوبيا، كما أن الصومال تفككت أوصاله ليفقد السلطة المركزية ويدخل في حالة من الفوضى العارمة.

و/ الفساد المالي والإداري: تشير تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى تفشي الفساد المالي والإداري (*) في بلدان القرن الإفريقي، ويعد ذلك أحد الكوابح الرئيسة لعملية التنمية حيث يرفع من فاتورة المشروعات التنموية ويجعل المكاسب المتوقعة من تلك المشروعات تنحـــرف إلى كـــوادر الإدارة العليا، غير أن المسئول عن ذلك الفساد هو الشركات المتعددة الجنسية ذات الحضـــور القـــوي في القارة الأفريقية بشكل عام.(*) كما صنف الصومال من أكثر الدول فسادا في العالم حيث أحتل

*- تشير بعض الدراسات المتخصصة في تفسير وتحليل ظاهرة الفساد الإداري على أنه أحد الأعراض التي ترمز إلى وقوع خطأ في إدارة الدولة باعتبارها المؤسسات والأجهزة التي وضعت لإدارة العلاقات المتشابكة بين المواطن والدولة، أصبحت تستخدم بدلا من ذلك كوسيلة للإثراء الشخصي وتقديم المنافع إلى الفاسدين ، ويعرف الأستاذ علي شتا الفساد هو: "استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص أو تحقيق هيبة، أو مكانة اجتماعية، أومن أجل تحقيق منفعة بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون، أو مخالفة التشريع، أو معيار السلوك الأخلاقي" . - للمزيد من المعلومات أنظر :

- السيد علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1990 ص 44.

* - تشكل الثقافة الإدارية الموروثة من الفترة الاستعمارية رافدا ثانيا ساهم من خلاله الماضي الاستعماري في نشر و إرساء الفساد داخل الدوائر العليا في البيروقراطيات السياسية و الإدارية، و يتمتع في هذا الصدد : دعم النخب السياسية الجديدة في افريقيا لما يمكن أن نطلق عليه نموذج "رئيس القبيلة الإفريقي " الذين استغلوا في فترة الاستقلال مناصبهم الإدارية التي ورثهم فيها الاستعمار لجمع ثروات غير شرعية. للمزيد من الاطلاع أنظر :

- موناي مولينجي، جوين ليز تيدى، المرجع السابق الذكر، ص 70.

المرتبة 174 في ترتيب مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية لسنة 2012 الصادر سنة 2013و إثيوبيا في المرتبة 113،جيبوتي في المرتبة 94 و إريتريا في المرتبة 150 مـــن مجمـــوع 176 دولة.[1]

2/ العوامل الخارجية:

المشروطية السياسية :

فإن دور المؤسسات المالية الدولية طبقت في وقت واحد شروط صندوق النقد الـــدولي المتضمن التقشف بالميزانية و تخفيض قيمة العملة و تحرير التجارة و بيع الملكية العامة إلى القطـــاع الخاص في أكثرية الدول الإفريقية ، التي شملها التكييف الهيكلي (*)، و هو ما أفقد الدول سيادتها

[1]- مؤشر تصورات الفساد، الصادر عن منظمة الشفافية العالمية لسنة 2013

* - يرتبط مصطلح التكيف الهيكلي بحزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقذ الدولي للبلدان المدينة والمنخفضة الدخل بفرض جملة من التعديلات في الهياكل الإقتصادية يكون من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، أو ما يسمي بالتثبيت كهدف أمثل يعبر عنه في المرحلة الإنتقالية بشعار الإصلاح الاقتصادي سعيا إلي تحقيق النمو علي مستوي المتغيرات الاقتصادية والخروج من التخلف والتبعية كما تهدف هذه السياسات الإصلاحية إلي تحقيق الإستثمار الإجتماعي في مجال التعليم والصحة و المعاشات. للمزيد من المعلومات أنظر :

- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوي الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، ط، 1، بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية ، 2001، ص- ص 55- 57.

بالإضافة إلى ذلك واجهت إفريقيا زيادة كبيرة في ديون القارة ولا سيما خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي؛ مما دفع المؤسسات الدولية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد، إلى مطالبة دول القارة بضرورة إجراء برامج التهيئة الهيكلية (SAP) ؛ بهدف مواجهة التضخم، وتنشيط النمو الاقتصادي، وخفض العجز في الميزان التجاري، وإعطاء مساحة للاستثمارات الأجنبية ورأس المال المحلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان الهدف الرئيس من برامج التهيئة الهيكلية في إفريقيا هو الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العولمي؛ من خلال بعض الأدوات مثل الخصخصة، وتصحيح نظم التسويق الزراعي، والتسعير، ولكن ترتب على تطبيقها في التسعينيات في العديد من الدول الإفريقية ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية، وتعد سيراليون نموذجاً للصراعات الأهلية التي اندلعت في التسعينيات على خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية. كما أن سياسة الانفتاح والاندماج في ظل عدم التكافؤ تعطي نتائج سلبية كثيرة، وبالنسبة للإصلاح الهيكلي فإن الأزمة الهيكلية في المجتمع تؤثر في مؤسسات العولمة ومنظماتها بالقدر نفسه الذي تؤثر به في الدول؛ كافتقارها إلى كفاءة الإدارة، والمركزية الشديدة، وسياد ة القيم الهرمية .وتبرز علاقة مؤسسات العولمة بالدولة من جهة وبالمانحين من جهة أخرى. ـ للمزيد من المعلومات أنظر:

- سلطان فولي، "دور القوى الغربية و المؤسسات الدولية و العولمة في افريقيا "، قراءات إفريقية، مجلة ثقافية فصلية متخصصة في الشؤون الإفريقية، العدد الخامس، 2010 ، ص 29.

الاقتصادية وسيطرتا على السياسة النقدية و الضريبية، و أعيـــد تنظـــيم مصـــارفها المركزيـــة، و ذلك بالتواطؤ في كثير من الحالات مع البيروقراطيات المحلية ، فألغـــت مؤسســـاتها و أقيمـــت الوصاية الإقتصادية، و مونت فيها المؤسسات المالية العالمية حكومات موازية مترفعة عن المجتمع

المدني، ما زاد في توسيع الهوة بين الدولة و المجتمع المدني، الأمر الذي ساهم في إضعاف الـــدول و عرقلة إرساء دعائمها. (1)

و على الرغم من أن برامج التكييف الهيكلي قد تم تحت مسمى حســـن الإدارة إلا انـــه يستلزم دعم جهاز الأمن الداخلي ن فالقمع السياسي و التواطؤ مع أفراد النخبة في الدول الإفريقية يدعم ما يوازيه من عمليات القمع الإقتصادين الأمر الذي يساهم في إضعاف البنية الاقتصادية.

بالإضافة إلى ما سبق قيام الدول المانحة (*) بإنقاص أو إنهاء المساعدة بهـــدف إضـــعاف الدولة المستفيدة التي لم تعد حليفة او صديقة أو بحجية وصول الإسلاميين في بعـــض الـــدول إلى سدت الحكم، و التهديد بوقف المساعدات لإملاء سياسة خاصة على لدول المستفيدة .(2)

---

[1]- عبد القادر بن حمادي، "عولمة الفقر و الفساد السياسي المبرمج للمؤسسات المالية الدولية: الدول الإفريقية نموذجا" مجلة العلوم القانونية و الإدارية، جامعة تلمسان، 2007، ص47.

[*] - تجدر الإشارة إلى إن :التدخل الخارجي أثناء الحرب الباردة كان ذو فائدة من جهة على الدول الإفريقية وهذا عندما اتخذ شكل المساعدات وهو ما أدى إلى تهدئة الأوضاع وتأجيلا لانفجار الذي برز مع نهاية الحرب الباردة أين تم استبدال المساعدات بالمشروطية السياسية، وبرامج التكيف الهيكل، وهو ما أفقد واحدة من أهم آليات الضبط والسيطرة التي كانت تعتمد عليها الدول الإفريقية . - للمزيد من المعلومات أنظر:

- **عبد الرحمن الصالحي،"** إسرائيل والغرب وراء الصراعات الدموية والجوع الذي يفتك بإفريقيا"، على الموقع الإلكتروني:
- http://www.7waronline.com/gate/index.php/news/world-news/177-2010-04-08-10-45-11.html>> -

[2]- حمدي بشير محمد علي، المعونة الأمريكية لإفريقيا: دراسة في أبعادها السياسية و التنموية، القاهرة، د د ن، 2012، ص 46.

ثالثا/ تهديد الفقر للأمن القومي:

1- **تفشي الأوبئة وضعف الرعاية الصحية:** أدى تفشي الأوبئة والأمراض المستوطنة كالإيدز والتهاب الكبد الوبائي ،والملاريا ،والحمى الصفراء ومرض النوم وغيرها ،وكذلك ضعف الرعاية الصحية أدى كل ذلك إلى تعطيل نسبة لا يستهان بها من القوى العاملة الإفريقية التي كان بالإمكان الإستفادة منها في دفع عملية التنمية، كما أنها أدت إلى تزايد معدلات النفقات على الرعاية الصحية.

أ / أسباب الفقر في منطقة القرن الإفريقي:

- ضعف معدلات النمو الاقتصادي.
- انعدام العدالة في توزيع العائدات الاقتصادية.
- عدم كفاية الخدمات الصحية، و التعليمية.
- الفساد السياسي و الإداري و عدم وجود الحكومات القوية الواعية التي تدرك مسؤوليتها عن تخفيف معاناة غير القادرين.
- عوامل طبيعية خاصة بالجفاف و التصحر و غيرها بما يزيد من معاناة عير القادرين.
- عجز البرامج التعليمية عن تأهيل الغالبية العظمى من الشعوب للعمل و تحقيق حاجياتهم الضرورية.
- ازدياد الفجوة بين الريف حيث يسكن الغالية العظمى من السكان العاملين بالزراعة أو الرعي أو التجارة البسيطة، و بين الحضر حيث توجد القلة من القادرين، و قد أدت هذه [1] المظاهر لما يعرف بالهجرة الداخلية من الريف للمدن، و بالتالي تركيز الخدمات

[1] - شوقي عطا الله، و عبد الله عبد الرزاق، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص 263.

- على سكان المدن على حساب سكان الأرياف مما يؤدي للعجز عن تحقيق القدر المعقـــول من الرفاهية لسكانها .

و توجد أعلى **نسبة تصحر** في دول القرن الافريقي في كـــل مـــن :اثيوبيـــا ، الصـــومال و جيبوتي و ذلك للأسباب التالية:

- تدهور أراضي المراعي بسبب الجفاف و الرعي غير المنظم.
- قلة تساقط الأمطار و عدم إنتظام سقوطها، و ارتفاع درجة الحرارة و التبخر.

إزالة الغابات من موقعها لصناعة الفحم.

2-المجاعة و مشكلة الغذاء في دول القرن الإفريقي:

بناء على العوامل السابقة الذكر من جفاف و تصحر انعكست هذه إلي ظواهر الطبيعية على أوضاع التغذية، حيث تعرض منطقة القرن الإفريقي كلها لأكبر مجاعة منذ ستين سنة حيث تركت 12 مليون نسمة يعيشون في العوز المطلق مع تفاقم الطعام، وتضرب المجاعة البلدان التالية: إثيوبيا4.5 ملايين نسمة ، الصومال 3.7 ملايين نسمة، جيبوتي 120000 شخص، ويواجه نحو 3.7 ملايين صومالي – أي ما يقرب من نصف سكان البلاد– المجاعة بلغ سبب الجفاف الذي تأثر به نحو 12 مليون شخص في منطقة أطلقت عليها وسائل الإعلام المحلية إسم« مثلث الموت» الذي يمتد في كل من كينيا والصومال وإثيوبيا [1]. ما أضطر الصوماليون إلى الهجرة من مزيج مهلك من الجفاف والصراع في بلادهم .

[1]- توفيق المديني، " المجاعة في القرن الإفريقي: أسبابها و طرق معالجتها"، يومية الثورة، مؤسسة الوحدة للصحافة و الطبعة و النشر ،08- 08- 2011، على الموقع الإلكتروني:

-http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=30437282820110807223800

من الأسباب الرئيسية لهذه المجاعة، تفاقم الأزمة الغذائية من جراء موجة الجفاف الاستثنائية التي تضرب منطقة القرن الإفريقي. ويجمع المراقبون الناشطون في المنظمات غير الحكومية، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، في تقاريرهم، بأن منطقة جنوب الصومال هي التي تعاني أكثر من سواها من تركيبة مهلكة من الجفاف، وما يترتب عن ذلك من سقوط كل مناطق الجنوب في أزمة المجاعة الشاملة.

في نفس السياق تعتبر مناطق جنوب الصومال، مناطق عاجزة عن توفير الغذاء، و هذا ما يوضحه تقرير التنمية البشرية الجدول رقم (**05**) ، حيث تراجعت المحاصيل الزراعية إلى نسبة متدنية جدا، وفي ظل استمرار الحرب الأهلية المدمرة، التي قادت إلى موجة من زيادة أسعار المواد الغذائية بنحو 270 في المئة للقمح والذرة الصفراء.

بالإضافة إلى غلاء أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية (*) مما يضعف القدرة الشرائية لمعظم سكان المنطقة، ويظل العامل الرئيس المتسبب في هذه المجاعة التي تضرب جنوب الصومال هو غياب الإستقرار السياسي في هذا البلد الإفريقي، الذي يعيش منذ سقوط نظام سياد بري عام 1991، في ظل غياب الدولة، والحروب الأهلية المستمرة. فالمجاعة في الصومال ليست بسبب

*- تعتبر إرتفاع أسعار البترول في العالم من بين الأسباب المباشرة التي أثرت في زيادة أسعار الغذاء في الأسواق العالمية إلى أن المجاعة تفجرت في الآونة الأخيرة بسبب الجفاف الشديد الذي أصاب الكثير من الأقطار، و هذه الأخيرة تعتبر من أشد الدول فقرا في العالم الممتدة من وسط و شمال اثيوبيا إلى دول الساحل الأفريقي، و في مثل هذه المناطق يعتمد السكان على الرعي و الزراعة كأنشطة اقتصادية، و كل هذه الأنشطة تعتمد على تساقط الأمطار بالدرجة الأولى ، مما أدى إلى لإنتشار الأوبئة بسبب سوء التغذية و قلة المياه الصالحة للشرب و من الأمراض كثيرة الانتشار التيفويد و الدوسنطاري و الحصبة و التهاب الأمعاء و الكوليرا. بالإضافة إلى ذلك قلة و صول المعونات إلى جل المناطق لانعدام وسائل النقل و الطرقات و السكك الحديدية، و هو ما تعذر و صول المساعدات إلى الكثير من القبائل البعيدة و المشتتة، بل و تعدت الأزمة م سكان البوادي إلى الحواضر، لأن سكان الصحراء القريبين من المدن هجروها و رحلو إلى المدن بحثا عن الغذاء و أصبحوا يشكلون بطالة ظاهرة و فقدت هذه الدول جل ثرواتها الحيوانية التي كانت تمثل معظم الصادرات في بعض منها، و تراوح المفقود الواحد في العام الواحد ما بين 500 ألف رأس من الماشية في إثيوبيا. - للمزيد من المعلومات أنظر :

- محمد عبد الغني سعودي، قضايا افريقية، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، 1980 ص -ص 89 -90 .

الجفاف وحده، بل هي نتيجة لمسار طويل من التدهور، يجمع في سيرورته الداخلية ما بين الهجمات العدوانية المتكررة للطبيعة/ الجفاف، الكوارث الطبيعية/ والصراعات الأهلية المستمرة منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي.

ويتوقع أن تصل مستويات نقص الغذاء إلى حد الأزمة في مناطق اللاجئين. كما جرى تحديد أشد المناطق التي تبعث على القلق خلال السنوات المقبلة وهي جنوبي ووسط الصومال وشمالي وجنوبي وشرقي إثيوبيا، إضافة إلى مخيمات اللاجئين في كل من جيبوتي وإثيوبيا.

و كنتيجة لذلك سادت الفوضى العامة والمزمنة في الصومال، وتعزز سلطة أمراء الحرب في هذا البلد المنكوب، وتحول الصومال إلى مملكة لكل عمليات التهريب والقرصنة، فحركة الشباب الإسلامية المرتبطة بالقاعدة التي تسيطر على جنوب الصومال وترفض دخول المنظمات غير الحكومية لإغاثة السكان المنكوبين، وكانت التصريحات الأخيرة لحركة الشباب الإسلامية المتشددة التي طالبت بالمساعدة الدولية مع رفض الاعتراف بالمجاعة في الوقت عينه، لا تبشر بالخير فإذا أرادت المنظمات غير الحكومية التحرك بسرعة في تلك المنطقة فإنها تتعرض لتحديات جمة، لاسيما أنها غير مرحب بها، فضلا عن أن المساعدات الإنسانية يمكن أن تحول لمصلحة المليشيات الإسلامية المسلحة. كما أكدت تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة« يونيسيف» أن أكثر من 2.3مليون طفل في الصومال وإثيوبيا وكينيا وجيبوتي معرضون للموت الحتمي والتدريجي.(*)

* ـ وأن حالات الإسعاف السريع قد تستطيع إنقاذ حياة نحو نصف مليون طفل وليس أكثر، أما الإسعاف السريع، فيعني حسب منظمة« يونيسيف» ضرورة تقديم مواد غذائية بقيمة 500 مليون دولار كخطوة أولى. وفي مؤتمر صحفي سريع عقده الأمين العام للأمن الغذائي/ الفاو/ جاك ضيوف في الصومال لتحديد حجم الكارثة وسبل وقف تدهورها، قال إن دول القرن الإفريقي بحاجة سريعة وماسة في الأشهر المقبلة إلى ما يوازي 1.6 مليار دولار لوضع حد لحالات الموت، وحدد ضيوف أسباب الكارثة في القرن الإفريقي بالحروب الداخلية وحالات الجفاف، وهذا الواقع المرير، وضع نحو 12 مليون إنسان في دائرة خطر الموت.. و يقدر الخبراء احتياجات كل من الصومال وإثيوبيا وكينيا وجيبوتي من الغذاء بنحو 1.9مليار دولار لسنة 2011.

رابعا: غياب العدالة الاجتماعية:

1- تحيز العدالة الاجتماعية للحضر على حساب الريف:

إن التباين بين الريف و المدينة الذي يظهر جليا كميزة للدول الإفريقية عموما و دول القرن الإفريقي على وجه الخصوص، مرجعه كون هذه الدول معظم سكانها من الفلاحين سكان القرى مما يفسر تحول الحواضر في كثير من الأحيان إلى مدن ذات كثافة سكانية تصل إلى ربع مليون نسمة او يزيد، وتقل المناطق الحضرية ذات الحجم المتوسط، و بينما أدى التطور الإقتصادي إلى تغيرات محدودة في البنية الاجتماعية للقرى فإن المدن الجديدة أضحت آهلة بمهاجرين وفدوا إليها و هو ما خلق أنماط جديدة من العلاقات و تجلي صور من التقسيم الطبقي للمجتمع و تقف على قمة الهرم الاجتماعي الجالية الأجنبية و التجار و النخبة السياسية، و هم الأرستوقراطية التي تتطلع إليها شعوب المنطقة.[1]

ساهمت المناطق الجغرافية النائية في دول القرن الإفريقي في توسيع الهوة بين سكان المدن و الريف من حيث مستويات التعليم المرتفعة نسبيا لدى سكان المدن و المنخفضة بدرجات عالية عند سكان الريف الذين يعاني معظمهم من الفقر المتقع جراء انعدام مصادر الدخل و زيادة مستويات البطالة إلى معدلات عالية بسبب الظروف الطبيعية القاسية التي تتميز بالجفاف و ندرة الموارد كون جل سكان الريف من المزارعين و الرعاة.

و في نفس الإطار أكدت الدراسات على أن عدد من هم تحت خط الفقراء في الريف أكثر منه في المدن ، و في مقدمة دول القرن الإفريقي إثيوبيا، الصومال ، إيريتريا وجيبوتي .

كما يظهر جليا التفاوت في الحصول على الخدمات الصحية و التجارية و غيرها لعدم تمكن السلطة المركزية من تغطية حاجيات السكان الريف نظرا لانعدام الهياكل القاعدية من وسائل

1- ب. س. لويد، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة :شوقي جلال، الكويت: عالم المعرفة، 1980، ص – ص 107 – 108 .

نقل و مواصلات، بالإضافة إلى ذلك تتوفر فرص العمل لدى سكان المدن على حساب الريف بسبب ممارسة النشاط التجاري و الحرفي بكثرة في المدن.

2-تحيز العدالة الاجتماعية للذكور على حساب النساء:

تتعرض النساء في دول القرن الإفريقي مثل إريتريا و إثيوبيا بشكل غير متكافئ لتأثيرات التغير الاجتماعي. فمع أن التحديث يؤكد على التراكم الرأسمالي، إلا أن التحول عن الإنتاج الحرفي يميل لأن يكون في غير صالح النساء نظرا لأنهن لسنا كموظفات [*]، فضلا عن أن ثرواتهن تؤول في حالة الزواج إلى ملكية الزوج، و تسهم بالتالي في تعزيز وضعه بدلا من أوضاعهن.

و علاوة على ذلك كله لا تمتلك المرأة القدرة على العمل السياسي و يمكن أن يكون هناك نظرة سلبية تجاه النساء اللاتي يتولين مناصب عامة، بالإضافة إلى ذلك فان معظم العوائق الهيكلية المتجذرة بعمق تتعلق بموروثات اقتصادية واجتماعية وثقافية معينة.

و في نفس الاتجاه ، فإن العنف السياسي ضد المرأة شائع و بشكل خاص و متزايد ضد في النساء التي حاولت الترشح للانتخابات من خلال تعرضهن لمضايقات وعنف. لقد جاء الوضع بشكل أساسي في الصومال و جيبوتي من المؤسسات التقليدية" العرفية " المنخرطة بشكل وثيق في السياسة الرسمية والتي ترى مشاركة النساء السياسية تهديدا للأمر الأبوي" التقليدي".

* - تجدر الإشارة إلى أن إتجاه الاحتياجات الأساسية للتنمية أو ما يعرف بإتجاه محاربة الفقر، الذي تم التعبير عنه في بداية السبعينيات من خلا مؤتمرات الأمم المتحدة للغذاء و السكان التي عقدة في عام 1974، فقد جذب الإنتباه لأول مرّة إلى حقيقة أن السياسات الاجتماعية، سواء التنموية منها أو غبرها، لم تكن محايدة فيما يتعلق بالجنس و اعترف بان عددا غير متكافئ من فقراء العالم هم من النساء، و أنه إذا ما تم الأخذ في الحسبان الأطفال القصر الذين تقع مسؤولية رعايتهم عليهن، فغن النساء سيمثلن الأغلبية الساحقة من السكان الأشد فقرا على الأرض. و لذا، فإن تحسين أوضاعهن يعد مسألة أخلاقية مهمة بالنسبة للبرامج التنموية. - للمزبد من المعلومات أنظر:

- سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، المرجع السابق الذكر، ص 406.

و على مستوى آخر، توجد في جميع دول القرن الإفريقي عوائق جدية تمنع المرأة من الاستفادة الكاملة من الفرص الجديدة للمشاركة السياسية في مرحلة ما بعد الصراع، و يرتبط العديد من هذه العوائق بالطبيعة الخاصة لسياسات الحكومية فيم يخص الاجتماعي (*)، حيث أن الأخطار السياسية عالية وكذلك الأخطار الجسدية بشكل مرتفع، وتوصف بعدم الأمان.

*- هناك اختلاف كبير بين مختلف الكتاب باللغة العربية المهتمين بقضايا المرأة في نقل كلمة من اللغة الأم وهي الانجليزية إلى اللغة العربية، فهناك من نقلها كما هي وأعاد كتابته(Gender)بالأحرف العربية، وهناك من ترجمها إلى "الجنوسة "وآخرون إلى" الجنسانية"،" الجندر"، "الجندرة"، بينما استقر أغلبهم على مصطلح" النوع الاجتماعي " قياسا على النوع البيولوجي الذي يشير إلى الجنس البشري أو الحيواني أو النباتي، بينما النوع الاجتماعي هو التعبير الذي يشير إلى كل من الرجل والمرأة.

يعرف النوع الاجتماعي على أنه" مفهوم يشير إلى الأدوار الاجتماعية المختلفة للنساء والرجال وإلى السلوكيات التي يكتسبها هؤلاء النساء والرجال من المجتمع، وكذلك إلى ما هو متوقع منهم في إطار البيئة المجتمعية التي ينتمون إليها، وعادة ما ينظر إلى الأدوار المختلفة للنساء والرجال داخل المجتمع وما يرتبط بها من سلوكيات متوقعة على أنها أمر= =طبيعي لأنه ينتج عن قدرات وسمات مكتسبة من الطبيعة . ويعرفه البنك الدولي على أنه السلوكيات والتوقعات المرتبطة بالإناث والذكور التي ينشئها المجتمع ويتعلمها .وتحيل كل الثقافات الفوارق البيولوجية بين الإناث والذكور إلى مجموعة من التوقعات الاجتماعية حول السلوكيات والنشاطات التي تعتبر ملائمة، وحول الحقوق والموارد ومواطن القوة التي يجب أن يمتلكها الذكور والإناث .والنوع الاجتماعي كالعرق واللون والطبقة هو فئة اجتماعية تقرر إلى حد كبير فرص الإنسان في الحياة وتحدد مشاركته في المجتمع .والاقتصاد .

أما صندوق الأمم المتحدة للمرأة فيعرفه على أنه" عملية دراسة العلاقات المتداخلة بين الرجل والمرأة في المجتمع، تحدد هذه العلاقات وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية .والتنظيمية التي يقوم بها الرجل والمرأة معا". للمزيد من المعلومات أنظر:

- يوسف بن يزة، "التمكين السياسي للمرأة، و أثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 70.

- و تدور جل حوارات النظرية النسوية حول هيمنة النوع الاجتماعي أو بمعنى آخر يعني لا تماثل علاقات القوى و يعكس استمرارها، و ليس مجرد الاختلافات البيولوجية / التشريحية) " الطبيعية"، في الغرب الحديث بعد القرن السابع عشر كان النوع الاجتماعي يتشكل من خلال منطق دائري حيث يجري تعريف نطاق من " الاختلافات" (مثالك العقل/ الجسد ، المنطق/العاطفة، العام/الخاص) باعتبارها اختلافات أساسية للنوع الاجتماعي و جزءا لا يتجزأ منه ، كما كان إدراك هذه الاختلافات يعتبرها أيضا ثنائيات متعارضة و لا متماثلة على مقياس تراتبي و ثنائي مطلق، و كان تعريف "المرأة" يعتبرها رابطة لعناصر معينة، و تقع دائما في الجانب الأدنى من الثنائية، اما الرجل نقيضها المتفوق فيدمج طبيعيا، الجانب الاعلى من الثنائية ، و هناك حركات نسوية ترى أن المساواة في النوع الاجتماعي اقل فائدة و يجب أن يستبدل هذا المصطلح بالعدالة كحل و ترياق لعلاقات السيطرة على النوع الاجتماعي. - للمزيد من المعلومات أنظر :

- جين فلاكس،" ما بعد المساواة: النوع الاجتماعي، و العدالة، و الاختلاف "،سلسلة ترجمات نسوية، نحو دراسة النوع في العلوم السياسية، ترجمة: شهرت العالم، القاهرة: مؤسسة المرأة و الذاكرة ، 2010 ، ص 55.

رغم الاعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين التي نص عليها ميثاق الاتحاد الافريقي كما يوضح الملحق رقم (01)، فإن مستويات التخويف العالية ضد النساء التي تترشح للإنتخابات في دول القرن الإفريقي يجعل فرص الإناث تتضاءل بشكل كبير أمام الذكور، و هو يتضح بشكل جلي في المعدلات المئوية الواردة في الجدول رقم(**06**)، و التي تظهر الفروق بين الجنسين في مقاعد المجلس المنتخبة و نسبة النساء اللاتي تمثلن القوى العاملة.

و تعود الأسباب التي تحول دون تمكين النساء(*)في الغالب إلى الآتي:

- الإفتراض بأنهن أضعف من الرجال.
- عدم تقويم العمالة المحلية بشكل مناسب، إذ لا تزال العمالة المحلية غير محتسبة في إجمالي الناتج القومي و الذي يعد أكثر أفرادها من الإناث.
- عودة ملكية الأراضي المزروعة بالمحاصيل النقدية للرجال، بالإضافة إلى أنهم هم الذين يديرون المصانع التي تعمل بها النساء.

و في الغالب ينظر صناع القرار للنساء كعبء و لا يأخذون احتياجاتهن في الحسبان، في مقابل هذا فإن التنمية تتطلب مشاركة العنصر النسوي و يتم ذلك من خلا حصولهن على فرص أكبر فيما يتعلق بملكية الأرض، و الائتمان، و المهارات، و العناية الصحية، و التعليم و التنشئة

---

*- التمكين(Empowerment)مفهوم مشتق من عمل التربوي البرازيلي باولو فريري "Paulo Freire" و يقصد به اكتساب الوعي و الإدراك بالإضافة إلى المهارات الأزمة لتولي الفرد العناية ببيئته، و يتضمن هذا المنظور المشتمل على عناصر من الفكر النسائي الراديكاليو الماركسي، في الغالب قطاعات فقيرة أخرى تضررت في ظل الاستعمار، و لا تزال تعاني في الوقت الحاصر في ضل نموذج تنموي يعد مشوها و استغلاليا لكل من الناس و الطبيعة. للمزيد من المعلومات أنظر:

- سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، المرجع السابق الذكر، ص 403 .

السياسية بما يؤلهن للعمل السياسي، و المساعدة الاجتماعية.(*)

و قد بسط أستي بوسيرب (**Ester Boserup**) هذه النظرة بالإشارة إلى " أن الزراعة الإفريقية قد أظهرت ثنائية أو إزدواجية قائمة على أساس النوع: فهناك المحاصيل النقدية، التي يزرع فيها الرجال محاصيل تصديرية مربحة ذات إنتاجية عالية، يقابله قطاع محصول الغذاء الذي تستخدم فيه النساء الطرق التقليدية، لإنتاج غذاء أسرهن ، و تعد هذه النظرة خاطئة، لأنها تقلل من حجم مشاركة النساء في القطاع الحديث للاقتصاد".

2- إهتزاز العدالة الإجتماعية و أثرها في إرساء أسس الدولة:

هناك حقيقة مفادها أن العولمة تؤدي إلى الفقر وتعمل على إنقسام المجتمع على فئتين أغنياء وفق أراء إذ لا وجود للطبقة الوسطى، أن إجراءات الإصلاحات الإقتصادية المتوافقة مع

*- وفي التعارض مع كل من المبادئ الفلسفية للنظرية السياسية والمبادئ الإمبيريقية للعلوم السياسية السلوكية - والتي نظرت للاختلافات بين النساء والرجال على أنها طبيعية – نجد أن كتابات السبعينيات والثمانينيات للباحثات في مجال النساء والسياسة ترجع هذه الاختلافات بشكل عام إلى دور النوع الاجتماعي و/أو أدوار الجنسين الناضجين من خلال التنشئة الاجتماعية .فقد كانت الاختلافات بين النساء والرجال، سواء في النخبة أو الجماهير الشعبية، تعتبر مبنية اجتماعيا وبالتالي قابلة للتغير، وليست قائمة على الطبيعة وبالتالي ثابتة .و ما أن تغيرت التنشئة الاجتماعية للنساء، وتغيرت آفاق الفرص والأدوار التي أصبحت مفتوحة أمامهن في المجتمع، فإن الشيء نفسه يحدث في سلوكهن السياسي.

وفي هذ ا الإطار، اختبرت الدراسات المتعلقة بالتوجهات والمشاركة السياسية للنساء الآثار المترتبة على التعليم، ووجدت أن زيادة التعليم ترتبط بزيادة مشاركة النساء، بالإضافة إلى ارتباطها بارتفاع مستويات الاهتمام السياسي والكفاءة السياسية) ،كما وجدت الدراسات أيضا أن عمل النساء خارج المنزل يرتبط بانخراطهن في الأشكال التقليدية من المشاركة، حيث تصل مشاركة النساء الموظفات إلى معدلات مشابهة لمعد لات مشاركة الرجال، على حين تنخفض بشكل ملحوظ معدلات مشاركة ربات البيوت وأخيرا، طرحت الدراسات أن وجود أطفال يؤثر تأثيرا سلبا على كل من المشاركة السياسية والتوجهات السياسية المختلفة للنساء مع ارتفاع تحصيلهن التعليمي، ودخولهن إلى ميدان العمل بأعداد كبيرة، وإنفاق وقت أقل من حياتهن في تربية الأطفال، وحصولهن على مزيد من المساعدة لرعاية الطفل،

و بالتالي، فإن اختلافات الجنس القلي لة في التوجهات السياسية والمشاركة السياسية يمكن أن تتقلص مع تغيير أدوار النساء وتنشئتهن الاجتماعية داخل تلك الأدوار النساء وتنشئتهن الاجتماعية داخل تلك الأدوار. وعلى مستوى النخبة، كرست الباحثات في مجال النساء والسياسة اهتما ما كبيرا لدراسة أسباب تقُلد عدد قليل من النساء للمناصب العامة .وهنا أيضا كانت التفسيرات النسوية المبكرة تركز غالبا على دور النوع الاجتماعي عبر التنش ئة الاجتماعية وأدوار النوع الاجتماعي الناضج. كما ركزت دراسات عديدة على المندوبات في اجتماعات الأحزاب الوطنية وغيرها من الأنشطة الحزبية، والتي تعتبر موقعا إمكانيا للترشيح للمناصب العامة في المستقبل .على أن تلك الدراسات وجدت أن النساء أقل طموحا من الرجال فيما يتعلق بتقُلد المناصب العامة. للمزيد من المعلومات أنظر:

- سوزان ج. كارول، ليندا م ج. زيريللي، المرجع السابق الذكر، ص- ص 30 – 31.

تطبيقات العولمة، تفضي إلى استقطاب اجتماعي يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة، وتضاعف حدة عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية ، وهذا يؤثر سلبا في التوافق الاجتماعي ويعمل على تمزيق الكيانات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة .ففي الوقت الذي تعمل فيه على زيادة غنى الأغنياء فإنها في الوقت نفسه تعمل على زيادة الفقر ، بالرغم من أن الفقر ظاهرة موجودة في مجتمعات العالم الثالث قبل العولمة أصلا، وجاءت الأخيرة لكي تعمل على تفاقم هذه الظاهرة.

في نفس السياق، فإن الفقر يعد من أكثر الأسباب الداعية إلى تصدع الأمن والسلم الاجتماعي المدني وتقويض دعائم الاستقرار في المجتمع ويضعف من عوامل الاندماج والوحدة الوطنية، فالفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة، تزداد إتساعا وعمقا.بسبب انعدام العدالة في توزيع الموارد و تقديم الخدمات بين إفراد الشعب، مما يتولد عن ذلك ظاهرة العنف السياسي، [1] التي تحول دون الجهود الرامية لإرساء دعائم و أسس الدولة في منطقة القرن الإفريقي.

---

[1]- يعرف "روبرت تيد غير" العنف السياسي بأنه "جميع الهجمات الجماعية الموجهة ضد النظام السياسي وأطرافه الفاعلة، بما في ذلك الجماعات السياسية المتصارعة، فضلاً عن تلك الموجودة في الحكم". وبذلك يشكل هذا العنف تهديدًا للنظام السياسي كونه تحديًا لاحتكار القوة الذي يعزى إلى الدولة، كما أنه يتعارض مع العمليات السياسية الطبيعية ويدمرها.

و في نفس الإطار ،يرى "تيد غير" أن العنف السياسي يمر بمراحل ثلاث هي: توليد السخط، وتسييس السخط، وإخراج السخط إلى حيز الوجود. دون وجود علاقة زمنية بالضرورة بين المراحل الثلاث. وفي ظل وجود السخط المُسيس تتفاوت أحجام وأشكال العنف بتفاوت توازن الدعم المؤسسي بين الأنظمة ومنظمات "المنشقين "التي تتحدد بخصائص بنيوية، مثل: النطاق والتماسك وبقدرة المنظمات على أن تقدم لأعضائها فرصًا للقيم، وإشباعًا للحاجات ومدى وجود وسائل للإعراب عن الاحتجاج. ويشير إلى أنه يمكن للسخط المسيس أن ينتشر ويتواصل عبر مدة طويلة دون أن يظهر صراحة؛ لأن النظام يحتكر السيطرة القمعية والدعم المؤسسي. أما إخراجه إلى حيز الوجود فيرتبط بأنماط السيطرة القسرية والدعم المؤسسي لكل من النظام السياسي والمنشقين. ويعتقد" تيد غير" أن ضعف سيطرة النظام مقابل تطور قوة المنشقين في الصراع يؤدي إلى عنف واسع النطاق، مثل: أحداث هنغاريا عام 1956، وأحداث الصين بين عام 1966 - 1968. ولإنهاء حالة الصراع لا بد من تسوية القضايا العالقة بينهما عن طريق الحوار، وصولاً إلى تحقيق غايته المنشودة لكلا الطرفين وتحقيق السلم المجتمعي.

وفي ظل هذه البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلد، وتشغل الطبقة الوسطى وسط الهرم، وتتكون القاعدة من غالبية السكان الجماهير الشعبية الفقيرة، يعاني الشعب حالة تبعية داخلية شبيهة بالتبعية الخارجية ومتممة لها، فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الإستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي. (*)

وقد أظهرت الدراسات خلال النصف الثاني من القرن المنصرم أن العالم سائر نحو اتساع التباين و اللامساواة وهي الفترة التي أخذ فيها اقتصاد العولمة بالتوسع، وانعكس على مجتمعات القرن الافريقي بجملة من المؤثرات التي أخذت معها الطبقة الوسطى بالتواضع والاضمحلال شيئا فشيئاً بفعل ما واكب المتغيرات العولمية من سياسات مالية ونقدية تحددت من خلالها القدرة الشرائية للفقراء مثل التضخم والانكماش أو الرخاء والكساد، وبمدى وفرة أو ندرة الموارد ونمط استخدامها ، والإساءة إلى إستخدام الموارد ولا سيما الريعية منها، ناهيكم عن أن مسألة التباين الحاد في توزيع الدخل مرتبط كذلك بنسق السلوك الأخلاقي أيضا والذي ضعف فيه جانب التكافل الإجتماعي.

خامسا: تحديات الأمن و الإستقرار:

و هما أهم ضمانات العمل و المستقبل. مما يعني ضرورة إيجاد تدابير و آليات و مؤسسات إفريقية لمعالجة النزاعات و الصراعات و الخلافات الإفريقية و فقا للتقاليد و القيم الإفريقية، مما يتطلب القيام بعمل نوعي لمواجهة هذه التحديات و حل المشكلات المتعلقة بالتنظيم

*ـ يرى الأستاذ "روبرت تيد غير" أن هناك أسباب نفسية وراء اهتزاز العدالة الاجتماعية جراء العنف، و يركز على مدخل الحرمان النسبي أو المطلق وراء عرقلة استكمال إرساء أسس الدولة، حيث يحوي مدخل الحرمان على متغيري الفقر (متغير ذو أبعاد و مؤشرات اقتصادية، و اجتماعية) و القهر (متغير سياسيي :و هو قيمي يشمل كبت الحريات و الإقصاء من المشاركة السياسية و صنع القرار، و الحرمان من الحقوق). - للمزيد من المعلومات أنظر :

- روبرت غير تيد، لمذا يتمرد البشر، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص- ص 152-158.

السياسي و الإداري، و يحقق التخلص من النظم و المؤسسات القائمة على النخبوية و الإستغلال و الإستبداد و القهر، و إقامة نظم جديدة تحقق الكرامة و العدالة و المساواة و مواجهة التحديات المتعلقة بالمجتمع المدني و الديمقراطية.[1]

سادسا : التركيبة الإثنية لدول القرن الإفريقي:

يظهر في القرن الإفريقي بوضوح التعدد الإثني،[*] فحدود هذه الدول هي مخلفات الدول الاستعمارية الأوروبية، دون أية مراعاة لأوضاع الجماعات الإثنية، حيث تداخلت الإثنيات وتعددت بين الدول وداخلها، وفي مرحلة ما بعد الاستعمار فشلت الدول المستقلة في التعامل مع الظاهرة الإثنية، وعدم قدرتها على السيطرة عليها داخل أنظمتها السياسية.

[1] - حمدي عبد الرحمن، المرجع السابق الذكر، ص 135.

[*] - من الناحية اللغوية لفظ الاثنية تشير إلى أصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي و الاجتماعي لدولة المدينة – cité (polis) و الاثنيون عند اليونانيين القدامى هم أفراد مبعدون عن ثقافتهم ، لكنهم غير مشمولين داخل) دولة المدينة في العادات الكنسية، و نقصد كذلك بالاثنيين مجموعة الأشخاص غير المسيحيين.
أما من الناحية الاصطلاحية فقد ظهر المصطلح متأخرا في المعجم العلمي عام 1896 عند فاشي دو لابوج(la vacher de pouge)، مؤلف كتاب التصنيفات الاجتماعية(les selections sociales) و يعتبر جورج مونتوندون (George montandon) هو أول من استعمل مصطلح الاثنية الذي يعتبرها تجمعا طبيعيا يتضمن كل الخصائص الإنسانية و ميز بيها و بين القومية ، فيما عمل ليود واغنير(Lioyd wagner)على تطوير المصطلح سنة1941عند الأنثروبولوجيا الفرنسية الاثنية و القبيلة مرادفين ، أما عند الانجليز فالقبيلة تشير إلى نمط تنظيم سياسي جزئي والاثنية تعني تجمعا ناتجا عن مجموع عناصر مختلفة الأعراق نظرا لتأثير الأحداث التاريخية، ولديها أفكار مشتركة و هي حسب اريكسون(Erikson) نمط من العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات الذين لديهم، مميزات ثقافية تجمعهم ويجمع أمسال (Amselle)على العديد من الخصائص التي تميز الاثنية و هي اللغة ، القيم ،الإقليم العادات، و الوعي بانتساب أعضاء الاثنية إلى نفس المجموعة ،لكنه يعتبر بأن الإثنيات في العديد من الدول هي ابتكار استعماري وحسب أنتوني سميث (Antony) smith)هناك ست فئات رئيسية تتيح لنا الدخول إلى قواعد الهوية. الاثنية و هي الاسم، التاريخ ، الماضي المشترك ، الثقافة، الإقليم، التضامن بين الأفراد.- لمزيد من المعلومات أنظر:

– سمية بلعيد، "النزاعات الإثنية في إفريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، سنة 2010/2009، ص 14.

و بالإضافة إلى ذلك ما تبنته هذه الدول من سياسات فاشلة للاندماج الوطني الواحد، حيث ارتكزت على قيام النظم الحاكمة التي تنتمي في أغلبها إلى جماعات قومية و إثنية معينة، واستبعاد الإثنيات الأخرى في سياساتها المبنية على منطق التعصب المركزي المستند إلى توجيه الاستثمارات الحكومية والإنفاق الحكومي نحو خدمة هذه الجماعات الإثنية المتمركزة في مناطق جغرافية معينة دون غيرها من الجماعات الأخرى. (*)

1/ أثيوبيا:

أثيوبيا دولة تتسم بتعدد الجماعات الإثنية، فموسوعة العالم الثالث ترى بأن أثيوبيا تعد متحفا للجماعات الإثنية، فهي تحتوي على أكثر من70 جماعة إثنية من أصول وديانات ولغات مختلفة ومتباينة، والجماعات الأثيوبية تختلف في حجمها وثقافتها ولغتها ولهجاتها وانتشارها الجغرافي، وتختلف أيضا في مكانتها التاريخية، ومن ثم علاقتها بالجماعات الأخرى ووزنها السياسي في الدولة.

و في هذا السياق يمكن تناول هذه الجماعات من حيث أهميتها وبنسبتها إلى السكان على النحو التالي :

الأرومو (الجالا): وهي أكبر اثنية أثيوبية وتشكل حوالي40% من نسبة السكان في أثيوبيا، تليها الأمهرة بنسبة35%، والتجرين6% والسيدامو 6% والشانكيلا 6 % والصوماليون6% والعفر4 % و الكوراج بنسبة2% .

* تناقضا وتصارعا بين الانتماءات الفرعية، ترتب عليها ولاءات ضيقة ومحدودة لا - مما خلق داخل الدولة الواحدة الأقلية العددية في بعض الدول تعترف بالولاء الوطني أو للجماعة الوطنية الشاملة. ويزداد الأمر سوء عندما تسيطر وحرمان الأغلبية وبعض الأقليات من حقوقها المختلفة، الأمر الذي يدفع على السلطة السياسية، وقيامها باستبعاد فيها الأغلبية على مقاليد السلطة بالصراع إلى مستويات أعلى ما هو في الحالات الطبيعية، أي الحالات التي تسيطر الاثنية هي التي تغلب على الخارطة الاثنية لمنطقة القرن الأفريقي بما تولده والحياة العامة في الدولة، وهذه الأوضاع من حساسيات اثنية عبر الحدود مولدتا بذلك النزاعات ذات البعد الإقليمي.

علاوة على وجود أقليات ضئيلة من حيث العدد مثل: القبائل النيلية على امتداد الحدود مع السودان والبجة في المنطقة الشمالية، ولاجو في وسط الهضبة واليهود الفلاشا. والجدير بالذكر بأن القومية الحاكمة هي الإثنية التجرينية وهي أقلية، حيث سيطرت على السلطة بعد سقوط النظـــام العسكري في أوائل التسعينيات، علما بأن الأمهرا كانت المسيطرة على السلطة خـــلال فتــرات سابقة. [1]

2/ أرتيريا:

كانت أرتيريا بحكم موقعها الجغرافي عبرا لأجناس وشعوب مختلفة، منها السامية والحامية والزنجية، نتج عنه مجتمع متعدد القوميات شكل المجتمع الأرتيري الحديث، وهذا بإعتراف كل من جبهة التحرير الأرتيرية والجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا [*] بل إن الجبهة الأخيرة وهي الجبهة الحاكمة، ترى أن المجتمع الأرتيري يتكون من تسع قوميات مختلفة، ومتفاوتة فيما بينها، ورغم أن تجربة النضال الوطني الأرتيري، قد طورت شعور وطنيا بانتماء لدى الشعب الأرتيري، وأسست لديه وطنية إقليمية متميزة، إلا أن الأمر لا يخلو من مطالب وانتقادات بقايا الفصائل الأرتيرية الأخرى التي لم تشارك في الحكم، والتي قد تسبب مشاكل وصراعات داخلية.

خاصة وتاريخ القومية الأرتيرية مفعم بالصراع الداخلي القائم على لانقسامات العرقية والطائفية. وهذا ما اتضح خلال الحرب الأهلية التي نشبت بين الحركات الأرتيرية(جبهة التحرير

[1] - عز الدين جوهري، "القرن الإفريقي: الأهمية الاستراتيجية و التركيبة الاثنية و الصراعات الداخلية"، على الموقع الإلكتروني:

-http://airss.info/archive/index.php/t-94267.html

* - تجدر الإشارة إلى أنّ الدولة الأخيرة التي حصلت على إستقلالها في القرن الإفريقيّ هي إريتريا، التي كانت متورّطة في الصراعات الداخليّة . ويرى أنّ إريتريا تمثّل نموذجاً كلاسيكيّاً من عملية إعادة الاستعمار الفاشل، عندما انتقلت عبر قرار فيدراليّ مدعوم من الأمم المتّحدة، من الحكم الكولونياليّ الإيطاليّ إلى الحكم الإثيوبيّ بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالميّة الثانية . ويشير إلى أنّ إريتريا بعد عشر سنوات من المداولات تقرّر إلحاقها بإثيوبيا عبر فيدراليّة. وقد قادت هذه التسوية الفيدراليّة الخاطئة إلى صراع حرب الاستقلال الذي دام لثلاثين سنة، بدأت في عام 1962 وانتهت في عام. 1991 .

الأرتيرية والجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا) ، فقد كانت العوامل العرقية والطائفية والإقليمية مشتركة في هذا الصراع.

ولذلك فالشعب الإرتيري مثله مثل بقية شعوب المنطقة متعدد القوميات، ويتكون من تسع إثنيات مختلفة، من حيث الحجم والثقافة واللغة والديانة.

3/ جيبوتي:

تتكون الجماعة الوطنية في جيبوتي من قبيلتين، هما الصوماليون وأغلبهم من قبائل العيسى والعفريون أو الدناكل، إذ يشكل الصوماليون الأغلبية ويتوزعون على أربع قبائل هي العيسى والدارود و الأباك و الغارايورسي، أما العفريون فيتوزعون على قبيلتين هما الأدوباس و لاسايمرة. وتوجد إلى جانب هاتين المجموعتين مجموعات أخرى أهمها المهاجرون من الجزيرة العربية وبخاصة من اليمن، ومن الصعوبة بمكان معرفة العدد الحقيقي لكل مجموعة من المجموعتين الرئيستين، غير أن هناك من يرى أن الصوماليون يشكلون ثلثي السكان في حين يشكل العفريون الثلث الآخر مع العلم أن الصوماليون في جيبوتي هم امتداد للصوماليين في دولة الصومال، أما العفريون فهم امتداد للأقلية العفرية الموجودة في دولتي أثيوبيا وأرتيريا.

4/ الصومال

توجد داخل الصومال[*] ست قبائل رئيسية، وهى: قبيلة الدارود (Daarood) وتمثل نحو 35 % من إجمالي السكان)، والهاوية (Hawiye) وتمثل 23% من إجمالى السكان

* - يشكل الصوماليون وحدة سلالية واحدة مثلها مثل جميع دول القارة الأفريقية، فالصوماليون شعب حامي شرقيا اختلفت آراء العلماء حوا أصل تسميتهم. ويمثلون قومية واحدة من أكبر القوميات المتماسكة في أفريقيا، فهم متجانسون إلى حد كبير ومتميزون عمن حولهم، سواء من ناحية اللغة أو الدين أو العادات والتقاليد، إذ تصل نسبة التجانس الاثني إلى حوالي92%. ورغم وحدة السلالة في الصومال فان ذلك لم يمنع من انقسام الشعب الصومالي إلى عدة قبائل، تتفرع إلى عشائر وبطون يمكن تسميتها إلى مجموعتين كبيرتين هما الصومال والساب، ويشكل الصوماليون غالبية الشعب الصومالي ويستعار اسمها ليشمل مجموعة الساب، وينقسم الصوماليون إلى أربعة أقسام: الدير و الإسحاق والهاوية و الدارود وكلهم من الرعاة المتنقلين، أما الساب فينقسمون إلى الديجل و الروحالوين ، ويقيمون بين نهري جوبا وشيلي ورغم هذا التجانس الحاصل في دولة الصومال إلا أنه يفتقر للوحدة الوطنية بين الطبقات الاجتماعية، مما أدى عبر التاريخ إلى تفكك الدولة الصومالية.

والإسحاق (Isaaq)وتمثل نحو 23% من إجمالي السكان، والدير (Dir) وتمثل نحو 7% من إجمالي السكان، و الديجل (Digil)و الرحانوين (Rahanwayan)ويمثلان معا نحو 11% من إجمالي السكان. وتنقسم هذه القبائل إلى عشائرClans، حيث تنقسم قبيلة الإسحاق على سبيل المثال إلى ثمانية عشائر رئيسية هي: هبر أوال(Habar Awal)، وهبر يونس Habar) Yunnis)وهبر الإد يجال(Habar) Lidegalle)، والعرب، وأربعة عشائر لهبر جالو (Habar Ja' Lo.وتنقسم العشائر إلى فصائل(Sub-Clans)، وتنقسم الفصائل إلى مجموعات النسب الأساس(Primary Lineage Group)وتنقسم الأخيرة إلى مجموعات دفع الدية (The Dia- Paying Group) وعلى الرغم من أنه لا توجد منطقة جغرافية محددة لكل قبيلة، إلا أن قبائل الإسحاق والدير تتركز في الشمال، بينما تتركز قبائل الديجل و الرحانوين في الجنوب، وتنتشر قبيلة الهاوية حول العاصمة مقديشيو، في حين تنتشر قبيلة الدارود في الجنوب والشمال، واشتغلت القبائل التي سكنت المناطق الجنوبية(Sab) بالزراعة.

المطلب الرابع: الصراعات الداخلية و النزاعات الحدودية في منطقة القرن الإفريقي:

شهدت منطقة القرن الإفريقي، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، موجة عارمة من الصراعات العرقية اجتاحت الكثير من دول المنطقة. ورغم تعدد الأسباب التي أدت إلى نشوب تلك الصراعات العرقية، إلا أنه غالبا ما يتم توظيف البعد العرقي بشكل سياسي سواء داخل الدول أو بين بعضها و هو ما يتحول إلى معضلة أمنية (*)، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى

---

*ـ تكون معضلة الأمنية-سواء بين الدول أو داخل الدولة ،و تتولد هذه المعضلة الأمنية نتيجة الإجراءات التي تتخذها دولة ما في محاولة لزيادة أمنها، وهو في النهاية ما يسبب رد فعل في دولة ثانية، ما يؤدي بدوره إلى تخفيض الأمن الخاص بها و قد تكون الاجراءات المتخذة تخص أثنية معينة تكون لها امتدادات خارج الحدود ، و قد عبر باري بوزان بالمعضلة الأمن المجتمعي كمفهوم تبنته مدرسة كوبنهاغن، حيث تكون معضلات الأمن في المجتمع موجودة على ثلاثة مستويات من التحليل: بين الدول، عن طريق الدول(خارج الدولة)، وداخل الدول، و مفهوم المعضلة الأمنية العرقية قائم على تفسير نسبي قيمي. - للمزيد من المعلومات أنظر:

-Paul roe , Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma , New York: Routledge , F P,2005 p 57 .

المطالبة بحق تقرير المصير، والذي أعتبره جوناثان فوكس (Jonathan Fox) السبب الرئيسي لتصاعد الصراع العرقي وزيادة أعمال العنف. وهناك عدة سياسات واستراتيجيات تتبعها الدول لمواجهة وإدارة الصراع العرقي منها ما هو سلمي ومنها ما هو قسري.(*)

أولا :الصراعات العرقية:

يركز هذا المطلب على دراسة الصراع في صومال و إثيوبيا باعتبارهما أنموذجا واضحا للصراع العرقي و الاثني (*) داخل المنطقة.

1/الصراعات القبلية والعشائرية في الصومال :

*- تعد القبيلة أكثر الأشكال والكيانات الاجتماعية وجوداً في أفريقيا، وهى وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية متماسكة يسودها الولاء الطوعي من جانب الأفراد نحو الجماعة، فهي تحمى هويتهم وتحقق أهدافهم. وتقوم القبيلة على رابطة القرابةKinship ( ) سواء كانت مستندة إلى رابطة الدم أو مكتسبة عن طريق النسب. وتتفرع القبيلة إلى عدة تفريعات: منها العشائر(Clans)، والأفخاذ(Lineages)، والبطون، و البدنات ،والفصائل، والأرهاط، والأسر، وغيرها . ويُقصد بالصراعات القبلية والعشائرية تلك الصراعات التي تنشب بين قبيلتين أو أكثر داخل الدولة، أو التي تنشب بين العشائر والفصائل المختلفة داخل القبيلة الواحدة لأسباب ودوافع مختلفة . حيث لا يوجد نمط واحد للصراعات الداخلية . فهناك : الصراعات العرقية(Ethnic Conflicts)، و الصراعات القبلية والعشائرية'(Tribal Conflicts)، و صراعات الأقاليم الداخلية(Territorial Conflicts) . وهو التصنيف الشائع في القاموس الدولي للتصنيفات والتعريفات إلى معيار طبيعة الأطراف المتصارعة، فهي في النمط الأول جماعات عرقية، وفي الثاني قبائل، وفي الثالث أقاليم داخل الدولة. مع الأخذ في الاعتبار أنه يمكن وضع تصنيفات مختلفة للصراعات الداخلية في منطقة القرن الأفريقي استنادا إلى معايير أخرى مثل أسباب الصراع أو غيرها، وأن الأخذ بمعيار طبيعة الأطراف المتصارعة هو لأغراض الدراسة التي تركز على استجابة الولايات المتحدة الأمريكية كطرف ثالث لتلك الصراعات. كما أنه لا توجد فواصل حقيقية بين الأنماط الثلاثة سالفة الذكر، وقد توجد جميعها داخل دولة واحدة.- للمزيد من المعلومات أنظر :

- عز الدين جوهري ،" القرن الأفريقي، الأهمية الإستراتيجية ، التركيبة الإثنية والصراعات الداخلية "، كلية العلوم السياسية والإدارية: قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة الإسلامية في لبنان ، على الموقع الإلكتروني:
-http://www.4geography.com/vb/showthread.php?t=4975

*- تحتل النزاعات الاثنية حاليا مكانة مهمة على الساحة الدولية ، و تمييز النزاعات الاثنية عن أنواع النزاعات الأخرى يفترض فهما متقدما للحالة ،وحسب **ميشال براون** Michel Brown فالنزاعات الاثنية هي تناحر بين مجموعتين أو أكثر عن القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل اقتصادية سياسية ، اجتماعية ، إقليمية أو ببساطة النزاع الإثني يمكن أن يفهم على أنه طريقة أو نمط لعنف منظم أين تقاس المجموعات و القيم بمنطقة الإثنية.

و يرى جوزيف ناي إن الصراعات الطائفية سببها الهويات المتنافسة و المطالبات الإقليمية و السياسية على مؤسسات الدولة، و تفاعل معقد من الهويات عبر الوطنية والوطنية، ودون الوطنية مع التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية، والاقتصادية السريعة وبعيدة المدى. هذا المزيج القوي يمكن أن يشعل التوترات الكامنة في صراع مفاجئ بسبب الاتصالات العالمية المكثفة. للمزيد من المعلومات أنظر:

- Joseph S. Nye , Power in the Global Information Age: From realism to globalization, London : Routledge , F P,2004,P44.

تعد البلدان المشكلة للقرن الإفريقي. متعددة التركيبة الإثنية والعرقية، إضافة إلى التنوع الثقافي والهوية المشتركة التي تربط سكان القرن الأفريقي بعضهم ببعض ، حيث يعتبر الصراع في الصومال من أشهر حالات الصراع القبلي العشائري التي تحولت إلى حروب أهلية في منطقة القرن الأفريقي. (*)

و يتراوح عدد السكان في الصومال ما بين 9 إلى 12 مليون نسمة، ويتحدثون لغة واحدة هي اللغة الصومالية ويدينون بالإسلام وينتمون إلى أصول عرقية واحدة. و تأخذ غالبية السكان بالتقاليد البدوية الرعوية، ولذا كان يُنظر إليها دائما باعتبارها أحد الأمثلة النادرة للدولة المتجانسة عرقيا (Ethnically Homogenous State)في أفريقيا، والتي تتميز غالبية دولها بالتعدد والتنوع العرقي واللغوي . وعلى الرغم من تجانس الشعب الصومالي، إلا أنه يعاني من عدة

---

*ـ و من المقاربات المفسرة لظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا عموما:

ـ **مقاربة النظم السياسية المقارنة :**تعتمد هذه المقاربة بالدرجة الأولى على مدى فعالية النظام السياسي في دولة ما هذه الفعالية تقاس بالنظر والمقارنة مع أزمات النظام السياسي" **للوسيان باي** "وهي أزمة المشاركة السياسية، أزمة التغلغل، أزمة الهوية، أزمة المشروعية، أزمة التوزيع.ـ **المقاربة الاقتصادية**: تركز على دور العوامل الاقتصادية حيث ترى أن الحروب والنزاعات هي بالأساس تعكس الاحتياجات المادية نتيجة الندرة. ـ **المقاربة البنائية**، تركز على الهوية التي تمثل المتغير الحاسم في استقطاب الأطراف كونها تؤطر العمل الجماعي كما تركز كذلك على الأفكار والخطابات الاجتماعية النافدة والقوالب الفكرية المتعصبة بالإضافة إلى ظاهرة الدول العاجزة بفعل تخلي المعسكرين عن الدعم بنهاية الحرب الباردة و ما أدى إلى تفاقم حدة هذه النزاعات والحروب.ـ **المقاربة البنيوية** :ترى أن هذه الحروب ناتجة عن وجود ما يسمى بالمأزق المجتمعي " المجموعاتية " وهذا ناتج عن إحساس هذه المجموعات بي للأمن إزاء السلطة أو إحدى المجموعات الأخرى وبالتالي أي محاولة من طرف مجموعة لتعزيز أمنها يفسر بأنه خطوة نحو التصعيد وهي بدورها تقوم بتعزيز نفسها وأمنها ،ومثل هذه الحركية تزيد من فرص التعبئة واحتمالات الحرب الوقائية . ـ **النيولبرالية**: عدم تطابق الحدود الدولية السياسية مع خارطة توزيع الأقليات يؤدي إلى عدم التعايش وإقصاء الآخر فإذا قمنا بإسقاطه على إفريقيا يمكن فهم الحروب الأهلية. ـ **المقاربة التاريخية:** تركز على دور الاستعمار وأثره على أو في عملية بناء الدولة وكذلك السياسات الاستعمارية المتبعة بحيث تم إسباغ رداءة الدولة على معظم دول القارة التي شهدت مولد العديد من الدول دون أن تكون قد استكملت مقومات بناء الدولة . ـ للمزيد من المعلومات انظر:

- عبد المعطي محمد عساف، **"أزمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية : إطار نظري مقارن"**. المستقبل العربي، العدد 36، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص 7 .

- أمين هويدي ، العرب وإفريقيا وقضايا الأمن المشترك. ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987 ص583.

انقسامات على أسس قبلية وعشائرية وتقسيمات أخرى فرعية. بينما اشتغل سكان المناطق الشمالية(Samaale)بالرعي.

وقد ساهم الاستعمار في تعميق الفوارق والاختلافات بين القبائل داخل الأقاليم الصومالية المختلفة، خاصة وأنها لم تخضع لمستعمر واحد حيث خضع الإقليم الشمالي والمنطقة التي تقع الآن في شمال كينيا للاستعمار البريطاني، وخضع الجنوب للاستعمار الإيطالي، وسيطرت فرنسا على المنطقة التي تُعرف الآن بجيبوتي، كما قامت إثيوبيا بضم الصومال الغربي (الأوجادين) إليها (*).

وقد ساهم نظام سياد بري 1969- 1991 في تعزيز أزمات الصومال سواء بالحكم الشمولي وديكتاتورية الحزب الواحد أو عبر اضطهاد وتصفية الخصوم السياسيين، و قتل الكثير من أبناء الشمال وخاصة الإسحاقيين الذين يشكلون نسبة عالية من سكان الشمال وأدت اتهامات خصوم بري له بأبعاد أبناء قبيلتي الميجارتين و الإسحاق من مواقع التأثير والنفوذ في جهاز الدولة وتعزيز نفوذ قبيلة المريحان إلى تنامي المعارضة السياسية في الشمال.

---

*- عن الحدود التي فرضت على الاقليم بواسطة بريطانيا و فرنسا و ايطاليا نجدها ترجع إلى فترة (1885 – 1900م) و قد فصلت هذه الحدود الهندسية بين أراضي القبيلة الواحدة و قد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية الايطالية - الإثيوبية سنة 1908 و التي زادت في تقسيم أوصال القرن الإفريقي إلى خمسة أجزاء هي :

1 – الصومال الايطالي (و عاصمته موقاديشو).
2 – الصومال البريطاني (و عاصمته هوجيه).
3 – الصومال الفرنسي (جيبوتي حاليا).
4 – الأوجادين (التي ابتلعتها اثيوبيا فيما بع)
5 - الصومال الكيني (الذي ضمته بريطانيا إلى كينيا) . للمزيد من الاطلاع أنظر :

- عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية :انكسار دائم أم انحسار مؤقت !! ، القاهرة: دار النشر و التوزيع 2005، ص - ص 107-109 .

و بالإضافة إلى ما سبق، ساهم حكم سياد بري في إثارة النعرات القبلية وإحداث الانقسام الشديدة في المجتمع الصومالي بين الذين في السلطة والذين هم خارجها ما أدى بالدولة إلى مشكلة الإنهيار .(*)

وقع في العديد من الأخطاء أبرزها حكم البلاد سياسياً بأسلوب يفتقر إلى العدل والمرونة ،وتسبب في حرمان قبائل العيسى و الإسحاق في شمال البلاد الذين يشكلون 50% من الكثير من الحقوق السياسية والاجتماعية(*)

* ـ **الدولة المنهارة** :هي التي إنهارت وزالت فيها المؤسسات والقانون كليا أو جزئيا بحيث تصبح عاجزة عن أداء وظائفها وفق الدولة الحديثة وبالتالي تصبح لغة السلاح هي المسيطرة وهته المشكلة هي من أخطر الانعكاسات المترتبة عن الحروب الأهلية و يتخذ هذا الانهيار نمطين رئيسيين:
الإنهيار الشامل: يقصد به انهيار السلطة المركزية للدولة وذلك عند الإطاحة بالنظام يؤدي إلى حدوث حالة من الفوضى الشاملة يكون جوهرها الصراع بين جماعات متناحرة مختلفة حيث لا يمكن لأي منها أن تتحكم في السلطة السياسية للدولة بصورة كاملة. **الإنهيار الجزئي**: يكون مقصور على فترة زمنية معينة تتميز بالعنف المسلح أو الحرب الأهلية والتي ينهار فيها النظام القديم على أيدي جماعات معارضة بعدها تحتاج هذه الجماعات إلى الوقت حتى تستعيد الأمن والنظام في معظم أرجاء الدولة. ـ للمزيد من المعلومات أنظر:

- أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2001 ، ص 25.

* ـ لهذا تشكلت أحزاب المعارضة الصومالية في لندن 1980 كخليط من الأطياف القبلية والحزبية السياسية لتمثل الحركة الوطنية الصومالية بقيادة قبائل (الإسحاق) وتبع ذلك تشكل عدد من التنظيمات المسلحة من الجبهة القومية الصومالية المتشكلة بطابع قبلي أيضاً من قبائل (الماجرتين) و الأوجادين بقيادة الجنرال عبد الله يوسف وتلى ذلك تشكل المؤتمر الصومالي الموحد بقيادة الجنرال محمد فرح عيديد وعلي مهدي محمد من قبائل (الهوية)، كما تلى ذلك أيضاً قيام تنظيم مسلح من قبائل الدارود في جنوب الصومال، وأطبقت المعارضة الشمالية والجنوبية على مقديشو وبسقوط نظام سياد بري في 1991/1/28 تأجج الصراع بين حلفاء الأمس والفرقاء على السلطة وتقاسمها وانزلقت الصومال إلى حرب أهلية وعنف سياسي أججه الانقسام القبلي بين القبائل وفي القبائل ذاتها بين عشائرها، "دخلوا حرب طاحنة بين قبائل الهوية وفي إطار المؤتمر الصومالي الموحد بين علي مهدي محمد ومحمد فرح عيديد باعتبار الأخير كان يرى بأنه يستحق الرئاسة وفي خضم ذلك أعلنت قبائل الإسحاق استقلال جمهورية أرض الصومال في 1991/5/7 وعاصمتها هرقيسا برئاسة إبراهيم عقال وأعلن استقلال جمهورية شمال الصومال لاند 1998 واستمرت الحرب بين القبائل والعشائر والأحزاب والفصائل والمليشيات والتحالفات على امتداد ثمانية عشر سنة من العنف السياسي والحروب الأهلية والاقتتال القبلي والمواجهات العشائرية بشكل انهار معه كل مظاهر الإجماع، الوطن، الدولة، الحقوق الإنسانية، المواطنة لديمقراطية والمساواة.. الخ، "بل زاد الجبروت القبلي الآتي من القبائل الكبيرة وزادت الأنانية المطلقة على حساب المصلحة العامة في غياب السلطة السياسية.. وأنهار الوازع الشخصي تجاه قوانين الدولة بسبب الولاء القبلي واندثار الولاء لسيادة الدولة بسبب ذوبان الفرد لتبعية القبيلة، التحالف، والتمرد لمصالح فردية تحت ستار التجمع الحزبي القبلي وهو حال الأحزاب السياسية. ـ للمزيد من المعلومات أنظر :

- الطاهر سعيد أشقيفة،" الديمقراطية و القبيلة في افريقيا: الصومال أنموذجا"، ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول "أفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل"، نيامي : النيجر، 2008 ، ص 17.

و بشكل إجمالي، كانت وما زالت الأزمة السياسية في الصومال حول السلطة وتقاسمها (المحاصصة) ومنصب الرئيس ورئيس الوزراء المسبب الأساسي في العنف المتأجج والحروب الأهلية المشتعلة والمواجهات الدموية منذ سقوط سياد بري 1991 والتي راح ضحيتها مئات الآلاف وشرد مئات الآلاف إضافة إلى الآثار الإنسانية المعاناة والفقر والتخلف والقهر.[1]

2/ الصراع في إثيوبيا:

و يظهر محور الصراع على طول الإرتباط الكائن بين دولتي الصومال و أثيوبيا. و الحديث عن أثيوبيا يقودنا نحو الحديث عن حقيقتين:

الأولى :إن دولة أثيوبيا هي نتاج لسياسة توسعية لإمبراطورية الحبشة في السابق و بذلك أضحت إثيوبيا كيان سياسي مستقل يظم عرقيات و أجناس بلغات و ديانات متعددة.

الثانية :حالة صراع القوميات في إثيوبيا الناجمة عن المطالبة بالحقوق الجغرافية .

إن طبيعة المشكلة الأمنية في منطقة القرن الإفريقي يمكن تناولها من مدخل جيبوليتيكي أي من خلال نظرية الأمن المائي في إشارة إلى أهمية البحر الأحمر؛ فقد أصبحت تلك المنطقة روافد نزوح للحروب الأهلية التي شهدتها دول ليبيريا، بورندي، روندا، وحتى السودان .

ثانيا: النزاعات الحدودية في منطقة القرن الإفريقي :

تعكس منطقة القرن الإفريقي منطقة جغرافية موردة و منتجة للأزمات وعلى مستويات عديدة منها ما يشمل جوانب الأمن الغذائي، الأزمات الداخلية صراعات إثنية و سياسية، و كذا النزاعات الحدودية فيما بينها كما يوضح الشكل رقم (**05**)، و مع الدول المجاورة لمنطقة القرن

[1]ـ الطاهر سعيد أشقيفة، المرجع نفسه، ص 11.

الإفريقي، الأمر الذي يعطي للأزمات الداخلية بعدا إقليمي، و من بين أبرز النزاعات (*) في المنطقة ما يلي:

1/النزاع الإرتيري ـــ الإثيوبي:

رغم العلاقات المتينة والروابط المتعددة بين إريتريا وإثيوبيا، فقد انفجر الموقف بينهما عسكريا في مايو 1998م، على خلفية حدود مشتركة وبطريقة لم تكن متوقعة جعلت من الصراع في منطقة القرن الإفريقي ينقل نقلة نوعية من الصراع العرقي والديني إلى صراع دول وطنية ذات خطط واستراتيجيات قومية (*). مما مثل مفاجأة للمجتمع الدولي؛ ليس فقط لأن الحرب جاءت

---

* ـ **تعريف النـزاع الـدولي:** هنـاك عـدة تصـورات لفهـوم النزاعـات الدوليـة تختلـف بحسـب المـدارس الفكريـة أهمهـا:
ـ التصـور الموضـوعي: يقـوم علـى إعتبـار النـزاع مجـرد حالـة واقعيـة، و بالتـالي لا يهـتم بملاحظـة سـلوك الأطـراف المتنازعة، و منه فالنزاع يعرف بوصفه و ضـعا تنافسيا يكون فيه الأطراف واعين بتضـارب و عدم انسـجام المواقف الممكنة، و بالتـالي كل طرف يسـعى لاحتلال موقـع لا ينسـجم مـع مصـالح الطــرف الآخر، و منـه فـالنزاع يأخذ صـفة المعادلة الصفرية (ربح طرف يعني خسارة الطرف الآخر).

ـ التصور الذاتي: يقوم على اعتبار النزاعات حالـة مرضية، و بالتـالي يسعى إلـى تحديد أسباب النزاعـات و البحث عن الحلول الممكنـة لهـا، و مـن هنـا فـالنزاع هو إدراك خـاطئ لوضـعية موضـوعية و لكن يـتم فهمهـا باعتبارهـا حالـة عدم انسجام، و بالتالي فالنزاع حسب هذا التصور هو غير صفري و يمكن حله و تسويته بسهولة أكثر إذا تم تغيير الصـورة التي ينظر بها الأطراف إلى النزاع، و بالتالي تحقيق انسجام في المصالح.
عموما فإن النزاع: هو صدام و لكنه ليس مادي (عسكري)، و إنـما صدام بين إرادات دولتين أو أكثر (اختلاف أهداف، مواقف، تصورات...الخ)، و يمكن تحقيقها دون اللجوء إلى العنف المادي في حالات عديدة (النزاع ليس حـول مصـادر مادية دائما و إنما حول الهوية، الاعتراف، الأمن...الخ) . - للمزيد من المعلومات أنظر :

ـ دمدوم رضـا،" تـأثير التغيرات الدوليـة لمـا بعد الحـرب البـاردة علـى الصـراع الهنـدي الباكسـتاني"، رسـالة ماجسـتير، العلوم السياسية، جامعة باتنة، ص- ص 12-13.

* ـ خلال الصراع لأجل التحرّر، كانت حركة التحرير متورّطة في صراعين مسلحين . حيث قاتلت كلّ من جبهة التحرير الإرتيرية والجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا بعضهما البعض لفترتين الأولى من (1972-1974) والثانية من-(1980-1981)، وفي النهاية هُزمت جبهة التحرير الإيريترية . واستمرت فئات من جبهة التحرير الإرتيرية تحاربهم في الشتات، ولم يتوقف صراعهم حتّى بعد الاستقلال، لأن الجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا لم تسمح لهم بالعودة إلى البلاد كقوّة منظّمة . و منذ اندلاع الحرب الإرتيرية-الإثيوبيّة، كانت مجموعات مقيمة في إثيوبيا تشنّ هجمات عنيفة متقطّعة للإطاحة بالنظام في أسمرا.
و بناء على ما سبق، فإن إريتريا كانت متورّطة في صراعات مع كافة دول الجوار . ذلك أنّ الدولة الإرتيرية بعد التحرير تشكّلت في منطقة متصارعة وعنيفة بشكل كبير، وهذا ربّما يوضّح سلوكها السياسيّ . وقد قادت مناوشة حدوديّة بين إريتريا وإثيوبيا إلى نشوب حرب بينهما في عام 1998- 2000 . وعلى الرغم من أن الصراع الحدوديّ استقر بموجب قرار من المحكمة الدائمة للتحكيم في 13 أبريل/نيسان ، 2002إلا أن السلام والتطبيع لا يزالان بعيدان كما السابق . لذلك يجد الكاتب أنّه ليس هناك فقط من خطر حقيقيّ أن تتحوّل حالة اللاسلم و اللاحرب إلى حرب ساخنة، بل ربّما يمكن أن تكون هناك حرب بالوكالة . ويشير إلى أنّه كان هناك اعتقاد سائد فيما يتعلّق بانتقال الحرب بين إريتريا وإثيوبيا إلى الصومال، حيث اندمجوا على الصعيد الداخليّ بشكل كبير في دعم مجموعات المعارضة لزعزعة استقرار بعضهما البعض.

متعارضة مع توجهات النظام العالمي الذي تضاءل خلاله اندلاع الحروب النظامية الواسعة، وإنما لكون قائدي النظامين في البلدين: آسياس أفورقي ومليس زيناوي ينتميان إلى نفس المجموعة العرقية (التيجراي) . (*)

تفجرت الحرب (*) بين البلدين، و بالإضافة الى ذلك مسار العلاقات الإثيوبية — الإرتيرية (*) لم تختل خلال السنوات الخمس السابقة على الحرب من خلافات عديدة منها الخلاف الحدودي الذي تعود جذوره إلى فترة استقلال إريتريا عام 1993م؛ حيث كان الجانبان قد اختلفا بشأن السيادة على عدد من المناطق الحدودية وهي: زالامبيا، يوري، و يام مي، و شيراو، ومثلث برجا - الحميرة، وعفر، وبعض ولاية تيجراي و أبيجي و أنداكيدا ولبتينا وأردى ماتيوس ويتمحور الموقف القانوني للبلدين في رؤية مشتركة لمبدأ يقضي بضرورة الإعتراف بالحدود المتوروثة عن الدول الإستعمارية وعدم تغييرها، ولن تختلف الدولتان حول الاتفاقيات التاريخية

* - كما أن زيناوي يعود إلى أصول إرتيرية من جهة الأم، فضلاً عن ذلك فهما رفيقا سلاح؛ فقد خاضا الحرب معاً ضد نظام منجستو في إثيوبيا الذي تم القضاء عليه عام 1991م ، مما ساهم في إرساء أسس علاقة قوية بينهما ساعدت على حصول إريتريا على استقلالها عن إثيوبيا عام1993 م ، منذ ذلك اليوم وقع البلدان على عدة اتفاقيات للتعاون في مختلف المجالات. ويرى بعض المراقبين أن بداية التراكمات تعود إلى مرحلة ما قبل استقلال إريتريا؛ ففي غمرة الانتصارات على عدوهم المشترك منجستو ترك الطرفان العديد من القضايا والأمور المشتركة بين الدولتين دون حسمهم.

* - **الحرب**: آخر مرحلة من مراحل تطور النزاع تعرف بالنزاع المسلح، متى وقع هذا النزاع المسلح لا يترك أمام أطرافه إلا خيارين اثنين: الاستمرار أو الاستسلام، النصر أو الهزيمة. و يعرفها" **كارل دويتش**": بأنها درجة عالية من العنف المنظم تحضر له دولة معتبرة ما تقوم به عملا شرعيا. - للمزيد من المعلومات أنظر:

_ لعيساني بلال ، "دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة: دراسة في التغير"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2008. ص 31.

* - إنّ الدولة الأخيرة التي حصلت على استقلالها في القرن الإفريقيّ هي إريتريا، التي كانت متورّطة في الصراعات الداخليّة . ويرى أنّ إريتريا تمثّل نموذجاً كلاسيكيّاً من عملية إعادة الاستعمار الفاشل، عندما انتقلت عبر قرار فيدراليّ مدعوم من الأمم المتّحدة، من الحكم الكولونياليّ الإيطاليّ إلى الحكم الإثيوبيّ بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالميّة الثانية . ويشير إلى أنّ إريتريا بعد عشر سنوات من المداولات تقرّر إلحاقها بإثيوبيا عبر فيدراليّة . وقد قادت هذه التسوية الفيدراليّة الخاطئة إلى صراع حرب الاستقلال الذي دام لثلاثين سنة، بدأت في عام 1962 وانتهت في عام 1991 .

التي يجب الأخذ بها.(*).

ونتيجة لهذه التراكمات بدأ النزاع الحدودي يظهر في أغسطس 1997م، عندما بدأت إثيوبيا في ممارسة بعض مظاهر السيادة على الأقاليم المتنازع عليها، بنشر بعض الخرائط التي تظهر تبعية إقليمي بادمي، و زالامبيا لها، مما أفضى إلى قيام إريتريا يوم 1998/5/6م، بإقتحام الحدود المشتركة وتوغلت داخل الأراضي المتنازع عليها.

وبهذا تكون إريتريا قد بادرت باحتلال الأراضي المتنازع عليها بالقوة العسكرية، وتحقيق النصر على إثيوبيا في هذه الجولة. ثم انفجر القتال بين الجانبين خلال شهر فبراير 1999م مرة ثانيةودار القتال في ثلاث مناطق هي: بادمى التي شهدت العمليات العسكرية في مايو1998 ومنطقة تسورنا، و زالامبيا ومنطقة يوري جنوب غرب ميناء عصب.

و في نفس السياق لم تكتف إثيوبيا باسترداد المناطق التي احتلتها القوات الإرتيرية عام 1998م، فحسب بل إنها توغلت داخل الأراضي الإرتيرية .ومن الملاحظ أن الحرب الإرتيرية الإثيوبية وخاصة في جولتها الثالثة، أنها الحرب الأكثر عنفاً ودموية في الصراعات الإفريقية؛ ففي

---

*- نتج عن رسم الحدود من قبل الإدارة الاستعمارية على أساس مناطق نفوذ تتجاهل خصوصيات و وحدة القبائل الأفريقية على حساب أطماعها من الاستيلاء على الموارد الطبيعية التي تسخر بها الدول الإفريقية، حيث وجدة هذه الأخيرة نفسها مقسمة على عدة دول الأمر الذي يتضح جليا في منطقة القرن الأفريقي حيث نجد حوالي 83% من البدو الصوماليين تضمهم الصومال الحالية و الباقي موزعين على الدول المجاورة كإثيوبيا و كينيا و جيبوتي مما دفع الصومال بالمطالبة بأرض الصومال الكبر ى و بالتالي جعلها تدخل في نزاعات مسلحة مع كل من إثيوبيا (1956، 1964، 1977) و كينيا (1960- 1963، 1963- 1967) و جيبوتي (1967). و قد فشلت معظم جهود التسوية و من تحكيم و توفيق و تسويات قضائية ،بسبب تعنت و تمسك الأطراف المتنازعة بمواقفها.

و تجدر الإشارة إلى أن الحدود الموروثة من الاستعمار تعتبر من أهم دواعي نشوب النزاعات بإفريقيا لسلبياتها المتعددة، فإن فترة ما بعد الاستقلال و حتميات و جوب سعي البلدان الإفريقية للتطور و البحث عن موارد مالية ، أدّت إلى التنقيب عن مصادر الثروات الطبيعية كمصادر الطاقوية و المياه، و المعادن الثمينة، و هذا بمناطقها الحدودية السبب الذي كان نشوب نزاعات حدودية . للمزيد من المعلومات أنظر:

- رابح عمورة،" النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها"، رسالة ماجستير، القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2001/200،ص 36.

التاريخ الحديث لإفريقيا لم يحدث أبداً أن تصاعد أي صراع بين دولتين إلى هذه الدرجة من العنف.

2/ التزاع الحدودي بين الصومال و إثيوبيا:

و الذي يرجع أساسا لإشكالية الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري، لاسيما تلك المتعلقة بقضية الصومال الكبير وأراضيه المقتطعة. وهي القضية التي أثرت علي ديناميات التفاعل الإقليمي بين كل من الصومال وإثيوبيا منذ الستينيات. فقد اندلعت حرب إقليمية كبري بين البلدين عامي1977 و1978 علي أن بؤر التوتر الأخري تطرح سؤال الهوية والمواطنة ومشروع الدولة الوطنية. كما أن مناطق أخري مثل التيجري قد تحدت السلطة الحاكمة، واستخدمت وسائل القوة المادية في التعبير عن مطالبها.

فثمة حالة من العداء التاريخي بين البلدين بسبب التزاع على إقليم الأوجادين، وهو ما إتخذ شكل ثلاث حروب مفتوحة بين عامي 1960 و1978، وحينما انهارت الدولة الصومالية عام 1991 بعد رحيل سياد بري، أصبحت حركات التمرد، مثل الجبهة الوطنية لتحرير الأوجادين وجبهة تحرير شعب الأورومو، تنطلق من الأراضي الصومالية، وعليه، كان وصول المحاكم الإسلامية إلى السلطة في مقديشو دافعا للتدخل العسكري الإثيوبي من أجل الإطاحة بهذا الخطر الاستراتيجي الذي يهدد المصالح الإثيوبية.(1)

و تجدر الإشارة إلى أنه بعد استقلال أرتيريا في أوائل التسعينيات، أضحت إثيوبيا دولة حبيسة، وفقدت منافذها على البحر الأحمر، كما أن صدور الحكم الدولي في التزاع الحدودي

---

[1]- حمدي عبدالرحمن،" رهانات الحرب والسلام في القرن الإفريقي "، على الموقع الإلكتروني :

-http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=49059&issueNo=194&secId=15

بينهما لصالح أرتيريا أدى إلى فرض مزيد من الضغوط الشعبية على الحكومة الإثيوبية التي سرعان ما رفضت تنفيذ حكم المحكمة الدولية. وقد عمدت أرتيريا إلى دعم حركات المعارضة الإثيوبية، كما أنها عارضت بشدة الغزو الإثيوبي للصومال، ووفرت الدعم اللوجيستي والمادي لتحالف قوى المعارضة الصومالية.

بالإضافة إلى التدخل الدولي في المنطقة. فإن تاريخ الحرب الباردة، حينما وقع القرن الإفريقي نقطة مواجهة بين القوتين المعسكرين وإن كان هذه المرة تحت شعار محاربة الإرهاب وليس محاربة الشيوعية. فقد أضحى الهم الأكبر للإدارة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة هو المحافظة على الأمن القومي الأميركي ،و يتضح ذلك من خلال إنشاء قاعدة عسكرية أميركية في جيبوتي، بل وتأسيس قيادة مركزية خاصة بإفريقيا «الأفريكوم».

كما أن ساحة القرن الإفريقي اجتذبت إليها قوى دولية أخرى على رأسها الصين والهند، بالإضافة إلى قوى أوروبية ذات مصالح تقليدية. يعني ذلك أن التنافس الدولي على الثروة والنفوذ في القرن قد أسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إضفاء مزيد من التعقيد والتشابك على مجمل الصراعات التي تشهدها المنطقة.

يمكن القول إن المخاطر الأساسية التي تهدد أمن القرن الإفريقي تتمثل في إستمرار تدهور الأوضاع في الصومال، بما يعنى المزيد من العنف وانهيار سلطة الدولة المركزية، ، وإحتمال تجدد الصراع بين كل من إثيوبيا وإريتريا. مما يؤثر على إستقرار النظام الإقليمي للمنطقة ،ومن ذلك توتر الأوضاع في إقليم الأوجادين، وتصاعد حدة المعارضة للحكومة الإثيوبية من قبل جبهة تحرير الأورومو، مما يجعل دول القرن الإفريقي دولا معرضة لمزيد من الأزمات الداخلية تحول دون عملية بناء الدولة و تزيد من الهوة بين تطلعات الشعوب و واقعها.

المبحث الثالث: المتغيرات الخارجية المؤثرة في عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي:

يرى بعض الباحثين أن تزايد الحروب و الصراعات في القارة الإفريقيـــة و منطقـــة القـــرن الإفريقي خاصة ما هو إلاّ نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمـــة[*] علـــى التنظيمـــات السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية لدول القرن الإفريقي. حيث أدت العولمة إلى تراجع ســـلطة الدولة المركزية في هذه الدول ، و لا سيما السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع .

[*]- على الرغم من الاستخدام الواسع لمفهوم العولمة (**Globalization**) إلا أنه مع ذلك مازالت ظاهرة غامضة و مفهوما متضارب المعاني ، ليس فقط من حيث المكونات، الأبعاد و الفواعل و لكن أيضا على مستوى القيم التي تحركها. فيتعلق بالعولمة آم المفهوم يمكن حصر النقاش حول ثلاثة مداخل أساسية:

المدخل الأول :مجموعة مسارات متشابكة اقتصادي، ماليا، تكنولوجيا ، ثقافيا ،سياسيا، اجتماعيا و قيميا تشمل كل العالم و تحركه فواعل فوق وطنية) الأمم المتحدة و والاتها، البورصات العالمية ،الشركات المتعددة الجنسيات، و المجتمع المدني العالمي و حاصرة بذلك لدور الدولة.

المدخل الثاني: فيحصر العولمة في محاولات مترابطة تهدف لتنميط القيم المحددة للسلوكيات الفردية بصفة تعكس توجهات عالمية نحو التجانس و التماثل من حيث القواعد ، القيم ، السلوكات و الأذواق و تجعل العالم مجالا مفتوحا للاستهلاك المادي و القيمي .

المدخل الثالث: فهو ذلك الذي ينظر للعولمة كحراك إنساني ،يتماشى وطبيعة الوضع الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة ماديا و الغرب حضاريا ، و يهدف في النهاية لغربنة العالم على المستوى القيمي – السلوكي و للتأسيس لحركية تسلط أمريكي على المستوى الكوني. و انطلاقا من هذه النقاشات يمكن الاستخلاص، آما هو متفق عليه في التعريفات الإجرائية في العلاقات الدولية حول العولمة ، بأنه بإمكاننا وضع العناصر التالية في تحديد ماهية العولمة:

1-شاملة العولمة حركية، شمولية تجعل من العالم آله مجالا لها.
2-العولمة حركية تخلق في ذاتها و بذاتها آليات جديدة تعمد على تكييف الدول و المناطق و القيم مع منطقها التجانسي.
3-العولمة حراك يهدف، بمنطقه الإرغامي، على خلق حركيات تنميط قيمي– سلوكي و مجموعة منمذجة على مستوى أسس و أشكال التنظيم الإنساني) ديمقراطية اقتصاد السوق الحر ، الحكم الراشد.

فمن هنا فالعولمة ليست فقط ظاهرة ولكنها حركية و حراك إنساني يعكس طبيعة النظام الدولي، درجة الترابط الإنساني و طموح الهيمنة المادية و الحضارية للغرب .للمزيد من المعلومات أنظر:

– محند برقوق، "مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"، محاضرات غير منشورة، لمادة النظم السياسية المقارنة، الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2009/2008، ص 4.

في ذات الوقت تمثلت ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة(*) في ظهور حركات و تنظيمات عرقية و دينية تتحدى سلطة الدولة في القرن الإفريقي، سواء على المستوى القومي أو المحلي.[1]

المطلب الأول : إضعاف العولمة لبنية المجتمع والدولة في القرن الإفريقي:

أولا: ظاهرة العولة:

يمس الحراك العولمي جوهر التوجهات الإفريقية، بالإضافة إلى ذلك فإن العولمة تهدد بشكل خطير كل الإلتزامات الكبرى، و الطموحات للقادة الأفارقة في التكامل الإقتصادي، و تأسيس مؤسسات إندماجية قادرة على إستيعاب إمكاناتها الاقتصادية و الثقافية، و على خلق مناخ سياسي و اقتصادي يحقق الرفاه لشعوب القرن الإفريقي.(*)

* - يتفق الدارسون على أن أحد أهم أخطار العولمة على الدول الحديثة التكون أو على الجماعات السياسية الهشة أو التي لم تنته بعد من مليات الاندماج السياسي أو القومي هو تهديد و جود هذه الكيانات أو الجماعات . و أن أحد أهم أثار العولمة هو ذلك التصاعد الكبير في الشعور بالتهديد الثقافي أو التهديد للكيان الثقافي و إشاعة أجواء من الشك تحيط بمسألة الهوية . - للمزيد من المعلومات أنظر :

- حمدي عبد الرحمن حسن ،إفريقيا و العولمة :أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية ، القاهرة 12-14 فبراير 2002، جامعة القاهرة :برنامج الدراسات المصرية الإفريقية ،ص 131.

[1] - حمدي عبد الرحمن ، إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة : أي مستقبل ؟ ،ط1، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2007 ، ص 194.

*- إن الدولة في إفريقيا مغتربة تاريخيا عن المجتمع، و قد أدت العولمة إلى مزيد من الاغتراب، و ذلك عندما تخلت هذه الدولة عن أداء وظائفها . وقد أشار عالم الاجتماع هابرماس إلى خطورة ذلك في المجتمعات الأوروبية فتخلى عن أدوار دولة الرفاه سيؤدي إلى تهديد دولة الرفاه الاجتماعي في أروبت فما بال الوضع في إفريقيا. و تهدف معظم النخب الحاكمة الإفريقية بالأساس إلى البقاء في سدة السلطة بأي ثمن، حتى لو كان هذا الثمن تطبيق إستراتيجية فرق و الحكم و التي بمقتضاها تتلاعب بالاختلافات الاثنية، في مجتمعاتها كي تعزز وضعها، و بالطبع فإن هذه السياسة لا تجعل الدولة الضعيفة قوية،و لكن قد تمنحها فرصة أكبر للمناورة على المدى القصير، و هنا يصبح دور الدولة مباشرا في إشعال الصراعات الاثنية. - للمزيد من المعلومات انظر :

- حمدي عبد الرحمن حسن، المرجع السابق الذكر، ص 189.

بالإضافة إلى ذلك فمنذ انتهاء الحرب الباردة من ناحية ، وتعاظم العولمة من ناحية أخرى فإن الغرب قد سعى لفرض أيديولوجيته الرأسمالية (الليبرالية السياسية / آليات السوق) فرضا على الدول الإفريقية فيما بات يعرف بالحكم الصالح ، والتكيف الهيكلي متجاهلا الحقائق الموضــــوعية لدول القرن الإفريقي.

ثانيا: العولمة و التهديدات الأمنية :

تترك العولمة انعكاسات على الأمن بكافة مستوياته و لا سيما من حيث التداخل بين الأمن الوطني و الإقليمي و الدولي ، بالإضافة إلى ما يسببه التنافس الاقتصادي العنيف من انعكاسات سياسية و أمنية مهمة على دول القرن الإفريقي، و في كافة المستويات المحلية و الإقليمية و الدولية كون البيئة الأمنية في هذه الدول هشة بفعل تخلف الهياكل الاقتصادية و السياسية (*)

و في مجال الأمن ترتبط انعكاسات العولمة بالأساس بالآثار الناجمة عن التحولات الهيكلية التي مست دول القرن الإفريقي في المجال التجاري و الاقتصادي، و المعلوماتي و في مجال الإعلام و الإتصال إلى حد ما، فهذه التحولات تترك انعكاسات أمنية بالغة الأهمية على صعيد العلاقات

---

*- أثرت الآليات العولمة سلبا على قدرة الدول الإفريقية بالحفاظ على الأمن العام وفي الوقت الذي اضطرت الدول النامية فيه إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وإدخال إصلاحاتها على اقتصاديات هذه الدول أثرت السياسيات التي تمت تشجيعهم على تبنيها سلبا على الاستقرار السياسي والأمن العام فعلى سبيل المثال أدى تسريح عدد من قوات الشرطة في الدول الإفريقية نتيجة لتوقف الصراعات أو تبني سياسات اقتصادية حتمت خفض إنفاق العسكري إلى معضلة أمنية . وفي الوقت الذي تقلصت فيه الجيوش الأمنية وقوات الشرطة وانعدمت كفأتها ازداد الطلب على خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أما الأمن القومي فقد صار حكراً على مجموعات معينة وأشخاص ذوي نفوذ في الوقت الذي حرم منه باقي أفراد المجتمع " إن برامج السياسات التي يمولها كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد دفعت الاقتصاديات الإفريقية إلى هامش الاقتصاد العالمي وترك معظم الفقراء يعيشون حياة تعيسة ؛ فالتنافس الدولي على حصة من الأسواق والوظائف قد دفعت القوات الوطنية وخاصة الإفريقية إلى خفض الضرائب ومعها الخدمات الاجتماعية التي كانت تحمي الفقراء كما أجبرتها على التخلي على الخدمات العامة وقواعد حماية البيئة. - للمزيد من المعلومات أنظر :

- عايدة صالح أرحيم الزياني، "التغيرات العالمية وأثارها على القارة الأفريقية "، ورقة عمل للمشاركة في فعاليات الندوة العالمية التي تقام بجمهورية ارثيريا تحت عنوان (الديمقراطية في أفريقيا الواقع والآفاق)، المنعقدة من 21 الى 23 مارس 2009 ،ص 07 .

بين الدول، أو على صعيد التفاعلات الداخلية في المجتمع الواحد، و من أبرز انعكاسات العولمة على المجال الأمني ما يلي:

- الإنعكاسات الأمنية لهيمنة الاعتبارات الاقتصادية عل حركة التفاعلات الدولية .
- مضاعفة التداخل بين مستويات الأمن المختلفة .ازدياد حالات عدم اليقين من الناحية الأمنية.
- بروز أشكال جديدة من إنعدام الأمن على الساحة الدولية (منظمات عابرة للحدود تمارس العنف مثل الإرهاب)
- إعادة تشكيل إستراتيجيات الأمن القومي في ضوء تطورات العولمة .[1]

و في تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان عولمة ذات وجه إنساني **(Globalisation With A Human Face)** أكد أنه على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في جميع المجالات نظرا لسرعة انتقال المعرفة والتكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات ،إلا أنها في المقابل تفرض مخاطر علي الأمن البشري وهذه المخاطر تصيب الدول ذات الدخل والفقيرة في القرن الإفريقي علي حد السواء وقد حدد التقرير سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة والمتمثلة فيما يلي :

1/ التهديدات الثقافية : تقوم العولمة [*] في جوهرها علي مشروع حضاري غربي قائم علي ما يسمي بإديولوجية العولمة والتي تحمل في مضمونها قيم معلنة وقيم خفية، فالقيمة المعلنة هي حرية السوق الاقتصادي أما القيمة الخفية فهي التحول الثقافي من قيم وخصوصيات المجتمع الأصل إلي

---

[1]- حمدي عبد الرحمن حسن، المرجع السابق الذكر، ص 332.

* - يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة و معقدة للتحليل، الاقتصاد و السياسية ، و الثقافة و الايدولوجيا و ينطوي جوهر العولمة على ثلاث عمليات ،العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس و العملية الثانية تتمثل في تذويب الحدود بين الدول ، أما العملية الثالثة فتدور حول زيادة معدلات التشابه و التجانس بين الجماعات و المؤسسات.

القيم المادية للمجتمعات الرأسمالية أو بمعني أخر الأخذ من الثقافات الأخرى و انتقال الأفكار والمعرفة من المجتمعات المتقدمة إلي المجتمعات النامية[1] ، وفي هذا الصدد فقد أكد التقرير على أن انتقال المعرفة و امتزاج الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة ، تقوم على انتقال الأفكار والمعرفة من الدولة الغنية إلي دول القرن الإفريقي وتفرض هذه الأفكار والثقافات وتصبح تهدد القيم الثقافية، المحلية. ن من بين نتائج العولمة إشعار الشعوب بعدم الأمان الثقافي والريبة حول المحافظة على الهوية، لأن العولمة تحتوي على تناقضات باعتبارها تشجع على توسيع الميزان الاقتصادي وفي نفس الوقت تحث على تفتيت الميزان العرقي والثقافي.[(2)]

بالإضافة إلى ذلك ينطلق تحليل التأثيرات الثقافية للعولمة من أن هناك إتجاها لصياغة ثقافة كونية عالمية لها قيمها و معاييرها، الغرض منها ضبط سلوك الدول و الشعوب، و في مرحلة متقدمة تحقيق التجانس بين المجتمعات و الثقافات، و الذي يتحقق من خلال الإتصال الفضائي و الإنتقال المكثف للسلع و الأفراد [(*)]بما يؤدي إلى تذويب الاختلافات بين الثقافات المتعددة.[(3)]

---

[1]- السيد يسين ،الحوار الحضاري في عصر العولمة ،القاهرة: دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص –ص 224- 225.

[2]- عبد الحكيم الشرجبي، " الفقر و التحدي الرئيسي للأمن"، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول: الأمن الإنساني في الدول العربية، عمان، 14-15 مارس 2005 ، ص 44 .

[*]- هو ما أكده كارل دويتش" Karl Deutsh "و بنيديكت أندرسون" Benedict Andeson "أن تكثيف التبادل التجاري يخلق جماعة اتصال تفرض لغتها و رموزها ،بل و حتى شروط وحدتها الثقافية ، في حين عزز الاتصال التقليدي المجموعات الصغيرة و اتجه بالتالي إلى إنتاج تكافلات جماعية مصغرة من جديد، بالإضافة إلى أن الحداثة التكنولوجيه تخلق نوع من الإحباط لدى النخب المستقبلة في مجتمعات العالم الثالث.- للمزيد من المعلومات أنظر:

- بتران بادي، ماري كلود- سموتس، انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل، دار العلم الثالث، ص 69 .

[3]- حمدي عبد الرحمن حسن، المرجع السابق الذكر، ص 182.

و بناء على ما سبق ، فإن هذا النمط الذي تفرضه ظاهرة العولمة يخلق تحدي للدولة الوطنية في منطقة القرن الإفريقي، و التي لا زالت تعاني من الهشاشة و منها ما هو معرض لخطر الانهيار مثل إثيوبيا و الصومال ، و بالتالي تزيد العراقيل التي تحول دون عملية بناء الدولة.

2/ غياب الأمان الشخصي: ويتمثل في إنتشار الجريمة المنظمة في أواسط المجتمع وخارجه والتي أصبحت تستخدم احدث الوسائل والتكنولوجيا الحديثة .و تخص بذلك المساس الجسدي بالأفراد و الذي يهدد حياقم بشكل مادي مباشر.

3/ فقدان الأمن السياسي والمجتمعي: حيث أضفت العولمة طابعا جديدا على النزاعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود ما ترتب علية تهديدا خطيرا للأمن الإنساني(*) والمجتمعي. و في ظل ظاهرة العولمة انحصر دور الدولة في القرن الإفريقي في أداء ثلاثة وظائف هي: محاولة الحفاظ على القانون والنظام، و تسيير دخول رؤوس الأموال الأجنبية ، و إدارة برامج التخفيف

*- دفعت مجالات تحديد مفهوم الأمن الإنساني و البحث عن عناصره الأساسية و قياس عوامله إلى ظهور أول محاولة لتعريف الأمن الإنساني، و هي تلك التي تبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره حول التنمية الإنسانية لسنة 1994، و تأخذ بهذه المقاربة التي تركز على متغيري التنمية و الأمن ، من خلال اتخاذ الفرد كمرجعية للأمن بدلا من الدولة، و التفكير في الأمن داخل الحدود بدلا من خارجها . تقوم هذه المقاربة على المعادلة بين الأمن الإنساني و التنمية و التي تستمد مرجعيتها من النسق الحقوقي العالمي القائم على حماية الحقوق المدنية و الاقتصادية و الاجتماعي و السياسية للأفراد ،و تقترح هذه المقاربة مجموعة من النقاط منها:

- الأمن الإنساني يقتضي التخفيف من كافة ضروب اختلال سلامة الإنسان.
- إدراج الفرد بدلا من الدولة.
- أمن الأفراد يقتضي تحسين كافة الفضاءات و المواقع التي يحتلها .
- للمزيد من المعلومات انظر :

-human developement report 1994-new demension of human security, New York,UNDP,1994,pp.22-26.

من الفقر، و حتى هذه الأدوار فشلت فيها دول المنطقة.(*)

في نفس السياق، لم تنجح دول القرن الإفريقي في منع انفجار الصراعات الداخلية و أصبحت غير قادرة في كثير من الأحيان على فرض سيادتها كما هو الحال في الصومال أين لم تستطع الحكومة بسط السيطرة على بعض الأحياء في العاصمة موقاديشو، و في المقابل لم تقتصر الصراعات على الصراعات الإثنية من أجل البقاء، بل انفجرت الصراعات أيضا بين أجنحة السلطة الحاكمة في دول القرن الإفريقي التي إحتدم الصراع فيما بينها للحصول على أكبر مكاسب ممكنة مما أدى إلى إضعاف الدولة وانتشار تجارة المخدرات على نطاق واسع، و اللصوصية في إثيوبيا

(*)- تجدر الإشارة إلى عدم إهمال الدور الذي تلعبه العولمة مقابل هذه التحديات الكثيرة التي تمس جميع الدول الوطنية، حيث تفتح العولمة أيضا نوافذ فرص عديدة، أمام الأفراد والجماعات والمجتمعات، خارج إطار الدولة الوطنية وبمعزل عنها .وليست هذه الفرص في الواقع إلا الوجه الآخر للتحديات والمشاكل المطروحة .فالعولمة التي تضعف اللحمة والروح الوطنية في جميع بلدان العالم هي نفسها التي تفتح الباب أمام نشوء مجتمع مدني عالمي يحمل في صلبه بذور تنظيم جمعي يتجاوز الاختلافات الوطنية و الاتنية ويشكل مصدرا عميقا لتضامنات إنسانية عبر الحدود لا تزال في مهدها.

لكن منذ الآن تلعب المنظمات الأهلية دورا كبيرا في ملء الفراغ الذي يخلقه انحسار الدولة الوطنية أو تراجعها عن التزاماتها التقليدية في العديد من البلدان والمناطق .و تشارك منظمات المجتمع المدني العالمية بشكل فعال في مواجهة مشاكل الفقر والصحة وشح الموارد ومعالجة عواقب الكوارث الطبيعية، خاصة في البلاد الصغيرة المفتقرة للموارد والإمكانيات .آما تساهم المنظمات والهيئات المدنية بصورة متزايدة في تنظيم قوى التضامن الإنساني عبر الحدود، وتقديم الدعم للشعوب في مواجهة الاحتلال أو التمييز أو الديكتاتورية .و هي تنحو أيضا، من خلال تنظيمها للرأي العام العالمي، إلى ممارسة تأثير متزايد على صانعي القرار الدولي والوطني أيضا، خاصة عندما يتعلق الأمر بشؤون مشتركة تتجاوز المصالح الوطنية، كالتنمية والتجارة والحرب .و يكفي في هذا المجال الإشارة إلى المنظمات النسائية التي شكلت قوة ضغط دولية وإلى منظمات مثل أطباء بلا حدود أو منظمة العفو الدولية أو المنتدى الاجتماعي العالمي. وفي الوقت الذي تهدد فيه العولمة الاقتصاديات التقليدية الضعيفة بالتراجع والتفكك أمام قوانين المنافسة الدولية العنيفة، تقدم سياسات الشركة فرصا جديدة أيضا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بما تتيحه من تدفق الرأس مال والاستثمارات عبر البلدان، خاصة تلك التي تتوفر فيها شروط أفضل لتقليل كلف الانتاج أو للتوسع الرأسمالي واقتناص الفرص الجديدة .ويدفع الشعور المتزايد بالاشتراك في مصير واحد والتعرض لمخاطر واحدة عددا كبيرا من الدول الصناعية الكبرى إلى الاهتمام بالمناطق التي تعتقد أن لها مصلحة في استقرارها ونموها .وقد ولد عن هذا الإدراك المتنامي لترابط المصالح الدولية وتفاعلها اتجاه قوي نحو بناء الكتل القارية، بما يعنيه ذلك من مساعدة الدول الفقيرة والضعيفة على تأهيل نفسها و الاندماج في الوحدات الإقليمية كما حصل بالنسبة لبلدان أوروبية الوسطى والشرقية التي ضمنت التحاقها بالاتحاد الأوروبي. للمزيد من الإطلاع أنظر:

- برهان غليون، "العولمة و أثرها على المجتمعات العربية"، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسي احول" تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في الدول العربية، بيروت:9- 2 ديسمبر 2005، ص 26.

و ايريتريا، و القرصنة في الصومال ، و قد لعبت هذه التجارة دورا خطيرا في الحياة السياسية لدول القرن الإفريقي، حيث نتج عنها ميلشيات خاصة تابعة لمافيا المخدرات.

4/ غياب الأمان الوظيفي وعدم إستقرار الدخل: إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية حكومات القرن الإفريقي والموظفين على إتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة علي مستوي الضمانات الوظيفية، وهو ما يترتب عليه عدم الاستقرار الوظيفي والاستقرار [1] في الدخل بالنسبة للفرد.[2]

المطلب الثاني: دور تكنولوجيات الإعلام في تشويه الثقافة و المجتمع في القرن الإفريقي:

أولا: تأثير وسائل الإتصالات: في ظل التغيرات الراهنة أصبحت العولمة تأخذ معني ثورة التكنولوجيا والإتصالات، أي الإنتقال بمفهوم العولمة من المعني الصناعي إلي ما بعد الصناعي بإعتبارها ثورة تكنولوجيا قائم علي الإتصالات والتطورات التقنية ،وعليه فقد حظيت أدوات العولمة الإتصالية (الأنترنت و الأقمار الصناعية و تكنولوجيات البث عالية التقنية) باهتمام بالغ على إعتبار أنها أهم حلقة في عملية تحقيق التجانس الثقافي العالمي، و أهم ما يميز هذه الآليات الإتصالية أنها فوق قومية تتجاوز حدود المجتمعات، و الثقافات المحلية .

و زيادة على ذلك ،تجسد ثقافة العولمة مجموعة من الصور، و الرموز، و الممارسات و الأساليب، و الفنون، و القيم التي تضفي شرعية على النظم الاقتصادية، و السياسية العالمية بفعل التدفق الهائل و غير المسبوق للمعلومات، و تكسبها قدرا من الاستمرارية، و الهدف منها هو إعادة إنتاج نفس هذه النظم الغربية دون مراعات خصوصيات المجتمعات المستقبلة.

---

[1] - السيد يسن، المرجع السابق الذكر، ص – ص 242-243.

[2] - المرجع السابق الذكر، ص 45.

و في نفس الإطار، و في ظل عولمة وسائل الإتصال التي توجد في كل بقاع العالم تقوم هذه الأخيرة بنقل التطورات، في بؤر التوتر بشكل بالغ السرعة و بقراءات متعددة ،تهدف إلى بلورة رؤى تمكن من إيجاد مبررات قانونية و حقوقية تدفع إلى تعبئة الرأي العالمي إتجاه تبني مبدأ التدخل الإنساني.(*)

بالإضافة إلى ما سبق، فإن للميديا العولمية القدرة على قمع المجتمعات، و قد تشجع على التغيير و تعرقله في نفس الوقت و ذلك تبعا لمصالح الدول العظمى المرتبطة بالإمبراطوريات الإعلامية ،فتصدير السلع الثقافية الغربية، و طرق الحياة و أنماط الإستهلاك يجعل الثقافات الأخرى مشوهة و خاضعة. و هو ما سماه "**جوزيف ناي**" عناصر القوة غير المنظورة بعيداا عن القوة العسكرية والاقتصادية لتحقيق أهدافاً سياسية بعيدة المدى. و يركز على أهمية الدبلوماسية الشعبية و وسائل الإعلام والإنتصار في معركة كسب العقول والقلوب، وبخاصة في العالم الذي تصدر منه تهديدات أمنية.

في هذا الصدد، و في ضل انعدام التنمية الثقافية(*)الناجمة عن تغييب و ضعف إعلامي محلي في دول القرن الإفريقي موجه تنقصه الخبرة و التدريب و التكنولوجيا تتضاءل فرص تعبئة

---

* - أما الآثار الإعلامية والثقافية فهي ناتجة من تنوع المعلومات وانتشارها بشكل واسع مما يوفر للمجتمع مصادر للمعلومات غير خاضعة لسيطرة الدولة، وان الثورة الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والمواصلات هي ناتجة عن بعض القوى والجماعات المعارضة لنظم القيم بالنسبة لدول العالم الثالث ، وبعض الأساليب والأدوات الحديثة وفرت وسائل الاندماج والتكامل مع تكنولوجيا المعلومات ومن بين هذه الوسائل الإعلام التقليدية " صحف ، وإذاعة لكترونية . نجد هنا إن تعددية وسائل الاتصال والمعلومات تؤدي إلى الانقسام الاجتماعي والثقافي الذي يؤدي إلى الصراعات بين الطبقات المهيمنة . - للمزيد من المعلومات أنظر :

- عايدة صالح أرحيم الزياني، المرجع السابق الذكر، ص 06 .

الجماهير و خلق رأي عام(*) وفق القيم النابعة من البيئة المحلية من خلال خلق فجوة بين النخب، و هذه الجماهير. و بالتالي تحجيم دور الإعلام الوطني في نقل القيم الوطنية و التنشئة.[1]

و على مستوى آخر من التحليل، فإنه يفترض أن المادة الإعلامية توجه إلى شعوب المنطقة، و لكن لظروف خاصة و متعددة بتكوين الثقافات المحلية فإن المستقبلين الفعليين هم النخب في المجتمع، و الغالبية منها في دول القرن الإفريقي تسيطر على مراكز صنع القرار، و في أعلى هرم البيروقراطية ما يزيد الهوة بين مؤسسات الدولة المسيطر عليها و المجتمع ، و طبيعة هذه العلاقة هي جوهر نجاح أو فشل عملية بناء الدولة.

*- أضحت شرعية السلطة، وإعطاء المبررات لوجودها، وبشكل خاص في دول العالم الثالث بحاجة أكثر من أي وقت آخر إلى تأييد الرأي العام وبغض النظر، إن كان ذلك يعنى خلق الرأي العام من قبل السلطة السياسية التي تنفرد بامتلاكها الوسائل الكفيلة لخلق هذا الرأي، أو يتبنى الرأي العام السابق الموجود على الساحة السياسية ، حيث يمكن الاستفادة منه في إقناع الفرد بقبول تبريرات معطيات صاحب القرار .وبالتأكيد إن كل ذلك إنما يعبر عن ممارسة الشرعية السلطوية في أحد أبعادها، في ظل ظروف المشاركة السياسية حيث ينخفض الميل لهذه المشاركة بفعل ظروف التخلف المعروفة التي يعيشها العالم الثالث إن المتتبع التاريخي لموقع الرأي العام من الظاهرة السياسية يجد أن الفارق الاجتماعي بين البشر والحكام في العصور القديمة كان كبيرًا جدًا حيث كان أفراد النخبة أو السلطة الحاكمة هم المسيطرون على مقاليد الأمور السياسية، وكان الجمهور في منأى يكاد يكون تامًا عن المنافسات التي
تقع بينهم، ولم يكن لرأيه أي وزن بل كان يعانى الأحداث أو يقبلها، ولكنه لا يشارك فيها تحت وطأة ضغط السلطة الشديد إلا أن يثور أحيانًا، ثورة عنيفة من جراء الابتزازات التي كانت تثقل كاهله، ولكن التطورات التي أصابت العالم بعد ذلك ممثلة بالثورة الصناعية والثورة السكانية، وتكاثر البشر ونمو المدن وظهور البرجوازية، والتطور الجماهيري ، وما رافقها من تطورات في بنية المجتمع الجماهيرى (بحيث أضحت إحدى خصائصه، جعلت جميع الأفراد دونما تمييز فى المكان أو الفئة الاجتماعية فى تماس مع أبناء العالم، وأضحى كل فرد يملك جزءًا من السلطة تبعًا لديمقراطية النظام السياسى، ولم تعد السلطة بمنأى عن النقد، وإنما أصبحت أقرب إلى كل فرد، فهى خاضعة لتأثيرات الجمهور عليها، ولم يعد القائمون على السلطة قادرون على اتخاذ الكثير من القرارات من دون موافقة ضمنية فى الأقل، وإن لم تكن صريحة من قوة الرأى العام هذه غير المنظورة والمتعددة الجوانب. - للمزيد من المعلومات أنظر:

- حميدة سميسم، نظرية الرأي العام، مصر: الدار الثقافية للنشر، د .س .ن،ص - ص 56-67.

[1]- حمدي عبد الرحمن حسن، المرجع السابق الذكر، ص 183.

ثانيا: ظاهرة الهجرة في القرن الإفريقي:

تعكس منطقة القرن الإفريقي منطقة جغرافية موردة و منتجة للأزمات وعلى مستويات عديدة منها ما يشمل جوانب الأمن الغذائي، الأزمات الداخلية ،صراعات إثنية، و سياسية، أمراض متنقلة. وكذا مشكلة اللاجئين نحو الدول المجاورة لمنطقة القرن الإفريقي كلها أسباب ساهمت تنامي ظاهرة الهجرة(*)من هذه الدول إلى دول الجوار مثل اليمن.

و في ظل هذه الأوضاع المتردية، لم تجد النخب الأفريقية سبيلا للحياة سوى بالهجرة إلى لخارج، وهو ما يعرف باسم هجرة العقول أو نزيف العقول الأفريقية، وبالتالي فإن مثل هذه الهجرة تقلص عدد الكوادر المتعلمة القادرة على المشاركة الفعالة في تنمية دول القرن الإفريقي. حركة الهجرة الدائمة، سواء كانت من طرف السكان الفارين من الحروب ومن اضطهادها من طرف الميليشيات المسلحة لهم، أو هجرة المعارضين السياسيين و غيرهم من القدرات المحلية. [1]

بالإضافة إلى ذلك أسهمت الحروب الأهلية المتكررة في الصومال، في تهجير 1.5 مليون نسمة داخل الصومال، و400000 صومالي إلى كينيا ،و 111000 صومالي إلى إثيوبيا، و 150000 صومالي إلى اليمن.

* - تعرف الهجرة على أنها انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من بلدهم الأصلي إلى بلد أخر بنية الإقامة لفترة زمنية معينة، قد تكون نية الإقامة دائمة لدواع معينة، و تكون لفترة قصير بهدف العلاج أو التعليم. و تنقسم الهجرة بدورها إلى هجرة داخلية مثل الهجرة **هي الانتقال من مكان إلى آخر داخل نطاق الدولة نفسها.من** الريف إلى المدينة أو هروبا من مناطق التي لا تتوفر حالات الأمن و المجاعة بفعل الظروف الطبيعية، أما الهجرة الخارجية فتكون خارج حدود الدولة سواء بطريقة يلتزم بها المهاجر بقوانين الدولة المستضيفة أم لا، و هو ما يسمى بالهجرة غير الشرعية.

1 - أحمد طال أبصير، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسي و الإعلام، جامعة الجزائر، ص ص 56-66.

الخلاصة و الإستنتاجات:

من خلال دراسة وتحليل ظاهرة عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي يمكن رصد الاستنتاجات والنتائج التالية:

تتداخل مجموعة من المؤثرات الداخلية في فشل عملية بناء الدولة في منطقة القرن الإفريقي بدءا بالموروث الاستعماري و ما خلفه من مفاهيم منغلقة أثرت في عملية البناء إضافة إلى الخصائص البنيوية لهذه الدول في مرحلة ما بعد الاستقلال المتمثلة في جود نخب حاكمة متسلطة مستندة إلى مؤسسة عسكرية متحالفة مع الأجهزة البيروقراطية متحكمة في إدارة شؤون الدولة، وهذا المشهد هو الغالب في الدول الإفريقية، و الذي أدى إلى خلق أزمة شرعية وحالة من اللاستقرار السياسي.

بالرغم من جهود دول القرن الإفريقي في عملية بناء الدولة إلا أن طبيعة الأبنية السياسية في هذه الدول المتمثلة في عدم استكمال البناء المؤسسي، الانقلابات العسكرية ،نمط الحزب الواحد المسير، إلى جانب وجود أزمة الاندماج والتراعات الاثنية التي تشهدها دول هذه المنطقة، و انعكاساتها على فشل البرامج التنموية، وغياب العدالة الاجتماعية المدعمة لإرساء أسس الدولة والتخلف الاقتصادي، وما نتج عنه من فقر ومشكلات بيئية أثرت على عملية بناء الدولة في دول القرن الإفريقي.

إضافة إلى الخصائص البنيوية للدول الإفريقية المؤثر في بناء الدولة في هذه المنطقة ،فإن هناك عوامل خارجية، كالعولمة التي أدت إلى إضعاف دور الدولة و تشويه المجتمع، وما نتج عن ذلك من تهديدات أمنية وثقافية أثرت على إي جهود محلية أو دولية في اعادة البناء، بالإضافة إلى المشروطية السياسية المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية و التي تحدد توجهاتها دول المركز على حساب دول المحيط، وما خلفته ذلك من تعميق مشكل التبعية الاقتصادية المزمنة لدول المنطقة وهذه المتغيرات في مجملها أثرت على استكمال عملية بنار الدول في القرن الإفريقي.

الفصل الثالث:

إستراتيجية إعادة بناء الدولة

في القرن الإفريقي.

الفصل الثالث: إستراتيجية إعادة بناء الدولة في القرن الإفريقي:

إن مشروع عملية بناء الدولة في منطقة القرن الافريقي، يتطلب استراتيجية شاملة و متكاملة بما يتوافق و خصوصيات المنطقة الافريقية، و عليه سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مقاربات متعددة الأبعاد تهدف إلى إصلاح الاختلالات البنيوية في هذه الدول، كما تضمن بناء هيكلي قائم على الرشادة في الحكم، و التنمية المعتمدة على الذات، و إيلاء الاهمية المحورية للفرد في عملية البناء من خلال مقاربة التنمية الانسانية، مع إعطاء هذه الاستراتيجية بعدها الافريقي كآلية للمتابعة عن طريق مبادرة النيباد. و عليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول هو ترشيد أنظمة الحكم كمدخل لإعادة بناء الدولة في القرن الافريقي، و يشمل تعزيز آليات بناء الحكم الراشد، و التعريف بأبعاده، بالإضافة إلى إعطاء البعد الافريقي للحكم الراشد من خلال مبادرة النيباد.

أما المبحث الثاني، فخصص للتنمية المستقلة كآلية لبناء الدولة في القرن الافريقي، من خلال التطرق إلى مفاهيم التنمية، و آليات تكيفيها مع خصوصية دول المنطقة كمدخل يمكن من بناء الدولة و إرساء دعائمها.

و في المبحث الثالث، تطرقنا إلى إصلاح البنية الاجتماعية و الثقافية في دول القرن الافريقي، عن طريق التعرف على مفاهيم التنمية الانسانية، و مؤشراتها، بالإضافة إلى آليات تحقيق العدالة الاجتماعية، و أهميتها في الحفاظ على استمرارية عملية بناء الدولة.

المبحث الاول : ترشيد أنظمة الحكم كمدخل لإعادة بناء الدولة في القرن الافريقي:

تعد طبيعة أنظمة الحكم و ضعف البناء المؤسسي في كل دول القرن الافريقي أهم العوائق التي تواجه جهود إعادة بناء الدولة من قبل القائمين عليها، حيث ساهمت المنظمات الدولية في صياغة مفهوم الحكم الراشد كمدخل لتصحيح الاختلالات التي تعاني منها هذه الدول على الأصعدة السياسية، الاقتصادية، و الاجتماعية، و التقنية. و عليه سنتطرق في هذا المبحث الى الحكم الراشد من حيث المفهوم، و الأبعاد وآليات تطبيقه في القرن الافريقي.

المطلب الأول: تعزيز آليات بناء الحكم الراشد.

تستوجب الدراسة الالمام بماهية الحكم الراشد، أبعاده و آليات تطبيقه بما يتوافق و هدف عملية البناء المعقدة في جميع مستوياتها. بالإضافة إلى التطرق للبعد الافريقي في تعزيز آليات البناء.

أ- تعريف الحكم الراشد:

إن مفهوم "الحكم" Governance ليس مفهوما جديدا، بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية لأنه يعني: "**عملية صناعة القرار والعملية التي يجرى من خلالها تنفيذ (أو عدم تنفيذ) القرارات**".

حيث جاء مفهوم الحكم الجيد ليضفي على مفهوم الحكم بعدا عقلانيا يحقق المستهدف من هذا الحكم بحيث يوفر مناخا لتنمية إنسانية بالبشر ومن أجلهم[1]. و قد أصبح الحكم الراشد من بين أهم المفاهيم المتداولة، في قضايا إدارة شؤون الدولة و العملية السياسية ككل، كونه مفهوم تتعدد فيه الأبعاد و المداخل التي تشمل كل مفاصل الدولة السياسية منها، و الاجتماعية، و الاقتصادية.

1- يسرى مصطفى، " حول مفهوم الحكم الجيد"، على الموقع: **http://www.aqlem.com/article** 525 htm.

و كان أول استخدام لهذا المصطلح الحكم الراشد (*) في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، و ذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة و ظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، و قد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية و مفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات و الأطر على كافة المستويات(1).

هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحاكمية الرشيدة، وأغلب التعريفات تذهب ببعدها السياسي أكثر من الاتجاهات الأخرى، علما بأن مسألة تفصيل التعريف تدخل بكافة شؤون الحياة(2). و يرجع هذا الاختلاف و التعدد في التعاريف حول الحكم الراشد بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفـــكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.(3)

---

*- **الحكم الراشد**: يعرف كذلك بـ(الرشادة/ الحاكمية /الحكم العقلاني / الحكم الصالح / الحكم الجيد) ، بالإنجليزية " Good Governance " ، بالنسبة لأصل الكلمة ، نجد أن هناك تباين في انتساب أصل مصطلح الحكم إلا أن هناك تقارب كبير في تعريفه و نورد هذه التعاريف فيما يلي:

- ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني (1978) ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير" (1679) (charge de gouvernance) و بناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة.

- كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي فهو مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية و خاصة في معاجم تحاليل التنمية، و يمكن شرحه بأنه " طريقة تسيير سياسة، أعمال و شؤون الدولة".

كما أن هذا المصطلح فرض لتحديد مجموعة من الشوط السياسية التي من خلالها وضعت في حيز التنفيذ المخططات التي تكتسب شرعية للعمل السياسي وفي نفس الوقت العلاقات مع الإدارة و مع القطب المسير و بقية المجتمع.

1- عبد الحميد الزيات، التنمية السياسية، ج 2، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ص 158.

2– مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن- قراءات في متناول الشباب، الأردن، جوان 2007، ص 16 .

3 - عمراني كربوسة ،"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، نقلا عن موقع:

http://www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf

و فيما يلي أهم التعاريف حول هذا المصطلح: يقصد الحاكمية "gouvernance" أسلوب وطريقة الحكم و القيادة، تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة. فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة و الشفافية في القرار.[1]

كما يشار كذلك للحكم الراشد على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة و مساندة المسيرين، لالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، و غير قابلة للانتقاد أحيانا، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير.[2]

فالحاكمية الرشيدة هي عبارة عن حكم يقصد به ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية بعيدا عن الفساد التسييري و الإداري لشؤون الدولة، وهي تشتمل على الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتعمل على تفعيل مفهوم المشاركة فيما بينها[3].

ويمكن القول بأنها عبارة عن منظومة أو شكل الحكم الذي يعزز ويدافع عن حقوق الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات الشعوب والتنوّع في خياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، و يجب أن يؤدّي إلى تحقيق مصلحة الشعوب.

---

1 - الأخضر عزي و غالم بلطي، " التنمية البشرية للحكم الراشد"، نقلا عن:

http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm

2 - الأخضر عزي و جلطي غالم، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005، نقلا عن موقع المجلة:

http://www.uluminsania.com

3- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سابق الذكر، ص 16.

كما **عرف البنك الدولي** الحكم الراشد عام 1992: على أنه الوسيلة التي يتم من خلالها ممارسة القوة لتسيير وإدارة شؤون الدولة في جميع المجالات من أجل تحقيق التنمية، وأكد البنك الدولي علي أن مضمون القوة التي تستخدمها الدولة لابد أن تقوم في فحواها علي احترام أفراد المجتمع مع إشراك الجهات الرسمية وغير الرسمية في تسيير الشؤون العمومية وتقديم الخدمات للصالح العام [(1)]. في إطار مجموعة من الآليات القانونية والعمليات السياسية من اجل توزيع القيم المادية والمعنوية علي أفراد المجتمع لتحقيق متطلباتهم وأهدافهم.

و في نفس السياق، **يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**: الحكم الراشد هو: ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية و الإدارية لإدارة شؤون الدولة علي كافة المستويات من خلال مجموعة من الآليات والعمليات والمؤسسات التي تسمح للأفراد والجماعات من ممارسة حقوقهم القانونية وتحقيق مصالحهم، ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.[(2)]

كما عرفت اتفاقية **شراكة كوتونو** الموقعة بين الاتحاد الأوروبي و 77 دولة من دول جنوب صحراء افريقيا و دول الكاريبي والمحيط الهادي الحكم الراشد هو: الادارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية، الطبيعية، الاقتصادية والمالية، لغرض التنمية النصفة والمستمرة وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الانسان والمواطن. والبادئ الديمقراطية وحكم القانون.[(3)]

[1]-Programme International de l'Association des Collèges Communautaires du Canada, La bonne gouvernance: L'affaire de tous, Ottawa, 2005, p 04.

[2]-Programme On Governance In the Arab Region ، Good Governance and Its Relationship to Democracy and Economic Development, Bureau for Arab States,2003, p4.

[3] - عبد القادر حسين،" الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية"، مذكرة ماجستير، العلوم السياسية تخصص: الدراسات الأورو متوسطية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تلمسان، 2013/2012 ، ص 27.

بناء على ما تقدم، يتبين أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يتبني مقاربة ثلاثية الأبعاد السياسية الاقتصادية، والادارية لمفهوم الحكم تمثل الركائز الاساسية للاتجاه الجديد للإدارة الحديثة في تسيير شؤون المجتمع والاستجابة لمتطلبات وحاجيات المواطنين وتحقيق الأهداف بفعالية في إطار مجموعة من المعايير المتمثلة في المشاركة والمساءلة والعدالة وسيادة القانون [1].

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: يتمثل الحكم راشد في مدي شرعية الحكومة وقدرتها علي احترام حقوق الانسان وبناء علاقة تشاركية تعاونية بين الجهات الرسمية وغير الرسمية ترتكز في محتواها علي قيم المسائلة والشفافية والرقابة كنمط للحكم والتسيير من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ب/ أبعاد الحكم الراشد:

البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، و يكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن.[3]

---

[1]- United Nation Development Programmer, Reconceptualising governance , Bureau For Policy And Support, New York ,1997,p 10.

[2] -Recommendations About Corporate Governance In Latin American, Strengthening Latin American Corporate Governance :The Role of Institutional Investors, Organization For Economic Cooperation And Development ,2011,pp 17 -20

[3]–James ROSENAU, Globalization and governance. governance. Blesk for suslsbution , in site: http://www.fes.sle/apg/online.2003/ ARTRO.senau.PDF

بالإضافة إلى ما سبق، فإن توفر هذا البعد من شانه ان يمنع الاستقرار السياسي للدولة، هذا الاستقرار الذي يعد اللبنة الأساسية للشروع في تطوير المشاريع الأخرى التي يتوقف عليها كيان المجتمع، ومن ثم يكون بوسع الدولة التي تسعى لتبني الحكم الراشد، الانتقال من معالجة المشاكل التقليدية (كضمان السلم ،وتحقيق الاستقرار الداخلي)الي البحث عن تكريس رهانات جديدة، تتوافق مع متطلبات أكثر عصرية، يقوم بها الحكم الراشد، كضمان الصحة العمومية، الحفاظ علي البيئة ،تطوير المنظومة التربوية، التقدم بالقطاع الخدماتي في جميع المحالات. [1]

البعد التقني الاداري: المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها[2].و تعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية و الوظيف العمومي، و هو ما يقتض أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية و المالية، و يكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، و يكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة.

كما يقتضي هذا البعد، وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بآداء الوظائف الإدارية المسندة إليه ،بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ويأتي ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صوره ومحاولة القضاء علي عيوب البيروقراطية و وضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين، إضافة إلى توفير فرص التدريب والتكوين، من اجل تحقيق هذا البعد واستقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية ،وذلك بعدم خضوعها إلا للقانون دون اعتبارات أخرى.

كما يقوم هذا البعد على ضرورة مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتكون الإدارة لاعبا أساسيا في وضع السياسات العامة وتهدف إلى التغلب على حالات عدم الإنصاف، وتكون قادرة على تحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وعلى تحفيز المجتمع المدني

[1] ـ خلوفي رشيد، "مقياس القانون الإداري"، محاضرات ملقاة علي طلبة السنة الرابعة ، المدرسة الوطنية للإدارة ،السنة الجامعية 1998-1999

[2] ـ حسن كريم، مرجع سابق الذكر، ص97.

ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر ربحية، ويكتمل تكوين الدولة بمؤسسة الحكومة، وهي الجهاز التنفيذي الذي يقوم على وظائف الإدارة والتسيير لشؤون المجتمع ،وتتكون الحكومة في الأساس من جهاز دائم من الفنيين والإداريين ،لكن قيادتها عادة ما يكون لها طابع سياسي تفرزها الانتخابات الدورية، مما يخضع القيادة للحكومة لمساءلة الناس مباشرة. [1]

البعد الاقتصادي والاجتماعي: و الذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة و العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج و السلع و الخدمات على أفراد المجتمع[2]، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة [3].

بالإضافة إلى ذلك يرتبط البعد الاجتماعي، و الاقتصادي أيضا بطبيعة المجتمع المدني، ومدى حيويته، واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، كما مع علاقتها بالطبع مع الاقتصاديات الخارجية ،والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى فلا يمكن إغفال أهمية البعد الاقتصادي، حيث يمثل هذا البعد احد أهم المحاور واليات حسم الحكم كخطوة التحول

1 - مايغا بوبكاري، "إشكالية الحكم الرشيد في المسار الديمقراطي لبوركينافسو1990_2002"، رسالة ماجستير، علوم السياسية: فرع تنظيم سياسي وإداري ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر ،2002- 2003، ص27.

2 – درغوم أسماء،" البعد البيئي في الأمن الإنساني: مقاربة معرفية"، رسالة ماجستير ،العلوم السياسية و العلاقات الدولية : تخصص الديمقراطية و الرشادة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة منتوري، قسنطينة ، جوان 2008- 2009، ص97 .

3 – حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية بالتنسيق مع المعهد السويدي بالقاهرة، 2005، ص97.

الديمقراطي، حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي، وإنما امتد ليشمل الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات ،وذلك عبر إصلاحات هيكلية. [1]

و بناء على ما سبق، يهدف الحكم الراشد إلى تحقيق الاستفادة من السياسات الاجتماعية عبر أسلوب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وكذا المؤسسات العمومية ،فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مستمدة من طابعها الاختياري، المرن، والشامل بما يسمح ويشجع كل مؤسسة أيا كان حجم ونطاق إعمالها ،بان تنتهج ما تراه مناسبا وملائما من الإجراءات والممارسات، وفق إمكانياتها وقدراتها المادية وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومتطلباته. [2]

لقد عملت الدول الإفريقية و التي معظمـــها حديثة الاستقلال السياسي من أجل تنمية القارة الإفريقية و مواجهة الأوضاع المتأزمة التي تشمل كل الميادیـــن، و منه كانت الحاجة إلى وضـــع العديد من الخطط و البرامج و العمل على تطبيقات أرض الواقع، غير أن أغلب المبادرات التي تبثها دول القارة الإفريقية كانت في مجملها وافدة من الخارج.

و من هذا المنطلق جاء التفكير بضرورة إيجاد حل للمشاكل في منطقة القرن الافريقـــي، بمـــا يتوافق وخصوصية المنطقة و القارة الافريقية بشكل عام، و منه جاءت النيباد(*) كثمرة لسعي

1- حسن كريم، المرجع سابق الذكر ، ص96

2- الأخضر عزي، غانم جلطي، مرجع سابق الذكر، ص16.

* - أقرت منظمة الوحدة الإفريقية في قمة لوساكا التي عقدت في جويلية 2001 قيام مبادرة النيباد، و تم إقرار الصيغة النهائية للمبادرة في اجتماعات أبوجا في أكتوبر 2001، و قد تبلورت المبادرة من خلال دمج ثلاث مبادرات هي:
المبادرة الأولى و التي عرفت باسم برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا " MAP "، و قد تم تبني هذه المبادرة كل من الرئيس الجنوب إفريقي " **تابو مبيكي**" مع الرئيس النيجيري "**أوليسيجون أوباسانجو**" و الجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**"، حيث يظهر الالتزام الذي أبداه القادة الأفارقة بضرورة العمل على تنمية إفريقيا من خلال تبني مسؤولية التنمية الاقتصادية المستدامة للقارة.
أما المبادرة الثانية فأعدت بواسطة الرئيس السنغالي "عبد الله واد" و أطلق عليها مخطط أوميغا " OMEGA LAN" التي أُعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية-الإفريقية المنعقدة في "ياوندي" في جانفي 2001.حيث تركز هذه المبادرة على أهم الميادين و القطاعات التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة و مستدامة من شأنها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية و خاصـــة منها التجارية، و التمكن من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية و الاندماج في التجارة العالمية و في التصدير كما الاستيراد و المشاركة في تطوير الاقتصاد العالمي.=

واسع النطاق لقادة الدول الإفريقية للعمل على صياغة مستقبل جديد للقارة الإفريقية في الألفية الجديدة.

المطلب الثاني: مبادرة النيباد البعد الافريقي للحكم الراشد:

أ/ **مفهوم النيباد**: يعتبر مفهوم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا من بين المفاهيم التي نالت الاهتمام الكبير من طرف العلماء و الباحثين في حقل السياسة و الاقتصاد على حد سواء، هذا ما أدى إلى تعدد التعاريف التي تسعى للوصول إلى المفهوم الحقيقي لها، و من المفاهيم التي يمكن طرحها بهذا الصدد ما يلي:

– النيباد: هي مبادرة تهدف لإقامة الشراكة مع إفريقيا في تنميتها الخاصة بالتركيز على برنامج العمل الخاص بها إفريقيا، كما أنها دعوة لشراكة جديدة مع الدول المتقدمة بفتح الحوار مع العديد من شركائها، إذ هي فرصة لإقامة علاقات تعاون جديدة قائمة على مبدأ المسؤولية الجماعية فيما يخص تحقيق أهداف التنمية في القارة[1].

– الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا أو نيباد: " New Partnership for African Développent"، و قد اعتمدت من قبل الرؤساء الأفارقة في أكتوبر 2001 بهدف تقليص الفارق الذي يفصل إفريقيا عن الدول المتقدمة، و العمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، و هي بمثابة عقد أحد أطرافه إفريقيا التي تتعهد بتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة المساعدات و حجم الاستثمارات الخارجية من طرف الدول المتقدمة.

=حيث رحب القادة الأفارقة في قمة "**سرت**" الاستثنائية المنعقدة في مارس 2001 بالوثيقتين "MAP " و "OMEGA"، و تقرر دمجهما في مبادرة واحدة تتقدم بها إفريقيا إلى شركائها الدوليين و تعبر عن موقف إفريقي موحد تجاه القضايا الملحة، و تم ضم مصر و السنغال إلى لجنة التسيير التي تضم دول الماب الثلاث . ثم كانت المبادرة الثالثة و التي عرفت بالتعاهد العالمي الجديد مع إفريقيا، والتي أعدتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة و طرحتها الجزائر في ماي 2001. و قد تم دمج المبادرات الثلاث في صيغة نهائية لمبادرة إفريقية موحدة هي "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" و المعروفة باختصار باسم "نيبـاد" " NEPAD ". للمزيد من الاطلاع أنظر :

- علاء جمعة، "قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للشر، العدد 159، 2005 ، ص 220.

[1]- "New Partnership for African Developmenm", in: www.nepad.org, p2.

و قد تضمنت المبادرة أولويات تمثلت في:

1 - تحقيق الشروط اللازمة للتنمية المستدامة و هي السلام، و الأمن، و الديمقراطية، و صلاح الحكم و الاقتصاد، و العملية السياسة، و التعاون و التكامل الإقليمي و بناء القدرات. كما جاء في الاعلان عن مبادرة النيباد. يوضح ذلك الملحق رقم (**02**).

2- إصلاح السياسات، و زيادة الاستثمار في قطاعات كالزراعة، التنمية البشرية، العلوم و التكنولوجيا، تنمية المهارات، بناء و تحسين البنى التحتية و خصوصا تقنية المعلومات و الاتصالات و الطاقة، زيادة وتائر التبادل التجاري بين دول القارة و فتح أسواق الدول المتقدمة. و هو ما نصت عليه مبادرة النيباد، كما يوضح الملحق رقم (**03**).

3- تعبئة الموارد بزيادة الإدخار و الاستثمار المحليين، و تحسين إدارة الدخل و زيادة حصة التجارة الداخلية، و التجارة العالمية، و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، زيادة تدفق رأس المال بتخفيض الدين و زيادة مساعدات التنمية الدولية للقارة.

أما عن المبادئ التي تقوم عليها المبادرة فهي:[1]

- الحكم الراشد كمطلب أساس للأمن و السلام و التطور السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي.
- الملكية و الزعامة الإفريقية مع المشاركة الواسعة لكل قطاعات المجتمع.
- مسارعة التكامل الإقليمي و القاري، و بناء قدرات و ميزات تنافسية للقارة.
- قيام الشراكة مع بقية دول العالم على أسس عادلة.

---

1 - "إنطلاقة بدأت بقمة ديربان: "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تمضي إلى الأمام"، المركز السوداني للخدمات الصحفية ، 2008/01/27، على الموقع :

http://www.sudaress.com/smc/427 -

ب / الحكم الراشد من منظور المبادرة و آليات تحقيقه:

لقد تبنت الدول الافريقية آلية مراجعة النظراء سعيا منها لإضفاء السمة الافريقية على عملية مراجعة الحكم الراشد بدلا من الاعتماد على المنظمات الغربية للقيام بهذه العملية و لكسب مزيد من المصداقية، و لقد أوضحت الوثيقة السياسية لآلية مراجعة النظراء و التي تم الموافقة عليها في القمة السادسة و الثلاثين لمنظمة الاتحاد الافريقي بديربان 2002. [*]

و تنطلق وثيقة النيباد من أن التنمية يستحيل تحقيقها في غياب الديمقراطية الحقيقية و احترام حقوق الانسان، و السلام، و الحكم الراشد، و تتعهد فيها باحترام المعايير العالمية للديمقراطية التي تشمل عناصرها الجوهرية على التعددية السياسية التي تسمح بوجود العديد من الأحزاب السياسية و الاتحادات العمالية و تنظيم انتخابات عادلة و صريحة و ديمقراطية، يتم تنظيمها بصورة دورية لتمكين الجماهير من اختيار قادتهم بطريقة حرة، و الغرض من مبادرة الديمقراطية و الحكم السياسي هو المساهمة في تعزيز الإطار السياسي و الإداري تماشيا مع مبادئ الديمقراطية، و تتكون مبادرة الديمقراطية و الحكم الراشد من العناصر التالية:[1]

- تمهيد من جانب البلدان المشاركة بلعب دور طلائعي في دعم المبادرات التي تشجع الحكم الراشد.
- سلسلة من الالتزامات بواسطة البلدان المشاركة باستحداث و تعزيز عمليات و ممارسات الحكم السياسي.
-
-

---

* - أمينة فلاح، "دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في افريقيا"، مذكرة ماجستير، العلوم السياسية و العلاقات الدولية : تخصص الديمقراطية و الرشادة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة منتوري، قسنطينة ، جوان 2008- 2009 ،ص 84.

1 - عبد العظيم محمود حنفي، "النيباد و التحول الديمقراطي في لإفريقيا"، 2003/07/18.على الموقع :

http://www.ahram.org.eg/Archive/2003/7/18/FILE9.HTM.-

– إضفاء الصبغة المؤسساتية على الالتزامات عن طريق قيادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، و التعهد بسلسلة من الالتزامات من أجل تلبية المعايير الأساسية للحكم الراشد و السلوك الديمقراطي، و بغية تعزيز الإدارة السياسية و بناء القدرات للوفاء بهذه التعهدات، فإن النيباد طرحت عدة مبادرات تستهدف بناء القدرات بالتركيز على:

- الخدمات الإدارية و المدنية.
- تعزيز الإشراف البرلماني.
- تعزيز عملية صنع القرار القائمة على المشاركة.
- إقرار تدابير فعالة لمحاربة الفساد و الاختلاس.
- القيام بإصلاحات قضائية.

المطلب الثالث: آليات ترسيخ الحكم الراشد:

تتجسد فاعلية الحكم الراشد كمقاربة لتصحح الاختلالات في دول القرن الافريقي على مجموعة من الآليات هي:

أ/ دولة الحق و القانون:

يعني حكم القانون، مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء، انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة ،وبين الدولة من جهة ثانية، كما انه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات ،واستقلال القضاء، وتؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة و المساواة بين المواطنين وهذا يتطلب وضوح القوانين ،وشفافيتها و انسجامها في التطبيق. [1]

[1]- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد ،ط1،القاهرة :،دار الشروق،1998،ص143

وإذا كان الإطار القانوني ،وفكرة دولة الحق والقانون تعتبر أساسية لمباشرة النشاط السياسي والاقتصادي، فدولة الحق والقانون يمكن ان تتحقق في إطار مؤسسات سياسية و دستورية تأخذ بفكرة الحكم الراشد والحكم الديمقراطي، كما يرتبط بفكرة دولة القانون عدد من الضوابط لتأكيد المعنى الموضوعي للقانون، فالي جانب تحقيق فكرة العدالة والمساواة وعدم المحاباة ،فلان القانون لابد ان يراعي حماية الحقوق الأساسية للإفراد ،وبما يتفق مع التوقعات المشروعة لهم ،وعلى نحو يحقق الاستقرار المطلوب في مراكزهم القانونية. [1]

وتتطلب فكرة دولة القانون ضمانات عديدة حيث تتطلب استقلالية القضاء و ضماناته، فكل إشكال القضاء الاستثنائي تتعارض مع دولة الحق والقانون.

يقوم الحكم الراشد على ضرورة تجسيد دولة الحق والقانون التي تقوم على ضرورة احترام الحريات العامة، وحقوق الإنسان وإقامة مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، مما يؤدي إلى حالة من الرضي والعدالة، بالإضافة إلى وجود الاستقرار السياسي الذي يتيح الفرص من اجل العمل والتنمية في كل المجالات.

ب/الحريات العامة:

وهي مجموعة الحقوق والامتيازات التي يتوجب على الدولة ان تؤمنها لحماية رعاياها، وهي تشير بصورة عامة إلي الحريات الأساسية التي يخولها الدستور للمواطن، ويصونها له ضد الرأي العام: وهو من أقوى الوسائل التي تكفل لنظام الحكم توازنه واعتداله

الأحزاب السياسية: ان أي نظام سياسي حديث يتميز بالضرورة بوجود العديد من المؤسسات ،والإجراءات لفض النزاعات و الصراعات التي تلازم المجتمعات الحديثة ،وتعد الأحزاب السياسية همزة وصل بين الرأي العام والحكومة.

1 - حسن كريم، المرجع سابق الذكر، ص 103

التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي: ان الديمقراطية هي الطريق السليم لإصلاح الاقتصاد ولا يمكن تحسين الأحوال الاقتصادية في أنظمة الحكم الاستبدادي ،وعليه فانه من مقومات الحكم الراشد احترام الحريات العامة ،والعمل من اجل إعطاء الغطاء الديمقراطي للمجتمع، الذي تمارس فيه هذه الحريات ، إذا نجد انه في رأي مبادئ القانون الدستوري ان العنصر الأساسي في مفهوم الديمقراطية هو الحرية ، وذلك لان الحكم من اجل الشعب يعني تطور الشعب بشكل حر ، ولان الحرية من جهة أخرى هي مصدر للمساواة في الحقوق ،ومن ثم فإنها هي الجديرة بالحماية المطلقة .

كما نجد أن مفهوم الحرية كما ساد في الفكر السياسي والممارسة العملية ، نجدها تتراوح بين مفهومين أساسيين :

المفهوم الأول: يتعلق بالحق في المشاركة في اتخاذ كل القرارات السياسية التي تهم المجموع

المفهوم الثاني: يتعلق بالاعتراف بمجال خاص بالإفراد، إذ لا يجوز التعدي عليه أو التدخل فيه [1]

فيتضح لنا ان احترام الحريات العامة في مجتمع ديمقراطي، يقوم على أساس الحكم الراشد من شانه ان يؤدي إلى وجود نوع من الرضا الشعبي ،والشعور بالأمان والأهمية.

ج /المبادئ الديمقراطية:

حسب التعريف القاموسي :الديمقراطية حكم الشعب ،فهي مجموعة أفكار ومبادئ تدور حول فكرة الحرية ،لكنها تتضمن أيضا مجموعة من الممارسات والإجراءات ،كالتمثيل السياسي العادل والانتخابات الحرة ،الحقوق المتساوية، والحريات الفردية والمحاسبة ،والتسامح والحل السلمي للنزاعات.

1ـ دورني اسموللا، حرية التعبير في مجتمع مفتوح،ط1، ترجمة: كمال عبد الرؤوف ،القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،1995،ص26.

اما التعريف الذي وضعته دار الحرية **FREEDOM HOUSE** المتخصصة في الشؤون الديمقراطية عام 1998 فيشير إلى ثلاثة عناصر هي:

- الحقوق السياسية: المشاركة الحرة في اختيار صناع القرار، والتأثير في القرارات السياسية
- الحقوق المدنية: حرية التعبير ،وحرية إنشاء مجتمعات مدنية.
- الضوابط والموازين المؤسسية: حماية الحقوق إزاء الأعمال الكيفية التي يمكن ان تصدر عن الدولة، وهناك اتجاه تدريجي لتقبل فهم أوسع للديمقراطية، حيث يتضمن هذا الفهم الجديد الدولة المتماسكة والمحاسبة الفعالة والتداول السلمي على السلطة وحكم القانون ،و تفعيل دور المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية. والسيطرة المدنية على القوى العسكرية(*) ،وعلى مستوى آخر تعرف الديمقراطية أيضا كنمط من أنماط اتخاذ القرار أو كصفة حكم يشارك فيها الشعب في صياغة سياسة عامة تعمل من ضمنها الدولة بمسؤولية وتخضع من خلالها للمحاسبة.[1]
- و في الأدبيات الأخيرة لاسيما تلك الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي يشير إلى أن تحقيق الغايات السالفة الذكر يكون من خلال إقامة رابط قوي بين الحكم الراشد، وبين التنمية سواء كانت التنمية البشرية المستدامة أم الشاملة.

و حتى يحكم على نظام سياسي ما انه يعتمد الممارسة ديمقراطي أم لا، ومن ثم التعرض لمدى رشد الحكم المتبع لابد من توفر مقاييس أهمها:

ــ مدى تمتع الشعب بالسلطة المطلقة بواسطة حقوق الانتخاب

---

* ـ تكون قاعدة تداول السلطة عن طريق صناديق الاقتراع ، وتحديد المدة الزمنية لإشغال المناصب العامة التي لا يجوز بعدها لأي كان أن يتولاها أو أن يرشح نفسه لها أو أن يستمر في إشغالها مدنيا كان أو عسكريا، وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلامية. و وضع دستور يكفل كل ذلك من قبل ممثلي الشعب المنتخبين.

[1] ـ حسن كريم، المرجع سابق الذكر، ص52.

ـــ يجب ان يكون هناك حزبان سياسيان كبيران على الأقل قادران لإعطاء فرص لاختيار المرشحين في انتخابات حرة ونزيهة.

ـــ يجب ان يضمن للمجتمع الحريات المدنية لكل عضو فيه.

ـــ يجب ان توجه السياسة العامة نحو المصلحة العامة.

ـــ على الدولة ان تقيم توازنا بين القيادة الفعلية، والانتقاء المسؤول.

ـــ يجب ان يكون ممكنا تغيير أي جزء من نظام الحكم بالأساليب السلمية وبواسطة إجراءات متفق عليها.

و بناء على ما سبق، يمكن اعتبار المؤشرات سابقة الذكر في قياس طبيعة نظام الحكم ان كان ديمقراطي أم العكس، وإذا توفرت كل هذه العناصر كان بإمكاننا ان نطلق على هذا النوع من الأنظمة، بالأنظمة الديمقراطية [1].

الديمقراطية بصفة عامة تخلق الوسائل السلمية والقانونية التي يمكن عن طريقها التعبير عن المشاكل الموجودة والسعي إلى حلها أو معالجتها "**وهي طريقة سلمية وايجابية لتنظيم العلاقات داخل المجتمع ككل في إطار ممارسة المواطن لحقوقه، إذا فالديمقراطية من هذا المنظور هي الإطار السلمي البناء لحل الصراعات داخل المجتمع وترتيب العلاقات فيه لصالح تقدم الأمة وتمتع المواطن بحقوقه كاملة**"[2] .

1ـ لسلي ليسون، الحضارة الديمقراطية، ط1، ترجمة: فؤاد مويساتي و عباس لعمر، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ص99.

2ـ محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1994، ص133.

من هنا تبدو الديمقراطية ضرورة، لها القدرة على قولبة التحولات الكبرى ، حيث ان التعبير الديمقراطي الحر والاعتراف بالاختلاف، إضافة إلى التداول هي الشروط الضرورية التي التصريف الحركة والصراع داخل عملية التحول بطريقة سليمة.

د /حقوق الإنسان :

أصبحت حقوق الإنسان اليوم من الموضوعات التي تحظى بالاهتمام الكبير سواء من جانب الباحثين أو الدارسين في نطاق العديد من فروع العلم، أو من جانب الممارسين للعمل العام.

ويشير اصطلاح حقوق الإنسان للإشارة إلى تلك المطالب التي يجب الوفاء بها لجميع الإفراد ،ودونما أي تمييز بينهم سواء بسبب النوع أو الجنس أو اللون أو لأي سبب آخر[1].

ويقوم الحكم الراشد على ضرورة احترام حقوق الإنسان دون تمييز بين حق وأخر، باعتبار ان الحقوق تتكامل مع بعضها، فكل حق مستمد من الحق الأخر. كما يقتضي منطق منظومة حقوق الانسان أن تكون أعمال الحكومة مستجيبة لرغبات الشعب وان تتفق أعمال المجتمع مع المقاييس الديمقراطية فلا يمكن فصل الديمقراطية السياسية عن الديمقراطية الاجتماعية.

هــ / المشاركة و الشفافية:

يتعدى الأسلوب الجديد لدور المواطن في السياسة حدود الدعوة إلى الجمهور معني ومطلع ،فإذا ما أردنا الحكم الراشد ان يكون قابلا للتطبيق وهادفا فلا بد من مشاركة المواطن في العملية السياسية ،ويجب ان تتسم العمليات السياسية بقدر كبير من الشفافية من اجل منح المواطن القدرة على إدراك إعمال هذه السلطة، مما يتيح إمكانية مساءلتها ومراقبتها.

---

[1] سعاد محمد الصباح، حقوق الإنسان في العالم المعاصر، ط1، الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 1996،ص46.

وتحظى إشكال المشاركة السياسية(*) بأهمية خاصة كون هذه النشاطات تمارس الحكم من حيث مكان، وهدف المشاركة على أيدي المواطنين و لا يقتصر الأداء السياسي على القضايا والقنوات الرسمية التي تحددها النخبة، بل يمكن ان ينتظم فرد أو جماعة حول قضية معينة، وان يقرروا التوقيت والوسيلة للتأثير على صناع القرار.

ان آليات العمل المباشرة هذه هي نشاطات تنطوي على درجة عالية من المعلومات ،والضغط لذلك فهي تلائم بعض متطلبات المشاركة لجمهور يزداد تعليما وحنكة سياسية ،مما يزيد متطلبات المشاركة التقليدية في التصويت والحملات الانتخابية [1].

كيان السياسة يحفظ مبدأ أساسيا وهو السهر على ان يكون الجمهور الذي يريد الإبقاء على السياسة أقوى من الجمهور الذي يريد القضاء عليها، وانه ليس من مصلحة الأنظمة و رجال الصفوة الحاكمة ،تجاهل الأسباب الحقيقية لكثير من النزاعات والصراعات السياسية القائمة . [2]

كما تعبر الشفافية عن منطق مكافحة الفساد، حيث ساهمت المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) في تصنيع مصطلح الحكم الراشد، وذلك بعد ملاحظة

---

* - يشير مفهوم المشاركة إلى تلك الانشطة التطوعية التي يشارك فيها أفراد المجتمع مثل إختيار القادة و قيامهم بشورة مباشرة أو غير مباشرة بتشكيل السياسة العامة و تشتمل تلك الأنشطة بصورة أساسية، على التصويت و البحث عن المعلومات، المناقشة، و الكتابة، حضور الاجتماعات و المساهمة المادية، و الاتصال بالنواب ،أما الصور الأكثر فعالية للمشاركة السياسية فهي الانضمام بصفة رسمية إلى حزب ، تسجيل الانتخابات، الحصول على وظيفة حزبية. و يشير التعريف المعجمي للمشاركة السياسية إلى أنها الأنشطة التي ترتبط بالحكومة، أو الدولة من خلال مؤسساتها السياسية، أو المساهمة، مع الآخرين في بعض الأنشطة، و المشروعات التطوعية لصالح المجتمع، و بناء على ذلك يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها القيام بدور في النشاط المرتبط، بالحكومة او الدولة أو السياسة. و عليه فالمشاركة السياسية هي نشاط و ليست مجرد إتجه او اعتقاد. للمزيد من الاطلاع أنظر:

- سامية خضر صالح، المشاركة السياسية و الديمقراطية: اتجاهات نظرية و منهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، د د ن ، 2005، ص ص 19-20.

[1]- رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ط1، ترجمة: احمد يعقوب المجدوية و محفوظ الجبوري، عمان: دار النشر، 1996،ص92.

[2]- عبد الحميد احمد أبو سليمان: العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي، ط1، دمشق: دار الفكر، 2002، ص110.

النتائج المسجلة من خلال تطبيق برامج إعادة الهيكلة، وفي تساؤلها عن عدم فعالية هذه البرامج ،وعدم تحقيق الأهداف المسطرة ميدانيا، كشفت هاتين المؤسستين ان 13% من مجمل المبالغ الموجهة للتمويل هذه البرامج فقط توجه لتحقيق الأهداف ، إما باقي المبالغ 87% تبدد ويرجع السبب في ذلك إلى انتشار الفساد و انعدام الشفافية، وعليه استنتج كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ان ما يجب ترشيده هو السياسة قبل الاقتصاد كعملية أولية.

و / وجود تعددية:

نجد ان مفهوم الحكم الراشد يتصل بتحول مضمون الديمقراطية من التمثيل إلى المشاركة والشفافية والمساءلة من اجل مكافحة الفساد بكل أنواعه و خاصة السياسية منها، وانطلاقا من ذلك ضرورة وجود تعددية حقيقية قادرة على المنافسة من إظهار العيوب التي تحول دون ممارسة ديمقراطية للسلطة حيث تعمل قوى المجتمع الفعالة على بلورة الروح الوطنية و العمل على كشف قواعد اللعبة السياسية من خلال الحوار البناء والتنوع في الأفكار والاتجاهات.

بالإضافة إلى ما سبق، لا يمكن أن تتجسد وحدة من دون إفساح المجال لكل القوى الفاعلة في المبادرة الفعالة للمشاركة في إثراء هذا المفهوم، وإعطائه مضامين أكثر فعالية، كما ان أي تغييب للاختلافات يفضي إلى غياب الوحدة والاستقرار السياسي والاجتماعي وذلك لان مفاعيل الوحدة والاستقرار متوفرة في فضاء الاختلاف والتعداد الثقافي والسياسي المنضبط والمنظم من قبل القوانين الرسمية ،ما يفسح الطريق نحو تعبئة المنافع الفردية والجماعية بهدف مقابلة المنطق المواطني بصيغة أخرى يعتبروها أكثر شرعية وهي تنظيم التكافل السياسي.[1]

1ـ برتران بادي، الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الإسلام، ط1، القاهرة ،دار الفكر والنشر والتوزيع ،1992، ص204 .

ك / حرية وسائل الاعلام:

من أهم عناصر الحكم الراشد وجود صحافة حرة، فالصحافة الحرة هي الأداة التي يدير بواسطتها المجتمع النقاش الحر بين قواه السياسية والاجتماعية والفكرية حول قضاياه ومشاكله المختلفة ليصل إلى أفضل الحلول لهذه المشكلات.[(1)]

بالإضافة إلى ذلك تتجسد الأدوات التي يمكن من خلالها ان يتحقق حق الجماهير في المعرفة والإعلام عن طريق المادة الاعلامية التي تتلقاها الجماعات المختلفة من الصحافة الحرة بكل أبعادها هي أهم مكونات الرأي العام، كما أنها أداة للتقدم حيث يستخدمها المجتمع في عملية استثمار واسعة للقوى البشرية والرقابة على أجهزة المجتمع، وهذا ما يؤدي الي منع الانحرافات وحدوث الفساد ،وسوء استغلال السلطة كما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة ،وزيادة عملية المشاركة السياسية مما ينتج عنه زيادة تماسك المجتمع وتحقيق قدر كبير من الاتفاق ومنه الاستقرار [(2)].

كما أنه من خلال التفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة ،يتضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية. [(3)]

1- سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة في النظم الرأسمالية، ط1، مصر، دار النشر للجامعات المصرية، 1995 ،ص05.

2-سليمان صالح، المرجع نفسه، ص09.

[3]- عمراني كربوسة، مرجع سابق الذكر، ص 02.

و بناء على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات(*) التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح و عقلانية الحكم داخل الدولة، و مدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع الموطنين بمختلف حقوقهم و ضمانة حرياتهم.

كما أن الحكم الراشد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة [1].

وفقا للعرض السابق فثمة صلة وثيقة بين الحكم الجيد والتنمية الإنسانية المستدامة، والحكم هو عملية صنع وتنفيذ، من خلال فاعلين قادرين من خلال المشاركة والكفاءة والفاعلية صنع واتخاذ هذه القرارات بعقلانية و على كافة المستويات. و الفاعلين ليسوا فقط الحكومة، فهي مجرد فاعل من بين فاعلين آخرين، وفى مقدمتها منظمات المجتمع المدني بكافة أشكالها.

* - هذه المؤشرات تعتبر بمثابة معايير لقياس الحكم الراشد داخل الدولة، و قد وضع البنك الدولي 22 مؤشرا لاختيار و تحقيق الحكم الراشد، 12 منها يخص المساءلة و 10 يخص جودة الإدارة، و يتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة، بحسب عدد الدول، و بحسب معدل صلاح الحكم الراشد، و تتراوح علامة الدولة من الصفر إلى 100 حسب درجة صلاح الحكم.

- **مؤشر المساءلة** يخص أربع مجالات: (درجة انفتاح المؤسسات السياسية، درجة المشاركة السياسية و نوعيتها، درجة الشفافية و مدى تمتع الحكومة بالشرعية، درجة المساءلة السياسية و التي تضم الحقوق السياسية و حريات الأفراد)، أما بالنسبة **لمؤشر جودة الإدارة**: فيشمل (درجة الفساد، نوعية الإدارة، حقوق الملكية، احترام و تطبيق القانون، الإدارة المالية.

[1]- عمراني كربوسة، مرجع سابق الذكره، ص03.

المبحث الثاني: التنمية المستقلة كآلية لبناء الدولة في القرن الافريقي:

بعد فشل كل النماذج التنموية التي اعتمدتها دول القرن الافريقي في مرحلة ما بعد الاستعمار، و التي اقترحتها المؤسسات الدولية المتخصصة في مجال التنمية، إلى التفكير في آليات ومقاربات جديدة كبديل للنموذج الاشتراكي و النيوليبرالي الذي اثبت فشله في تلبية تطلعات شعوب المنطقة، و هذا ما تجلى في طرح نموذج و مفهوم التنمية المستقلة للخروج من دائرة التخلف من جهة، و التخفيف من عبئ التبعية المزمنة عن طريق فك الارتباط باقتصاديات الدول الغربية الكبرى من جهة أخرى.

المطلب الاول :المفهوم الشامل للتنمية المستقلة:

من بين المقاربات التي جاءت كنقيض لمفهوم التبعية ، مفهوم التنمية المستقلة باعتباره استراتيجية للتكيف مع ظاهرة التبعية بهدف بناء قدرات محلية تكون بديلا لدول الجنوب عن الارتباط المزمن مع الخارج الرأسمالي، و ثنيها على ان تكون دول لتسويق المنتجات و تصدير الموارد الاولية بشكل حصري .

ظهر مفهوم التنمية المستقلة THE SELF DEVELOPMENT كنقيض للاحتكارات (*) التي خلفها نظام التبعية الاقتصادي، و التي تفاقمت بشكل كبير في ضل تنامي المد العولمي الذي ساهم في زيادة الازمة و اتساع الفجوات الاقتصادية العالمية مسببتا بذلك تشوهات بنيوية في دول

* - وقد رأى الدكتور سمير أمين أن الاحتكارات الخمسة مجتمعة وهي احتكار التكنولوجيات والاحتكارات العاملة في مجال التدفقات المالية و الاحتكارات العاملة في مجال الحصول على الموارد الطبيعية والاحتكارات العاملة في مجال الإعلام والاتصالات وأخيراً الاحتكارات العاملة في مجال أسلحة الدمار الشامل تحدد الإطار الذي يعمل به قانون القيمة للعولمة نفسه وبعيداً عن كونه تعبيراً عن عقلانية اقتصادية(نقية)يمكن فصلها عن الإطار الاجتماعي والسياسي. قانون القيمة هو تعبير مكثف عن مجمل هذه الشروط، وتحديداً هي التي تعطل إبعاد تصنيع الأطراف وتبخس العمل المشيّء في منتجاتها في حين تبالغ في تثمين ما يسمى بالقيمة المضافة المرتبطة بنشاطات الاحتكارات الجديدة لمصلحة المراكز وهي بذلك تنتج تراتبية جديدة وتخضع صناعات الأطراف إلى نشاطات من الدرجة الثانية. للمزيد من الاطلاع أنظر:

- سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية: في القرنين العشرين و الواحد و العشرين، ط1، ترجمة: فهمية شرف الدين، بيروت: دار الفرابي، 2002، ص ص95- 96.

المحيط(*). و يعد مفهوم التنمية المستقلة كاستراتيجية متكاملة تهدف لإرساء دعائم التنمية في دول الجنوب.

و يعطي مشروع إعلان الحق في التنمية الصادر عن هيئة الامم المتحدة سنة 1986 ، تعريفا للتنمية كحق من حقوق الانسان المتعلقة بالشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، حيث تضمن مقدمة الإعلان تعريفًا لمفهوم التنمية باعتبارها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها. (*)

* - فالعولمة بحسب مركز الاستخبارات القومي الأمريكي (nic) تتسم بالتقلبات المالية المزمنة والفجوات الاقتصادية المتسعة وتعني نمواً أكثر بطئاً مع وصول ثمار العولمة الليبرالية الجديدة إلى من يتبع القواعد المقررة، وإيقاعها الأذى بالفقراء في الغالب، و تعمق الركود الاقتصادي والاضطراب السياسي و الاغتراب الثقافي مما يغذي التطرف الإثني و الأيديولوجي والديني إلى جانب العنف الذي غالباً ما يلازمه. فيتعزز الصراع الداخلي ويتوطد ويطّرِد إلى صراع تناحري وتناقض غير قابل للحل بالوسائل السلمية بعد انحياز الدولة القطرية الشمولية إلى جانب المطالبين بالخضوع الكامل لسياسات ومطالب الإمبراطورية ، تحت وطأة الإكراهات الاقتصادية والسياسية والثقافية والهيمنة الأيديولوجية، ومصالحها كدولة وطغمة تهمها امتيازاتها والحفاظ على احتكارها للدولة، مما يهدد الوحدة القومية والوطنية ويسرع في تفجير الدولة وتحويلها أو انقسامها إلى دويلات للأقليات العرقية والطائفية أو الأكثرية تحميها حراب الجنود الأجانب برعاية الأمم المتحدة أو الدولة الإمبراطورية الأمريكية بدون سيادة(حال يوغوسلافيا-الكونغو-سيراليون- وليبيريا –والسودان –والعراق) لتستخدمها هذه الإمبراطورية كذرائع في استراتيجيتها الكونية للهيمنة والإلحاق والتبعية. للمزيد من الاطلاع أنظر:

- نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم ، ترجمة: سامي الكعكي ، بيروت: دار الكتاب العربي ، 2004 ، ص247.

* - اعتمد إعلان الأمم المتحدة لعام 1986 الخاص بالحق في التنمية، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 128/41 المؤرخ في 4 كانون أول/ ديسمبر 1986 ، جاء هذا الإعلان حصيلة جهود مضنية ومداولات دولية مطولة عنيت بحقوق الإنسان على العموم، التي بدأ الترويج لفكرتها بإعلان فيلادلفيا لمؤتمر العمل الدولي لعام 1944 ، ومن ثم بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 ، الذي أقر بوحدة حقوق الإنسان بجملتها، وكذا بالإعلان حول التقدم والنماء والاجتماعية. وفي أوائل السبعينيات برز مفهوم الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان بذاته بين جملة هذه الحقوق، وطوال العقد السابع من القرن الماضي قام المجتمع الدولي ممثلا بالهيئات والوكالات الحكومية وغير الحكومية ببحث مختلف جوانب الحق في التنمية ليصار النتيجة إلى وضع الملف في يد لجنة حقوق الإنسان التي عالجت الحق باعتباره كلا لا يتجزأ عن حقوق الإنسان الأخرى، وبالمحصلة نجحت الجمعية العامة في إخراج مشروع إعلان الحق في التنمية إلى النور في ديسمبر1986 . للمزيد من الاطلاع أنظر:

- هند بن عمار، "المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية" ، أطروحة دكتوراه، القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 102-103.

توجد عدة قراءات مترادفة في فهم معنى التنمية المستقلة حيث تذهب إلى أن المفهوم يتمحور حول: إدماج الاقتصادات النامية في السوق العالمي، على النمط الطليق الذي فرضته القوى الاقتصادية المهيمنة، يمكن أن يؤدي إلى بلوغ هدف الحق في التنمية الذاتية.

و في نفس السياق، يمكن التطرق إلى خمسة مبادئ وأسس ناظمة لفكرة التنمية المستقلة:

الأول: هو تحرير القرار التنموي القطري والقومي من السيطرة الأجنبية، دون أن يعني ذلك الانقطاع عن أفضل منجزات البشرية في العالم المعاصر. ويتطلب ذلك تعبئة و تكييف الموارد الذاتية للدولة وتنميتها وتوظيفها بأقصى كفاءة ممكنة.

والمبدأ الناظم **الثاني** هو اعتماد مفهومٍ للرفاه الإنساني يتجاوز التعريفات الضيقة المقتصرة على الوفاء بالحاجات المادية للبشر إلى التمتع بالمكونات المعنوية للرفاه الإنساني مثل الحرية (حرية الفرد والمجتمع)، والمعرفة.

والمبدأ الناظم **الثالث** للمفهوم يقوم على أن مصدر القيمة في العالم المعاصر قد أضحى إنتاج المعرفة كرهان أساسي إلى جانب الموارد الأولية و الأرصدة المالية، أو حتى حجم الناتج الإجمالي بالتقويمات التقليدية. ومن ثم فإن خيار التنمية الجدير بالاعتبار اليوم هو إقامة مجتمعات المعرفة.

أما المبدأ الناظم **الرابع** للتنمية المستقلة الذي تتطلبه خصوصيات دول القرن الافريقي هو إنشاء نسق مؤسسي للتعاون بين هذه الدول يتوجه نحو عملية تكاملية تخدم مصالح الأفراد و الجماعات في هذه المنطقة. كما أنه ومن المهم هنا التمييز بين مرحلتين: أولاهما تنمية تكاملية تتولاها كل دولة على حدى لتحقيق تكامل داخلي وما بين الدول الاخرى لتحقيق درجة متقدمة من الاعتماد المتبادل، والثانية تكامل إنمائي يتولى فيه الكيان التكاملي تسيير عملية التنمية. وتتوافق المرحلة الأولى مع مرحلة بناء مشروع الدولة والثانية مع مرحلة تسييرها.

والمبدأ الناظم **الخامس** للتنمية المستقلة هو الانفتاح الإيجابي على العالم المعاصر بغرض الاستفادة من أفضل منجزات البشرية. [1]

وفق هذه الابعاد السالفة الذكر، يأخذ مشروع عملية بناء الدولة في منطقة القرن الافريقي مفهوم التنمية المستقلة بكل أبعاده بما يضمن استمرارية و بقاء هذا البناء .

و في نفس الاتجاه، قد صاغ المفكر و الاقتصادي المصري الأستاذ **سمير أمين** أطروحته حول خروج دول الجنوب من نظام التبعية[*]، كبديل لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة و هي نموذج التنمية الوطنية المستقلة التي تتأسس على التنمية المتمحورة على الذات، و ذلك من خلال إخضاع الروابط الخارجية لمتطلبات التنمية الداخلية تحديداً ورفض التكيف مع الاتجاهات المسيطرة عالميا.

---

[1] - (ــــــــ ، ــــــــ) ، المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص ص 91-92.

* - إن مجموع ما كتب عن آلية العلاقة بين المركز والمحيط التي أعاقت الأخير ازداد بشكل كثير في السنوات الأخيرة، وتتعامل نظرية التبعية مع ثلاثة مواضيع رئيسة: الاستغلال والتشويه البنيوي وقمع السياسات الاستقلالية .و على عكس طروحات المدرسة الاقتصادية الماركسية في فهم و تفسير ظاهرة التبعية، جاءت المدرسة الفرنسية ومن أبرز ممثليها **شارل بتلهايم** ، بأن التبعية في العلاقات الاقتصادية الدولية هي نتيجة للاستعمار الأوروبي والانتشار الرأسمالي، وقد نشأت في لحظة تاريخية واحدة مع نشأة وتطور التقدم الرأسمالي في مراكزه الرئيسة في أوروبا الغربية، أي أن التبعية هي من مظاهر قانون النمو المتفاوت والتبادل غير المتكافئ بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها وأشباهها، بين أسلوب الإنتاج الرأسمالي وأنماط الإنتاج القديمة الإقطاعية ما قبل الرأسمالية، الذي كرس هذه العلاقة غير المتكافئة بجعل الإنتاج في هذه البلاد تلبية لحاجات وطلبات الدولة المستعمِرة ووفق سياساتها المخططة؛ تصدر إليها السلع المصنعة وتغرقها ببضائعها الرخيصة الثمن نسبياً كي تدمر قدراتها الإنتاجية الموروثة وتستورد منها المواد الأولية والخام الزراعية والمعدنية اللازمة لمصانعها، فتمنع تراكم رأس المال الضروري لإقامة صناعة مشابهة فيها، فتجبرها عن طريق سياسة الباب المفتوح وحرية التجارة على فتح أسواقها وتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب على وارداتها من السوق العالمية، وإعفاء منتجاتها المصنعة والمصدرة إليها من كل الرسوم. بينما تقوم هي بفرض الضرائب والرسوم العالية على وارداتها منها. وتغرقها بالبضائع من كل الأصناف. وتضع ما تشاء من العقبات المالية والتكنولوجية والإدارية بالإضافة إلى الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لتحول دون قيام صناعات بديلة، وتعرقل النمو الاقتصادي الذاتي وإمكانية التحول إلى الرأسمالية ، كأسلوب إنتاج ونمط ثقافة وثورة علمية وسياسية. ولتفرض عليها نمواً مشوهاً وتابعاً. للمزيد من الاطلاع :

-ج تيمونز روبيرتس، أيمي هايت، من الحداثة إلى العومة: رؤى و وجهات نظر في قضية التطور و التغيير الاجتماعي، الجزء الثاني، الفصل الرابع عشر، ترجمة: سمير الشيشكلي،2004، ص ص 53-60.

حيث وضع سمير أمين شروطا، لتحقيق التنمية المتمحورة على الذات و هي خمسة شروط أساسية للتراكم:

1-السيطرة المحلية على إعادة إنتاج قوة العمل، ما يعني أولا أن تؤمن سياسة الدولة تطورا زراعيا قادرا على استخراج فائض تمويني كاف وبأسعار ملائمة لمقتضيات مردودية الرأسمال، وأن يكون الإنتاج ثانيا مواكبا لتوسع رأس المال وكتلة الأجر في آن معا.

2 - السيطرة المحلية على تمركز الفائض، وهذا لا يستوجب فقط وجودا رسميا لمؤسسات مالية وطنية بل استقلاليتها النسبية إزاء تدفق الرأسمال عابر القوميات؛ ما يضمن القدرة على توجيه التوظيفات بما يناسب عملية التنمية.[1]

3 - السيطرة المحلية على سوق مخصصة أساساً للإنتاج الوطني حتى في غياب حماية جمركية قوية أو سواها وقدرة السوق على المنافسة عالمياً على الأقل بصورة انتقائية.

4- السيطرة المحلية على الثروات الطبيعية التي تفترض أبعد من الملكية الشكلية، أي قدرة الدولة القومية على استغلالها أو الاحتفاظ بها كاحتياطي. بهذا المعنى لا تملك الدول النفطية هذه القدرة لأنها ليست حرة في خيار استثمار هذه الثروة أو ادخارها- إذا شاءت إبقاءها بديلا للملكية النقدية القابلة للمصادرة في أية لحظة.

5- و أخيرا السيطرة المحلية على التكنولوجيا حيث أنه يمكن إعادة إنتاج التكنولوجيا سريعا حتى لو كانت مستوردة من دون الاضطرار إلى استيراد موصلاتها الأساسية، إلى ما لانهاية- قطع التبديل- المعدات- الخبرات.

[1] - محمد سعيد طالب، الثقافة و التنمية المستقلة في عصر العولمة: التخلف العربي ثقافي ام تكنولوجي، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2005، ص ص 82-83.

و بالإضافة إلى ذلك يذهب الكثير من الدارسين إلى توفر شرط الاستدامة إل مفهوم التنمية بشكل عام، لإعطائها منطق و بعد جيلي.(*)

المطلب الثاني: غايات و آليات التنمية المستقلة:

أولا: الغاية الأساس للتنمية المستقلة: في دول القرن الافريقي هي تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاه الإنساني وتعظيمه باستمرار. و في منظور الوقت الراهن، يتعين أن تحظى الغايات الفرعية التالية بأولوية حاسمة:

- توفير السلع العامة الأساسية وضمان الأمن الغذائي والمائي.
- محاربة الآفات المعرقلة للمسار التنموي الراهن مثل الفقر والبطالة والفوارق الطبقية الناجمة عن سوء توزيع الدخل و الثروة. وهو ما يتطلب ترقية الكفاءة الإنتاجية للأفراد وتأهيل اقتصاديات دول القرن الافريقي.
- ضمان التكيف مع البيئة حرصا على دوام التنمية.

ثانيا: آليات بناء التنمية المستقلة:

أ - وأهمها إقامة التنظيم المجتمعي الذي يمكن أن يحمل غايات التنمية في القرن الافريقي. وهو ما يتحقق في تضافر قطاعات المجتمع الثلاثة (الدولة، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني) مع خضوعها لمعايير الحكم الصالح، و تكييفها مع مقدرات، و أهداف شعوب المنطقة بما يضمن مواجهتها للمعايير التي تفرضها قوى الهيمنة العالمية. فلقد تبين أن إقامة التنمية

* - المنطق "الجيلني" هو إضفاء صبغة الحفاظ على مقدرات الاجيال البشرية في أي عملية تنموية في إطار بيئة مستديمة و متكاملة. و جاء في تقرير **براند تلاند Brundtled Report** و الذي نشر سنة 1987 تعريف التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون ان تهدد قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجياتها'. للمزيد من الاطلاع أنظر :

- أمارتيا سن، فكرة العدالة، ط 1، ترجمة: مازن جندلي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص ص 361-362.

بالاعتماد أساسا على قطاع خاص غير متحكم فيه لا يحقق الغاية المبتغاة بل يزيد من اتساع الفجوة و دول المركز.

و بالتالي لا بديل من دور مركزي لدولة فاعلة وقادرة في مسيرة التنمية المستقلة تضطلع بمهمة ضبط النشاط الاقتصادي والإنتاجي وربطه بالمصلحة العامة، بما في ذلك ضبط نشاط قطاع الأعمال العام. ويتفرع عن هذا النمط من "الاقتصاد المختلط" الحاجة إلى قيام جهد تخطيطي من قبل الدول المعنية. [1]

ب– بناء الطاقات الإنتاجية لدول القرن الافريقي، الذي يستلزم تنمية الموارد وتعبئة الادخار المحلي وضمان أقصى استفادة من رأس المال البشري المحلي في الداخل، مع العمل على توظيف الإمكانات غير المستغلة ، سواء في صورة رؤوس أموال نازحة أو طاقات علمية بشرية مهاجرة.

ج – وضع نموذج اقتصادي –ثقافي للتنمية الاقتصادية والبشرية يكون بمثابة مرجعية واستراتيجية قومية ووطنية لبناء اقتصاد حديث، وتنمية مستقلة تهدف إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستقلال عنه في نفس الوقت أي الجمع بين التكامل المحلي في المنطقة (*)والاعتماد المتبادل مع الدول المتقدمة ، التكامل الافريقي من جهة والتمكن في قطاعات معينة في السوق العالمية لتكون قاعدة انطلاق وطنية وقومية للحفاظ على استقلال ما في إطار الحركة العامة للسوق العالمية.

---

[1] - (ـــــــ ، ـــــــ)، المرجع سابق الذكر، ص 93.

* - تندرج دراسات االتكتلات الاقليمية في إطار نظرية التكامل و الاندماج ، يعرف التكامل على انه موقف ،وعملية (مسار طويل اقتصادي ، سياسي، اجتماعي) ترمي إلى إحلال وحدة جديدة لها سلطة إتخاذ القرار في مجال أو مجالات معينة بحيث تشارك كل الوحدات المنشأة لها في تطويرها و تدعيمها و تشترط هذه العملية على الدول التنازل الجزئي عن سيادتها ، كما يشير التكامل إلى تلك الجهود التي تشعر الأفراد بالانتماء إلى وحدة قومية واحدة، و قد جاء بمفهوم التكامل **جون مونييه** غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية كفكرة قائمة على أن المالح المتبادلة كفيلة بتجنيب دول العالم الدخول في صدام وحرب عالمية أخرى . و قد طور كل من **دافيد ميتراني** (الوظيفية التقليدية) ، **و إرنست هاس** (المقاربة الوظيفية الجديدة)، **و كارل دويتش** (المقاربة الاتصالية) كمقاربات تدعم و تفسر العملية التكاملية .

كما يتطلب المزج بين القطاع العام المدعوم من الدولة والقطاع الخاص الوطني بعيداً عن البيروقراطية وهيمنة ووصاية أجهزة الأمن والتخطيط المركزية وفق الاستراتيجية التنموية التي تتيح تعاون وتكامل القطاعين على قاعدة النموذج التنموي المقترح.

د – انشاء قاعدة اجتماعية–سياسية ثقافية حديثة تكون مرتكزا مرجعيا لإيديولوجيات وفكر مرحلة التحول و فك الارتباط.

بناء على ما سبق، فإن استقلالية التنمية لا تعني العزلة أو القطيعة الكاملة مع العالم الخارج .كما أنها لا تعني الانكفاء على الذات أو الاكتفاء الذاتي. الامر الذي يتطلب قدرة الانظمة في القرن الافريقي على تكيف البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية، فضلا عن أن كليهما يتطابق و المنطق الاقتصادي السليم، و إنما جوهر استقلالية التنمية.

وحسب تعبير دقيق للدكتور **إسماعيل صبرى عبد الله** هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي ، في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، وفى مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية.(*)

* - و في نفس الاتجاه فإن التنمية المستقلة لا تتناقض و مبدأ السيادة بمفهومها المرن ، كما تعتبر التنمية جزء من الارادة الوطنية التي تتجسد في مفهوم السيادة مما يعطي الانطباع في "الحق في التنمية . " ، كما أن الاستقلال أمر نسبى ، وليس مطلقًا بأية حال ، وأن المراد به هو تأمين مستوى معقولا للسيطرة الاجتماعية على شروط تجدد الإنتاج وتسخر العلاقات الخارجية لخدمة مصالح التطور الداخلي ،لا لخدمة مصالح دول المركز الرأسمالي ، مع استهداف إشباع الحاجات الأساسية للسكان ، وبناء هيكل اقتصادي متطور ذو تشابكات قوية فيما بين قطاعاته المختلفة . وجوهر الاستقلال بهذا المعنى هو الاعتماد على الذات بصفة أساسية في مسعى التنمية. للمزيد من الاطلاع انظر :

- ابراهيم العيسوي، "نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن و امكانية تطبيقه في زمن العولمة"، على الموقع الالكتروني:

- http://www.arab- api.org/ar/publication/course.aspx?key=373&iframe=true&width=100%&height=100%

المبحث الثالث: إصلاح البنية الإجتماعية والثقافية:

شهدت تجارب دول القرن الافريقي في مجال تنمية القدرات البشرية مستويات متدنية جدا، حيث تم اغفال العنصر البشري الذي أضحى محورية أي عملية سياسية و اقتصادية في الادبيات المعاصرة ، خاصة مع تنامي المد العولمي و إعطاء حيز واسع للأفراد في مجال تقرير مصيرهم عن طريق فتح باب المشاركة و المبادرة بما يحقق المنفعة على التنظيم المجتمعي ككل .

المطلب الأول: تحقيق العدالة التوزيعية في مجال الخدمات:

و بالنظر إلى مفهوم العدالة الاجتماعية من منظور استراتيجي لإعادة بناء الدولة في منطقة القرن الافريقي، لابد من بنية ملائمة لملكية وسائل الإنتاج، ومنظومة سياسات يتعين اتباعها، والتفكير في آليات تسهل تجسيد العدالة الاجتماعية في واقع هذه البلدان.

أولا- منظومة العدالة الاجتماعية:

ونقصد بالعدالة الاجتماعية إعطاء الحق لجميع الرجال والنساء في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من اجل تحسين أوضاعهم، و لتحيق التعايش الحضاري بين الافراد و الجماعات المختلفة ،و إلغاء كل حالات التهميش والتمييز ومنع سيادة منطق الغلبة والإلغاء، والحافظ على أسباب العدالة في نمط العيش و أشكال العلاقة، التي يعتبرها الحكم الراشد سبيل التعايش السلمي بين مختلف الاتجاهات في المجتمع (1).

---

[1]_ سعيد بن سعيد العلوي واخرون، مرجع سابق الذكر، ص389 .

إذا كان وجود بنية معينة لملكية وسائل الإنتاج (*) على نحو متوازن و مرن يعد متطلبا أساسيا للعدالة الاجتماعية فإن تجسيدها على أرض الواقع غير ممكن بدون منظومة سياسات يقع في أساسها ما يلي:

أ- سياسات الإنتاج السلعي الرأسمالي والاستهلاكي بما فيه المنتجات الثقافية وتسعيرها، وتشمل تحديد دائرة السلع العامة المطلوبة، وذلك بهدف إمداد جميع الافراد بالسلع والخدمات الأساس، وعلى وجه التحديد: الاحتياجات الغذائية الأساس والخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، والإسكان اللائق، والمواصلات العامة، والثقافة والترفيه.

ب- سياسات الأجور والأسعار: وتقوم أساساً على تأمين حق العيش الكريم ومنه الحق في الحصول على عمل منتج، والحق في أجر مناسب لقوة العمل ، وبالمقابل لابد من سياسات للأسعار في مجال الاستهلاك الضروري تحقق التناسب في منظومة الأجور والأسعار، وبصفة خاصة لدى ذوي الدخل المحدود، وتضمن منع استغلال المستهلكين، وتضع حدا لممارسات التسعير الاحتكاري في فروع النشاط الاقتصادي كافة. ولابد في هذا السياق من تقوية المالية العامة للدولة بحيث تصبح قادرة على توفير جانب كبير من السلع الأساس للطبقات الوسطى ومحدودة الدخل بأسعار تتناسب وقدرتها الشرائية.

ج- إعادة توزيع الدخول من خلال السياسات المناسبة بما يحد من الاستقطاب الطبقي فيه، والواقع أن الفجوة في الدخول في دول القرن الافريقي قد تفاقمت إلى حد بات يهدد

---

* - لا يمكن للعدالة الاجتماعية، من منظور عملية اعادة بناء الدولة على أسس الرشادة، أن تتحقق إلا إذا أعيد للدولة اعتبارها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وتدخلها الحاسم في وضع سقوف لملكية وسائل وأدوات الإنتاج لما له العلاقة بالعدالة في تلبية الحقوق الاجتماعية. و في نفس الاتجاه فإن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ولا تلغي الملكية الخاصة، ولا تمس حق الإرث الشرعي المترتب عليها، وإنما يمكن الوصول إليها بطريقتين: **أولاهما**: خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية. و **ثانيتهما**: وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال.
كما يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الإنتاج، كالسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل ، وغيرها من المرافق العامة، في نطاق الملكية العامة للشعب" (أي القطاع العام).

الاستقرار الاجتماعي ومن ثم السياسي، وذلك نتيجة لانعدام سياسات واضحة في هذا المجال مقابل الوضعية الاقتصادية الهشة، مقابل هدر المال العام في غياب الرقابة الديمقراطية وشيوع الفساد.

ثانيا: إعادة توزيع الثروة:

ويتطلب العمل على إعادة توزيع الثروة عددا من الإجراءات من أهمها:

أ- إعادة هيكلة النفقات العامة، حيث تقوم هذه بدور هام في إعادة توزيع الدخل، ولا سيما النفقات التحويلية التي تستمد أهميتها من تأثيرها في إعادة توزيع الدخل القومي. و يقع في قلب النفقات العامة المطلوبة دعم الدولة للسلع والخدمات، وخاصة تلك التي يستهلكها غالبية من المواطنين.

ب- إحداث صناديق لمكافحة الفقر على الصعيدين الوطني والقومي، وذلك لمنع إعادة إنتاج الفقر في الفئات والطبقات والمناطق الفقيرة.

ج- توفير الحقوق التأمينية ضد الامراض، وحوادث العمل، والعجز الكلي أو الجزئي بحسبانها من حقوق الإنسان الأساس. وتقوم صناديق التأمين والضمان الاجتماعي بدور هام في تأمين الإنسان ضد مخاطر الحياة. ولذا فإن شمول التغطية التأمينية لكافة المخاطر المرتبطة بمجريات الحياة اليومية من ناحية، ومخاطر المستقبل من ناحية أخرى، يعتبر من أهم عناصر منظومة العدالة الاجتماعية، التي تشكل الأساس المادي والمعنوي لمفهوم الأمان الاجتماعي والإنساني.

د- إعادة تكييف السياسات الضريبية بحيث تتجه إلى تقليص الفوارق بين الدخول والثروات في المجتمع العربي وإلى الحد من الفوارق الطبقية.

هــ- إحياء دور الحركة التعاونية – بشقيها الإنتاجي والاستهلاكي – التي لعبت دورا كبيرا في الماضي خاصة في بداية القرن العشرين. وكذلك تنمية الشراكة مع قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني. واعتماد مبدأ التفاوض بين الحكومة والقطاع الخاص بهدف إحاطة مصالح العاملين بمزيد من الحماية، وربما يمكن التفكير في تضمين تلك الشروط في قوانين الاستثمار. وتفعيل دور النقابات العمالية والمهنية والاتحادات النوعية مع ضمان تمثيلها في المؤسسات العامة ذات الصلة رعاية لمصالح الطبقات والفئات والجماعات التي تعبر عنها.

و- التأكيد على ضرورة التزام السياسات التعليمية بضمان عدالة الفرص أمام المواطنين في مجال التعليم والتوظيف على اختلاف أوضاعهم الاجتماعية ومواقعهم الطبقية، باعتبار ذلك الالتزام ضرورة لا غنى عنها لضمان الحراك الاجتماعي على أساس عادل.

ز- امتداد العدالة الاجتماعية لتشمل العدالة على أساس النوع وذلك بوضع استراتيجية قومية للنهوض بالمرأة العربية في جميع المجالات، والعمل على تطوير قانون عربي للأسرة يضمن الحقوق الكاملة لكل مكوناتها. وكذلك امتداد العدالة الاجتماعية لتشمل العدالة بين أقاليم الدولة قطرية كانت أم قومية بما يوفر قاعدة للتماسك الاجتماعي.

المطلب الثاني: التنمية الانسانية:

أولا: التنمية الإنسانية: المفهوم و الآليات:

درج البرنامج الانمائي للأمم المتحدة منذ العام 1990 على إصدار تقرير بمفهوم جديد للتنمية حول التنمية البشرية المستدامة و هي تعني كما ساقتها التقارير الدورية بأنها: عملية توسيع خيارات الناس أي الفرص التي يجب توفيرها للناس و التي من خلالها تتحقق عملية التنمية، و يتفق البنك الدولي في هذا أيضا مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تقريره الصار في العام 2003:

"إن التنمية هي في المحصلة النهائية تنمية بشرية نوعية نحو معيشة أفضل، مع خيارات و فرص أوسع ليتمكن الانسان من تحقيق قدراته بالإضافة إلى الضمانات غير المادية التي تميز المجتمعات المتقدمة- المساواة في المعاملة، حرية الخيار، التعبير عن الرأي و فرص المشاركة في إدارة الحكم".[1]

و عليه، يتمحور مفهوم التنمية الانسانية حول مصطلح الخيارات الوارد في تقارير التنمية الإنسانية، و الذي يعبر عن مفهوم أرقى، و يعود ذلك للاقتصادي الهندي "**أمارتيا سن AMARTYA SEN**" الذي أطلقه في الثمانينات و هو الأحقيات التي تعبر عن الحق البشري الجوهري في هذه الخيارات.

و في مقابل أحدثت طروحات "سن" قطيعة في مفهوم التنمية التي كانت الأدبيات الرأسمالية ترادفها بمفهوم النمو، "الذي يمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكلية و موقع القوى الاجتماعية و السياسية ، أو في القيم و التوجهات و التنظيم و الثقافة — باختصار دون تبدل جذري في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي ".[2]

و يربط "سن" مفهوم التنمية بالحريات الأداتية أو الموضوعية[*] من خلال العلاقة الوظيفية بين

[1] - إبراهيم مشورب، إشكالية التنمية في دول العالم الثالث، ط 1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2002، ص 27.

[2] - يوسف صليغ، التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992، ص35.

[*] - طرح" صن" بديلا معلوماتيا للحاجات الاقتصادية للفرد وهو التركيز على حرية إنجاز حياة فعلية واقعية يمكن أن يتوافر للمرء المبرر للشعور بقيمتها. وجدير بالذكر انه ابتداء من عام 1990 وتحت قيادة محبوب الحق(عالم الاقتصاد الباكستاني)بدأ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(UNDP)في نشر تقارير سنوية عن التنمية الانسانية التي ألقت بانتظام ضوءا على الحياة الفعلية التي يعيشها الناس خاصة المحرومين نسبيا، إن الحيز الملائم ولأسباب تقييمية كثيرة ليس حيز المنافع ولا حيز أولوية الحرية بل حيز الحريات الموضوعية-القدرات-لاختيار المرء حياة لديه المبرر لإضفاء قيمة عليها..إن التركيز التقييمي لهذا النهج المعني بالقدرة يمكن أن ينصب إما على عمليات الأداء الوظيفي المتحققة في الواقع أي ما يستطيع شخص ما أداءه بالفعل)أو القدرات المتوافرة في بدائل تملكها(أي الفرص الحقيقية المتاحة للشخص. للمزيد من الاطلاع أنظر :

- أحمد جميل حمودي، "عرض كتاب- التنمية حرية- أمارتيا صن رؤية شاملة للتنمية "، الحوار المتمدن، العدد: 2322 - 2008 / 6 / 24. على الموقع :

-http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=138739

المتغير الاقتصادي و السياسي، و حدد الأنماط الأساسية لهذه الحريات التي تسهم بشكل مباشر

أو غير مباشر في مجمل الحرية التي يود الناس أن يعيشوها وبالتالي تسهم في عملية التنمية وهي(*):

أولا: الحرية السياسية: وهي تشير إلى الفرص المتاحة للناس لكي يحددوا من له الحكم وعلى أي المبادئ يحكم وامكان النظر نظرة فاحصة للسلطات وانتقادها وان يتمتعوا بحرية التعبير السياسي وإصدار صحف دون رقابة وحرية الاختيار بين أحزاب سياسية مختلفة.

ثانيا: التسهيلات الاقتصادية: وتشير إلى الفرص التي يتمتع بها كل طرف لاستخدام موارده الاقتصادية والانتفاع بها لغرض الاستهلاك أو الإنتاج أو التبادل التجاري.

ثالثا: الفرص الاجتماعية: تشير إلى موضوعات التعليم والرعاية الصحية، و القضاء على الأمية مما يمكن إدماج الافراد في المنظومة المجتمعية ، تمكينهم من ممارسة نشاطاتهم بفعالية والتي تؤثر في

* - ربط " صن" بشكل وثيق بين الحرية والتنمية، منطلقا من كون هذه الأخيرة تمثل ‘‘عملية متكاملة للتوسع في الحريات الموضوعية والمترابطة معا’’ الأمر الذي يتناقض مع النظريات التي لا يتردد في وصمها بضيق الأفق، بفعل مطابقتها بين التنمية ونمو مجمل الناتج الوطني، أو زيادة الدخول الشخصية، أو التصنيع، أو التقدم التقاني، أو التحديث الاجتماعي.لا شك أن النظر إلى التنمية في ضوء التوسع في الحريات الموضوعية من شأنه أن يوجه الأنظار إلى غايات تجعل التنمية حدثا مهما بدلا من مجرد التوجه إلى عدد من الوسائل التي تنهض بدور بارز في العملية التنموية. و لذلك تستدعي التنمية إزالة جميع موانع الحرية؛ من فقر، وظلم، وشح في الفرص الاقتصادية، إلى جانب الحرمان الاجتماعي المنظم، وكذا عدم التسامح أو المبالغة في حالات القمع.

كما يذهب أمارتيا صن إلى أن الحريات ليست الغايات الأساسية للتنمية فحسب، وإنما هي، فضلا عن ذلك، من وسائلها الرئيسية. ولذلك يدعونا، إلى جانب الإقرار بالأهمية القيمية للحرية، أن ندرك الرابطة التجريبية والوظيفية التي تربط الحريات على اختلاف أنواعها وتجعل بعضها يعزز البعض الآخر. ومع ذلك نجده يؤكد أن ‘‘الحرية السياسية والحريات المدنية مهمة بشكل مباشر في ذاتها، وليست بحاجة إلى تبرير غير مباشر في ضوء نتائجها على الاقتصاد. كما يرى أن هناك سببان متمايزان للأهمية الحاسمة للحرية الفردية في مفهوم التنمية؛ أولاهما معياري يتم بموجبه تقييم نجاح مجتمع من المجتمعات، بشكل أساسي، بناء على الحريات الموضوعية التي يتمتع بها أبناؤه.. وثانيهما كون الحرية تشكل، أكثر من ذلك، المحدد الرئيسي للمبادرة الفردية والفعالية الاجتماعية. للمزيد من الاطلاع:

- عبد السلام الطويل ، " في العلاقة الوظيفية بين الحرية والتنمية"، مسارات للدراسات و الأبحاث الاستشرافية و الاعلامية ،2013/01/310 .على الموقع :

http://www.massarate.ma العلاقة-الوظيفية –بين- الحرية –و التنمية .html

الحرية الموضوعية للفرد من اجل حياة أفضل. [*]

رابعا: الشفافية: وتتعلق ضمانات الشفافية بالحاجة للصراحة التي يتوقعها الناس: حرية التعامل المشترك وفق ضمانات تكفل الاطلاع والوضوح ،وطبيعي أن لهذه الضمانات دورها الأداتي الواضح للحيلولة دون الفساد، و اللامسؤولية المالية والتعاملات السرية.

خامسا: الأمن الوقائي: ويتضمن توافر ترتيبات مؤسسية ثابتة من مثل إعانات البطالة أو إضافات لدخول المعوزين او مساعدات الإغاثة في حالة المجاعات أو توفير عمالة للطوارئ بهدف توليد دخل للمعدمين.[1]

بناء على ما سبق، فإن هذه الأنماط الخمس التي حددها "سن" تستند إلى مرجعية النسق الحقوقي العالمي في ترقية حياة الأفراد و الجماعات، بما يضمن لهم العيش الكريم عن طريق خلق مجال كافي من الحريات .

وقد ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية أنه "يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية بأنها عملية لتوسيع الخيارات التي يمارسها الانسان بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي، وبعضها ثقافي، وحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات

---

* - وتنطلق هذه النظرة الشاملة إلى دور المعرفة في التنمية والتقدم من توجهات استراتيجية ثلاثة :
يتمثل **التوجه الأول** في بناء رأسمال بشري راقي النوعية. والسبيل إلى ذلك:
- تعميم التعليم الأساسي وإطالة مدته الإلزامية إلى عشر سنوات على الأقل.
- إحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة.
- إيجاد وسائل، داخل مراحل التعليم كافة، تكفل ترقية نوعية التعليم بما يجعله مستوفياً معايير التكوين الراقي في المجتمعات المتقدمة.

و يتمثل **التوجه الثاني** صوغ علاقة تضافر قوية بين التعليم وبين المنظومة الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي يترابط فيه التعليم مع التنمية.
أما **التوجه الثالث** متمثل في إقامة برنامج لتطوير التعليم على الصعيد العربي يقوم على أساس شراكةٍ قوية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

[1] - أمارتيا سن، التنمية حرية ، ترجمة : شوقي جلال، الكويت: عالم المعرفة، 2004، ص ص 31-32.

كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان. والتنمية الإنسانية * عملية ومحصلة في الوقت ذاته، فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها، وتركز على النتائج التي تم تعزيزها" [1]، وأورد التقرير أن هذا التعريف ينطوي على الدلالات التالية:

1- تعزيز الخيارات الإنسانية من خلال إتاحة الفرص والتمكين.

2- اعتبار النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق الأهداف وليس غاية في حد ذاته.

3- تفعيل مشاركة الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم.

* - هناك عدة تعريفات للتنمية، تختلف باختلاف سياقها التاريخي و الايديولوجي، وتباين آراء من يوردها. و في إطار تطور مضامين مفهوم التنمية، استحدث مفهوم التنمية الإنسانية، وجعلت من المفهوم عنوانا لأول تقرير عن التنمية الإنسانية في نطاق البلدان العربية، تبناه برنامج الأمم المتحدة عام 2002. و قام منطق إحلال "إنساني" بدل "بشري" على أساس أن التنمية تتجاوز في جوهرها الأبعاد المادية إلى الأبعاد المعنوية. إذ يرى نادر فرجاني محرر التقرير إلى أن نقطة الانطلاق في مفهوم التنمية الإنسانية هو أن لجميع البشر لمجرد كونهم بشرا حق أصيل في العيش الكريم جسدا ونفسا. وكذلك فإن مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية لا يقف عند المعايير الاقتصادية الضيقة، أو حتى عند التنعم المادي، أو إشباع الحاجات الأساسية وما شابه، ولكنه يمتد إلى الأمور المعنوية التي تؤكد سمو الإنسانية مثل التمتع بالمعرفة، بالحرية و احترام وتحقيق الذات.

و في العام 1977 دخل " الحق في التنمية" في جدول اعمال لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة، وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطور حقوق الانسان. شكّلت اسئلة التنمية جزءاً من المقترب البنيوي بخصوص الجيل الثالث لحقوق الانسان، رغم ان الثمانينات شهدت اوضاعاً انتقالية، استكملت حتى نهايتها بوضع حواجز أمام سلع العالم الثالث، مما زاد في تعميق أزمة التنمية واستفحال المديونية وهيمنة سياسة المؤسسات المالية الدولية، التي قادت الى استنزاف للموارد الطبيعية والانسانية، للدول وتقليص فرص النمو والعمالة وارتفاع وتيرة العنف وعدم الاستقرار والمزيد من انتهاكات حقوق الانسان.

وكان مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الانسان الذي انعقد في العام 1993 قد دعا لإقرار تفاهم عالمي حول حق التنمية حين نص على " تحسن الطرح النظري وزيادة الادوات الدولية في ميدان حقوق الانسان، لا يمكن ان يحجبا عن كل متتبع ان الهّوة ازدادت في الوقت اتساعاً بين الدول وداخلها ولاسيما في حقل ما يصنف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن فصلها عن الحقوق المدنية والسياسية . للمزيد من الاطلاع:

- عبد الحسين شعبان،" الحكم الصالح و التنمية المستدامة"، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 1820،08/02/2007، على الموقع :

- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88141

[1] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002. الأردن: إيقون للخدمات المطبعية، 2002، ص 13.

هذا التعريف يقودنا إلى التعريف الذي قدمه الباحث في مركز دراسات الوحدة العربية بشير مصيطفى الذي يرى أن" مفهوم التنمية الإنسانية يستند إلى محورين اثنين:

1- بناء القدرات البشرية للتوصل إلى مستوى رفاه إنساني راقي من خلال التمتع بمزايا الحياة الطويلة، الصحة، المعرفة، التعليم، الحرية.

2- توظيف قدرات التسيير في كافة النشاطات الإنسانية الاقتصادية والسياسية و المدنية". [1]

و في نفس السياق، فإن مفهوم التنمية البشرية (الإنسانية) يرتكز على أربعة أبعاد هي:

- الانتاجية و تعني :امتلاك الامكانات لزيادة الانتاجية و المشاركة الكاملة في العملية الانتاجية.
- العدالة الاجتماعية: و تعني التمتع بتساوي الفرص و لعب دور فاعل، و إزالة العوائق.
- الاستدامة و تعني: الحفاض على المقدرات و توفير فرص للأجيال القادمة.
- تحكم الناس بمصيرهم و تعني: ان الناس و كلاء للتنمية و ليسوا متلقين، و هم متشاركون في القرارات ، و المبادرات.[2]

و بناء عليه، فإن التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، ومن قبل الناس، وتشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، ويعني القول "التنمــــية من أجل الناس" أن مردود النمـــو يجب أن يظهر في مردود التنظيمات البشرية لتكون أكثر ملائمة و كفاءة ليس الافراد فقط ، والقول "التنمية من قبل الناس" يعني تمكـــينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم". فتنمية الإنسان هو جوهر التنمية الشاملة، ولا يمكن تحقيق أبعاد التنمية الأخرى بمعزل عن الإنسان، و هو ما يؤكد شمولية عملية التنمية.

1 - بشير مصطفى، " تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 203، ماي2004، ص 134.

2 - ذياب موسى البداينة، التنمية البشرية و الارهاب في الوطن العربي، ط 1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2010، ص ص 92-93.

بالإضافة إلى ذلك، يرتبط مفهوم التنمية الإنسانية بمفهوم التمكين الذي تبنته الأمم المتحدة في تقاريرها للتنمية البشرية، وذلك للمقارنة بين الجانب النظري والواقع الملموس للحقوق، وبرز هذا المفهوم بالدرجة الأولى لقياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي وذلك باستخدام عدد من المتغيرات الدالة على التمكين.

ولقياس التنمية الإنسانية أورد تقرير التنمية الإنسانية العربية مجموعة مؤشرات هي: الصحة، التعليم، المعرفة، الحرية وتمكين النوع.

و على مستوى آخر من التحليل، تعبر التنمية الإنسانية بهذا العمق عن سمة جوهرية وشاملة في العملية المجتمعية الهادفة إلى إجراء تحويل عميق في الحياة الإنسانية، بكل مظاهرها بما فيها مواجهة التحديات على أنواعها. إضافة إلى أن تغير الهيكلة الحقوقية العالمية، أدى إلى إعادة النظر في مختلف حاجات المجتمع وخاصة الفئات المهمشة والضعيفة، باعتبارها حقوقا لابد أن يتعاون المجتمع المدني، الدولة والمجتمع الدولي لخلق آليات لتمكينها (الفئات المهمشة والضعيفة).(1)

انطلاقا من ذلك فان حق التنمية هو عملية شاملة ترمي الى ضمان جميع حقوق الانسان والحريات الاساسية، وهي حق من حقوق الانسان غير قابلة للتصرف، وجزء لا يتجزأ من الحريات الاساسية، ويرسخ اعلان الحق في التنمية هذا المفهوم، وذلك بسعيه لدمج التنمية بحقوق الانسان على نحو متكامل، ويتطلب مسؤولية جميع الاطراف في المجتمع الدولي، ويسعى الى ربط

1 - يوسف زدام،" دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية مقاربة ثقافية "، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، فرع العلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والإدارية - جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص ص 4-5.

مفاهيم التنمية الانسانية المستدامة بحق الانسان والمشاركة النشطة الحرة والفعالة لكل الافراد في التنمية.

تأسيسا على ما سبق، فإن بناء الدولة بالمقومات الحديثة، يتوقف على مدى الرشادة في العملية السياسية، و التي بدورها تقوم على مبادئ، الديموقراطية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، والمواطنة في إطار نظم سياسية تكفل التعددية السياسية والحريات العامة (حرية الرأي والتفكير والعقيدة وتأسيس الجمعيات والأحزاب في إطار القوانين التي تنظم ذلك)، وعمل مؤسسات المجتمع المدني، و كذا من خلال تبني مشروع تنموي محلي يشمل كل مقدرات دول القرن الافريقي، و يحقق تطلعات شعوب هذه الدول، و ضرورة إعطاء الاهمية للاستثمار في رأس المال البشري من خلال تبني مقاربة انسانية تتمحور حول الفرد.

الخلاصة و الاستنتاجات:

تتوقف نجاح عملية بناء الدولة في منطقة القرن الافريقي على الخروج من مأزق التنمية الذي وجدت فيه دول القرن الافريقي نفسها منذ بداية الاستقلال، فقد تم تبني إستراتيجيات متعددة تعكس إلى حد كبير هيمنة الدول الغربية على اقتصاديات هذه الدول. حيث طرح الافارقة إستراتيجيات ذات بعد إقليمي، و آليات ونماذج بديلة للتنمية ،تعتمد على الذات، و تعطي العنصر البشر الأولوية في أي حركية اقتصادية أو اجتماعية .

تفرض المصلحة المشتركة في ظل الظروف الدولية الراهنة ، تعزيز آليات الحكم الراشد واعتماد هذه الأخيرة كمنطق حكم يمكن من خلاله زيادة فرص التعاون المشترك ، و تحمل المسؤولية الجماعية بين دول المنطقة.

فإستراتيجية الحكم الراشد يعتبرها المشرفين على تعزيز مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا أحد الوسائل التي تحد من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية في الدول الإفريقية، بدعاوى تصب في مجملها حول الاستبداد و انتهاك حقوق الانسان و ضعف التنمية، و ضرورة الإصلاح الهيكلي للمؤسسات الاقتصادية و السياسية على حد سواء.

أما النموذج الثاني المتعلق بإستراتيجيات التنمية المتاحة في دول القرن الافريقي، فإنه يعرف بنموذج الاعتماد على الذات، وهو نموذج يعتبر كمخرج من مشكلة التبعية المزمنة التي تعاني منها هذه الدول. فالهدف من تطبيق هذا النموذج يتجسد في تفسير مأزق التنمية من منطلق الانتماء إلى أفريقيا. و تلعب الدولة وفق هذه الإستراتيجية دورا هاما في المراحل المختلفة لمسار عملية التنمية، على أساس أن قيام الدولة بدور رئيسي في إطار تحقيق التنمية يعتبر السبيل الوحيد للقضاء على جذور الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في القرن الافريقي.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن نجاح إي استراتيجية في مجال التنمية بدون إعطاء الفرد محورية في العملية التنموية و ذلك بإتاحة الخيارات، و تمكين الأفراد من حقوقهم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، مما يكسب العملية التنموية الطابع الشمولي و إعطائها البعد الانساني بما يتوافق و النسق الحقوقي العالمي.



الخـــــاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع عملية بناء الدولة في منطقة القرن الافريقي، باعتباره موضوع فرض نفسه على الأجندة البحثية لعلماء السياسة، و المنظمات الدولية المتخصصة في مجال المساعدات و الانماء في الفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، تبين لنا أنه ضرورة ملحة تهدف إلى إيجاد آليات و استراتيجيات إعادة بناء الدولة التي تعاني من هشاشة المؤسسات، و من حالة الضعف في آداء وظائفها.

و خلصنا إلى أنه يتعذر تحديد و ضبط مفهوم بناء الدولة بشكل دقيق، و ذلك كون الظاهرة معقدة و متعددة الأبعاد و المستويات خاصة في دول تعاني من أزمات سياسية و اجتماعية ،و اقتصادية، و ثقافية، و هوياتية خانقة، و متراكمة مثل منطقة القرن الافريقي. بالإضافة إلى تعدد الطروحات الفكرية و الفلسفية التي تختلف من حيث الرؤى و المنطلقات في تحديد تعريف لعملية بناء الدولة، و عليه تطرقنا في بحثنا إلى مختلف المدارس التي تناولت بناء الدولة.

كما تطرقنا إلى أزمة بناء الدولة التي تشكل الواقع الأبرز في دول منطقة القرن الافريقي، تلك الأزمة التي تشابكت مجالاتها فشملت الجوانب السياسية و الاقتصادية، و الاجتماعية والقيمية. حيث تركت تلك الأزمة آثارها على تركيبة هذه الدول، وقد شاركت في صناعتها عوامل محلية وإقليمية ودولية. و يمتد الخلاف حول شكل الدولة ومفهومها إلى مرحلة ما بعد الاستعمار، و نتيجة للقصور في أداء وظائفها لثلاثة عقود من الزمن.

وفي نفس الاتجاه، فإن الأزمات في القرن الافريقي تمس كل جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية و المالية، و الاجتماعية و الثقافية، والأمنية ،وغيرها من جوانب القيم والمصالح، وتهدد تلك الأزمات كيان الدولة . و قد تعددت مسببات الأزمات في دول القرن الافريقي بداية من انهيار الدولة المركزية في الصومال بعد نهاية الحرب الباردة .

حيث استنتجنا أن جل تفسيرات مشكلة بناء الدولة تنحصر فيما يلي:

على أن الإشكالية نتجت عن التقسيم الاستعماري لأراضي دول القرن الافريقي و التي لم تراعي الخصوصيات الاثنية و العرقية لهذه الدول. الأمر الذي انعكس سلبا على الاستقرار في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، تفسر أزمة بناء الدولة على أنها مأزق قيادة ناتجة عن انصراف النخبة إلى مصالحها الذاتية ، تلك النخب السياسية، و العسكرية و حتى البيروقراطية التي خلفها الاستعمار والتي شكلت تحالفات ساهمت في تفشي الفساد داخل مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى أنها ساهمت في استيراد و تبني التجارب الليبرالية، و الاشتراكية التي زادة من تعقيد الأزمة لعدم توافق هذه التجارب مع خصوصية منطقة القرن الافريقي.

و في نفس السياق، فإن الإشكالية كذلك تقوم على النزاع حول السلطة والثروة. و التعصب و الولاءات القبلية ، كون تركيبة المجتمع القبلي الهشة و غير المنظمة وفشل النخبة في تجاوز الحالة الرعوية القبلية إلى خلق عقد اجتماعي قائم على المصالح المشتركة.

كما لا يمكن إغفال المحدد الخارجي الذي يبقى العائق الأكبر أمام أي مبادرة تنموية لدول القرن الافريقي ، كون البرامج التي تتبناها المبادرة مرهونة بالدعم الخارجي، طالما أن الاعتماد على الموارد خارج المواد الأولية ضعيف ، و تخطيط و تنفيذ البرامج التنموية حسب أولويات و حاجات قوى الهيمنة الدولية لا على حساب مصالح شعوب المنطقة.

من جهة أخرى فإن للتفاعل السياسي قيودا متعددة سواء كانت اقتصادية او اجتماعية، أو سكانية ، أو تاريخية ، ومن ثم فإن نجاح أو فشل عملية بناء الدولة في القرن الافريقي يتوقف على مدى القدرة على تحقيق التنمية الشاملة و التكييف والتغلب على المعوقات، والعوامل الداخلية والخارجية معا ، وما يتطلبه ذلك من ضرورة التنسيق والتعاون الرأسي والأفقي بحيث تشارك بفعالية جميع القوى الداخلية والخارجية في عملية التنمية المنشودة.

الخـاتمة:

وبالرغم من أن عملية التنمية تعكس في الأساس البعدين الاقتصادي والسياسي، فإنــه لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن العوامل: الاجتماعية، و الثقافية، والتاريخية ، والجغرافية، والسكانية ، والبيئية ، و الأيديولوجية، و الدولية، و الإقليمية، وبالتالي يلاحظ أن التنمية تعكس بالفعل إطارا شاملا للتفاعلات تتم فيه المفاضلة بين الخيارات المتاحة سواء كانت متعلقة بالبيئة الداخلية أو الخارجية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية التنمية تقتضي توفر الفعل الرشيد في إدارة شــؤون الدولــة و المجتمع و تفعيل آليات الحكم الراشد بهدف إعادة صياغة مفهوم جديد لعلاقة الدولة بــالمجتمع. الأمر الذي يخلق حركية ذات فعالية و جودة ترمي إلى تصحيح جميع الإختلالات التي تعاني منــها دول القرن الافريقي، و ترسي أسس الدولة الحديثة و تضمن استمرارها .

و في المقابل، يتضح من خلال قراءة المؤشرات التنموية لدول القرن الافريقي أنها لا تحســن بعد استغلال مواردها المتاحة بشكل أمثل لعدة اعتبارات، بعضها داخلي ويتعلق: بالفساد،و تدني مستوى الجدية في العمل، واستبعاد العديد من القوى الفاعلة في إطار عملية وضع وتنفيذ ومتابعة إستراتيجية التنمية، وتدني مستوى الدخل، وضعف المؤسسات السياسية القائمة، وتدني مســتوى المشاركة السياسية؛ إلى جانب اعتبارات خارجية تتعلق باستمرار التبعية للخارج، وعــدم إيفــاء الدول المتقدمة بالتزاماتها تجاه الدول النامية، وسلبية الشركات عبر القومية، وعدم تماشي النظــام الاقتصادي والنقدي العالمي الجديد مع مصالح الدول النامية.

فالفساد السياسي والإداري المتفشي و تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياســية في دول القرن الافريقي- وأفريقيا عموما، يفسر مأزق التنمية الذي تعاني منه الدول الأفريقية. فمأزق التنمية الذي تعاني منه هذه الدول اليوم لا يعني فقط تدني مستويات الدخل على المستويين القومي

و الفردي، ولكنه يعني أيضا وجود مشاكل أخرى مثل: المجاعات، وأزمات الغذاء، وتفاقم إشكالية الديون الخارجية، واندلاع الحروب الأهلية وما تسببه من حالة عدم استقرار سياسي واقتصـــادي واجتماعي.

و بناء على ما سبق، يتطلب من دول القرن الافريقي المزيد من مضاعفة الجهود للعمل نحو تحقيق الرشادة الادارية، و وضع الأفراد في محور عملية التنمية من خلال تبني برامج التنمية الانسانية بالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة، لأن نجاح أي مشروع تنموي يتوقف على مدى كفاءة و فاعلية الأفراد، وأعوان الإدارة العامة و الخاصة، ثم الانتقال إلى الرشادة الاقتصادية عن طريق تفعيل الشفافية في التسيير و تحسين أنظمة المراقبة، و العمل للوصول إلى الرشادة السياسية عن طريق الانخراط في الحياة السياسية التي أساسها الشفافية، المشاركة، الامتثال إلى القانون، و هو ما يضمن نجاح عملية بناء الدولة في دول القرن الافريقي و يضمن استمرار و تماسك بنائها.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (**01**):

يتضمن مشروع إعلان حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا:[1]

AFRICAN UNION  *UNION AFRICAINE*

الاتحاد الأفريقي *UNIÃO AFRICANA*

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الخامسة

أديس أبابا، إثيوبيا، 25 يونيو 3 – يوليو2004
الأصل: إنجليزي

مشروع
إعلان حول المساواة
بين الجنسين في أفريقيا

EX/
CL/129 (V) REV.2
Page 1

1- الاتحاد الافريقي، مشروع اعلان حول المساوات بين الجنسين، المجلس التنفيذي، الدورة العادية الخامسة، إديسا أبابا، إثيوبيا،+25 يونيو- 3 يوليو 2004.

قائمة الملاحق:

نحن رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المجتمعين في الدورة العادية الثالثة لمؤتمرنا في أديس أبابا، إثيوبيا، من 6-8 يوليو 2004،

إذ نؤكد من جديد التزامنا بمبدأ المساواة بين الجنسين كما ورد في المادة 4(1) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وكذلك الالتزامات والمبادئ والأهداف ومجموعة الإجراءات الأخرى المتضمنة في مختلف مواثيقنا الإقليمية والقارية والدولية بشأن حقوق الإنسان والمرأة بما في ذلك برنامج عمل داكار (1994) وخطة عمل بيجين (1995) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التفرقة ضد المرأة (1979) وخطة العمل الأفريقية للإسراع بتنفيذ خطتي عمل داكار وبيجين للنهوض بالمرأة (1999) ووثيقة نتائج الدورة الخاصة الثالثة والعشرين للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ خطة عمل بيجين (2000) وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة (2003)،

وإذ نتمسك بمقررنا بشأن المساواة بين الجنسين الصادر عن الدورة الأولى لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي عقدت في يوليو 2002 في دوربان، جنوب أفريقيا، والذي تم تنفيذه خلال الدورة العادية الثانية للمؤتمر في مابوتو، موزمبيق، في يوليو 2003،

وإذ نلاحظ أن مقررنا بشأن المساواة بين الجنسين يعد إنجازا تاريخيا ليس له مثيل في أي منظمة قارية أو إقليمية أخرى،

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة توسيع وتعجيل الجهود لتعزيز المساواة بين الجنسين على كافة المستويات،

وإذ نعرب عن تصميمنا على تعزيز التقدم الذي حققناه في معالجة المسائل التي تشغل المرأة الأفريقية بدرجة كبيرة،

وإذ ندرك أن القرار المتعلقة باعتماد بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، خلال الدورة العادية الثانية للمؤتمر في مابوتو، موزمبيق، في يوليو 2003 يعتبر نقطة تحول،

وإذ نحي قرار رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تحويل لجنة المرأة الأفريقية حول السلام والتنمية إلى لجنة المرأة الأفريقية التي تكون جهازا استشاريا للرئيس حول مسائل الجنسين والتنمية،

وإذ نعترف بأن التحديات والعقبات الرئيسية التي تواجه المساواة بين الجنسين لا تزال قائمة وتحتاج إلى قيادة متسقة وجماعية وجهود نبذلها جميعا بما في ذلك عمل التواصل بشأن مسائل الجنسين والتنمية.

وإذ نعرب عن قلقنا البالغ إزاء التنمية في بلداننا ووضع المرأة والآثار السلبية التي تتضرر منها المرأة بسبب مسائل مثل ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز فيما بين الفتيات والنساء والنزاعات والفقر والممارسات التقليدية الضارة وارتفاع أعداد النساء اللاجئات والمشردات والعنف ضد المرأة وإقصاء المرأة عن السياسة وصنع القرارات ومحو الأمية،

وإذ نعي السياسات والبرامج التي قمنا بصوغها لوضع حد لانتشار فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز وكذلك التحديات الحالية لهذه الحملة.

وإذ ندرك أنه بينما تتحمل المرأة وطأة النزاعات والتشرد الداخلي والاغتصاب والقتل، فإنها تستبعد إلى حد كبير من عمليات منع النزاعات والمفاوضات على السلام وبناء السلام رغم خبرة المرأة الأفريقية في بناء السلام،

وإذ ندرك أن انخفاض مستويات تمثيل المرأة في هياكل صنع القرار يزيد من الفقر ويؤثر سلبا على قدرة المرأة على الاستفادة الكاملة من اقتصادات بلدانها ومن عملية إشاعة الديمقراطية.

وإذ ندرك الفجوة الرقمية التي تفصل بين الشمال والجنوب والرجال والنساء ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دفع مسائل الجنسين كما ينص عليه إعلان المحفل حول مسائل الجنسين في تونس، في مايو 2004 تحضيرا للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات في 2005.

نوافق بموجبه على ما يلي:

1- **التعجيل بتنفيذ** الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المحددة الخاصة بنوع الجنس والرامية إلى مكافحة فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والتنفيذ الفعال لإعلاني أبوجا ومابوتو حول الملاريا وفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة. ونضمن، على وجه التحديد، كون العلاج والخدمات الاجتماعية المتوفرة للمرأة على المستوى المحلي أكثر استجابة لاحتياجات الأسر التي توفر الرعاية وزيادة الاعتمادات في ميزانيات مختلف القطاعات لتخفيف عبء الرعاية.

2- **كفالة** المشاركة والتمثيل الكامل والفعال للمرأة في عملية السلام بما في ذلك منع النزاعات وإدارتها وتسويتها وعمليات إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات في أفريقيا كما ينص عليه قرار الأمم المتحدة رقم 1325 (2000) وتعيين النساء كمبعوثات وممثلات خاصات للاتحاد الأفريقي.

3- **تنظيم** حملة خلال السنة القادمة ضد تجنيد الأطفال واستغلال الفتيات كزوجات واستعبادهن جنسيا ضمن حقوقهم المنصوص عليها في الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.

4- **المبادرة إلى إطلاق** حملات عامة متواصلة لمدة سنتين لمناهضة العنف ضد نوع الجنس وكذلك مشكلة الاتجار بالنساء والبنات وتعزيز الآليات القانونية لحماية المرأة على المستوي الوطني ووضع حد للإفلات من العقوبة على الجرائم التي ترتكب ضد النساء بأسلوب يؤدي إلى إحداث تغيير إيجابي في موقف وسلوك المجتمع الأفريقي.

5- **توسيع وتعزيز** مبدأ المساواة بين الجنسين الذي اعتمدناه بالنسبة لمفوضية الاتحاد الإفريقي ليشمل الأجهزة الأخرى للاتحاد الإفريقي بما في ذلك برنامجه بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بالتعاون مع الأحزاب السياسية والبرلمانات الوطنية في بلداننا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وعلى المستويين الوطني والمحلي.

6- **التعزيز النشط** لتنفيذ التشريعات الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة في ملكية الأرض والممتلكات والإرث بما في ذلك السكن.

7- **اتخاذ** تدابير محددة لكفالة تعليم البنات ومحو أمية النساء وخاصة في المناطق الريفية من اجل تحقيق هدف "التعليم للجميع".

8- **الالتزام بالتوقيع والتصديق** على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا بحلول نهاية سنة 2004 ودعم إطلاق حملات عامة لزيادة الوعي بالبروتوكول المذكور وأهميته بالنسبة للمرأة وكفالة التصديق الشامل عليه بحلول سنة 2005 والشروع بصورة منتظمة في الترويج لهذا البروتوكول وغيره من المواثيق الإقليمية والدولية الأخرى بشأن المساواة بين الجنسين اعتبارا من 2005.

9- **الموافقة على** إنشاء صندوق ائتمان أفريقي خاص بالمرأة لغرض بناء قدرة المرأة الأفريقية ودعوة مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا إلى تحديد طرق تفعيل الصندوق مع التركيز بصفة خاصة على المرأة الريفية.

10- **التزامنا بتقديم تقارير سنوية** عن التقدم المحرز في عملية دمج مسائل الجنسين ودعم ومساندة كافة المسائل المطروحة في الإعلان على المستويين الوطني والإقليمي وتبادل المعلومات بانتظام عن آخر تطورات التقدم المحرز في هذا الصدد خلال دوراتنا العادية.

الملحق رقم (**02**) يتضمن: آليات تحقيق التنمية المستدامة

أ – **شروط لتحقيق تنمية مستدامة:**

أ (1) مبادرات السلام والأمن والديموقراطية والإدارة السياسية:

21– تعلّم القادة الأفريقيون من تجاربهم الخاصة أن السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة هي شروط لازمة لتحقيق تنمية مستدامة. وهم يتعهدون بالعمل، فرادي وجماعات علي تعزيز هذه المبادئ في بلدانهم، ومناطقهم الفرعية وفي القارة.

(1) **مبادرة السلام والأمن:**

22– تتكون مبادرة السلام والأمن من ثلاثة عناصر هي :

- تعزيز الظروف طويلة المدى المواتية للتنمية والأمن.
- بناء قدرة المؤسسات الأفريقية للإنذار المبكر، علاوة علي دعم مقدرة المؤسسات الأفريقية علي منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.
- إضفاء الصفة المؤسسية علي الالتزام بالقيم الجوهرية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وذلك عن طريق القيادة.

23– إن الشروط طويلة المدى الكفيلة بالسلام والأمن في أفريقيا تتطلب تدابير سياسة لمعالجة مواطن الضعف السياسية والاجتماعية التي ترتكز عليها النزاعات. وتتم معالجة هذه الأمور بواسطة مبادرات الإدارة السياسية والاقتصادية ومبادرات تدفقات رأس المال وطرق الوصول إلي الأسواق ومبادرة التنمية البشرية.

24– إن الجهود الرامية إلي بناء قدرات أفريقيا علي إدارة كافة جوانب النزاع يجب أن تركّز علي الوسائل اللازمة لتعزيز المؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية القائمة حالياً ، وبصفة خاصة في أربعة مجالات رئيسية:

– منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.
- صنع السلام وحفظ السلام وتعزيز السلام.
- المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة البناء فيما بعد النزاعات.
- مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة والألغام الأرضية.

25– ستنظر قيادة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا خلال ستة أشهر من إنشائها، في أمر الشروع في اتخاذ التدابير المفصلة . والمرفقة بتكلفتها اللازمة في كل من المجالات الأربعة المذكورة أعلاه.

26- وسوف تشتمل العملية أيضاً علي الإجراءات المطلوبة من جانب الشركاء ، وطبيعة ومصادر تمويل هذه الأنشطة.

27- إن محفل رؤساء الدول المزمع إنشاؤه سيعمل كبرنامج لقيادة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا للسعي إلي دعم مقدرة المؤسسات الأفريقية علي تعزيز السلام والأمن في القارة، واقتسام التجارب وتعبئة العمل الجماعي . وسيضمن المحفل الوفاء بالمبادئ والالتزامات المفهومة ضمنياً في المبادرة.

28- وإدراكاً منهم لذلك المتطلب يجب علي الأفريقيين بذل كافة الجهود لإيجاد حل دائم للنزاعات القائمة حالياً ، وتعزيز أمنهم الداخلي وتدعيم السلام فيما بين البلدان.

29- قرر الاتحاد الأفريقي خلال مؤتمر قمة لوساكا، اتخاذ تدابير صارمة لتنشيط الأجهزة المسئولة عن منع النزاعات وتسويتها.

(2) **<u>مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية:</u>**

30- من المعترف به عموما أن التنمية يستحيل تحقيقها في غياب الديمقراطية الحقيقية، واحترام حقوق الإنسان والسلام والحكم الرشيد. ومع وجود الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تتعهد أفريقيا باحترام المعايير العالمية للديمقراطية التي تشتمل عناصرها الجوهرية علي التعددية السياسية التي تسمح بوجود العديد من الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية وتنظيم انتخابات عادلة وصريحة وديمقراطية يتم تنظيمها بصورة دورية لتمكين الجماهير من اختيار قادتها بطريقة حرة .

31- والإداري للبلدان المشاركة ، تمشيا مع مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون. فهي مدعومة بواسطة مبادرة الإدارة الاقتصادية التي تؤيدها والتي تشترك في السمات الرئيسية. وسوف تسهم هذه المبادرات معا في تسخير طاقات القارة من أجل التنمية والقضاء علي الفقر. إن الغرض من مبادرة الديمقراطية والحكم السياسي هو المساهمة في تعزيز الإطار السياسي

32- تتكون المبادرة من العناصر التالية:

- سلسلة من الالتزامات بواسطة البلدان المشاركة باستحداث أو تعزيز عمليات وممارسات الحكم الأساسي .
- تعهد من جانب البلدان المشاركة بلعب دور طليعي في دعم المبادرات التي تشجع الحكم الرشيد.
- إضفاء الصبغة المؤسسية علي الالتزامات عن طريق قيادة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا لضمان الالتزام بالقيم الجوهرية للمبادرة.

33- ستتولى دول الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أيضا التعهد بسلسلة من الالتزامات من أجل تلبية المعايير الأساسية للحكم الرشيد والسلوك الديمقراطي بينما تقدم في نفس الوقت ، الدعم لبعضها البعض. وسيتم دعم الدول المشاركة في القيام بمثل هذه الإصلاحات المؤسسية المرغوب فيها حيثما لزم الأمر. وخلال ستة أشهر من إضفاء الصفة المؤسسية عليها فإن قيادة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا سوف تحدد توصيات بشأن الوسائل الملائمة للتشخيص والتقييم دعما للالتزام

34- بالأهداف المشتركة للحكم الرشيد، علاوة علي تحديد أوجه الضعف المؤسسية والبحث عن الموارد والخبرة الفنية لمعالجة أوجه الضعف هذه.

35- وبغية تعزيز الإدارة السياسية وبناء القدرات للوفاء بهذه الالتزامات، فإن قيادة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ستتولى القيام بعملية من المبادرات المستهدفة لبناء القدرات. وسوف تركز هذه الإصلاحات المؤسسية علي ما يلي :

- الخدمات الإدارية والمدنية.
- تعزيز الإشراف البرلماني.
- تعزيز عملية صنع القرار القائمة علي المشاركة.
- إقرار تدابير فعالة لمحاربة الفساد والاختلاس.
- القيام بإصلاحات قضائية.

36- تتولى البلدان المشاركة في المبادرة القيام بدور قيادي في دعم وبناء المؤسسات والمبادرات التي تحمى هذه الالتزامات. كما أنها ستكرس جهودها لإيجاد وتعزيز الهياكل الوطنية والإقليمية الفرعية والقارية التي تدعم الحكم الرشيد.

37- سيعمل محفل رؤساء الدول بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، كآلية تقوم من خلالها قيادة "هذه الشراكة" بالرصد والتقييم الدوري للتقدم الذي تحرزه البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها من أجل تحقيق الحكم الرشيد والإصلاحات الاجتماعية. وسيهيئ المحفل أيضاً برنامجاً للبلدان لاقتسام التجارب بغية تعزيز الحكم الرشيد والممارسات الديمقراطية.

أ (2) **<u>مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت:</u>**

38- إن بناء القدرات للدولة هو جانب حاسم لتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق التنمية. وتلعب الدولة دوراً رئيسياً في تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين، وفي تنفيذ برامج تخفيف حدة الفقر. بيد أن الواقع هو أن الكثير من الحكومات تفتقر إلي المقدرة علي إنجاز هذا الدور. ونتيجة لذلك، فإن الكثير من البلدان تفتقر إلي الأطر التوجيهية والتنظيمية اللازمة للنمو الذي يقوده القطاع الخاص. كما أنها تفتقر أيضا إلي القدرة علي تنفيذ البرامج حتى عندما يكون التمويل متوفراً.

39- ولهذا السبب ، ينبغي إيلاء بناء القدرات المستهدفة أولوية قصوى. ويجب أن يسبق البرامج في كل مجال تقييم للقدرات، يتبعه توفير الدعم الملائم.

40- **<u>الهدف</u>** : القيام ، في جميع أنحاء البلدان المشاركة بتشجيع مجموعة من البرامج المحددة والمرفقة بجدول زمني ترمي إلي تعزيز نوعية الإدارة الاقتصادية والمالية العامة علاوة علي إدارة المنشآت.

41- **<u>الإجراءات:</u>** سيتم تكليف فريق عمل من وزارات المالية والبنوك المركزية باستعراض ممارسات الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت في مختلف البلدان والأقاليم ، وتقديم توصيات بشأن المعايير ومدونات الممارسات الجيدة الملائمة لدراستها بواسطة لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول خلال ستة أشهر.

- سوف تحيل لجنة التنفيذ توصياتها إلي الدول الأفريقية لتنفيذها .
- ستتولى لجنة التنفيذ أولوية قصوى للإدارة المالية العامة وستضع البلدان برنامجاً لتحسين الإدارة المالية العامة ، كما سيتم أيضا تحديد الأهداف وآليات التقييم.

- ستقوم لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول بتعبئة الموارد لبناء القدرات بغية تمكين جميع البلدان من الالتزام بالحد الأدنى من المعايير ومدونات السلوك المتفق عليها بصورة متبادلة.

- **المناهج الإقليمية الفرعية والإقليمية للتنمية:**

42- إن معظم البلدان الأفريقية صغيرة من حيث تعداد السكان ودخل الفرد. ونتيجة للأسواق المحدودة فإنها لا تقدم عائدات جذابة للمستثمرين المحتملين، بينما يعاني التقدم في تنويع الإنتاج والصادرات، من الإعاقة. وهذا يقلل من الاستثمار في البني التحتية الأساسية التي تعتمد علي وفورات الحجم لضمان القابلية للاستمرار.

43- إن هذه الظروف الاقتصادية تشير إلي حاجة البلدان الأفريقية لتجميع مواردها وتعزيز التنمية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في القارة، بغية تحسين القدرة التنافسية الدولية. وعليه، يجب تعزيز التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية الخمسة في القارة.

44- تركّز الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا علي توفير السلع العامة الإقليمية الأساسية (مثل النقل، والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقضاء علي المرض وحفظ البيئة وتوفير قدرات الأبحاث الإقليمية)، علاوة علي تعزيز التجارة والاستثمارات داخل البلدان الأفريقية وسيكون التركيز علي ترشيد الإطار المؤسسي للتكامل الاقتصادي عن طريق تحديد المشروعات المشتركة التي تتماشي مع البرامج المتكاملة للبلاد والتنمية الإقليمية وعلي مواءمة السياسات والممارسات في مجالي الاقتصاد والاستثمار. وهناك حاجة إلي تنسيق سياسات القطاع الوطني والرصد الفعال للمقررات الإقليمية.

45- ستولى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أولوية لبناء القدرات بغية تعزيز فعالية الهياكل الإقليمية القائمة وترشيد المنظمات الإقليمية الموجودة . ويجب علي بنك التنمية الأفريقي أن يلعب دوراً قيادياً في تمويل الدراسات والبرامج والمشروعات الإقليمية.

46- تشتمل القطاعات التي يغطيها البرنامج الحالي علي مجالات الأولوية التالية:

- البني التحتية وبصفة خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة.
- الموارد البشرية بما في ذلك التعليم وتنمية المهارات وعكس هجرة العقول.
- الصحة.
- الزراعة.
- طرق وصول الصادرات الأفريقية إلي أسواق البلدان المتقدمة.

47- غير أن الهدف بالنسبة لكل قطاع هو سد الفجوة الحالية بين أفريقيا والبلدان المتقدمة بغية تحسين القدرة التنافسية الدولية للقارة وتمكينها من المشاركة في عملية العولمة. كما أن الظروف الخاصة للدول الأفريقية الجزرية والدول غير الساحلية ستتم معالجتها أيضا في هذا السياق.

الملحق رقم (03):
المتضمن تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا:

سابعا – تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا:

-165 إدراكا للحاجة إلى التتابع والترتيب للأوليات، يقترح الرؤساء الذين اتخذوا المبادرة أن يتم العمل بصورة سريعة وبالتعاون مع شركاء التنمية على إنجاز البرامج التالية:

I) الأمراض المعدية – فيروس العوز المناعي البشرى/الإيدز، الملاريا والسل،
II) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
V) تخفيض الديون.
VIII) طرق الوصول إلى الأسواق.

-166 لقد تم بالفعل العمل في جميع هذه البرامج عن طريق مجموعة من الشراكات والمؤسسات الدولية. بيد أن مشاركة وقيادة أفريقيا في حاجة إلي التعزيز من أجل إنجاز أفضل للخدمات. ونحن نعتقد أن معالجة هذه المسائل يمكن أن تقود عملية تجديد القارة بصورة سريعة. (توجد مقترحات مفصلة بشأن كل برنامج كملاحق).

مشروعــات:

-167 بقدر ما تدرك الجهات المروجة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، المخاطر الناجمة عن منهاج مشروع للتنمية، فإنها تقترح عددا من المشروعات الحاسمة للتنمية الإقليمية المتكاملة حسبما تتصورها الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وإن هذه المشروعات لن تعزز البرامج القطرية وبرامج التنمية الإقليمية فحسب، بل إنها سوف تسهم بدرجة كبيرة في عملية تجديد القارة.

-168 إن المشروعات المعروضة أدناه هي لأغراض توضيحية فقط. ويمكن وجود قائمة تفصيلية بالمشروعات في موقع الشبكة الخاص بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا .www (Mapstrategy.com)

(1) **الزراعة:**

169- توسيع نطاق وتفعيل خطة العمل المتكاملة لإدارة الأرض والمياه لأفريقيا. ويعالج المشروع صيانة قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية الهشة في أفريقيا ورفع مستواها. تعمل الكثير من الحكومات الأفريقية بالفعل على تنفيذ هذه المبادرات كجزء من هذا البرنامج. ويشمل الشركاء المرفق الرسمي للبيئة، البنك الدولي، بنك التنمية الأفريقي، والفاو والوكالات المانحة الثنائية الأخرى.

170- تعزيز مقدرة أنظمة البحث والإرشاد الزراعي لأفريقيا وإعادة التركيز عليها. ويعالج المشروع مسألة رفع مستوى البني التحتية الطبيعية والمؤسسية التي تدعم الزراعة في أفريقيا. وتوفر الابتكارات التكنولوجية ونشر التكنولوجيا إمكانيات ضخمة للتعجيل بالإنتاج والإنتاجية الزراعية، ولكن القارة تفتقر إلى قدرات الأبحاث اللازمة لتحقيق أوجه تقدم رئيسية. وتشتمل العناصر الفاعلة الرئيسية على محفل الأبحاث الزراعية في أفريقيا والبنك الدولي، والفاو، والمجموعة الاستشارية بشأن الأبحاث الزراعية الدولية.

(2) **تعزيز القطاع الخاص:**

171- تقترح التجربة الدولية أن إحدى أفضل الممارسات لتشجيع المشروعات في المجالات ذات الابتكارات العالية، هي إقامة مراكز لتدريب رجال الأعمال. وسيقوم هذا المشروع بصياغة الخطوط التوجيهية والسياسات اللازمة لإقامة مثل مراكز التدريب هذه على الصعيد الوطني، مع الاعتماد على التجربة الدولية وأفضل الممارسات المعتمدة، المكيفة مع الاحتياجات والظروف الأفريقية.

(3) **البنى التحتية والتكامل الإقليمي:**

172- والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه التي تعتبر حاسمة بالنسبة للتنمية المتكاملة لأفريقيا. وينبغي توفير التمويل للمشروعات التي تعتبر الآن في مختلف مراحل الإعداد. وتتمثل الخطوة التالية في التعجيل بتنميتها المتواصلة بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي، والبنك الدولي والمؤسسات متعددة لقد قامت عملية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بتحديد العديد من مشروعات الطاقة، الأطراف الأخرى.

173- ويرى الرؤساء الذين اتخذوا المبادرة أنه ، ما لم تتم معالجة مسألة تنمية البني التحتية على أساس مخطط – أي ربطها بالتنمية الإقليمية المتكاملة- فإن عملية تجديد القارة لن تنطلق. وعليه، فالمطلوب من المجتمع الدولي دعم أفريقيا في التعجيل بتنمية البني التحتية. ويمكن وجود مشروعات البني التحتية المفصلة في موقع الشبكة الـخاص بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

قائمة الملاحق:

تقييم الاحتياجات:

174- كجزء من تقييم الإجراء المطلوب في القطاعات ذات الأولوية، سيتم القيام بتقييم للاحتياجات، متدرجا من الصعيد الوطني النامي الصعيدين الإقليمي الفرعي والإقليمي. والهدف هو تقييم الاحتياجات في قطاعات الأولوية الخمسة فيما يتعلق بالهياكل والعاملين.

175- سيبدأ تقييم الاحتياجات الإقليمية الفرعية القطاعية، من تقييم الاحتياجات الوطنية. ومن المقترح أن يجتمع الخبراء والوزراء من كل قطاع إقليمي في إحدى العواصم الإقليمية الفرعية. وبالنسبة لكل قطاع يتم تجميع البيانات الوطنية واستخدامها لوضع خطة إقليمية فرعية قطاعية. وبمجرد أن يتم تقييم الاحتياجات الإقليمية الفرعية القطاعية في القطاعات الخمسة، فيمكن تجميعها لصياغة خطة إقليمية شاملة.

176- ينبغي التأكيد على أنه لا يتعلق الأمر فقط بجمع الاحتياجات الإقليمية الفرعية القطاعية بل لابد أن تتمثل نقطة البداية في منظور إقليمي فرعى يؤدى إلي عنصرين جديدين على الأقل :

- الاحتياجات المحددة للمنطقة الفرعية التي ينظر إليها كمجال واحد لجميع الدول في المنطقة الفرعية. فعلى سبيل المثال، لا ينبغي تصور الطرق والسكك الحديدية انطلاقا من منظور وطني بدلا من منظور إقليمي فرعى،
- الاحتياجات التي ينبغي ترشيدها على أساس إقليمي فرعى، فعلى سبيل المثال، ينبغي توزيع الجامعات طبقا لمنظور إقليمي فرعى،
- في الختام، سيتم تقييم احتياجات القارة في القطاعات الخمسة التي تعتبر قطاعات ذات أولوية، على ضوء الخطط الإقليمية الفرعية الشاملة. ويمكن إيجاد التفاصيل في موقع الشبكة الخاص بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا – (www.Mapstrategy) .

آلية الإدارة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا:

177- إن رؤساء الدول القائمين بترويج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا سينصحون الاتحاد بشأن آلية ملائمة لتنفيذها.

178- ستكون هناك حاجة إلي دعم فني أساسي للآلية المنفذة في مجالات الأبحاث وصياغة السياسة.

لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول:

179- سيتم تعيين لجنة تنفيذ تابعة لرؤساء الدول تتكون من رؤساء الدول الخمسة، الذين يروجون للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وعشرة آخرين (اثنين عن كل إقليم)، للقيام بالتنفيذ.

180- ستتمثل مهام لجنة التنفيذ فيما يلي :

- تحديد المسائل الإستراتيجية التي تحتاج إلي إجراء البحوث والتخطيط والإدارة بشأنها على الصعيد القاري،
- تشكيل آليات لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها على نحو متبادل والالتزام بالمعايير المتفق عليها بصورة مشتركة،
- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ المقررات السابقة واتخاذ الخطوات الملائمة لمعالجة المشاكل والتأخيرات.

ثامنا - **خاتمــة:**

181- إن هدف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هو تعزيز الديمقراطية والإدارة الاقتصادية السليمة في القارة. ويتعهد القادة الأفريقيون، من خلال البرنامج، بالتزام تجاه الشعب الأفريقي والعالم للعمل جنبا إلي جنب على إعادة بناء القارة. وهو تعهد بتعزيز السلام والاستقرار، والديمقراطية، والإدارة الاقتصادية السليمة والتنمية التي تركز على المواطنين، واعتبار كل فرد مسئولا فيما يتعلق بالاتفاقيات المحددة في البرنامج.

182- وتدرك أفريقيا، في اقتراحها للشراكة، أنها تمسك بزمام تنميتها. ونحن نؤكد أن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تهيئ فرصة تاريخية للدول المتقدمة في العالم لكي تدخل في شراكة حقيقية مع أفريقيا، تقوم على أساس المصلحة المتبادلة، والالتزامات المقتسمة والاتفاقيات الملزمة.

183- إن إقرار إستراتيجية تنموية، كما هو موضح في المنهاج العريض المحدد أعلاه، إلي جانب برنامج عمل مفصل، سوف يشهد بداية مرحلة جديدة في الشراكة والتعاون بين أفريقيا والعالم المتقدم.

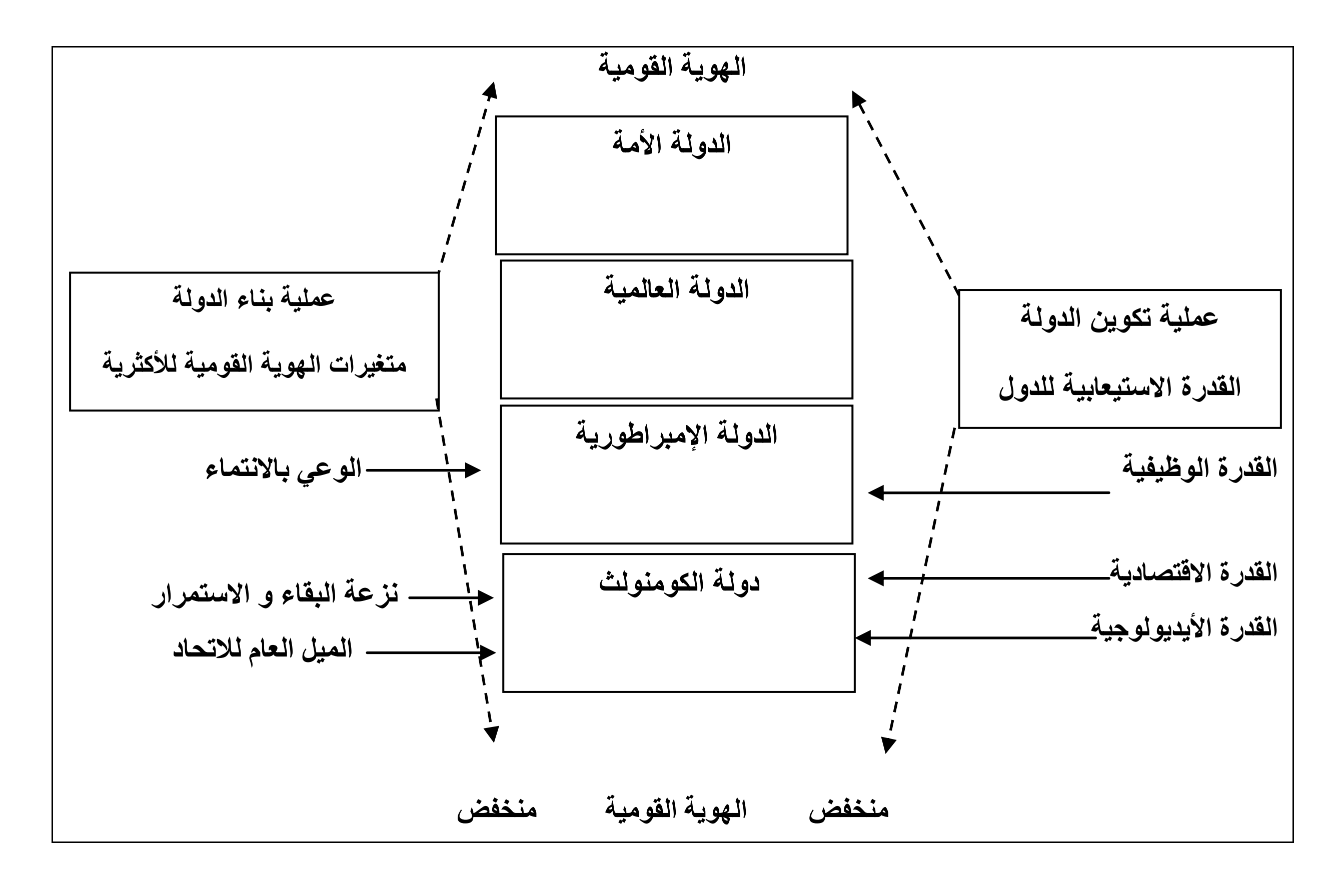
184- و يجب على هذا البرنامج، عند إنجاز الوعود المتضمنة فيه، أن يعطى الأمل للطفل الأفريقي الهزيل في أن القرن الحادي والعشريـن سيكـون بالفعل قرن أفريقيا.

قائمة الأشكال و الجداول

و الخرائط.

الشكل رقم (01):

يوضح كيفية عمل متغيرات عمليتي تكوين الدولة و بناء الأمة في تحديد طبيعة الدولة.[1]



1- حسام الدين علي محمد، إشكالية التعددية الثقافية في افكر السياسي المعاصر: ط 1، جدلية الاندماج و التنوع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 95.

الشكل رقم (02)

يوضح المهام المشتركة في بناء السلام وبناء الدولة في فترة ما بعد الصراع.[1]

Peacebuilding

- Consolidating (and sometimes renegotiating) peace agreements
- Establishment of an interim or transitional government
- Early recovery, critical infrastructure, employment generation, and livelihoods restoration
- Refugee and IDP repatriation and civilian protection
- Transitional justice, amnesty, and prosecution for war crimes
- Rebel-to-political party transformation
- Disarmament, demobilization and reintegration of ex-combatants

- Political settlements & agreement on the rules of the game
- Security sector reform (including justice, rule of law, and policing)
- Constitution-making processes and strengthening of core governance institutions
- Electoral processes
- Delivery of basic social services

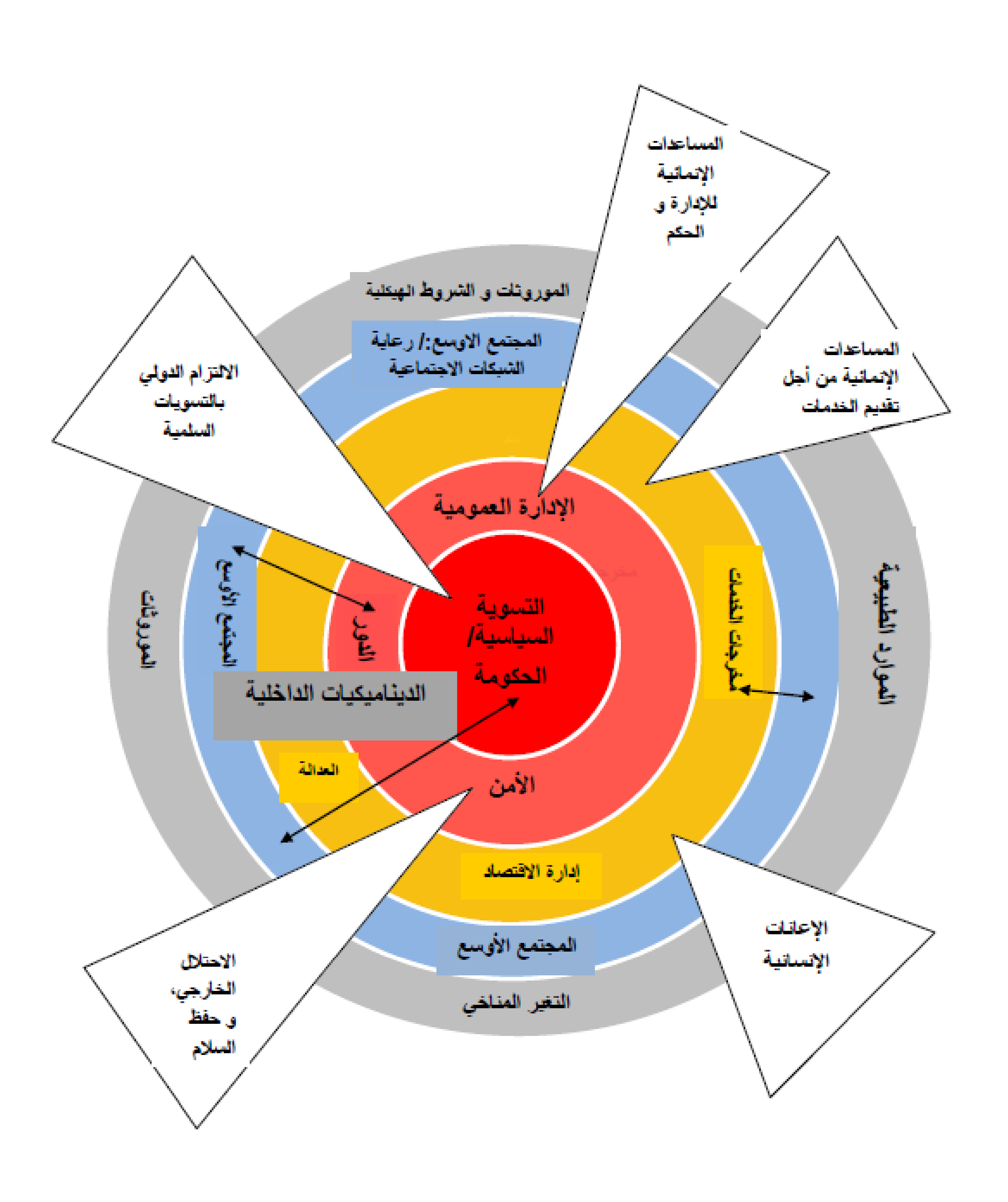
State-building

- Restoring basic administrative capacity and a functioning civil service
- Strengthening public financial management and economic policymaking
- Support to political governance: building leadership capacities of key state decision-makers and executives, parliamentary performance, and civil society participation
- Decentralization management at the central and intergovernmental level and support to local governance
- Supporting national and local "democratic dialogue" and multistakeholder processes
- Developing conflict and governance crisis-response capacities

[1]-The World Bank, STATE-BUILDING: KEY CONCEPTS AND OPERATIONAL IMPLICATIONS IN TWO FRAGILE STATES : The Case Of Seirra Leone And Liberia, p 5.

الشكل رقم (03):

يوضح المجالات والجهات الفاعلة في عملية بناء الدولة.[1]



[1] -Verena Fritz, and Alina Rocha Menocal، Understanding State-Building from a Political Economy Perspective، An Analytical and Conceptual Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for International Engagement Overseas Development Institute, p 24.

جدول رقم (01):

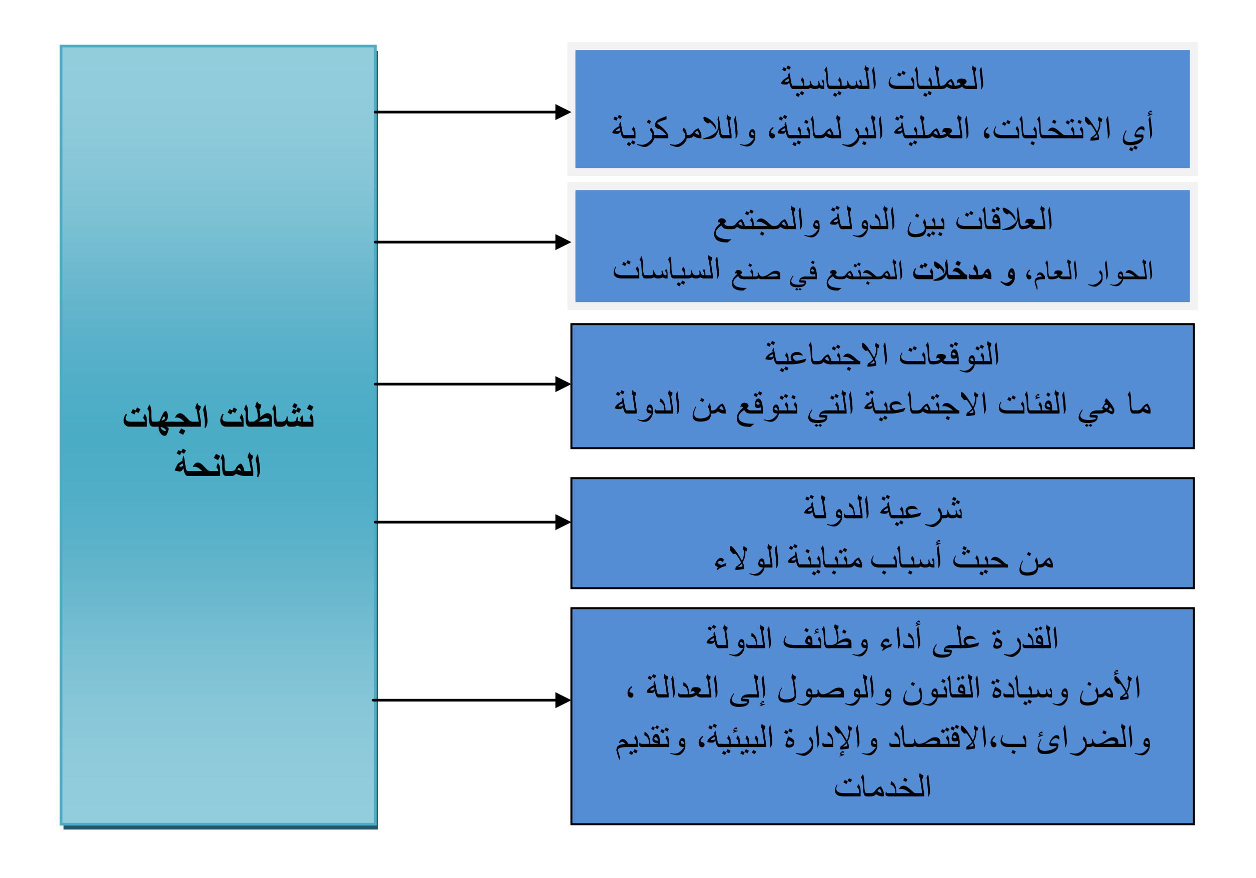
يوضح قائمة المجالات الرئيسية التي تسعى عملية بناء الدولة الى تحقيقها.[1]

المجالات التأسيسية	
النظام و التسوية السياسية	الدستور؛ الانتخابات، وسط محيط العلاقات داخل النظام العام، العلاقات بين الدولة والمجتمع أمر أساسي في خلق شعور من الحيز العام المشترك.
الأمن	القوة العسكرية، الشرطة / الجريمة. إعادة إنشاء احتكار الشرعية على وسائل العنف.
سلطة القانون	إنشاء إطار قانوني / رسمي ينظم التفاعلات بين الدولة والمجتمع **أين يمكن** محاسبة الفاعلين السياسيين . -الالتزام بالقوانين **ال**معروفة علنا، **و** اتصالها وثيقا بقوى الأمن، **وخاصة** من حيث الشرطة / الجريمة.
الحكم الإداري	إنشاء تسيير الخدمة المدنية القائم على الجدارة، وإدارة المالية العامة، وإدارة المساعدات.
مجـــال المخرجات	
الخدمات المقدمة	الصحة، التعليم، ايجاد المرافق و تطويرها، و غيرها من الخدمات الأساسية
نظام العدالة و العمليات	خلف سيادة القانون، وهذا يشمل إقامة العدل ؛ العدالة الانتقالية ؛ التفاعل مع المنظمات غير الحكومية ،العدالة والمعايير الاجتماعية.
الحكم الاقتصادي	الإدارة الكلية، الدعامة المؤسسية للأسواق، العمالة، إدارة الموارد الطبيعية، والبنية التحتية / تنظيم.

[1] -Verena Fritz and Alina Rocha Menocal، Understanding State-Building from a Political Economy Perspective، An Analytical and Conceptual Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for International Engagement Overseas Development Institute, p 24.

جدول رقم (02):

يوضح تأثير الجهات المانحة على أبعاد بناء الدولة.[1]



[1] - Conflict and Fragility Do No Harm, **INTERNATIONAL SUPPORT FOR STATE-BUILDING** Organization for Economic Cooperation and Development.p28

الجدول رقم (03):

يوضح دليل الفقر المتعدد الأبعاد في دول القرن الافريقي.[1]

الدولة	السكان الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد بالنسبة المئوية	شدّة الحرمان بالنسبة المئوية	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل بالنسبة المئوية (1.25 دولار في اليوم بمعدل القوة الشرائية)	السكان الذين يعيشون في الفقر المدقع
إثيوبيا	87.3	64.6	39.0	71.1
جيبوتي	29.3	47.3	125	18.8
الصومال	81.2	63.6	...	65.6
إرتريا	...	...	...	...

[1]- تقرير التنمية البشرية 2013، **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع**. ص 172.

جدول رقم (04):

يوضح التنمية البشرية في دول القرن الافريقي.[1]

إسم البلد	ترتيب مؤشر التنمية البشرية	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع	معدل إلمام البالغين بالقراءة و الكتابة	معدل الوفيات تحت سن الخامسة
الصومال	**غير مصنف**	**غير مصنف**	47.5	...	177.9
جيبوتي	151	0.513	54.2	...	123.7
إريتريا	164	0.442	57.2	...	73.6
إثيوبيا	129	0.389	56.6	35.9	129.3

[1] - تقرير التنمية البشرية 2013 ،**نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع**، ص 160.

جدول رقم (05):

يوضح مؤشرات الامن الغذائي لدول القرن الافريقي.[1]

البلد	انتشار نقص التغذية النسبة المؤوية	توفر الغذاء كيلو سعر حراري يوميا	مؤشر انتاج الغذاء
جيبوتي	...	2170	118
اريتريا	68	1530	73
إثيوبيا	46	1810	103
الصومال	...	...	...

[1] - تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع.

الجدول رقم (06):

يوضح دليل الفوارق بين الجنسين في دول القرن الافريقي.[1]

الدولة	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لسنة 2013	السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة فما فوق)		المقاعد في المجالس النيابية بالنسبة المئوية للنساء	معدل المشاركة في القوى العاملة (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق)	
		إناث	ذكور		إناث	ذكور
جيبوتي	164	...	...	13.8	36.0	67.2
إثيوبيا	173	...	...	25.5	78.4	89.8
إريتريا	181			22.0	79.8	90.0
الصومال	ضمن الأراضي الأخرى خارج الترتيب	...	...	13.8	37.7	76.8

[1] - تقرير التنمية البشرية2013، **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع**، ص 168.

الخريطة رقم (01):

توضح الحدود السياسية لدول منطقة القرن الافريقي

وهي (الصومال، اريتيريا، جيبوتي، و إثيوبيا).[1]

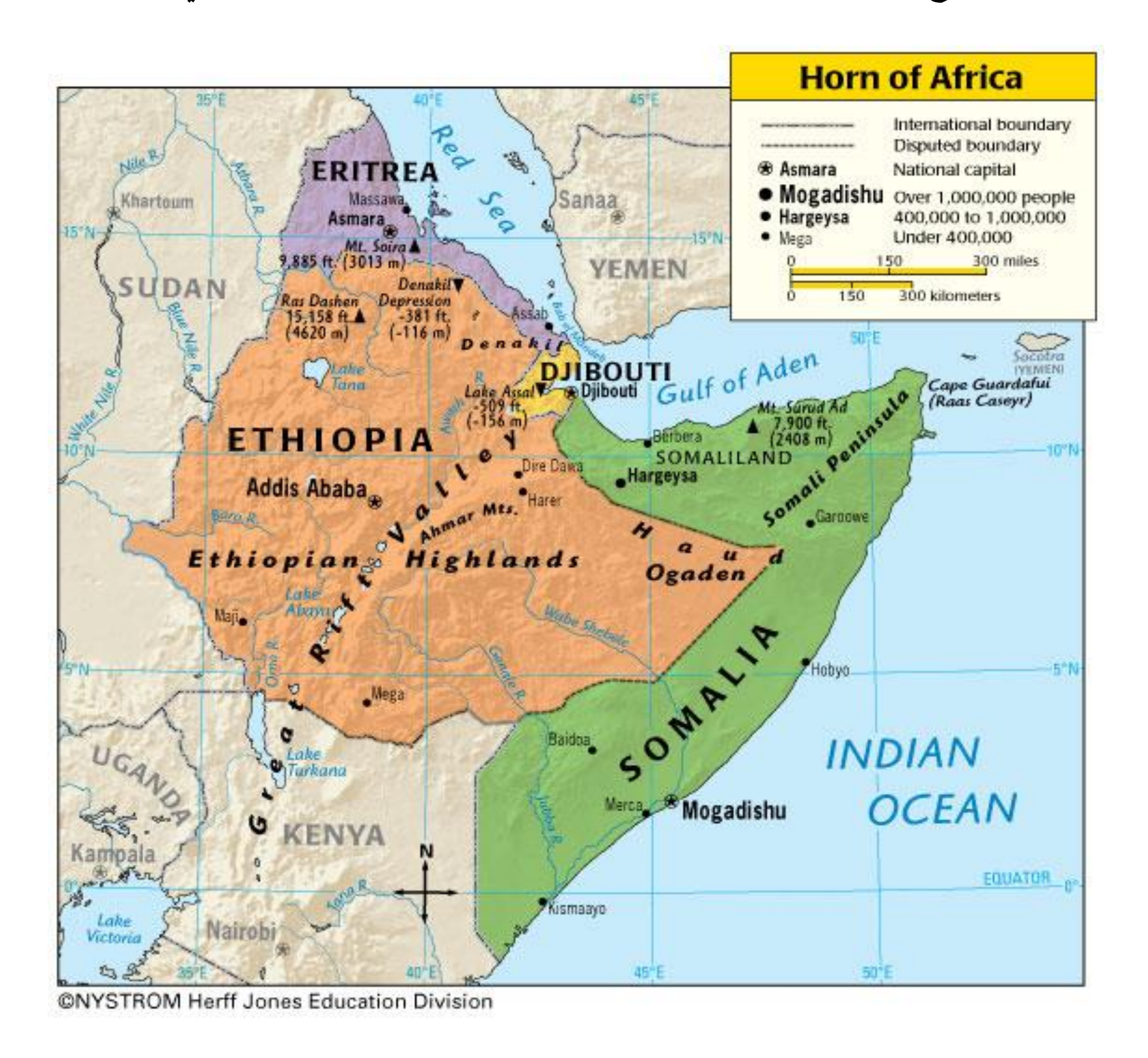


اللون الأبيض على الخريطة يمثل حدود الدول الأربع المشكلة لمنطقة القرن الافريقي.

[1] - وزارة الخارجية الأمريكية، على موقع: http://www.state.gov/p/af/rt/hornofafrica/169532.htm

الخريطة رقم (**02**):

توضح الحدود الدولية، و النزاعات الحدودية بين دول القرن الإفريقي:[1]



.

---

1 - على الموقع:

http://maps-africa.blogspot.com/2012/05/horn-of-africa-map-pictures.html

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

أ/- باللغة العربية:

1. أبو زيد، أحمد سليمان، علم الاجتماع السياسي: الأسس و القضايا من منظور نقدي الأزاريط: دار المعرفة الجامعية، 2002 .
2. أبو سليمان، عبد الحميد أحمد، العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي، ط1، دمشق، دار الفكر، 2002.
3. أندرسون، جيمس، صنع السياسات العامة، ترجمة :الكبيسي عامر، الدوحة: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،1997.
4. أسبر ،أمين، إفريقيا سياسيا و اقتصاديا و إجتماعيا،ط1، دمشق: دار دمشق للطباعة 1985.
5. أرنت، ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، ط 1، بغداد: الفرات للنشر و التوزيع، 2002 .
6. إبراهيم، حسنين توفيق، النظم السياسية العربية: الإتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2001.
7. إسموللا، دوريي، حرية التعبير في مجتمع مفتوح،ط1، ترجمة: عبد الرؤوف كمال، القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،1995.
8. إسماعيل، فضل الله محمد، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث، دار الجامعة الجديدة الأزاريطة، 2008.
9. الأنصاري، محمد جابر، التأزم السياسي عند العرب و سوسيولوجيا الإسلام، ط 2، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999.
10. الببلاوي، حازم، دور الدولة في الاقتصاد، ط1،القاهرة:دار الشروق،1998.

قائمة المراجع:

11. البداينة، ذياب موسى، التنمية البشرية و الارهاب في الوطن العربي، ط 1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2010.

12. بادي، برتران، الدولتان :السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الإسلام، ط1، القاهرة، دار الفكر والنشر والتوزيع، 1992.

13. بادي، بتران، سموتس، ماري كلود، انقلاب العالم :سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل، دار العلم الثالث.

14. بوحوش، عمار، الذنيبات، محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط2 ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999.

15. بوحوش، عمار، أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة، ط1،المجلد الأول، بيروت: دار الغرب الإسلامي،2007.

16. (ـــــ، ـــــ)، أبحاث ودراسات في السياسة و الإدارة ،ط 2 ، المجلد الثاني، بيروت: دار الغرب الإسلامي ، 2007.

17. بوردو، جورج، الدولة، ط 1 ، ترجمة: الإدريسي محمد العدلوني، عبد المنعم يوسف، الدار البيضاء: دار الثقافة مؤسسة للنشر و التوزيع، 2007.

18. بدوي، عبد الرحمان، فلسفة القانون والسياسة عند هيغل، ط 1، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

19. بلقزيز، عبد الإله، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

20. بن نبي، مالك، مشكلات الحضارة : بين الرشادة و التيه، دمشق: دار الفكر 2002.

21. برو، فيليب، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد صاصيلا عرب، بيروت مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و انشر و التوزيع، 2006.

22. بشارة، عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية، بيروت: مركز دراسات الوحدة، العربية، 2001.

23. الجابري، محمد عابد، فكر ابن خلدون العصبية و الدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط 5، بيروت: مركز دراسات الوحدة 1992.

24. الجابري، محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1994.

25. الجميلي، خيري خليل، التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية للبناء الاجتماعي للمجتمع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث للنشر و التوزيع، 1998.

26. جابربيل، ايه ألموند، بنجهام الإبن، باويل جي، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة :عبد الله هشام، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع،1998.

27. دالتون، رسل جيه، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ط1،عمان ترجمة: المجدوية احمد يعقوب و الجبوري محفوظ، دار النشر، 1996.

28. دبور، أمين، محمد علي، دراسات في التنمية السياسية، غزة: الجامعة الإسلامية قسم الاقتصاد و العلوم السياسية، كلية التجارة،2012 .

29. دبلة، عبد العالي، الدولة رؤى سوسيولوجية، الجزائر : دار الفجر للنشر والتوزيع 2004.

30. ديفرجيه، موريس، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري :الأنظمة السياسية الكبرى ،ترجمة : سعد جورج ،بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، د س ن.

31. ديلو، ستيفن، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني، ترجمة: و هبة ربيع، القاهرة : مكتبة الإسكندرية ، 2001 .

32. الهواري، سيد ،الإدارة : الأصول والأسس العلمية، القاهرة: مكتبة عين الشمس ، 1976.

33. هويدي، أمين، العرب وإفريقيا وقضايا الأمن المشترك، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

34. هيدي، فيريل، الإدارة العامة: منظور مقارن، ترجمة: محمد قاسم القريوتي الجزائر: ديوان: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

35. هلال، علي الدين، مسعد، نيفن، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير، د. د.ن ، د .س. ن.

36. وهبان، أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للعالم للواقع السياسي في العالم الثالث، الإسكندرية : الدار الجامعية، د .س. ن.

37. ولد داداه، أحمد ، وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز الدراسات العربية، 2002.

38. الزيات، عبد الحميد، التنمية السياسية، ج 2، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

39. حجاج، محمد، السيد فريد، صفحات من تاريخ الصومال، القاهرة: دار المعارف، د س ن.

40. حجازي، مصطفي، الإنسان المهدور : دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، ط1 المغرب: المركز الثقافي العربي، 2005 .

41. حمروش، مولود، الظاهرة العسكرية بإفريقيا السوداء، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1981.

42. حسن، حمدي عبد الرحمن، إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط 1، 2007.

43. حرب، أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة، 1987.

44. الطيب، حسن أبشر، الدولة العصرية دولة مؤسسات: الدستور والقانون، القاهرة: د. د .ن ،2000.

45. طالب، محمد سعيد، الثقافة و التنمية المستقلة في عصر العولمة: التخلف العربي ثقافي ام تكنولوجي، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2005.

46. طاشمة، بومدين، الأساس في تحليل منهجية النظم السياسية: دراسة في المفاهيم الأدوات المناهج ، و الاقترابات، ط 1 ،تلمسان : كنوز للنشر و التوزيع، 2011.

47. طاشمة، بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا و إشكاليات، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011

48. طاشمة، بومدين، مدخل إلى علم السياسة : مقدمة في دراسة أصول الحكم، ط 1 ،الجزائر: جسور للنشر و التوزيع، 2013 .

49. الكبيسي، عامر خضير، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2008.

50. كالفرت، سوزان، كلفرت بيتر ، السياسة و المجتمع في العالم الثالث، ترجمة: بن جمعان عبد الله الغامدي آل عيسى، الرياض: جامعة الملك سعود النشر العلم و المطابع، 2002.

51. كارول، سوزان، زير يللي، وأخرون، نحو دراسة النوع في العلوم السياسية، ترجمة: شهرت العالم، القاهرة: مؤسسة المرأة و الذاكرة،2010.

52. كوثراني، وجيه، وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2001.

53. كيلة، سلامة، من هيغل إلى ماركس: موضوعات حول الجدل المادي، بيروت: دار التنوير للطباعة و النشر ة التوزيع،2009 .

54. كنعان، طاهر، و آخرون، الحكمانية: المفهوم و أبعادها، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2001 .

55. كريم، حسن، "مفهوم الحكم الصالح"، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية بالتنسيق مع المعهد السويدي بالقاهرة، 2005.

56. ب، س، لويد، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة: شوقي جلال، الكويت: عالم المعرفة 1980.

57. لوفيفر، جان بيار، بيار ماشيري، هيغل والمجتمع، ترجمة: القاضي منصور، بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1993.

58. ليسون، لسلي، الحضارة الديمقراطية ،ط1، ترجمة: مويساتي فؤاد و لعمر عباس، بيروت: دار الآفاق الجديدة، د س ن.

59. لسوب، جساك، العالم الثالث و تحديات البقاء، ترجمة: فؤاد بديع أحمد الكويت: عالم المعرفة، 1986.

60. الماوردي، أبو الحسن، تسهيل النظر و تعجيل الظفر في أخلاق الملك و سياسة الملك ،بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1981.

61. المديني، توفيق، المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب،1997.

62. المخادمي، عبد القادر رزيق، النزاعات في القارة الافريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت !!، القاهرة: دار النشر و التوزيع، 2005.

63. المغيربي، محمد زاهي بشير، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجيه ومداخل نظرية بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998

64. مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة: زعيتر عادل، القاهرة: دار المعارف، ط 1 1953.

65. محمود، أحمد إبراهيم، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2001.

66. مطر، أميرة حلمي، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، القاهرة: دار المعارف، ط ،1985.

67. النجار، أحمد السيد، و آخرون ، دولة الرفاهية الاجتماعية : بحوث و مناقشات، ط 1 ،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية و المعهد السويدي.

68. الصباح، سعاد محمد، حقوق الإنسان في العالم المعاصر، ط، الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع 1996

69. سن، أمارتيا، فكرة العدالة ، ط 1، ترجمة: مازن جندلي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

70. سن، أمارتيا، التنمية حرية، د ط، ترجمة: شوقي جلال، الكويت: عالم المعرفة، 2004.

71. سمير، أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية : في القرنين العشرين و الواحد و العشرين، ط1، ترجمة: الدين فهمية شرف ، بيروت: دار الفرابي، 2002.

72. سميسم، حميدة ، نظرية الرأي العام، مصر: الدار الثقافية للنشر، د .س. ن.

73. سعودي، محمد عبد الغني، قضايا افريقية، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، 1980.

74. سعودي، محمد عبد الغني، أفريقيا :دراسة في القارة وشخصية الأقاليم، مكتبة الأنجلو المصرية ، د.د.ن، د .س. ن.

75. العلوي، سعيد بن سعيد، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001 .

76. العقاد، أنور عبد الغني، الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، دار المريخ للنشر ، 1982.

77. العقاد، عباس محمود، عبد الرحمن الكواكبي، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع و النشر، د س ن.

78. عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصر دراسة نقدية مقارن في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، القاهرة: دار القارئ العربي: مصر الجديدة 1981.

79. عبد الله ثناء فؤاد، الدولة والقوي الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، ط، 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

80. عبد الرحمن، حمدي، أفريقيا والقرن الواحد والعشرون: رؤية مستقبلية، مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997.

81. عطا الله، شوقي، عبد الرزاق، عبد الله، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

82. عطوة، عبد العالي، أحمد ، مدخل إلى السياسة الشرعية، المملكة العربية السعودية: إدارة الثقافة و النشر، 1993.

83. حمدي، علي بشير محمد، المعونة الأمريكية لإفريقيا: دراسة في أبعادها السياسية و التنموية، القاهرة، د. د. ن ، د. س.ن، 2012.

84. علي محمد، حسام الدين، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج و التنوع، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

85. علي محمد، محمد، أصول الاجتماع السياسي: السياسة و المجتمع في العالم الثالث، ج 3 ،التغيير و التنمية السياسية، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية،2009.

86. الفقيه، شبر، مفاهيم الفكر السياسي في الإسلام: إشكالية الأمة و الدولة، ط 1، بيروت، دار البحار، 2009.

87. فهمي، مصطفي أبو زيد، وآخرون، الإدارة العامة: الإطار العام لدراسة الإدارة العامة فن الحكم و الإدارة في السياسة والإسلام و العملية الإدارية، الإسكندرية الدار الجامعية للنشر والتوزيع،2003.

88. فوكوياما، فرانسيس، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة :الإمام مجاب، الرياض: العبيكان للنشر،2007.

89. الصباح، سعاد محمد، **حقوق الإنسان في العالم المعاصر**، ط1، الكويت: دار سعاد الصباح للنشر و التوزيع 1996،

90. الصفّار، صالح حسن موسى، الاستقرار السياسي و الاجتماعي: ضرورته و ضماناته، ط 1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.

91. صالح، سليمان، أزمة حرية الصحافة في النظم الرأسمالية، ط1، مصر، دار النشر للجامعات المصرية، 1995.

92. صالح، سامية خضر، المشاركة السياسية و الديمقراطية: اتجاهات نظرية و منهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، د د ن، 2005.

93. صقر، مصطفي س يد أحمد، نظرية الدولة عند الفارابي : دراسة تحليلية تأصيلية لفلسفة الفارابي السياسية، د م ن، مكتبة الجلاء الجديدة ،1989.

94. القصبي ،عبد الغفار رشاد، التطور السياسي و التحول الديمقراطي: التنمية السياسية و بناء الأمة، ط 2، القاهرة، د د ن ،2006 .

95. قنديل، أماني، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، 2000.

96. الريس، محمد، ضياء الدين، النظريات السياسية الإسلامية، ط7، دار التراث القاهرة، د س ن.

97. رأفت، إجلال محمد، نصر الدين، إبراهيم أحمد، القرن الإفريقي: المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية، د ط، القاهرة: دار النهضة العربية، 1985.

98. روبيرتس، تيمونز، هايت، أيمي، من الحداثة إلى العومة: رؤى و وجهات نظر في قضية، التطور و التغيير الاجتماعي، الجزء الثاني، الفصل الرابع عشر، ترجمة: الشيشكلي سمير ،2004.

99. روسو، جون جاك، العقد الاجتماعي: أو مبادئ الحقوق السياسية، ط 2، ترجمة: زعيتر عادل بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995.

100. الشطي، إسماعيل و آخرون، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة لعربية،2004.

101. الشماع، خليل محمد حسن، خضير، كاظم حمود، نظرية المنظمة، ط 4، عمان: دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة ،2009.

102. الشمري، عبد الصمد سعدون، النظرية السياسية الحديثة، ط1،الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012.

103. شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الأدوات، الجزائر ، د. د .ن، 1997.

104. شتا، السيد علي، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1990.

105. تشومسكي، نعوم، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة: الكعكي سامي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004.

106. الخزرجي، ثامركامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، ط1، الأردن: عمان، دار مجدلاوي، 2004.

107. خسروشاهي، سيد هادي، الآثار الكاملة لجمال الدين الأفغاني: خاطرات الأفغاني، المجلد السادس ، مكتبة الشروق الدولية،2002 .

108. الغنوشي، راشد، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية . د س ن.

109. غير تيد، روبرت، لمذا يتمرد البشر، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

110. غليون ،برهان، محمد سليم العوا، النظام السياسي في الاسلام، دمشق: دار الفكر 2008.

111. غريقيش، مارتن، أوكالاهان، وتيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث ،2008 .

112. (ـــــ ، ـــــ)، المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

ب/- باللغة الأجنبية:

113. Hehir Aidan, and Robinson Neil, State-building: Theory and practice, first published, USA: Routledge, 2007.

114. Julia Raue and Patrick Sutter**,** Facets And Practices of State-Building, Martinus Nijhoff Publishers, 2009. p 62.

115. LaPalombara, Joseph**,** Bureaucracy and Political Development, New Jersey: PrinctonUniversity Press , third edition, 1971.

116. Migdal, Joel S, State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another**,** Cambridge: Cambridge University Press, 2014.

117. Nye Joseph S, Power in the Global Information Age: From realism to globalization, London: Routledge, F P, 2004.

118. roe Paul, Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma , New York: Routledge , F P, 2005.

119. Simon Chesterman, You The People The United Nations, Transitional Administration, and State-Building, by Oxford University Press Inc., New York.2004.

المقالات:

أ/– باللغة العربية:

120. أبوالفضل، منى عبد المنعم،" المنظور الحضاري في دراسة النظم السياسية العربية: التعريف بماهية المنطقة العربية "، مجلة اسلامية المعرفة، العدد التاسع، 1977.

121. بوحوش، عمار، "البيروقراطية بين النظرية و التطبيق"، مجلة حوليات، العدد الثاني، جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.

122. بن حمادي، عبد القادر، "عولمة الفقر و الفساد السياسي المبرمج للمؤسسات المالية الدولية: الدول الإفريقية نموذجا"، مجلة العلوم القانونية و الإدارية، جامعة تلمسان.2007.

123. برقوق، أمحند، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد "، الجزائر، مجلة مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 8 ، 2009.

124. مصطفى، بشير، " تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 203، ماي2004.

125. جمعة، علاء، "قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للشر، العدد 159، 2005.

126. ولد محمد، أحمد محمود، "الدولة في الفكر النهضوي العربي الحديث"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 351 ، أيار/مايو 2008.

127. حامد، محمد بشير، "الشرعية السياسية و ممارسة السلطة: دراسة في التجربة السودانية المعاصرة"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات لوحدة العربية العدد 94، ديسمبر 1986.

128. حسن، حمدي عبد الرحمن، " المشهد الديمقراطي الراهن في افريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، 2007.

129. حسن، حمدي عبد الرحمن، "تطورات الأزمة الصومالية و أزمة النظام العربي" مجلة أفاق إفريقية، المجلد الثامن، العدد 26، 2007.

130. طاشمة، بومدين، "التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان 2012.

131. كولفربي، محمد، "التغيير الاجتماعي و السياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20 خريف 2008.

132. مولينجي، موناى م، تيدى، جوينليز، " الاستعمار و الفساد في إفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة افريقيا، ترجمة: الجمال مصطفى مجدي، مركز البحوث العربية و الإفريقية، العدد 2، دس.

133. العماج، بدر حمود، "أسباب فشل تجربة النماذج الغربية في دول العالم الثالث: دراسة حالة المملكة المغربية"، المجلة العلمية للعلوم الإنسانية والإدارية، المجلد الثاني، العدد الأول،السعودية،2001.

134. عساف، عبد المعطي، محمد، "أزمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية: إطار نظري مقارن". مجلة المستقبل العربي، العدد 36، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.

135. عيسى، محمد، عبد الشفيع، "نظرة أساسية إلي الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي" بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009.

136. فولي، سلطان، "دور القوى الغربية و المؤسسات الدولية و العولمة في إفريقيا"، مجلة ثقافية متخصصة في الشؤون الإفريقية ،العدد الخامس ، 2010.

137. شرون، حسينة، و آخرون، "التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة". دراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، 11 ديسمبر 2005.

ب-/ باللغة الإنجليزية:

138. Fritz Verena and Menocal Alina Rocha, "Understanding State-Building from a Political conomy Perspective : An Analytical and Conceptual", Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for International Engagement; Report for DFID's Effective and Fragile States Teams, Overseas Development Institute, September 2007.

139. " Countries", paper presented in: the7h Global Forum on Reinventing Government Building Trust in Government, Vienna, Austria 26-29 June 2007.

140. Fritz, Verena, Menocal, Alina Rocha،" Understanding State-Building from a Political Economy Perspective،An Analytical and Conceptual" ,Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for International Engagement, Overseas Development Institute, September 2007.

رابعا: الرسائل والأطروحات الجامعية:

141. أبصير، أحمد طال، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010.

142. إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح، "التجديد السياسي والخبرة الإسلامية: نظرة في الواقع العربي المعاصر"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1987.

143. باري، عبد اللطيف، "المجتمع المدني العالمي و تأثيره على المجتمع المدني العالمي"، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات لدولية، جامعة الجزائر، 2007.

144. بوبكاري، مايغا، "إشكالية الحكم الرشيد في المسار الديمقراطي لبوركينافسو 1990_2002"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر ،2002-2003.

145. بن يزة، يوسف، "التمكين السياسي للمرأة، و أثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010.

146. بلعيد، سمية ، "النزاعات الإثنية في إفريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2010.

147. بن عبد العزيز، خيرة، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أنموذج المنطقة العربية " ،رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، 2007.

148. - بن عمار، هند، "المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2004.

149. - بصيري، جمال، "واقع تنظيمات المجتمع المدني و مدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر،2007.

150. بشكيط، خالد، "المقاربة الأمنية الانسانية في تحقيق الامن في الساحل الإفريقي"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر03، السنة الجامعية،2011.

151. دمدوم، رضا، "تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على الصراع الهندي الباكستاني"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، د س.

152. درغوم، أسماء، "البعد البيئي في الأمن الإنساني : مقاربة معرفية"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة قسنطينة ، 2009.

153. حسين عبد القادر، "الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تلمسان،2013.

154. طاشمة، بومدين، "استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، 2007.

155. كوناكاتا، حسن، "النظرية السياسية عند ابن تيمية" ، أطروحة دكتوراه، منشورة ،الرياض: دار الإخلاء للنشر و التوزيع، 1994.

156. لعيساني، بلال، "دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة: دراسة في التغير"، رسالة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر،2008.

157. الرّن، عبد القادر،" المجتمع الوقفي و المجتمع المدني بين التصور الإسلامي و الطرح الغربي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2007 .

158. سي قدير، جميلة، "الدولة القومية و النزاعات في إفريقيا: دراسة حالة السودان"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر ، د .س.

159. – عبد الكريم، هشام، "المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006.

160. عمورة، رابح،" النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها "، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010.

161. عمروش، عبد الوهاب،" التدخل الإنساني و مصير الدولة الوطنية: دراسة حالة الصومال (1992 – 2005)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، الجزائر،2007.

162. فائق ،جميل شنا، "مستقبل العراق بين بناء الدولة و محاولات التقسيم"، رسالة ماجستير ،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية القانون و السياسة قسم العلوم السياسية، 2009.

163. فلاح، أمينة، "دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة قسنطينة ، 2009.

164. رزيق، نفيسة، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات و الآفاق"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2009.

165. ريحان، ريمان محمد، "تنمية المجتمعات العمرانية، التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2002.

خامسا/ الملتقيات و المحاضرات و الندوات العلمية:

أ/- باللغة العربية:

166. أشقيفة، الطاهر سعيد،" الديمقراطية و القبيلة في افريقيا: الصومال أنموذجا"، ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول "إفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل، نيامي: النيجر، 2008.

167. الزياني، عايدة، صالح أرحيم ،"التغيرات العالمية وأثارها على القارة الأفريقية"، ورقة مقدمة في الندوة العالمية حول: الديمقراطية في أفريقيا الواقع والآفاق، 21 - 23 مارس 2009.

168. بارك ،نعيمة، "الإصلاح الإداري و أهميته في القضاء على التسيب والفساد الإداري و تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، 16 – 17 ديسمبر 2008.

169. زدام، يوسف، " دور المجتمع المدني في التنمية الانسانية مقاربة ثقافية"، ورقة مقدمة في الملتقي الوطني حول: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات، جامعة الشلف، 16 -17 ديسمبر 2008 .

170. طاشمة، بومدين، "إشكالية التأصيل النظري و المنهجي للتنمية السياسية"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول موضوع: واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر، جامعة باتنة، يومي 04 – 05 ديسمبر 2007.

171. معمري، خالد، "اقتراب السياسة العامة في عملية بناء الدولة: المداخل النظرية والصعوبات المنهجية"، الملتقى الوطني للسياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة: 26-27 أبريل2009.

172. مشري، مرسي، " المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة الشلف،16-17 ديسمبر 2008.

173. عبد الرحمن، حمدي، "إفريقيا و العولمة"، ورقة مقدمة في المؤتمر السنوي حول الدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة: 12-14 فبراير 2002.

174. عكا، نسيمة، "دور الكم الراشد ف التنمية – النيباد نموذجا "، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول: الحكم الرشيد و التنمية في الدول النامية، جامعة سطيف، 04- 05 أفريل 2007.

175. عجيلة، محمد، بن نوّي ،مصطفى ،"استراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة - حالة الجزائر –" ورقة مقدمة في المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والانسانية 10- 02 -2011.

176. عيادي، عبد القادر، لعريفي، عودة، "مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر"، ورقة مقدمة في الملتقي الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف 13- 14 ديسمبر 2011.

177. "اتجاهات المستقبلية " ورقة مقدمة في الملتقي الوطني حول :مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات: حالة الجزائر، جامعة ورقلة، 5-6 ماي 2009.

178. فوكة، سفيان، بوضياف مليكة، "الحكم الراشد و الاستقرار السياسي و دوره في التنمية "، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، جامعة الشلف،16-17 ديسمبر 2008.

179. فليفل، السيد، "الحروب الأهلية في إفريقيا: محاولة للتفسير التاريخي"، ورقة مقدمة في المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية حول: الصراعات الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1999.

180. الشرجبي، عبد الحكيم، " الفقر و التحدي الرئيسي للأمن"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول: الأمن الإنساني في الدول العربية، عمان،14 -15 مارس 2005 .

181. ظلع ،جمال، محمد السيد، "إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في إفريقيا"، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول: إشكالية السلطة بين التسلط و التحرر كل السلطة للشعب.

182. غليون، برهان، "العولمة و أثرها على المجتمعات العربية"، ورقة مقدمة في اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في الدول العربية، بيروت: 9- 2 ديسمبر 2005.

183. مقياس الديمقراطية العربي ،"حالة الإصلاح في العالم العربي"، مبادرة الإصلاح العربي و المركز الفلسطيني للبحوث السياسية و المسحية ، بيروت ،مارس 2010 .

184. برقوق، أمحند،" مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"، مجموع محاضرات، مخصصة لطلبة قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2008/ 2009.

185. طاشمة، بومدين،" بناء الدولة في عصر المعلومات "، محاضرة غير منشورة، مخصصة لطلبة السنة الأولي ماجستير، تخصص السياسات المقارنة، جامعة تلمسان، 2012.

186. طاشمة، بومدين، "النظم السياسة في إفريقيا"، محاضرة غير منشورة، مخصصة لطلبة السنة الأولي ماجستير، تخصص السياسات المقارنة، جامعة تلمسان، 2012.

187. عبد العالي، عبد القادر، "محاضرات النظم السياسية المقارنة"، مجموع محاضرات، مخصصة لطلبة قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2007/ 2008.

188. خلوفي، رشيد،" مقياس القانون الإداري"، محاضرة غير منشورة، مخصصة لطلبة السنة الرابعة، المدرسة الوطنية للإدارة، السنة الجامعية 1998ـــ1999.

جـــ/ – باللغة الإنجليزية :

189. Rotberg .I, Rotberg, "the new nature on nation stat failure," the Washington quarterly, summer, 2002.

سادسا: التقارير:

أ/– باللغة العربية

190. برنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، نيويورك، مكتب السياسات الإنمائية، 1998.

191. تقرير هيئة الأمم المتحدة، التنمية الانسانية العربية لعام2002، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية.

192. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002. الأردن: إيقون للخدمات المطبعية، 2002.

193. تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع، نيويورك 2013.

194. التقرير الأوروبي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في إفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي ساندومينيكو ديفيسولي، 2009.

195. مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن- قراءات في متناول الشباب، الأردن، جوان 2007،

ب/ – باللغة الأجنبية:

196. Programmers Of human development report ;new dimension of human security, New York,UNDP,1994.

197. United Nation Development Programmer, Reconceptualising governance, Bureau for Policy and Support, New York, 1997.

198. Programme International de l'Association des Collèges Communautaires du Canada, La bonne gouvernance : L'affaire de tous, Ottawa, ,2005.

199. Programme On Governance In the Arab Region، Good Governance and Its Relationship to Democracy and Economic Development, Bureau for Arab States, 2003.

200. Recommendations About Corporate Governance In Latin American**,** Strengthening Latin American Corporate Governance :The Role of Institutional Investors, Organization For Economic Cooperation And Development **,**2011.

201. Programmers Of Organinisation For Economic Co-operation And Development: Conflict and Fragility: Do No Harm, International Support For State- Building, 2010.

202. Programme the United Nations Development And Africa Human Development, Sustainable Agricultural Productivity for Food, Income and Employment, 2012.

سابعا: مقالات إلكترونية:

أ/ باللغة العربية:

203. يسرى مصطفى، " حول مفهوم الحكم الجيد"، على

الموقع:htm**http**://**www**.aqlem.**com**/**article**Good 525

204. عمراني كربوسة،"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، نقلا عن موقع:
chlef.dz/séminaires/seminaires_2008 http://www.univ-/dicembre
_2008/com_dic_2008_27.pdf

205. الأخضر عزي و غالم بلطي، " التنمية البشرية للحكم الراشد"، نقلا عن:
http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-
200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm

206. عزي الأخضر و غالم جلطي ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005، نقلا عن موقع المجلة:
http://www.uluminsania.com

207. أمل حمادة، "معادلة جديدة"، 2001، من الموقع الإلكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=988410&eid=4962

208. جوهري، عز الدين، "القرن الإفريقي: الأهمية الاستراتيجية و التركيبة الاثنية و الصراعات الداخلية". على الموقع الإلكتروني:
http://airss.info/archive/index.php/t-94267.html

209. زغلول، خالد، "قضية الاعتماد على الذات في أفريقيا"، السياسة الدولية ، على الموقع الإلكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216706&eid=2397

210. حمودي، أحمد جميل ، "عرض كتاب- التنمية حرية- أمارتيا صن رؤية شاملة للتنمية "، الحوار المتمدن، العدد: 2322 - 2008 / 6 / 24. على الموقع الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=138739

211. حنفي ،عبد العظيم محمود: ، "النيباد و التحول الديمقراطي في لإفريقيا"، 2003/07/18.على الموقع الإلكتروني:
http://www.ahram.org.eg/Archive/2003/7/18/FILE9.HTM.
TM.

213. الطويل، عبد السلام، "في العلاقة الوظيفية بين الحرية والتنمية" ، مسارات للدراسات والأبحاث الاستشرافية والإعلامية،2013/01/310.على الموقع الإلكتروني :
http://www.massarate.ma العلاقة-الوظيفية -بين- الحرية -و التنمية .html

214. -المدين، توفيق، " المجاعة في القرن الإفريقي: أسبابها و طرق معالجتها"، يومية الثورة، مؤسسة الوحدة للصحافة و الطبعة و النشر ،08- 08- 2011، . على الموقع الالكتروني:
http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=30437282820110807223800.

215. عبد الكافي ،إسماعيل عبد الفتاح ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية. علي الموقع الالكتروني : .comKotobarabia www.

216. عبدالحليم ،أميرة ، "الحكم في أفريقيا: من الانقلابات العسكرية إلي التداول السلمي " على الموقع الإلكتروني:

http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=319

217. عبد الرحمن ،حمدي ،"رهانات الحرب والسلام في القرن الإفريقي "، على الموقع الإلكتروني :

http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=49059&issueNo=194&secId=15

218. عزي، الأخضر، جلطي، غالي، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، على موقع الإلكتروني:

http// :www.ululimsania.net/a34.htm

219. الصالحي، عبد الرحمن، "إسرائيل والغرب وراء الصراعات الدموية والجوع الذي يفتك بإفريقيا"، على الموقع الإلكتروني :

http://www.7waronline.com/gate/index.php/news/world-news/177-2010-04-08-10-45-11.html>>-

220. قسم العلاقات الدولية و الدبلوماسية، الجامعة الإسلامية في لبنان، على الموقع الإلكتروني:
http://www.4geography.com/vb/showthread.php?t=4975-

221. شعبان، عبد الحسين ،" الحكم الصالح و التنمية المستدامة"، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 2007/02/1820،08، على الموقع الإلكتروني :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88141

222. "اطلاقة بدأت بقمة ديربان: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تمضي إلى الأمام"، المركز السوداني للخدمات الصحفية ، 2008/01/27، على الموقع الإلكتروني:

http://www.sudaress.com/smc/427

223. عمـــارة، محمـــد ، "الفقـــه السياســـي الإســـلامي" ،مقابلـــة ،قنـــاة الجزيـــرة ،/13/2013، 08:15 .

ب/ باللغة الأجنبية:

224. James ROSENAU, Globalization and governance. governance. Blesk for suslsbution, in site: http://www.fes.sle/apg/online.2003/ARTRO.senau.PDF

225. State-Building, Peace-Building and Service Delivery in Fragile and Conflict-Affected States: Literature Review: Final Report;in site: ay.www.oecd.org/dataoecd/59/51/41100930.

226. Governance and Social Development Resource Center : in site: http://www.gsdrc.org/go/fragile-states/chapter-1--understanding-fragile-states/definitions-and-typologies-of-fragile-states.

ثامنا: مواقع إلكترونية:

227. http://www.earthsummit2002.org موقع قمة الأرض

228. http://somalifuture.wordpress.com/2012/06/ موقع مستقبل الصومال

229. http://www.ahwar.org/debat/show.art.asp?aid=249829

230. www.nepad.org, p2. الموقع الرسمي لمبادرة النيباد


الفهــــرس

الفهــــــرس

الفهـرس:

ملخص:

إن عملية بناء الدولة هي جهد يهدف إلى تصحيح الاختلالات التي تعاني منها الدول الهشة، و تتجسد هشاشة الدولة عندما تفتقر هياكلها للإرادة السياسية و القدرة على توفير الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر، والتنمية وصون الأمن وحقوق الإنسان لكل أفرادها. و دول القرن الافريقي هي من أكثر دول العالم التي تعاني الهشاشة. مما حتم على الأطراف المحلية و الدولية الالتزام بالمشاركة المنسقة والثابتة و التي تركز على بناء العلاقة بين الدولة و المجتمع من خلال المشاركة في مجالين رئيسيين. الأول دعم الشرعية ومساءلة الدول من خلال معالجة قضايا الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان وإشراك المجتمع المدني وبناء السلام. و الثاني تعزيز قدرة الدول على الوفاء بوظائفها الأساسية.

الكلمات المفتاحية: بناء الدولة، القرن الافريقي، التنمية الذاتية.

Résumé:

Le processus de construction étatique est un effort conçu pour corriger les déséquilibres des États fragiles. Elle se reflète lorsque ces structures manquent de volonté politique. La capacité de fournir des fonctions de base nécessaires à la diminution de la pauvreté, le développement et le maintien de la sécurité et de droits de l'homme pour tous ses individus. Les pays de la Corne de l'Afrique est l'un des pays les plus touchés par la fragilité. Ce qui a nécessité l’engagement des parties locales et internationales de procéder coordonné et fixe et concentre sur le renforcement de la relation entre l'État et La société civile à travers la participation dans deux domaines clés. le premier est Le soutien de la légitimité et la responsabilité des États en s'attaquant aux sujet de la gouvernance démocratique, les droits de l’homme et la participation de la société civile, pour la paix. Et le second est de renforcer la capacité des États à s'acquitter de ses fonctions de base.

Mots clés: construction de l'État, la Corne de l'Afrique, l'auto-développement.

Abstract:

The state-building process is effort intended to correct the imbalances plaguing the fragile states, and reflected the fragility of the state when the structures lack of political will and the ability to provide the basic functions needed for poverty reduction, development and maintenance of security and human rights for all its individuals. And the countries of the Horn of Africa are one of the world's most affected by fragility. Which necessitated the local and international parties commitment to proceed coordinated and fixed and focused on building the relationship between the state and the society through participation in two key areas. Firstly support the legitimacy and accountability of states by addressing issues of democratic governance, human rights and the involvement of civil society and peace-building. And the second is to strengthen the capacity of States to fulfill its basic functions.

Key words: state-building, the Horn of Africa, self-development.